



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا

التخطيط والتنمية

رقم (٢٧٥)

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات
الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية
فى القطاع الرسمى فى مصر

أكتوبر ٢٠١٦

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٧٥)
(سلسلة علمية محكمة)

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات
الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية
فى القطاع الرسمي فى مصر

أكتوبر ٢٠١٦

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراستها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة - التنمية الإقليمية - التنمية الزراعية - التجارة الخارجية - التضخم - تنمية القرى المصرية - الصناعات التحويلية - دور القطاع الخاص في التنمية - الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر - تخطيط الصادرات - صناعة الغزل والنسيج - آفاق الاستثمار الصناعي - التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي - تخطيط الطاقة - آفاق الاستثمارات العربية - السياسات التسويقية للسلع الزراعية - الاستزراع السمكي في مصر - الصناعات الصغيرة - الإنتاجية والأجور والأسعار - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات - تطوير مناهج التخطيط - تخطيط التعليم - السياسات القطاعية - إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية - النماذج التخطيطية - التخطيط الصحي - العلاقات الاقتصادية الدولية - التنمية البشرية - التشغيل والبطالة - الحسابات القومية - اللامركزية - قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنوع في مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس المعهد

أ.د. عبد الحميد سامى القصاص

موجز

أن الضغوط المالية والاقتصادية الواقعة على الحكومة، جعلتها تفكر بجدية في إيجاد التدابير والطرق اللازمة لدمج أنشطة القطاع غير الرسمي في القطاعات الرسمية المختلفة. ولكن حتى الآن لا تتوافر لدى الحكومة حزمة من السياسات الواضحة حول كيفية دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وتم الاقتصار في إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن تكون مصر من أفضل خمسين دولة في مجال كفاءة سوق العمل، وأن يتم تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف. وبالتالي لم يتم وضع آلية محددة للتعامل مع القطاع غير الرسمي في هذه الإستراتيجية.

كما أن هناك غياب لدور الأنشطة الرسمية في المناقشات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي مع أن العلاقة ما بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية تقوم على الاعتماد المتبادل في تقديم السلع والخدمات والعمالة، حيث لم يتم تقييم اتجاهات الأنشطة الرسمية في استخدام خدمات القطاع غير الرسمي، وهو أمر يستوجب تقديم مجموعة من الحوافز وقواعد الإمتثال للأنشطة الرسمية من أجل تقليل اعتمادها على القطاع غير الرسمي. كذلك يتم تجاهل خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي، حيث يتم التعامل مع القطاع غير الرسمي على أنه وحدة واحدة تتسم بنفس الخصائص والمتطلبات عند محاولات إدماجها داخل الاقتصاد الرسمي، وهذا غير صحيح على إطلاقه. وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها حتى يتم إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق الإندماج الكامل للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في المرحلة الراهنة أمراً قد يكون من الصعوبة بمكان، لأن هذه الإجراءات يمكن أن تساهم فقط في خفض الطابع غير الرسمي لهذا القطاع. أما تحقيق الإندماج الكامل للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي فيطلب إعادة بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة، مع ما ينطوي عليه ذلك من إعادة تشكيل وجهة نظر الحكومة في طريقة التعامل مع العاملين بهذا القطاع، وتغيير اتجاهاتهم نحو التعاون معها من خلال منحهم حوافز وضمانات تتسم بالاستمرارية والاستقرار لإتمام عملية الدمج، وتبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال تنفيذ سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم، وزيادة مساهمة الجامعات الإقليمية ومراكز البحوث في تطوير القدرات التقنية للمشروعات الصغيرة، والاهتمام بالتدريب وتطوير المهارات للابتكار، ودعم تسويق المنتجات التي تنتجها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النامية في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. ويتم ذلك بناءً على تطوير إستراتيجيات للاتصال الفعال مع العاملين بهذا القطاع، وتقديم العديد من خدمات الدعم الفني لهم. بالإضافة إلى صياغة رؤية واضحة المعالم والأركان تتسم بالشفافية والمصداقية والمحاسبية في التعامل مع هذا القطاع الهام.

Abstract

Supportive Actions for Integrating of Small and Micro Enterprises of Informal Sector into formal Sector in Egypt

The financial and economic pressure face the government let it think seriously about finding the necessary ways to integrate the informal sector activities into the formal sectors. So far the government did not has clear policies on how to do that. It was mentioned in the Sustainable Development Strategy: Egypt's vision 2030 that Egypt will be one of the best fifty countries in the area of labor market efficiency, and that is to reduce the gaps between provinces in employment rates. And accordingly no specific mechanism to deal with the informal sector on the strategy. Also, there is absence of the role of formal activities in the discussions of the informal sector. The formal activities rely on the informal ones in supplying of goods, services and labor. There is no evaluated trends in using the informal sector services in formal activities, it requires rules to comply with formal activities in order to reduce its dependence on informal sector. Also, dealing with informal sector as one package is not correct, since there are various activities with different characteristics.

This research concluded a set of actions that can be applied for starting the process of integration of the informal sector into the formal economy, taking into account that the achievement of full integration of the informal sector into the formal economy at the current stage may be very difficult, these procedures can only contribute in the reduction of the informal nature of the sector. To achieve the full integration of the informal sector into the formal economy requires: building confidence among workers in the informal sector and the government, reshape the government's view on how to deal with workers in this sector, and to change their attitudes towards cooperation with them by giving them incentives, simplify the rules governing the establishment and operation of small projects through the implementation of a national policy to address their needs, increase the contribution of universities and research centers in the development of technical capabilities for small enterprises, and give more attention for training and improve skills for innovation, and support the marketing of products produced by small and micro projects. As well as to benefit from the experiences of developing countries in the legalization of the informal economy modes. This can be done through the development of strategies for effective communication with the workers in this sector, offering many of the technical support services for them. In addition to the formulation of clear vision and Staff transparent and credible and accountability in dealing with this important sector.

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. إيمان أحمد الشربيني (الباحث الرئيسى): (إعداد المبحث الخامس و الاشتراك فى إعداد

المبحث الثانى والثالث)

(إعداد المبحث الأول)

أ.د. ممدوح الشرقاوى:

(الإشتراك فى إعداد المبحث الثانى والثالث)

أ.د. زلفى شلبى:

(إعداد المبحث الرابع)

أ.د. سمير عريقات:

(إعداد الدراسات السابقة والمراجع)

د. عزت زيان:

(إعداد المبحث الثامن)

د. محمد حسن توفيق:

(إعداد المبحث السابع)

د. حنان رجائى:

(إعداد المبحث السادس)

د. مها الشال:

من خارج المعهد:

(إعداد الجزء الخاص بالتجارب الدولية و

د. محمد محمد أبو سريع

بالتجارب المحلية)

السكرتارية:

فردوس محمد رمضان

محاسن حسن أحمد فرج

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	مستخلص
د	المحتويات
ح	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
١	مقدمة
٢	أولاً: أهمية البحث
٢	ثانياً: مشكلة البحث
٣	ثالثاً: أهداف البحث
٣	رابعاً: تساؤلات البحث
٤	خامساً: منهج البحث
٤	سادساً: حدود البحث
٤	سابعاً: مصطلحات البحث
٦	ثامناً: خطة البحث
٧	تاسعاً: الدراسات السابقة
١٤	المبحث الأول : مستقبل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى.
١٤	مقدمة
١٦	١-١ التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
٢٥	١-٢ أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى.
٢٨	المبحث الثانى : التعريف بماهية الإقتصاد غير الرسمي.
٢٨	مقدمة
٣٠	١-٢ مفهوم الإقتصاد غير الرسمي.
٣٢	٢-٢ أسباب ظهور الإقتصاد غير الرسمي.
٣٣	٢-٣ أقسام الإقتصاد غير الرسمي.
٣٤	٢-٤ الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.

تابع المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٣٥	٢-٥ طرق تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي.
٣٧	المبحث الثالث: التعريف بماهية القطاع غير الرسمي.
٣٧	مقدمة
٣٨	٣-١ مفهوم القطاع غير الرسمي.
٤٤	٣-٢ أسباب إنتشار القطاع غير الرسمي.
٤٨	٣-٣ سمات القطاع غير الرسمي.
٤٩	٣-٤ أهمية القطاع غير الرسمي.
٤٩	٣-٥ طرق قياس حجم القطاع غير الرسمي.
٥٤	المبحث الرابع: تجارب وخبرات دولية ومحلية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي.
٥٤	مقدمة
٥٤	٤-١ تجارب وخبرات دولية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي.
٧٣	٤-٢ تجارب وخبرات محلية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي.
٩١	المبحث الخامس: الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمى للقطاع غير الرسمى.
٩١	مقدمة
٩٢	٥-١ التعريف بالقطاع الخاص.
٩٤	٥-٢ الوضع الراهن للقطاع الخاص في مصر
٩٥	٥-٣ الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمي.
١٠١	المبحث السادس: الإجراءات الداعمة من الدولة لدمج القطاع غير الرسمى في الإقتصاد الرسمى
١٠١	مقدمة

تابع المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١٠١	١-٦ الإجراءات التنظيمية والقانونية لتحويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
١٠٨	٢-٦ تكلفة إنضمام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية للقطاع الرسمي.
١٠٩	٣-٦ أسباب كون القطاعات غير رسمية من وجهة نظر أصحاب الأعمال والعاملين.
١١١	٤-٦ البدائل المطروحة لتحفيز القطاع الغير رسمى من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الاندماج في القطاع الاقتصادى.
١١٧	المبحث السابع: دور منظمات المجتمع المدنى في دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي.
١١٧	مقدمة
١١٧	١-٧ المجتمع المدنى وعلاقتة بالقطاع غير الرسمي.
١٢٣	٢-٧ دور الجمعيات الأهلية فى عملية دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي .
١٣١	٣-٧ دور الصندوق الإجتماعى للتنمية فى دعم دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي .
١٣٤	٤-٧ دور الأحزاب السياسية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي.
١٣٥	٥-٧ دور النقابات العمالية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي.
١٣٧	٦-٧ دور الغرف التجارية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي .
١٣٧	٧-٧ المعوقات التى تواجه المجتمع المدنى فى دمج قطاعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي.
١٣٨	٨-٧ الإجراءات الداعمة لمساهمة منظمات المجتمع المدنى فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي.

تابع المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١٤١	المبحث الثامن: الإجراءات الداعمة من البنوك الحكومية لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي.
١٤١	مقدمة
١٤١	٨-١ دور الشمول المالي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
١٤٤	٨-٢ سياسة البنوك الحكومية المصرية لدعم وتمويل دخول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي.
١٧٣	٨-٣ التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية للدخول في القطاع الرسمي.
١٧٤	٨-٤ رؤية مستقبلية للبنوك الحكومية لدمج القطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الإقتصاد الرسمي.
١٧٨	النتائج والتوصيات
١٧٨	أولاً: النتائج
١٧٨	ثانياً: التوصيات
١٨٢	الخاتمة
١٨٥	ملخص المبحث الأول
١٨٧	ملخص المبحث الثاني
١٨٨	ملخص المبحث الثالث
١٨٩	ملخص المبحث الرابع
١٩٥	ملخص المبحث الخامس
١٩٧	ملخص المبحث السادس
١٩٩	ملخص المبحث السابع
٢٠٠	ملخص المبحث الثامن
٢٠٣	المراجع
	المرفقات
	* مرفق رقم (١)
	* مرفق رقم (٢)

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٣١	أوجه الإختلاف من حيث الأهداف بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي.	جدول رقم (١)
٣٦	طرق قياس الإقتصاد غير الرسمي .	جدول رقم (٢)
٥٦	نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي في مناطق العالم .	جدول رقم (٣)
٧٦	عدد المنشآت غير الرسمية التي تستهدفها المبادرة في كل من القاهرة والإسكندرية.	جدول رقم (٤)
٧٧	أعداد الأنشطة الغير رسمية المستهدفة فى محافظة الإسكندرية.	جدول رقم (٥)
١٠٢	ترتيب بعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦.	جدول رقم (٦)
١٠٣	ترتيب مصر علي مؤشر بيئة الأعمال ٢٠١٥- ٢٠١٦ .	جدول رقم (٧)
١٠٦	ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال ٢٠١٥ - ٢٠١٦.	جدول رقم (٨)
١٢٣	القروض التي تقدمها الجمعيات الأهلية للقطاع غير الرسمي وشروط الإقراض التضامنى.	جدول رقم (٩)
١٢٤	القروض التي تقدمها الجمعيات الأهلية للقطاع غير الرسمي وشروط الإقراض الفردي.	جدول رقم (١٠)
١٢٥	عدد الجمعيات الأهلية التى تقدم قروض تحت بند التمويل الأصغر وعدد المقترضين .	جدول رقم (١١)
١٣٢	عدد المشروعات التى مولها الصندوق الإجتماعى للتنمية خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٤).	جدول رقم (١٢)
١٤٨	تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر .	جدول رقم (١٣)
١٥٠	تعديلات أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء .	جدول رقم (١٤)
١٦٠	الحد الأدنى لمساهمة المقترض في المشروع, ومدة السداد والسماح وسعر العائد.	جدول رقم (١٥)
١٦٤	قرض الأعمال الشخصية.	جدول رقم (١٦)
١٦٩	الشروط التى يجب توافرها لبرنامج البطل.	جدول رقم (١٧)
١٧٠	الحد الأدنى لمساهمة المقترض فى المشروع ومدة السداد والسماح وسعر العائد.	جدول رقم (١٨)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٣٠	الإقتصاد غير الرسمي	شكل رقم (١)
٧٤	دورة إجراءات العمل لتقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية قبل عام ٢٠١٢ .	شكل رقم (٢)
٨٣	دورة إجراءات عمل الآلية التنفيذية للمبادرة .	شكل رقم (٣)
١٠٣	ترتيب مصر مقارنة ببعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦ .	شكل رقم (٤)
١٠٤	ترتيب مصر على مؤشر بيئة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦ .	شكل رقم (٥)

مقدمة :

يؤدى القطاع غير الرسمى دوراً هاماً فى دعم سياسات التنمية من خلال قدرته الإمتصاصية للعمالة، والحد من الفقر، وتوليد دخل قومى، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل، وتوفير السلع والخدمات، والمحافظة على ثبات الأسعار من خلال مرونته التى قد تعطيه الفرصة لإنتاج سلع وخدمات بتكلفة أقل، وبالتالي أقل سعراً.

وبالرغم من عدم وجود أى أرقام رسمية لحجم القطاع غير الرسمى فى مصر إلا أن العديد من الدراسات تقدر مساهمة هذا القطاع بنحو ٣٥% من الناتج المحلى الإجمالى ونحو ٤٠% من حجم العمالة. ووفقاً لتلك الدراسات يغطى هذا القطاع مجال الأنشطة الإنتاجية من صناعات صغيرة ومتناهية الصغر "مثل صناعة الأحذية أو الملابس الجاهزة أو المنتجات الغذائية" سواء أكان ذلك لدى الغير بأجر أو لدى الأسرة، كما يغطى مجال أنشطة خدمات الإنتاج "مثل أعمال البيع فى متجر أو فى السوق" سواء لدى الغير أو لدى الأسرة، وكذا مجال الخدمات الشخصية، أو الإجتماعية "مثل الخدمة فى المنازل، جمع القمامة، مربيات الأطفال وغيرها من الأعمال.

وإنطلاقاً من أهمية الدور التتموى للقطاع غير الرسمى، فلقد إتسمت الدولة فى العديد من البلدان النامية بدرجات من التسامح، والتسيب فى مواجهة القطاع غير الرسمى بإعتباره قطاعاً يقلل من الأعباء والإلتزامات الحكومية - وهو ما يطلق عليه مصطلح الدولة الرخوة Soft State - وبالتالي لا تكون هناك حاجة لإصدار قوانين بمنعه أو القضاء عليه.

هذا وقد تلجأ الدولة إلى ممارسة دور المتشدد - عندما تريد ذلك - وقد يكون ذلك جزءاً من سياسة أعم وأشمل، حيث أوصت بعثة منظمة العمل الدولى بتبنى سياسات تعمل على تحسين أوضاع القطاع غير الرسمى، وجعله أكثر إنتاجاً، وذلك بأن تتخذ الحكومات دوراً إيجابياً يتم من خلاله تغيير الإجراءات والتراخيص، وتقديم التقنيات المتاحة للاستخدام فى هذا القطاع، وإن قوبلت تلك التعزيزات والتوصيات ببعض الإنتقادات والمخاوف، وفى مقدمتها التسليم بإزدواجية الإقتصاد "رسمى وغير رسمى"، والشك فى قدرة الدعم الحكومى على تحسين أوضاع حياة الفقراء، علاوة على أن ما تقدمه الحكومات من دعم وتشجيع فى شكل أدوات، وتدريب، وقروض ٠٠٠ وغيرها من الأدوات، ربما يؤدى إلى تحول أصحاب مشروعات القطاع غير الرسمى إلى رأسماليين صغار فى الوقت الذى يزداد فيه العمال فقراً.

ولكن المؤكد أن هذا النوع من العمل يفتقر تماماً إلى أى نوع من التأمينات الإجتماعية سواء فى شكل معاشات أو تأمين صحى، ولا يخضع أصلاً لقوانين العمل أو أى حماية نقابية - ومثال على ذلك قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والذى إستبعد صراحة المرأة العاملة فى الزراعة البحتة وخدمات المنازل من الحماية القانونية "المادة ٤ - ب".

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر

إجمالاً يمكن القول من خلال الشواهد التاريخية بوجه عام وتلك المتعلقة بمجتمعنا المصرى بوجه خاص، أن القطاع غير الرسمى يتعرض لذبذبات عديدة، فيزدهر وينكمش متأثراً بمختلف الأحوال السياسية والإقتصادية على الصعيدين العالمى والمحلى، وأن هناك إهتمام متزايد فى المرحلة الآتية يتضح من خلال سياسات الحكومة الحالية وذلك من خلال محاولتها المستمرة لتهيئة بيئة داعمة لتحويل القطاع غير الرسمى إلى قطاع رسمى.

أولاً : أهمية البحث

يتحدد الهدف النهائى من العملية الإنتاجية فى رفع مستويات معيشة كل أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهة الإقتصادية، فالانتمية هى الوسيلة المثلى لإحداث النقلة الموضوعية المنشودة فى المجتمع المصرى، وهذا يتطلب الإستخدم الأمثل لجميع الموارد المتاحة وتشجيع كل القطاعات العاملة بالمجتمع على العمل والإنتاج.

وقد شهدت الفترات الماضية نمواً غير مسبوqاً فى القطاع غير الرسمى حيث تشير مؤشرات سوق العمل إلى أن الغالبية العظمى من المشتغلين تقع داخل هذا القطاع وأنها آخذة فى الزيادة عاماً بعد الآخر. وبالتالي فإن هذه الظاهرة تحتاج المزيد من الدراسات للوقوف على الآثار المترتبة عن عمل هذا القطاع بما يؤدي إلى الدفع بالعملية التنموية إلى الأمام.

ثانياً : مشكلة البحث

إنتشار الوحدات التى تعمل من خلال القطاع غير الرسمى إنتشاراً واسعاً وذلك للعديد من العوامل منها صعوبة الدخول والخروج من الأسواق الرسمية وإرتفاع تكلفة الدخول، وتعقد إجراءات الإقتصاد الرسمى وزيادة أعبائه "الضريبية - التأمينية الإجتماعية"، إلى جانب الشروط الصحية والبيئية، ويكمل ما سبق ما يتميز به الإقتصاد القومى المصرى من إسراف فى الإعتماد على القوانين والقرارات السيادية والمغالاة فى طلب الضمانات المسبقة لإثبات النوايا الحسنة للمتعاملين مع الجهاز الحكومى.

وترتب على كل ما سبق سير دورة حركة التشغيل فى المجتمع على عكس الإتجاه المستهدف والذي يعتمد على القطاع الخاص المنظم فى إستيعاب قوة العمل، ولكن ما حدث فى الواقع العملى أن معظم قوة العمل التى لحقت بالقطاع الخاص قد إنضمت للقطاع غير الرسمى حيث بدأ هذا القطاع فى إستيعاب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة فى المنتقلين من الريف المصرى إلى المدن أو العائدين من الخارج.

وبالتالى فإن القطاع غير الرسمى لم يعد مجرد إحتياطى للقطاع الرسمى، بل أصبح فاعلاً أساسياً بالأسواق، فأصبح لديه القدرة على إستيعاب العمالة الإضافية التى لا تجد مكاناً لها بالأسواق النظامية، وأصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذا السوق، مما ترتب على ذلك من نمو هذا القطاع بصورة أدت إلى عدم الإستقرار الداخلى لسوق العمل وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذى القرار فى المجتمع بالإضافة إلى صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذا السوق مع ما يتلاءم وإحتياجات المجتمع.

ونظراً لكون البيانات الحديثة والدقيقة من أبرز مقومات فعالية التخطيط التنموى سواء كان ذلك على مستوى الحكومات لوضع السياسات وصنع القرارات أو لتقييم ومتابعة الخطط وكذا المساءلة، وكذلك على مستوى القطاع الخاص لدراسة محيط الأعمال وإتخاذ القرارات، حيث يضاف كبر حجم القطاع غير الرسمى والقيمة المضافة المتأتية منه إلى جملة التأثيرات السلبية التى يسببها نقص البيانات الذى تشكو منه كل الدول النامية، ونقص شديد في البيانات فيما يتعلق بهذا الجزء من الإقتصاد الأمر الذى يزيد من ضبابية القياس والتحليل وبالتالي عدم إتخاذ سياسات سليمة للمشاكل المطروحة.

ثالثاً : أهداف من البحث

- ١- تشخيص الوضع الحالى للقطاع غير الرسمى .
- ٢- تحديد المشاكل التي يواجهها القطاع غير الرسمى في الإقتصاد الرسمى .
- ٣- طرح مجموعة من الإجراءات التي تدعم تحول القطاع غير الرسمى من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى الإقتصاد الرسمى ، بما يؤدي إلى رفع كفاءتها ويؤهلها للقيام بالمهام التنموية المنوطة بها، خاصة وأن هذه المشروعات هي النمط الغالب للمشروعات بجمهورية مصر العربية.

رابعاً: تساؤلات البحث

- ١- هل هناك تأثير من القطاع غير الرسمى علي الإقتصاد الرسمى ؟
- ٢- هل هناك معوقات تواجه القطاع غير الرسمى ؟
- ٣- ما هي الإجراءات التي تحقق دمج القطاع غير الرسمى في الإقتصاد الرسمى ؟
- ٤- هل تحقق الإجراءات السابقة الإندماج الكامل من القطاع غير الرسمى في الإقتصاد الرسمى ؟

خامساً: منهج البحث

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يهدف الي جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة موضع البحث ، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول الي مرحلة إبداء الرأي بشأن الظاهرة محل البحث ، وذلك بالإعتماد علي المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع الي جانب إستخدام الإنترنت .

سادساً: حدود البحث

- ١- صعوبة إجراء دراسة ميدانية لإتساع مجتمع البحث .
- ٢- إجراء دراسة ميدانية في هذا المجال يتطلب وقت أطول من المتاح لإتمام هذا البحث .
- ٣- البيانات والمعلومات المتاحة في هذا الموضوع متناثرة ، وغير متاحة بصورة مطلقة للإعتماد والبناء عليها للوصول الي نتائج يمكن تعميمها وتنفيذها علي أرض الواقع .

سابعاً : مصطلحات البحث

(١) : إجراء

وثيقة تحتوي على الخطوات التي تبين كيفية تنفيذ نشاط ما .

(٢) : المشروعات الصغيرة

المقصود بالمشروع الصغير فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن (٥٠) ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً . (مادة ١)

(٣) : المشروعات متناهية الصغر

المقصود بالمشروع متناهى الصغر فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه . (مادة ٢)

هذا ويعتبر نشاط التمويل متناهى الصغر من الأدوات المالية غير المصرفية ولا يجوز لغير الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية مزاوله نشاط التمويل متناهى الصغر إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاوله هذا النشاط ولا تسرى أحكام هذا القانون على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى والصندوق الإجتماعى للتنمية. (قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤)

كما يعد التمويل متناهى الصغر كل تمويل لأغراض إقتصادية إنتاجية خدمية أو تجارية فى المجالات المختلفة وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يتجاوز مائة ألف جنيه ويجوز بقرار

من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة ووفقاً للظروف الإقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يجاوز (٥%) سنوياً. (قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤)

(٤) : الإقتصاد غير الرسمى

ظاهرة واقعية ظهرت فى مختلف أنحاء العالم، وتميز بتتبع القطاعات التجارية والإنتاجية والخدماتية، وغيرها من القطاعات، حيث يشمل الوحدات الاقتصادية غير الرسمية والعاملين بها والعاملين بصورة غير رسمية فى القطاع الرسمى . هذا وتتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين فى إطار غير رسمى فيجمع بين طبيائته كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمى.

إذن فالإقتصاد غير الرسمى ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، وذلك نظراً لما يلعبه هذا الإقتصاد من أهمية من ناحية توفير فرص العمل فى الريف والحضر والنقل من الفقر إلى جانب مرونته فى التعامل مع الأزمات الإقتصادية.

ويضم هذا القطاع بين طبيائته القطاع غير الرسمى، والإقتصاد التحتى والذى يتمثل فى الأنشطة غير الشرعية ولكن جزء منها أو معظمها مخفى مثال "التهرب الضريبى وغيرها من الأنشطة". وتشير الدراسات إلى إمكانية الإعتماد على الإقتصاد غير الرسمى واللجوء إليه كأداة لتخفيف الصدمات فى فترات الإنتكاس الإقتصادى.

(٥) : القطاع غير الرسمى

هو ذلك القطاع الذى يشمل وحدات إقتصادية تعمل فى أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولة لمزاولة نشاطها. وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية، حيث لا يقع فى مجال إهتمامنا سوى الأنشطة التى تدر دخلاً مادياً، كما تم إستبعاد الأنشطة غير المشروعة، ولذلك فأنشطة القطاع غير الرسمى ليست مجموعة من الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الإقتصادية النامية، والتى تبدو واضحة فى مجالات عديدة سواء صناعية أو تجارية أو خدمية. هذا وبالرغم من تعدد التعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمى إلا أن هناك إجماع على تعريف كل ما هو غير رسمى بأنه طريقة للقيام بأنشطة تتصف بما يلى:

- سهولة الدخول فى النشاط وممارسته .
- عائلية ملكية النشاط .
- صغر ومحدودية نطاق نشاط العمل.
- الإعتماد على كثافة عنصر العمل على حساب التكنولوجيا وبعبارة أخرى فنيات العمل فى هذا القطاع محدودة من الناحية التكنولوجية.
- مهارات هذا النشاط مكتسبة من خارجه (من القطاع الرسمى).

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

• العمل غير المنظم فى وجود سوق غير منظمة.

وبالتالى يمكن القول أن القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذى يعنى بالوحدات الإقتصادية التى لا تلتزم كلياً أو جزئياً بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها والتى تتمثل فى:

- ترخيص مزاوله المهنة.

- السجل تجارى/ الصناعى.

- تغطية العمل بالتأمينات الإجتماعية.

- دفع الضرائب عن النشاط الإقتصادى وفقاً لدفاتر محاسبية منتظمة .

هذا وتعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وإزدهار القطاع غير الرسمي، فهى تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة وعدم الإعتماد على النظم البنكية فى التعامل مما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي فى العديد من الدول.

(٦) : الإندماج

المقصود بالإندماج الجمع بين مختلف المشروعات والكيانات المماثلة والتى يمكن أن تساعد على نمو هذه المشروعات والكيانات فى حقل جديد أو مكان جديد، دون خلق فرعيات أو كيانات جديدة أو إستخدام كيان أو مشروع مشترك. أى يعنى الإندماج بصفة عامة إتحاد مصالح بين مجموعة من المشروعات والكيانات لظهور كيان جديد.

والإندماج ثلاثة أنواع إما إندماج أفقى أو إندماج رأسى والإندماج المتنوع وهو المقصود به فى هذا البحث، ونعنى بالإندماج المتنوع الإندماج بين مشروعات لها أنشطة إقتصادية مختلفة، وقد يكون ذلك بغرض زيادة تنوع المنتجات أو الإمتداد الجغرافى للسوق أو بغرض التنويع.

(٧) : خفض الطابع غير الرسمي

ويعنى التقليل من الطابع غير الرسمي وذلك من خلال المزج الدقيق بين الحوافز لإضفاء الطابع الرسمي ومد الحماية للعاملين الضعفاء، إلى جانب دعم نمو القطاع الخاص بفاعلية، مما يؤدى بصناع السياسة إلى تغيير اتجاهات العاملين بالقطاع غير الرسمي وتحسين حياة ملايين المصريين.

ثامناً: خطة البحث

يتضمن هذا البحث ثمانية مباحث تغطي كافة جوانب الموضوع وتسمح بإجراء تقييم موضوعي

لمشكلة البحث حيث يتضمن ما يلي :

المبحث الأول : مستقبل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الإقتصاد المصري .

المبحث الثاني : التعريف بماهية الإقتصاد الرسمي .

المبحث الثالث : التعريف بماهية القطاع غير الرسمي .

- المبحث الرابع:** تجارب وخبرات دولية ومحلية في دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي .
- المبحث الخامس :** الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمي للقطاع غير الرسمي .
- المبحث السادس :** الإجراءات الداعمة من الدولة لدمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي .
- المبحث السابع :** دور منظمات المجتمع المدني في دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي .
- المبحث الثامن :** الإجراءات الداعمة من البنوك الحكومية لدمج المشروعات الصغيرة والمتناهية .
- الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي .
- بعد الإنتهاء من الطرح السابق سيكون لدي مجموعة الدراسة رؤية واضحة تسمح بوضع أهم النتائج والتوصيات لحل إشكالية هذا البحث .

تاسعاً: الدراسات السابقة

أولاً: المراجع العربية

الدراسة الأولى:

بودلال، على (٢٠١٤)، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)"، في: بحوث اقتصادية عربية، ع. ٦٥، شتاء ٢٠١٤.

إعتمدت الدراسة على بيانات مسوح القوى العاملة بالإضافة إلى مسوح متخصصة لتغطية الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، واعتمدت التعاريف والتصنيفات الدولية الحديثة.

(١) : الأهداف

- تحديد خصائص القطاع غير الرسمي في الجزائر .
- دراسة أسباب نمو القطاع غير الرسمي .
- تحديد حجم ودور القطاع غير الرسمي من حيث الناتج والتشغيل .
- دراسة آثاره الإيجابية والسلبية على الإقتصاد الجزائري .

(٢) : النتائج

- يساهم القطاع غير الرسمي في الجزائر بحوالي ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٧ .
- يساهم القطاع غير الرسمي في إستيعاب حوالي ٣٥% من العمالة غير الزراعية في ٢٠٠٧ .
- لم يعد العمل في القطاع غير الرسمي قاصراً على المستويات التعليمية المتدنية، بل أصبح يشمل جامعيين من الأطباء والمهندسين والمحاسبين .

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- تتمثل أهم خصائص القطاع غير الرسمي في الجزائر بسهولة الدخول فيه والحصول على الدخل، اكتساب مهارات بعيداً عن التعليم الرسمي، تدني مستوى التعليم والمهارات المطلوبة، عدم الخضوع للضوابط الإجرائية المعقدة، ثم توفير فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين.
- أسباب نمو القطاع غير الرسمي في الجزائر تتمثل في الضغط المتواصل على طلب العمل في القطاع غير الرسمي، البيروقراطية وطول الإجراءات التي يتطلبها النشاط الرسمي، ثم قصور السياسات الإقتصادية الكلية عن التوسع في النشاط الإقتصادي الرسمي.
- الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي تشمل: سهولة ومرونة الإلتحاق به، أسرع في الإستجابة لتغيرات ظروف السوق، يقلل الفوارق بين الدخول، يقلل من الفقر والبطالة، يساعد على الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد الحديث، ثم يساعد على تبني عملية التعديل الهيكلي.
- الآثار السلبية تشمل: تشويه بيانات الناتج المحلي الإجمالي، تشويه معلومات النشاط الإقتصادي مثل العمالة والبطالة والدخول والادخار.

(٣) : التوصيات

- في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة يوصي الباحث بما يلي:
- توسيع القطاع الرسمي ليحل تدريجياً - محل القطاع غير الرسمي.
 - تسهيل الإجراءات الإدارية مثال التراخيص الإدارية، والإجراءات المالية والتجارية...إلخ.
 - إستيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، زيادة الناتج الداخلي الإجمالي.
 - تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل ورفع القدرة الشرائية.
 - ضرورة وجود تسيير جيد لغلق المجال أمام إنتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية.

الدراسة الثانية :

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، إتحاد الصناعات المصرية (٢٠١٤) ندوة "أهمية تقنين القطاع غير الرسمي في مصر"، ١١ مايو ٢٠١٤، القاهرة: المركز والاتحاد.

لم يتم الاطلاع على تفاصيل وقائع الندوة، ولكن العمل المعروف عبارة عن تلخيص قام به أحد المشاركين في صفحتين فقط، فتمت إعادة صياغتهما كما يلي:

(١) : النتائج

- ينبغي عدم تصنيف القطاع غير الرسمي كقطاع فقير، فهو أغنى قطاعات الاقتصاد، إذ يعيش ويعمل نحو ٤ مليار من أصل ٧ مليار من سكان العالم في القطاع غير الرسمي. ويسعى كثير من مواطني الدول النامية من العاملين في القطاع غير الرسمي إلى الإنتقال للعمل في أوروبا أو

أمريكا الشمالية بحثاً عن قوانين جيدة مواتية. وبمجرد العودة يتجنبون الامتثال للقوانين السائدة لأنها سيئة.

وفي مصر، يعمل نحو ٨,٢ مليون شخص بشكل غير رسمي، ٦٨% منهم يعملون في منشآت غير رسمية، مقابل ٢٢% في منشآت رسمية، و ١٠% يشتغلون بأنشطة البيع الجائل وما شابهها. وتشير التقديرات كذلك إلى أن ٩٢% من ممتلكات المواطنين المصريين العقارية يتم حيازتها بدون صكوك ملكية مسجلة، وتقدر قيمة إستبدالها بنحو ٣٦٠ مليار دولار أمريكي.

● الإقتصاد غير الرسمي يشكل في الواقع نشاطاً إقتصادياً ضخماً، والتعامل معه على أنه مجرد أنشطة صغيرة سوف يعني المزيد من الفقر للعاملين فيه.

ومن شأن تقنين أوضاع الممتلكات حل أزمة نقص الائتمان في مصر. فالمصريون لا يشعرون بوجود أزمة إئتمان لأنهم يعيشون فيها بإستمرار، كما أن النظام المصرفي غير قادر على توفير الإئتمان لغالبية المواطنين لعدم وجود أصول رسمية في الإقتصاد يمكن إستخدامها كضمانات.

● رواد المشروعات غير الرسمية هم بالفعل أرباب أعمال ولكن بمسؤولية غير محدودة، ولا يمكنهم الحصول على إئتمان على الإطلاق أو يحصلون عليه بأسعار فائدة مرتفعة. وفي كل مرة يستثمرون فيها تتعرض مدخراتهم وأصولهم بالكامل للمخاطر، وهي مخاطر بالغة وتكلفتها باهظة.

● نتائج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في بيرو: قام معهد الحرية والديمقراطية بتنفيذ برنامج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في بيرو في عام ١٩٨٧. والآن أصبح إقتصاد بيرو الأسرع نمواً على مستوى بلدان أمريكا اللاتينية، كما شهدت الطبقة المتوسطة نمواً بمقدار أربعة أضعاف ومازالت آخذة في النمو.

● لقد قامت الإقتصادات الحديثة كلها بتطبيق برامج لتقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مرحلة ما في تاريخها. فعلى سبيل المثال، بعد هزيمة اليابان في الحرب عام ١٩٤٦، تم تقنين أوضاع الإقتصاد الياباني بأكمله. فقد تمكن من تنظيم السكان للحصول على معلومات تحدد من يمتلك ماذا من المزارعين، وفي غضون ست سنوات أصبح الإقتصاد الياباني كله رسمياً. وشهدت كل من الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وألمانيا وفيتنام وكوريا الجنوبية تحولات مماثلة.

(٢) : التوصيات

● إدراك أن تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي يمثل عملية تحول تتجاوز مجرد إيجاد حل فني للترخيص والتسجيل، ولكنه يتعلق بالقيادة والإرادة السياسية.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

- تغيير وجهة النظر السائدة عن القطاع غير الرسمي، فالأمر ليس له علاقة بالتمويل متناهي الصغر، ولكنه ينطوي على عمل ضخم.
- إدراك رغبة الفقراء في الانتقال من الأعمال الصغيرة إلى الأعمال الكبيرة، ولكن تعوقهم القوانين، لذلك يجب أن يكون النظام القانوني الجديد أفضل من العرف والقواعد التي يعمل بها القطاع غير الرسمي حالياً.
- يعتقد الفقراء أنه من حقهم الشراء والبيع، وهو ما يفعلونه حالياً، ولكن خارج إطار القانون، فالقانون الحالي سيء ويجب تعديله ليتحول من عقبة إلى وسيلة مساعدة على النشاط.
- إصلاح جميع القوانين واللوائح المنظمة للأعمال والملكية مع الأخذ في الاعتبار وجوب التجاوز عن جميع مخالقات القوانين السابقة.
- فتح قنوات إتصال مع القطاع غير الرسمي والاستماع إلى أصحاب الأصول غير الرسمية، ومعرفة أسباب عدم رغبتهم في تقنين أوضاعهم والإندماج في القطاع الرسمي.
- تحديد الجوانب التي يمكن أن تحقق نجاحاً سريعاً والبدء بها كدليل على جدوى عملية الإصلاح، مع إقناع الكيانات غير الرسمية بأن الاندماج في النظام القانوني لن يجردهم من أصولهم.
- التواصل الجيد مع العاملين في القطاع غير الرسمي، وشرح مزايا التقنين في الإطار القانوني.
- إنشاء مؤسسة جديدة يناط بها تحويل الكيانات غير الرسمية إلى النظام القانوني الجديد، وعدم ترك تنفيذ البرنامج للتكنوقراط .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- ILO (2014) "Policies for the formalization of micro and small enterprises in Brazil", Regional Office for Latin America and the Caribbean.

أصبحت البرازيل في ٢٠١٢ سابع أكبر اقتصاد في العالم، وفيما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٣ خرج حوالي ٤٠ مليون مواطن من الفقر، وانخفض الفقر الحاد بنسبة ٨٩%. ونجحت البلاد في تقليل التفاوت، وتخفيض العمالة غير الرسمية. أصبحت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تمثل ٥٩% من المشروعات، وتساهم بحوالي ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

تشكل جهود البرازيل الحديثة في تحويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة للقطاع الرسمي جزءاً مهماً من جهود الدولة لتقليل عدم المساواة ومكافحة الفقر. ويمثل القانون العام الذي يحكم هذه المشروعات، وقانون صغار المنظمين، جزءاً من استراتيجية أوسع لتحسين فرص وصول الناس للعمل والدخل.

وإتساقاً مع ملاحظة أن هذه المشروعات مسئولة عن معظم الوظائف في البرازيل، طبقت البلاد مجموعة من السياسات العامة لتشجيع نموها وتحولها الرسمي. ويعترف الدستور الإتحادي لسنة ١٩٨٨ بالدور الجوهري لهذه المشروعات في الإقتصاد، ويحدد معاملة تفضيلية لها. ومع تطبيق القانون العام لهذه المشروعات في ٢٠٠٦، تم تطبيق الدستور، ونشر السياسات وتدريب موظفي الدولة والمحليات على توفير بيئة مواتية لهذه المشروعات لتصبح رسمية.

- إتباع مجموعة سياسات متكاملة: تشجيع تطوير المشروعات، الوصول إلى الائتمان، تبسيط الإجراءات.

إجراء حملات إعلامية، الدعم المباشر للمشروعات، إستهداف المناطق البعيدة، تشجيع استخدام تقنية المعلومات والاتصال من أجل الوفاء بالإلتزامات الإدارية. تبسيط إجراءات بداية وتشغيل المشروعات (كانت ١٣ خطوة تستغرق ١٢٠ يوماً، ويتطلب الإغلاق ٤ سنوات!).

يعتمد نجاح سياسات التحول للقطاع الرسمي على السياق الاقتصادي العام:

- النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل يساعدان على تطبيق سياسات الرسمية.
- تحقيق التنمية الإقتصادية، سياسات فعالة للتجارة، الإئتمان، التعليم، العلوم والتقنية.
- سياسات التحول للقطاع الرسمي:
- إنشاء وكالة لدعم هذه المشروعات للتحول للقطاع الرسمي على المستوى الإتحادي.
- إتباع سياسة اللامركزية لتطبيق السياسات على مستوى المحليات.
- تبسيط الإجراءات الضريبية وإجراءات الضمان الاجتماعي، تدفع مرة واحدة شهرياً.
- تسجيل المنظمين الأفراد العاملين لحسابهم والذين يشغلون فرداً واحداً فقط، وفتح حساب مصرفي، والحصول على قروض، وتصريح مؤقت بالنشاط، ثم تصريح دائم.
- دفع مبلغ شهري واحد مقابل الحصول على معاش تقاعد ومعاش عجز وتأمين صحي وضمان اجتماعي.

بحلول ٢٠١٤ تم تسجيل ٤ مليون منظم فردي، وما بين عامي ٢٠١٠ - ٢٠١٣ زاد عدد ممولي

الضرائب بحوالي ٢,٦ مليون ممول.

- إسناد مشروعات وجبات المدارس إلى المشروعات الصغيرة في المحليات.
- شراء مشروعات القطاع العام مستلزمات برامج "المطاعم الشعبية، بنوك الطعام، مطابخ المجتمع، سلال الغذاء" من منتجات المشروعات الزراعية الصغيرة في الريف والمناطق النائية.
- إتباع سياسات تصديرية خاصة بصغار المنظمين ومشروعاتهم.
- إتباع سياسات إئتمانية خاصة لصغار المنظمين ومشروعاتهم.

2- Loewe, Markus et al. (2013) "Which factors determine the upgrading of small and medium-sized enterprises (SMEs)?: The Case of Egypt, Bonn: German Development Institute 7 (ECSE), Cairo, (Studies, 76).

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

يوجد لدى الكثير من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل الكثير من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، بينما يوجد القليل من المشروعات المتوسطة والكبيرة. ويبدو أن المشروعات الصغيرة تعاني من صعوبات في التحول إلى المشروعات المتوسطة والكبيرة. ويبدو هذا مثيراً للمشاكل، لأن الشركات المتوسطة هي التي تمثل المولد الرئيسي للعمالة مرتفعة الجودة والأجور، ومحرك الابتكار والتنوع الإقتصادي والمصدرين المستقبليين.

وتتمو الشركات لأسباب مختلفة خارجة عن سيطرتها، مثل الزيادة في الطلب، أو فشل المنافسين. ومع ذلك، تتمثل الإستراتيجية الوحيدة التي يمكن أن يتحكم فيها المشروع في النمو من خلال الإبتكار، وهو ما نسميه "الإرتقاء".

ويناقد قدر كبير من الأدبيات السابقة العوامل التي تساعد أو تعرقل تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل: خصائص المنظم، خصائص المشروع، العلاقات بين المشروعات، وبيئة الأعمال. ولكن لا توجد دراسات كثيرة تقدم دليلاً تجريبياً على تحديد العوامل الأكثر أهمية في تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل هذا وتعتمد هذه الدراسة على بيانات المشروعات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، ومسح رسمي في أوائل ٢٠١٢، وذلك على عينة من ١٠٢ مشروع صغير ومتوسط، بالإضافة إلى مقابلات مع خبراء في تنمية القطاع الخاص.

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى تقديم دليل تجريبي على العوامل التي تحدد تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١ - ما محددات تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؟
- ٢ - ما العوامل التي تفسر لماذا يبدو تطور هذه المشروعات صعباً في مصر؟
- ٣ - ما العوامل التي تفسر لماذا تتطور مشروعات معينة بالرغم من الصعوبات العامة؟

النتائج:

- ١ - لا ترجع ندرة المشروعات المتوسطة في مصر إلى صعوبة تطور المشروعات الصغيرة فحسب، بل إلى صعوبة بقاء المشروعات متوسطة أو كبيرة أيضاً.
- ٢ - تتمثل محددات التطور الرئيسي في مصر في: المنظم، رأس المال البشري (التعليم، الخبرة، التعامل الدولي)، الدافع والإستعداد لتحمل المخاطرة، الإستثمار في الموارد البشرية، بحوث السوق، الوصول للتمويل، القدرة على التعامل مع قصور فرض القانون.

- ٣- المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقيدة ببيئة الأعمال، خاصة بمشاكل التعامل بين الدولة والأعمال، كالتراخيص والضرائب والفحص ورقابة المنافسة، ولكن هذه المشاكل ترجع أساساً إلى قصور فرض القانون، وليس ما تكلفه هذه المشاكل من وقت ومال.
- ٤- رفض المنظمين المصرين التعاون مع بعضهم يعني أنهم لا يستطيعون الاستفادة من مزايا علاقات الأعمال الرأسية والأفقية.
- ٥- يعتمد نجاح هذه المشروعات على قدرات أصحابها. وكل أصحاب المشروعات مقيدون بعوامل هيكلية مثل: نقص التعليم، العمالة الماهرة، معلومات السوق، الوصول إلى التمويل، فرض القانون.

التوصيات:

- يجب على الحكومة تحسين نظام التعليم والتدريب.
- يجب مساعدة المنظمين على تنمية الموارد البشرية، إعداد بحوث السوق.
- يجب تسهيل الوصول إلى التمويل، وفرض القانون.

المبحث الأول

مستقبل المشروعات الصغيرة

والمتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى

مقدمة

تعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هى الوسيلة الأكثر فاعلية، لتحقيق إستراتيجيات النمو الإحتوائى، والقضاء على التركز الجغرافى للنمو فى العاصمة والمناطق الحضرية دون المناطق الريفية، وهى الأداة الأكثر قدرة على تطوير تكنولوجيا وطنية تسهم وفق مدخل الأصول الحيوية المستدامة فى النهوض بالمجتمع ككل بالإعتماد على موارده وقدراته الذاتية. (١)

وقد قامت الحكومة المصرية على مدار الأعوام السابقة بجهود كبيرة على مختلف الأصعدة لتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كجزء من إستراتيجيتها لمكافحة الفقر والبطالة، فقد أطلعت الحكومة المصرية على العديد من المبادرات التى إستهدفت تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ورفع قدرتها التنافسية، شملت هذه المبادرات "إستراتيجية وخطة عمل تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، التى تبنتها وزارة المالية فى عام ٢٠٠٤، يضاف إلى ذلك خطة وزارة المالية" الخطة القومية للتمويل متناهى الصغر التى تبناها الصندوق الإجتماعى للتنمية والقطاع المصرفى فى عام ٢٠٠٥، كما تقدم وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض الخدمات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل عمل دراسات جدوى للمشروعات ودعم للمصدرين والعمل على خلق فرص تسويقية لمنتجاتهم وكذلك تقديم دورات تدريبية مهنية وفنية وحرفية، إلى غير ذلك من الخدمات والتسهيلات التى تقدمها الحكومة لمختلف وزاراتها. (٢)

وبالرغم من هذه الجهود نجد أنها لم تسفر عن الإسهام المرجو للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى، والسبب وراء ذلك أن هذه السوق غير منظمة، فحسب آخر إحصائية هناك نحو ٢.٤ مليون مشروع صغير ومتناهى الصغر ، نسبة ٨٣% منها مشروعات غير رسمية، ١٧% فقط رسمية، وهذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجهنا منذ سنوات ولم يتم التغلب عليه حتى الآن، فكل الجهات تركز فقط على نسبة الـ ١٧% الرسمية ، ولذلك فالتنمية الحقيقية تستهدف فقط ١٧% من إجمالى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر. (١)

(١) دليل يبين الحكمة لصانع القرار، تجارب عالمية وخبرات إستراتيجية ، (مشكاة)، " مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر "، العدد الخامس، عام ٢٠١٢، ص ١.

(٢) المرجع السابق، ص ١

(١) جريدة الأهرام ، سها سليمان أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية، ٤.٥ مليار جنية لتمويل المشروعات الصغيرة هذا العام " حوافز وتيسرات ضريبية للشباب بالإتفاق مع المالية ، ندوة الأهرام، ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٥، ص ٧.

أما إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى إحداث تنمية إقتصادية، فلا بد من التركيز على النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وهى تأتى فى إطار العمل غير الرسمي، لأنه عند الحديث مع أصحاب هذه المشروعات تظهر مخاوفهم من الضرائب والإجراءات والتسجيل وإستخراج الرخص وبالتالي يتركز إهتمامهم على الأعباء المالية ولذلك فإن هذا الأمر يحتاج إلى تغير الإستراتيجية من خلال تقديم حوافز لأصحاب هذه المشروعات وعدم التركيز فقط على ملاحقتهم للحصول منهم على ضرائب وغيرها من التكاليف المالية.

وبالتالى فإن تحقيق ما سبق يتطلب وضع آلية حقيقية للتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ولقد بدأ الصندوق الإجتماعي للتنمية بإقتحام هذا الملف والبدء بأصعب ملف منه وهو ملف الضرائب وتوصل لنموذج خاص بتطبيق الضريبة القطعية، بحيث يكون هناك مبلغ ثابت يدفع سنوياً ولا يرتبط بمعدل الربح أو زيادة الإيرادات، وبالتأكيد سيمثل ذلك نقلة كبيرة، فلأول مرة تعلن الدولة صراحة لأصحاب هذه المشروعات عن رغبتها فى ظهورهم إلى النور وحصولهم على مزايا وحوافز، وسيتم توقيع بروتوكول تعاون بين الصندوق الإجتماعي للتنمية مع وزارة المالية من المتوقع أن يحقق ذلك نقلة نوعية كبيرة فى القطاع غير الرسمي بمصر.^(٢)

ويجد الصندوق الإجتماعي للتنمية أن التعامل مع القطاع غير الرسمي فى مصر للوصول إلى ٨٣% من المشروعات غير الرسمية أمر يتطلب وضع تعريف إجرائي للمشروعات الصغيرة لا يركز على عنصر رأس المال لأن العديد من المشروعات الخدمية لا يتطلب رأس مال كبير مثل مكاتب المقاولات والسياحة والتى تحقق إيرادات بالملايين، وهنا لا يجوز أن نطلق عليها مشروعات صغيرة على أساس رأس المال، فلا يمكن أن نعامل من يحقق إيرادات بالملايين بمشروع إيراداته أقل من ١٠٠ ألف جنية ولديهم معدات وعمالة ونشاط صناعي وإنما يجب أن يكون العنصر الحاسم فى التركيز على الإيرادات السنوية مع عدد العمالة لأن ربطهما معا سيفيد فى إعداد المؤشرات الإقتصادية مثل الناتج القومي والبطالة والفقر، ثم وضع إستراتيجية قومية للمشروعات الصغيرة ويتم وضع شروط مرجعية أساسية لها. أما عن الورش وكيفية تنميتها وجذبها للإنضمام للقطاع الرسمي، فلقد أعد الصندوق الإجتماعي للتنمية برنامج خاص بهذا الشأن وذلك بإجراء مفاوضات مع الوكالة الفرنسية للحصول على ٤٠ مليون يورو لتمويل أصحاب الورش، ولذلك تم البدء بحصر تجمعات هذه الورش بالمناطق العشوائية لبدء البرنامج، والذي يستهدف تقديم قروض بسيطة بفائدة ميسرة لأصحاب الورش لتطوير نظام عملها وتزويدها بأحداث المعدات، بالإضافة إلى تزويدها بالدعم الفني والتدريب من خلال شركات فرنسية ستقوم بمساعدتها فى هذا التمويل، حيث ستقوم هذه الشركات بتقييم المنطقة ووضع تصور لتطويرها وتقسيم الخدمات بها، بحيث لا يعمل تجمع الورش فى حرفة واحدة، ويشاهد صاحب

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

الورشه شكل ورشته قبل وبعد التطوير، والفرص التى ستعود عليه عند إستخدام آلات حديثة توفر الطاقة وتزيد الإنتاجية، وبالتأكيد سيحدث هذا المشروع تحولاً كبيراً فى تجمعات الورش حيث سيتم بناؤها بشكل حديث وسيخدم جميع الورش ولا يقتصر على الشباب أو المشروعات الجديدة.

ولتحقيق ما تقدم لحصر قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتحديث البيانات عن هذا القطاع العريض والوصول إلى معلومات أكثر عن نشاطه فلقد بدأ الصندوق الإجتماعي للتنمية فى التوسع فى التعامل مع البنوك، فحتى الآن فإن نسبة القطاع الرسمي وهى ١٧%، ٦٠% منها فقط يتعامل مع البنوك وهذا يعكس الحاجة الشديدة لزيادة الوعى المصرفي وتشجيع العمل الحر وريادة الأعمال، ولقد كان الصندوق يتعامل مع (١٣) ثلاثة عشر بنكاً تم زيادتها إلى (١٦) ستة عشر بنكاً، لها نحو (١٨٠٠) فرع تخدم القروض المتوسطة والصغيرة، أما متناهية الصغر فهناك بنكان ونحو (٤٥٠) أربعمئة وخمسون جمعية أهلية تتعاون مع الصندوق بخلاف (٣١) واحد وثلاثون مكتباً للصندوق بما يعكس قدرته على التغطية والإنتشار، كما أن لدى الصندوق إقراض مباشر للشرائح التى لا تغطيها البنوك مثل الورش الصغيرة، ولتحقيق ما تقدم فلقد تم عمل شراكة مع صندوق تحيا مصر وسعى الصندوق الإجتماعي لذلك لتتبع موارده بحيث لا يقتصر على الموارد الخارجية فقط.

١-١ التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

مقدمة:

سوف نتناول تعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر فى قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وقرار رئيس الجمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، كما يلي:

(أ): تعريف المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

تواجه معظم دول العالم صعوبة فى وضع تعريف موحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فإن الحجم (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة وكبيرة) يعد تقديراً نسبياً يختلف باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التى تنتمي إليها تلك المنشآت على السواء، فأغلب الدول خاصة تلك التى تهدف سياساتها وبرامجها إلى تنمية المنشآت الصغيرة، تستخدم تعاريف عمليه لهذا القطاع.

وهناك عدة معايير مختلفة لتعريف المنشآت الصغيرة، وتتعدد بمفردات العمالة وحجم رأس المال والدخول السنوية. كما أن التعريفات قد تختلف لإستخدام معيار واحد، أو عدة معايير متنوعة وعلى سبيل المثال:

- تستخدم المانيا تعريف على أساس معيار وحيد، بحيث تعتمد المنشآت الصغيرة التي يبلغ عدد العمالة بها من ٣ إلى ٤٩ عامل، والمتوسطة هي تلك التي تتراوح عدد العاملين بها من ٥٠ إلى ٤٩٩ عامل.
- أما اليابان فهي تستخدم تعريف ثنائي المعنى ويختلف باختلاف القطاعات، فالمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة المتخصصة في الصناعة والتعدين والمواصلات والإنشاءات هي تلك التي يقل رأسمالها عن ١٠٠ مليون ين والتي يكون حجم العمالة بها أقل من ٣٠٠ عامل، أما المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في تجارة الجملة فهي التي يقل رأسمالها عن ٣٠ مليون ين ويكون حجم العمالة بها أقل من ١٠٠ عامل. وعن المنشآت التي تعمل في تجارة التجزئة ومجالات الخدمات فهي تلك التي يبلغ رأسمالها ١٠ مليون ين ويعمل بها ٥٠ عاملاً^(١).
- يحدد الإتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة طبقاً للدول والمناطق، فمثلاً يعتبر الإتحاد الأوروبي المشروعات متناهية الصغر (من واحد لتسعة عمال) (والصغيرة حتى ٤٩ عاملاً) (والمتوسطة حتى ٢٤٩ عاملاً). وبالنسبة لشركات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية يعتبر المشروع الذي يعمل به حتى ١٩ عاملاً متناهي الصغر وحتى ٩٩ عاملاً صغيراً، والمشروعات التي يعمل بها من ١٠٠ - ٤٩٩ متوسطه وتعتبر البرازيل المشروع متناهي الصغر الذي يعمل به حتى ١٩ عاملاً، والصغير هو الذي يعمل به من ٢٠ - ٩٩ عاملاً مع إنتاج حقيقي إجمالي سنوي ١٥ مليون في كل حالة.^(٢)
- أما في الهند فالمشروع الصغير هو الذي لا تتعدى استثماراته في المصنع والآلات مبلغ ٧,٥ مليون روبية.

(١) وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مارس عام ٢٠١١.

(٢) أميمة عبد العزيز، التحدى الكبير أمام المشروعات الصغيرة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٤.

(ب): المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى قانون تنمية المنشآت الصغيرة فى مصر رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤

يعد الصندوق الإجتماعى هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لإنتشارها والمعاونة فى الحصول على ما نحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات . وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل الصندوق فى قيامه بهذه المهام فى التأسيس والتعامل مع الجهات المحلية والأجنبية.

تعرف المادة (١): المقصود بالمنشأة الصغيرة فى تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.

أما المادة (٢): فيقصد بالمنشأة المتناهية الصغر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

المادة (٣): والخاصة بالتأسيس والتعامل مع الجهات المحلية والأجنبية ينشئ الصندوق الإجتماعي للتنمية فى مكاتبه أو فى فروع الصندوق بالمحافظات ووحدات لخدمة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بناء على طلب أصحابه تتولى كافة إجراءات التسجيل واستصدار التراخيص والموافقات والبطاقات التى تفرضها التشريعات، والالزمة لممارسة نشاطها، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المستندات إلى الجهات الإدارية المختصة بمنح التراخيص، وتضم هذه الوحدات مندوبين عن مصلحة الشركات والضرائب والسجل التجاري لإتمام الإجراءات المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة.

كما تضم تلك الوحدات مندوبين عن الهيئات والجهات المختصة قانوناً بالتصرف فى الأراضى والأماكن التى تلزم المنشأة، ويكون لهم صلاحية التعاقد مع أصحاب المنشآت فى كافة أوجه التصرف. وتصدر الوحدة لصاحب المنشأة ترخيصاً مؤقتاً لمزاولة النشاط فور إستيفاء النموذج المعد لهذا الغرض مرفقاً به المستندات المطلوبة، وذلك لحين استصدار التراخيص النهائية من الجهات الأخرى، فإذا لم ترد هذه الجهات خلال مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة، صار الترخيص المؤقت نهائياً، وتفيد التراخيص النهائية فى سجل خاص لدى هذه الوحدات ويعطى لكل منشأة رقم قومي يستخدم فى جميع تعاملاتها.

ويكون للجهات التى أصدرت التراخيص الحق فى التفتيش على المنشآت للتأكد من التزامها بأحكام القانون بشرط ألا يخل ذلك بحسن سيرها ومباشرتها لأوجه نشاطها، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٤): يتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية والدولية المهتمة برعاية تلك المنشآت. وعلى كل من تلك الجهات أن تقوم بتحديد الخدمات والتيسيرات التي تقدمها للمنشآت وأن تخطر بها الصندوق الاجتماعي لاتخاذ ما يلزم لتحقيق التكامل بينها. أما بالنسبة للحوافز والتيسيرات فنتمثل في:

يعتبر تخصيص مساحات من الأراضي الشاغرة وتزويدها بالمرافق لإقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من أهم الحوافز التشجيعية التي تقدمها الدولة لإقامة هذه المنشآت. وفي حالة عدم توافر ذلك، فإن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر تبحث عن أماكن لتواجدها. وغالباً ما تكون هذه الأماكن لها صفة العشوائية أو في أماكن ليس من المصريح لإقامة أنشطة إقتصادية عليها، مما يعرض أصحاب هذه المنشآت للمسألة القانونية وتعريض هذه المنشآت للمشاكل القانونية والتوقف عن الإنتاج. ولقد أخذ المشروع المصري ذلك في القانون المشار إليه في المادة رقم (١٠) حيث تنص هذه المادة على أن:

يخصص من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار في المناطق الصناعية والسياحية والمجمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي نسبة لا تقل عن (١٠%) وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، ويتم تزويد هذه الأراضي بالمرافق وتقسيمها وتخطيطها وطرحها على الراغبين في إقامة تلك المنشآت. وتحدد الجهات صاحبة الحق في التصرف في هذه الأراضي مندوبين عنها في وحدات الصندوق مزودين بخرائط للأراضي المتاحة ونشرة بشروط البيع ونماذج العقود، ويكون لهم صلاحية التعاقد واتخاذ إجراءات التسجيل والشهر.

كما أن سعر بيع الأراضي التي تخصص للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر يلعب دوراً حاسماً في قدرة هذه المنشآت على المنافسة السعرية للمنتجات التي تقوم بإنتاجها، ومن ثم قدرتها على البقاء وتطوير منتجاتها وفنون الإنتاج التي تستخدمها. كما يؤثر على الإستثمارات المطلوبة ومن ثم عبء التمويل الذي يقع على هذه المنشآت.

أما المادة رقم (١١) من هذا القانون فتتناول هذا الموضوع حيث تنص - مع عدم الإخلال بأية مزايا أو تيسيرات أخرى ينص عليها قانون آخر أن يحدد سعر بيع الأراضي المشار إليها في المادة السابقة في حدود تكلفة توصيل المرافق ولصاحب المنشأة شراء الأراضي وسداد ثمنها بالشروط التي تحددها الجهات البائعة، ويجوز طلب حق الإنتفاع بها بمقابل سنوي لا يزيد عن (٥%) من الثمن المقدر لها.

يعتبر تسويق منتجات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أحد المشاكل الرئيسية التي تعيق تنمية هذه المنشآت نظراً لعدم معرفة العديد منها بمنافذ التسويق وكيفية التعامل معها تسويقياً، ومن ثم فإن قبول الدولة لهذه المنشآت بالإنخراط في المشتريات الحكومية يعتبر من أهم الحوافز التشجيعية التي تقدمها الدولة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

وقد راعى المشرع المصرى هذه الحقيقة وأخذها فى الحسبان حيث نصت المادة رقم (١٢) من هذا القانون على أن تنشئ كل من الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية سجلاً لقيود المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الراغبة فى التعامل معها، مع مراعاة تكافؤ الفرص، ونسبة لا تقل عن (١٠%) للتعاقد مع هذه المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات أو الإشتراك فيها .
تحتاج المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر إلى الحصول على خدمات العديد من الأجهزة الحكومية لإنهاء أعمالها قبل الحصول على الترخيص المؤقت ببدء النشاط .

ولقد نص قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ فى المادة رقم (١٣)، على أن يسدد صاحب المنشأة الصغيرة نسبة (١%) من رأس المال المدفوع بحد أقصى خمسمائة جنيه ومائتى جنيه بالنسبة للمنشأة المتناهية الصغر من تحت حساب الرسوم ومقابل الخدمات التى تقدم من جميع الجهات الحكومية وتحصل لحسابها وذلك عند إستلام الترخيص المؤقت ببدء النشاط.

هذا وتحتاج المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر إلى التعرف على العديد من الخدمات المتاحة التى يمكنها الحصول عليها، وكذلك أخذ المشرع المصرى ذلك فى الحسبان حيث نصت المادة (١٤) من القانون المذكور، على أن يقدم الصندوق الإجتماعى للتنمية، للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، مباشرة أو من خلال الخبراء الذين يستعين بهم الخدمات الآتية، وعلى الأخص:

- التعريف بفرص الإستثمار المتاحة فى كل محافظة وفى كل منطقة داخلها.
 - إعداد دراسات جدوى أولية عن المشروعات التى تطرح على الراغبين فى إقامتها.
 - تقديم المشورة عن أفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء للآلات والتجهيزات وغيرها من المستلزمات.
 - تزويد أصحاب المنشآت بدليل مبسط للسجلات المكتبية والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل فى كافة الجهات العامة .
 - التعريف بالمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المنشآت .
 - التعريف بالمعارض الدولية والمعاونة على الإشتراك فيها.
 - المساعدة فى الحصول على المعرفة والتطورات فى تقنيات الإنتاج والتسويق.
- هذا ويخصص الصندوق فى موازنته السنوية الاعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات.

تعمل العديد من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر على إستغلال بعض الأماكن لتسويق منتجاتها بطريقة عشوائية مما يعرضها للجزاءات، إضافة إلى أن ذلك يفسد الوجه الحضارى للأحياء وغيرها من الجهات العامة. ومما لاشك فيه أن تخصيص الأحياء وغيرها من الجهات العامة أماكن لتسويق سلع هذه المنشآت وبمقابل رمزى لا يلتهم ما تحققه هذه المنشآت من أرباح سيشكل حافزاً كبيراً لهذه المنشآت وعاملاً هاماً للقضاء على العشوائيات.

ولقد أخذ القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ذلك فى الإعتبار حيث نصت المادة (١٥) على أن يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر فى الأماكن التى تخصصها الأحياء وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع بمقابل رمزى لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن. من الأشياء التى يدور الحديث حولها هو مدى أحقية الدولة فى إيقاف نشاط المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وهل ما قامت به من عمل يستوجب الغلق قانوناً أم لا. ومما لاشك فيه أن معالجة هذا الأمر يقضى على ما يقال فى هذا الشأن ويجعل هذه المنشآت تعمل فى جو من الطمأنينة، حيث يخضع هذا السلوك لرجال القانون.

إن معالجة هذا الموضوع قانونياً تناولته المادة (١٦) من القانون المشار إليه والخاص بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر حيث نصت المادة (١٦) لا يجوز إيقاف نشاط أى منشأة صغيرة أو متناهية الصغر إلا فى حالة إرتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانوناً. وفى هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة والمدة المحددة لإزالتها. ويتم الإيقاف إذا انقضت هذه المدة دون إزالة المخالفة.

وطبقاً للمادة (١٧) استثناء من أحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ فى شأن لجان التوفيق فى بعض المنازعات. تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة دائمة يرأسها أحد رجال القضاء بدرجة رئيس محكمة على الأقل يتم ندبه طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة فى قانون السلطة القضائية ويشترك فى عضويتها ممثل عن الغرف التجارية وآخر عن الصندوق الإجتماعى للتنمية ودعى للحضور صاحب الشأن أو من يمثله وممثل عن الجهة المتظلم منها.

وتختص هذه اللجنة بنظر التظلم من قرار الإيقاف المشار فى المادة السابقة على أن يتم التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه إلى صاحب الشأن بقرار الإيقاف، ويترتب على هذا التظلم وقف تنفيذ القرار المتظلم منه مؤقتاً عدا المخالفات التى تهدد الصحة العامة وأمن المواطنين.

وعلى اللجنة أن تصدر قراراً، خلال سبعة أيام من تاريخ التظلم، بتنفيذ الإيقاف أو بالاستمرار فى وقف مؤقتاً حتى يفصل فيه.

كما تختص هذه اللجنة بالفصل فى أى نزاع يقوم بين صاحب الشأن وأى من الجهات المشار إليها فى هذا القانون ولا يخل كل ذلك بحق اللجوء مباشرة إلى القضاء وتنص المادة (١٨) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة (٢٢) مادة، نتناول منها المواد

التالية:

مادة (٧) يشترط لتمتع المنشأة بالمزايا والتيسرات الواردة بالقانون أن تسجل نفسها لدى الوحدة المختصة من وحدات الصندوق المشار إليها فى المادة (٣) من القانون، وأن تحصل على رقم قومي يستخدم فى جميع معاملاتها. وعلى أن يتضمن هذا التسجيل بياناً برأس مال المنشأة وعدد العاملين بها من خلال النموذج المعد لذلك بالصندوق ووحداته.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

مادة (١٠) يصدر الصندوق بالتنسيق مع الجهات والأجهزة المعنية دليلاً إسترشادياً نوعياً لكل نشاط من الأنشطة التى تباشرها المنشآت ويتضمن الدليل على الأخص ما يلي:

- الضوابط العامة والخاصة لممارسة النشاط النوعي .
- التراخيص والموافقات والعقود والتصاريح المطلوبة لممارسة النشاط، وبيان الجهات ذات الصلة.
- بيان بالمستندات المطلوبة.
- بيان بالإجراءات المطلوبة.
- بيان بلجان التظلمات فى المحافظات ومقر كل منها. ويتم إيداع هذا الدليل بالصندوق ووحداته بمقابل رمزى.

مادة (١٨) يشترط لقيد المنشأة فى السجل المشار اليه بالمادة (١٢) من القانون، أن تكون قد سجلت نفسها لدى الصندوق وحصلت على الرقم القومي والترخيص النهائى.

أما هذا الجزء من الدراسة فيتناول ملخصاً لتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤. من حيث الجهات التى تعمل فى تقديم التمويل متناهى الصغر دون التقيد الحرفى بما يتضمنه القانون من نصوص قانونية، تاركاً التفاصيل لمن يهمله الأمر بالرجوع إليها فى القانون :

- يعتبر نشاط التمويل متناهى الصغر من الأدوات المالية غير المصرفية، ولا يجوز لغير الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية مزاوله نشاط التمويل متناهى الصغر إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاوله هذا النشاط ولا تسرى أحكام هذا القانون على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى والصندوق الإجتماعى للتنمية.
 - التمويل متناهى الصغر يعد كل تمويل لأغراض إقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يتجاوز مائة ألف جنيه. ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقاً للظروف الإقتصادية، ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يجاوز (٥% سنوياً).
- يستند هذا القانون على الجهات التالية فى تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر

- (أ) الهيئة : الهيئة العامة للرقابة المالية.
- (ب) الشركة: الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لإحكام هذا القانون.
- (ج) الوحدة : وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على التمويل متناهي الصغر .
- (د) الاتحاد المصرى للتمويل متناهي الصغر: يضم الجهات العاملة فى نشاط التمويل متناهي الصغر .
- (هـ) لجنة التظلمات .

(أ) : الهيئة

تختص الهيئة دون غيرها بمنح تراخيص مزاولة النشاط للشركات الخاضعة لتطبيق أحكام هذا القانون وفى جميع الأحوال يحظر على الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر تلقى الودائع أو القيام بممارسة أى نشاط آخر بخلاف الصادر بشأنه الترخيص والبت فى طلب الترخيص المقدم من الشركة للهيئة فى ضوء حاجة السوق لترخيص شركات جديدة ، ولها أن ترفضه فى حالة عدم إستيفاء الشروط المبينة فى هذا القانون، والقرارات الصادرة تنفيذاً له، أو فى حالة عدم توافر المعايير التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بشأن الخبرة والكفاءة المهنية فى مديرى الشركة، صدور حكم بشهر إفلاس أى من مؤسس الشركة طالبة الترخيص خلال السنوات الخمس السابقة على تقديم الطلب، وصدور حكم نهائى على أحد مؤسسى الشركة طالبة الترخيص أو مدير بها، أو أحد أعضاء مجلس إدارتها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديم طلب الترخيص بعقوبة جنائية أو جنحة أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.

يضع مجلس إدارة الهيئة قواعد وضوابط مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ومعايير الملاءة المالية التى تلزم الشركات المرخص لها بإتباعها وكذلك قواعد الرقابة والإشراف عليها وخاصة القواعد اللازمة لضمان حسن سير أعمال الشركة وضمان حقوق الدائنين والعملاء، ضوابط تملك (٥٠%) أو أكثر من أسهم رأس المال المصدر للشركة، شروط وضوابط الترخيص للقائمين بإدارة الشركة، ضوابط وحدود التمويل وغيره من الخدمات التى يجوز للشركة تقديمها للعاملين بها وفى جميع الأحوال يمتنع على أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة الشركة والمسئولين عن الإئتمان والتمويل وأقاربهم حتى الدرجة الثانية الحصول على تمويل من الشركة أو أى من الخدمات والأنشطة المرتبطة به، كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة تحقيقاً لاستقرار السوق أو حماية لحقوق المتعاملين مع الشركة أو فى حالة تعرض الشركة لأوضاع مالية تؤثر على نشاطها إلزام الشركة برأسمالها المدفوع.

وللمجلس أيضاً فى حالة مخالفة الشركة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو إذا فقدت شرطاً من شروط الترخيص أو إذا قامت بما من شأنه تهديد استقرار السوق أو مصالح المساهمين فيها أو أعضائها أن تتخذ تدبيراً أو أكثر لتلافى المخالفة.

(ب) : الوحدة

تتشأ بالهيئة العامة للرقابة المالية وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية يكونها مجلس أمناء تمثل فيها الوزارات والجهات المعنية، ويصدر بتشكيله قرار من مجلس إدارة الهيئة، ويصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بالنظام الأساسى واللوائح المالية والإدارية (شئون العاملين والهيكل التنظيمى للوحدة دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام).

وتختص الوحدة بتنظيم ومتابعة نشاط التمويل متناهى الصغر ومنها: شروط الحصول على ترخيص بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وضع القواعد والمعايير اللازمة لمزاولة الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى الشركات التى تعمل فى مجال التمويل متناهى الصغر، الحصول على البيانات والمعلومات عن ذلك النشاط وإعداد الدراسات المرتبطة به وإصدار التقارير والإحصاءات الخاصة به، وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مجال مزاولتها لنشاط التمويل متناهى الصغر.

(ج) : الشركة

وهى الشركات المرخص لها وفقاً لأحكام هذا القانون مزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر، ويجوز للجمعيات والمؤسسات الأهلية التى يكون ضمن أغراضها تقديم التمويل للغير طبقاً لنظامها الأساسى أن تقوم بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة هذا النشاط ، كما يجوز للجمعيات والمؤسسات الأهلية تأسيس أو المساهمة فى رؤوس أموال شركات التمويل متناهى الصغر.

يجب أن تتوفر فى الشركات التى ترغب فى مزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، أن يقتصر نشاطها على مزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر، ألا يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن الحد الذى يقرره مجلس إدارة الهيئة وبما لا يقل عن خمسة ملايين جنيه، أن يتوافر لديها الإمكانيات الفنية وأنظمة المعلومات وإدارة المخاطر وتحصيل الأموال ومتابعة عمليات التمويل ونظام فحص شكاوى العملاء وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة، وأن تتوفر خبره المناسبة وحسن السمع فى كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمديرين المسئولين عن التمويل والمخاطر وذلك وفقاً للضوابط التى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

(د) : الإتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر

ينشأ إتحاد يضم الجهات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر يسمى الإتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر ويصدر بنظامه الأساسى قراراً من مجلس إدارة الهيئة على أن يتضمن النظام الأساسى نسب تمثيل هذه الجهات فى مجلس إدارة الإتحاد وموارد الإتحاد وبصفة خاصة مقابل العضوية والإشتراكات السنوية ومقابل أداء التدريب والأبحاث.

ويتمتع الإتحاد بشخصية اعتبارية مستقلة ويسجل فى سجل خاص بالهيئة بعد أداء رسم مقداره خمسة آلاف جنيه وينشر قرار الإنشاء والنظام الأساسى فى المواقع المصرية على نفقة الإتحاد، ويختص الإتحاد بتقديم التوصيات بشأن تنمية نشاط التمويل متناهى الصغر وزيادة الوعى به وتقديم التوصيات بشأن التشريعات المنظمة لعمل الجهات المنضمه له وتنمية مهارات العاملين بالمجال وتدريبهم والتنسيق بين الأعضاء.

وتلتزم كافة الجهات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر المشار إليها فى هذا القانون بالإنضمام إلى الإتحاد والالتزام بمراعاة نظامه الأساسى.

(هـ) : لجنة التظلمات

تنشأ بقرار من رئيس مجلس الوزراء لجنة أو أكثر لنظر التظلمات التى تقدمها الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية من القرارات الإدارية الصادرة طبقاً لأحكام هذا القانون.

٢-١ أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى

تلعب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دور بالغ الأهمية فى دعم الإقتصاد المصرى، حيث تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الإستثمار الأساسى المتاح لديها فى العنصر البشرى. وليس أدل على ذلك من قيام الصندوق الإجتماعى للتنمية بضخ قروض التمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بلغ إجمالى المنصرف الفعلى للمستفيد النهائى بها حوالى (٢,٤) مليار جنيه مولت حوالى (١١٣,٧) ألف مشروع صغير ومتناهى الصغر وفرت حوالى (١٦٢,٥) ألف فرصة عمل، كما بلغ إجمالى المنح المنصرفة على البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب يبلغ (٣٧٦,٢) مليون جنيه وفرت (٦,١) مليون يومية عمل بالإضافة إلى (٤٧٥٣) فرصة عمل من خلال التدريب.^(١)

ومما يجعل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خصوصية مميزة فى مصر أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها ويمكن أن يتم إنشاؤها بإستثمارات بسيطة، الأكثر كفاءة فى توظيف

^(١) الصندوق الإجتماعى للتنمية، إجمالى المنصرف خلال الفترة من (يناير—يونيو) عام ٢٠١٥، المكتب الفنى، إدارة المعلومات، عام ٢٠١٥، ص ص ١-٨ (مرفق رقم ١).

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

رأس المال، كثيفة العمالة، إنخفاض تكلفة فرصة العمل فيها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة والمتوسطة والوظائف الحكومية، لا تحتاج فى كل مشروعاتها إلى تكنولوجيا متقدمة، تستطيع التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة ذات الأسواق الخارجية ثم يكمل ما سبق أنها لا تتنافس المشروعات الكبيرة والمتوسطة فى الأسواق.

هذا وتتلخص أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فيما يلى:

- ١- إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وسيلة ناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها وخصوصاً فى ظل الظروف الاقتصادية السائدة المتمثلة فى نقى الفقر والبطالة.
- ٢- وسيلة هامة للحد من مشكلة البطالة، من خلال توفير فرص العمل، وبتكلفة أقل من تكلفة توفيرها فى المشروعات الكبيرة والمتوسطة والمؤسسات الحكومية.
- ٣- قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، كما أن لديها القدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة للسلع المستوردة (الإحلال محل الواردات)، ومن ثم زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزى منها.
- ٤- قدرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على خلق القيمة المضافة للسلع والخدمات المختلفة.
- ٥- تتكامل مع المشروعات الكبيرة والمتوسطة من خلال توفير بعض الخدمات لها بتكلفة منخفضة.
- ٦- تتميز بكفاءتها فى استخدام الموارد الأولية والخامات المتاحة خصوصاً فى حالة توافر هذه الموارد.
- ٧- تشكل بيئة مناسبة للإبتكار والإبداع خاصة فى قطاع الصناعة "النحاسيات - الخشب - المطرقات وغيرها من الصناعات الحرفية".
- ٨- تسهم بشكل فاعل فى رفع الناتج المحلى الإجمالى.
- ٩- تتيح المجال أمام رواد الأعمال الطموحين لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية.
- ١٠- تسهم فى التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة وإستخدامها فى عملية الإنتاج وتوليد الدخل.
- ١١- تسهم فى التخفيف من الأوبئة الإجتماعية وإنتشار الجريمة والإنحرافات السلوكية، ومن ثم تؤدى إلى ضغط الإنفاق الحكومى فى هذا المجال.
- ١٢- تساعد فى تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعماً للإقتصاد الوطنى.

- ١٣- تساعد على إكساب العاملين فيها مهارات قد تؤدي بهم إلى الانتقال بمشروعاتهم إلى مراحل أكثر تميزاً، حيث يمكنهم توسيع حجم العمل بمشروعاتهم والانتقال إلى مصاف المشروعات المتوسطة والكبيرة.
- ١٤- تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، إنعكاس للإزدهار الثقافي والاجتماعي، حيث يتناسب هذا الإزدهار مع ثقافة الأمة بأكملها.
- ١٥- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (المشروعات الحرفية) هي الحامل الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالباً ما يحميها من الإندثار، والذي يمكن من خلالها من دون كلمات تحقيق العمق التاريخي والثقافي لتراكم المعارف والمهارات بكل وضوح وروعة.
- ١٦- ترسم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل أو بآخر الإطار الذي يبلور الشخصية المصرية.

المبحث الثانى

التعريف بماهية الإقتصاد غير الرسمي

مقدمة:

يعتبر الإقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التى تحمل الكثير من الجدل فى وقتنا الحالى، هذه الظاهرة التى اختلفت تسمياتها وتعريفها وعلى الرغم من تزايد إنتشارها فى مختلف إقتصاديات بلدان العالم، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن فى مرحلتها الأولى، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد طبيعة مفهوم هذا الإقتصاد من جهة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح من جهة أخرى .

هناك العديد من التعاريف للإقتصاد غير الرسمي نذكر منها:

الإقتصاد غير الرسمي:

هو مجموعة من الأنشطة الإقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو الذين لا يستفيدون من حماية الدولة. ووفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، يتألف القطاع غير الرسمي من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقاً لأى شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطنى^(١) ، بيد أن العمالة غير النظامية أوسع نطاقاً وتتألف من جميع فرص العمل فى القطاع غير الرسمي، زائداً العمال الذين يعملون بصورة غير نظامية فى القطاع الرسمي^(٢). ويشمل الإقتصاد غير الرسمي كل من الإقتصاد الموازى، الذى يسعى لتفادى الضرائب والنظم، والإقتصاد الإجرامى، الذى يتعامل فى السلع والخدمات غير القانونية.

ويشكل الإقتصاد غير الرسمي ما يربو على ٥٠% فى المائة من الإقتصاد فى العديد من البلدان النامية. وعندما يدرج القطاع الزراعى فى التقييمات، تقارب نسبة الإقتصاد غير الرسمي فى بعض البلدان ٨٠% إلى ٩٠% من الإقتصاد ككل^(٣). هذا ولا يقتصر الإقتصاد غير الرسمي على العالم النامى حصراً، بل يشكل جزءاً كبيراً من الإقتصادات المتقدمة.

(١) منظمة العمل الدولية :

Decent work and informal economy, "Report VI, International labour conference, both session, Geneva, 2002, ILO, women and men in the informal economy: A statistical picture (Geneva,2002), P.125.

(٢) منظمة العمل الدولية :

Statistical update on employment in the Informal economy (Geneva, ILO, Department of statistics,P.12.

(٣) منظمة العمل الدولية:

◌ Statistical update on employment in the Informal economy, p.12.

وتشير الدراسات إلى إمكانية الإعتماد على الإقتصاد غير الرسمي أو اللجوء إليه كأداة لتخفيف الصدمات الإقتصادية فى فترات الإنتكاس الإقتصادى، وفى الفترات التى كثيراً ما ينمو فيها الإقتصاد غير الرسمي^(١)، وفى ضوء ضخامة الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما تبعها من إنكماش، يرجح نمو القطاع غير الرسمي نمواً كبيراً فى هذه الآونة .

وتتألف العمالة غير النظامية من العمل الحر فى مشاريع غير نظامية والعمل بأجر فى وظائف غير نظامية على السواء. ويشمل العمل الحر فى مشاريع غير نظامية الأشخاص العاملين لحسابهم فى مشاريع صغيرة غير مسجلة أو غير ذات صفة إعتبارية بمن فيهم أصحاب العمل (الذين يشغلون آخرين) والعاملون لحسابهم الخاص (الذين لا يشغلون آخرين)، وعمال وأفراد الأسرة المساهمون الذين لا يتلقون أجور وأفراد التعاونيات غير المسجلة. وتتألف العمالة المدفوعة الأجر من الوظائف غير النظامية من العاملين بأجر الذين يفتقرون للحماية الإجتماعية عن طريق عملهم أو الذين تشغلهم شركات نظامية أو غير نظامية (وفقاً لأولوياتها)، أو الأسر المعيشية، أو صاحب عمل غير ثابت، بمن فيهم العمال غير النظاميين فى المشاريع النظامية، والعمال المؤقتون أو اليوميون، والعمال الخارجيون فى مجال الصناعة^(٢).

هذا ويتعارض الإقتصاد غير الرسمي مع الإقتصاد الرسمي فى عدد من المجالات الحيوية، أهمها إنعدام النظم الحكومية نسبياً. ويؤدى ذلك إلى وجود العديد من أوجه إنعدام الأمان وضعف العمال غير النظاميين، بما يؤدى إلى الإفتقار إلى المساومة الجماعية وأشكال الحماية من التمييز. وفضلاً عن ذلك ، كثيراً ما يخضع العمال غير النظاميين لتنظيم أوقات العمل بصورة متقلبة وغير آمنة والعمل لساعات طويلة . ويعمل الكثير من العمال غير النظاميين فى مجال العمل بالقطعة، مما يشجع على عادات عمل غير مأمونة ويحول عبء المسؤولية عن حماية الصحة المهنية من أصحاب العمل إلى العمال. وبالرغم من وجود بعض أجور مرتفعة جداً فى الإقتصاد غير الرسمي "مثل أصحاب المهن العاملين لحسابهم الخاص"، فإن الأغلبية الساحقة من العمال غير النظاميين ينتمون إلى فئات مهمشة ويعملون دون تدريب مناسب، ودون إحتياجات تكنولوجية وصحية مقابل أجر زهيد غير مضمون. وبالرغم من أن العاملين فى الإقتصاد غير الرسمي ليسوا جميعاً فقراء، وأن الفقراء العاملين

(1) Zoe Elena Horn, "No cushion to Fall Back on: The Global Economic crisis and Informal workers, Synthesis Report – Inclusive cities" (WIEG 0, 2009)

(٢) منظمة العمل الدولية:

General Report "Report I, Seventeen th International conference of Labour Statisticians Geneva, 24 November- 3 December 2003, p.51.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

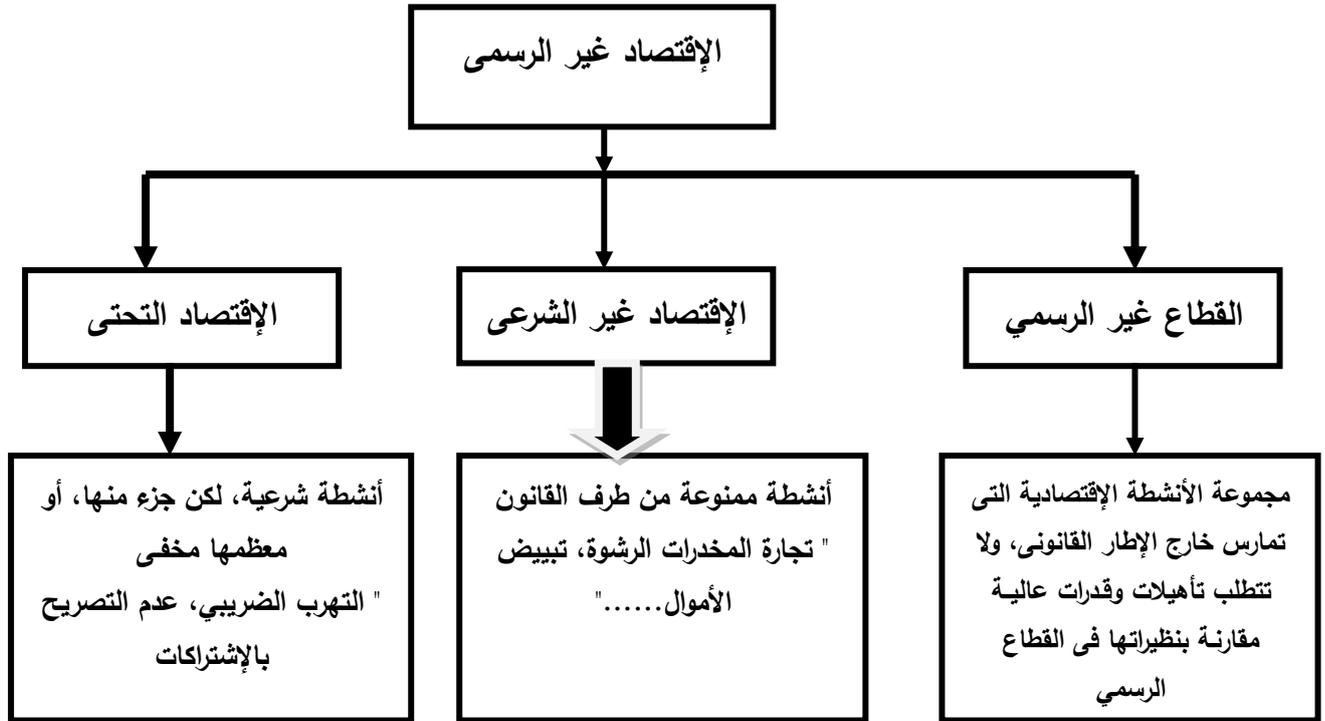
ليسوا جميعاً عمالاً غير نظاميين، فثمة تداخل واضح بين الفقر والإقتصاد غير الرسمي.^(١)

٢-١: مفهوم الإقتصاد غير الرسمي

أن الإقتصاد غير الرسمي هو "ظاهرة واقعية ظهرت فى مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة عمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات التجارية، الإنتاجية، الخدماتية وغيرها من القطاعات. وتتم فيه العلاقات بين مختلفة المتعاملين فى إطار غير رسمي فيجمع بين طياته كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي"^(٢)

والشكل التالى يوضح الفرق بين مختلف أنواع الإقتصاد غير الرسمي:

شكل رقم (١) *



* المصدر: مرجع رقم (١)

^(١) مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر البند ٣ من جدول الأعمال الخاص بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان الإجتماعية والثقافية، بما فى ذلك الحق فى التنمية، الدورة العشرين، أبريل ٢٠١٢، ص ٧.

^(٢) قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي فى الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس، السنغال، رسالة دكتوراه، جامعة منتورى، قسطنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٩-٢٠١٠ ص ١٦.

هذا ويوضح الجدول التالي أوجه الاختلاف بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي:

جدول رقم (١)*

أوجه الأختلاف من حيث الأهداف بين الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي

الأهداف الخاصة بالإقتصاد الرسمي	الأهداف الخاصة بالإقتصاد غير الرسمي
الأهداف الرئيسية :	الأهداف الرئيسية :
* تحقيق التمكن فى السوق.	* تحقيق أقصى حد من الربح فى السوق.
* تطبيق تشريع النقابات.	* إنعدام تشريع العمل.
* دخول السوق ومع ضوابط مع وجود نقابات.	* سهولة الدخول للسوق، وعدم إحترام القواعد.
* الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية.	* التمويل الذاتى.
* دفع الرسوم والضرائب.	* عدم دفع الرسوم والضرائب.
هيكل السوق:	هيكل السوق:
* وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق.	* لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق.
* أجور وعقود العمل.	* التشغيل الذاتى ، الأجرة على الوحدة المنتجة.
* منتجات معيارية، علامات مسجلة.	* منتجات مقلدة.
* أسواق محمية(الحصص، الرخص، الرسوم).	* أسواق غير محمية.
التكنولوجيا :	التكنولوجيا :
* حديثة ومستوردة.	* تقليدية.
* الاستعمال المكثف لرأس المال.	* الاستعمال الكثيف للعمل.
* إنتاج واسع النطاق.	* وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

• المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الإقتصاد غير الرسمي أو هام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل ، الجزائر، يونيو ٢٠٠٤.

ومن الجدول السابق نجد أن هناك نقاط إتصال بين الإقتصاد الرسمي وغير رسمي حيث لا يمكن للإقتصاد غير الرسمي أن يعتمد على نفسه كلياً حيث:

- يعتمد الإقتصاد الغير الرسمي على الإقتصاد الرسمي فى عملية التمويل والحصول على اليد العاملة ذات المهارة والخبرة.
- يقوم الإقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته فى الأسواق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية.
- يعتبر الإقتصاد الرسمي مرجعاً للإقتصاد غير الرسمي فى عملية تسعير منتجاته حيث تكون منخفضة مقارنة بالإقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة فى السوق الرسمية .

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

مما سبق يمكن القول أن الإقتصاد غير الرسمى ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، ولقد عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الإقتصاديات فى العالم، كما أشد النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها وأثارها منذ الثمانينات، وذلك نظراً لما يلعبه هذا الإقتصاد من أهمية من ناحية توفير فرص العمل فى الريف والحضر والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته فى التعامل مع الأزمات الإقتصادية. وزاد الإهتمام به أكثر فى الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الإقتصاد الرسمى الإقتصادية والإجتماعية على إستيعاب اليد العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاه.

ومع زيادة نسبية من الناتج المحلى الإجمالى وما يستوعبه من موارد كامنة، دعت الضرورة إلى الإهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة ومخزن للمبادرات، ومعالجة أسبابه التى تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب وأثاره التى تمس كل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية،^(١) هذا وسيتم التركيز فى هذا البحث على القطاع غير الرسمى فقط ضمن منظومة الإقتصاد غير الرسمى .

٢-٢ أسباب ظهور الإقتصاد غير الرسمى

هناك العديد من الأسباب التى أدت إلى ظهور الإقتصاد غير الرسمى فى المجتمع المصرى

نذكر منها:^(٢)

(أ): الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتى تجعل الأفراد يبحثون عن الحيل والطرق التى تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أى أنها تقودهم إلى الإقتصاد الخفى بصورة مباشرة وغير مباشرة .

(ب): الأنظمة السياسية غير العادلة، والتى بدورها تخلق أنظمة إقتصادية وإجتماعية غير عادلة.

(ج): إرتفاع نسبة مساهمة الأفراد فى الضمان والتأمينات الإجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خ ملخص المبحث السادس فية أو غير رسمية .

^(١) رشيدة حمودة ، إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمى فى ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتى: الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، عام ٢٠١٢، ص ٢٧٣.

^(٢) وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للبحوث المالية، دراسة عن العمل الغير رسمى وأثره على الإقتصاد القومى، نرمن طلعت غالى، نهى فوزى منصور، سحر سعد البراوى، عام ٢٠١٤، ص ٦.

- (د): مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفقر إلى العدالة ، والتي تشجع الأفراد على العمل فى القطاع غير الرسمي والتهرب من الوظائف الرسمية.
- (هـ): تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية فى مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، والتي تدفع الأفراد إلى إتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها.
- (ل): الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها أى عرض العمل، حيث يؤدي ذلك بدورة إلى خلق جيش من المتعطلين، مما يؤدي إلى إندفاعهم نتيجة للظروف المعيشية للبحث عن فرص العمل غير الرسمية .
- (م): ظهور الفساد الإداري والمالي وما يترتب عليه من أزيداد وتفاقم مشكلات الإقتصاد بكافة أشكاله بالتالى إستبداله بإقتصاد ظل جديد.

٢-٣ أقسام الإقتصاد غير الرسمي

يشتمل الإقتصاد غير الرسمي على قسمين مختلفين هما : (١)

القسم الأول: قطاع المشروعات الصغيرة

وهو الجانب المنتج من الإقتصاد غير الرسمي، وهو أيضاً القطاع الذى يستجيب للسياسات الإقتصادية، ويمثل نحو ٢٥% من الإقتصاد غير الرسمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن القطاع المنتج من الإقتصاد غير الرسمي يتمتع بقدرة كبيرة على إمتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل منخفضة الدخل، ولتحقيق زيادة فى القدرة الإستيعابية لهذا القطاع فإن الأمر يتطلب حزمة من السياسات ، تشتمل على أربعة أركان تتمثل فى الإئتمان، وتصميم المنتجات، والتسويق، ثم التنظيم.

القسم الثانى: قطاع العمل العشوائى

ويمثل إستراتيجيات البقاء للفقراء Survival strategies ، ويمثل حوالى ٧٥% من الإقتصاد غير الرسمي ، ويجب العناية به فى إطار إستراتيجيات محاربة الفقر عن طريق التحويلات المباشرة.

(١) وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للبحوث المالية، دراسة عن العمل غير الرسمي وأثره على الإقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

٢-٤ الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي^(١)

أما الآثار السلبية فتتمثل فى آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، وسيتم التركيز على الآثار الإقتصادية والمتمثلة فى :

- فقدان حصيلة الضرائب : هناك أنواع من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وفى الوقت نفسه الإقتصاد الغير رسمي يزداد وينمو، فإن ذلك يؤدى إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية بالنسبة للدولة ومن ثم يصبح عجز الموازنة للدولة أكبر ما يجب .
- فشل السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث يؤدى هذا الجانب إلى تشويه المؤشرات التى يمكن الإعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل (معدلات النمو الإقتصادي، معدلات البطالة، التضخم، إحصائيات ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي،....) الأمر الذى يؤدى بصانع السياسة إلى وصف طرق علاج غير صحيحة وتشخيص غير سليم للمشكلة الإقتصادية والتى تم بناؤها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود إقتصاد غير رسمي .

أما الآثار الإيجابية للإقتصاد غير الرسمي فتتمثل فى كونه قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة ، ويتضح ذلك فيما يلي :

- ١- قدرة هذا الإقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب والتي تجعل هذا الإقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الإستجابة بسرعة للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق بالمقارنة بالإقتصاد الرسمي.
- ٢- القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل.
- ٣- يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الإقتصاد ككل فى وضع تنافسي، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات الإقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الإقتصاد فى وضع أفضل .
- ٤- يترك فائضاً إقتصادياً يسمح لقطاع الأعمال بالإستمرار والنمو فى ظل سوء التقنين الإداري الحكومي، والمبالغة فى الضرائب والرسوم التى تحد من نمو الأنشطة الإقتصادية القانونية.

^(١) بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي فى الجزائر، "دراسة سوق الصرف الموازي"، ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عام ٢٠١٤، ص ص ٢٢-٢٤.

- ٥- يترتب علي الإقتصاد غير الرسمي أعمال جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية، وهذا راجع لاعتباره مصدر لإستمرارية الحياة لشريحة إجتماعية واسعة، وبالتالي مساهمته فى تحقيق تأمين الإكتفاء الذاتي.
- ٦- يساعد الإقتصاد غير الرسمي فى حل أزمة البطالة والتخفيف من حدتها فى المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل فى هذا القطاع فى الوقت الذى يعجز عنه الإقتصاد الرسمي.
- ٧- يساهم الإقتصاد غير الرسمي فى تأمين دخول إضافية للعمال.

٢-٥ طرق تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي

مما لا شك فيه أن هناك صعوبة فى تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية لهذا القطاع، فلا يمكن لشخص يعمل فى هذا المجال أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع لكى لا يعرض نفسه للعقوبة، وعلى ذلك فهو يحاول إخفاء أنشطته بأى شكل من الأشكال، حيث تترك هذه الأنشطة أثراً على بعض نواحي من الإقتصاد الرسمي، ومن خلال هذه الآثار أمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي، وتباين تقديرات الإقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة فى التقدير، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف، وعموماً تتحدد الطرق المنطق عليها فى ثلاث مناهج تتمثل فى المناهج المباشرة، المناهج غير المباشرة ثم طريقة النماذج.

* المناهج المباشرة: وهى تعتمد على الحصول على معلومات عن الإقتصاد غير الرسمي مباشرة من العاملين فيه وتنقسم إلى طريقتين :- طريقة المسح بالعينة وطريقة تدقيق الحسابات الضريبية.

* المناهج غير المباشرة: وتسمى أيضاً بمناهج المؤشرات وهى فى الغالب مداخل فى الإقتصاد الكلى، وتستخدم مؤشرات إقتصادية عديدة عن تطور الإقتصاد غير الرسمي بمرور الوقت وتتضمن خمس مؤشرات تترك أثراً على الإقتصاد غير الرسمي تتمثل فى إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوي العاملة، منهج المعاملات، الطلب على النقود ثم المدخلات المادية (إستهلاك الكهرباء).

* طريقة النماذج: فتنبني علي تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التى يفترض تأثيرها عليه كالعيب الضريبي، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية، والمتغيرات التى تتأثر بأنشطة إقتصاد الظل كالسيولة وساعات العمل الرسمية، والبطالة، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها بكونها تنظر فى العديد من الأسباب والآثار فى آن واحد. ويلخص الجدول التالى الطرق السابق ذكرها مع أهم سماتها وأهم الإنتقادات الموجهة لها . هذا وسيتم تفصيل ذلك فى الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢) *

طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطريقة	أهم السمات	أهم الانتقادات
المسح بالعينة.	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح بالعينة.	دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية الإجابات .
تدقيق الحسابات الضريبية.	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المبلغ عنه الخاضع للضريبة.	أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم الاختيار على أساس من هم الأكثر احتمالاً من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب، وبناء عليه فالنتائج المحصل عليها غير ممثلة للمجتمع.
إحصاءات الحسابات القومية.	تقدير النمو فى إقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق فى الحسابات القومية أو فى البيانات الفردية.	كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج القومي تسبب خطأ فى الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي.
إحصاءات القوى العاملة.	تقدير نمو العمالة فى الاقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض فى مشاركة العمالة فى الاقتصاد الرسمي. على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة فى الاقتصاد عموماً.	الاختلاف فى نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي، كما أن الأشخاص يمكن أن يعملوا فى الاقتصاد غير الرسمي وبمكون وظائف فى الاقتصاد الرسمي معاً.
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلى للمعاملات النقدية فى الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلى الاسمي الكلى (غير الرسمي والرسمي). ثم تقديره بطرح إجمالي الناتج المحلى الرسمي من إجمالي الناتج الكلى.	صعوبة التطبيق من الناحية الإحصائية، افتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي، وجوب توفر قدر كبير من البيانات لاستبعاد معاملات مالية مشروعة ليس لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي.
الطلب على النقود	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن المعاملات تتم نقداً وأن الزيادة فى الاقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على السيولة.	لا تتم كل الصفقات فى الاقتصاد غير الرسمي نقداً هناك عوامل أخرى غير عبء الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد غير الرسمي، لكن هناك عوامل أخرى مثل كثرة اللوائح والإجراءات، سلوك المكلفين، اتجاه سياسة الدولة.
استهلاك الكهرباء	تقدير النمو فى الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلى الرسمي من معدل إستهلاك الكهرباء الكلى، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي.	لا تستدعى كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مقدار كبير من الكهرباء كما يمكن استعمال أشكال أخرى للطاقة.
النماذج (النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التى يفترض تأثيرها عليه - كالعيب الضريبي، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية، والمتغيرات التى تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل، كالسيولة وساعات العمل الرسمية، والبطالة، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها كونها تنظر فى العديد من الأسباب والآثار فى آن واحد.	مدى فاعلية مجموعة المتغيرات الأسباب والمؤشرات فما يتعلق بمدى تفسيرها للاقتصاد غير الرسمي.

● المصدر: رشيدة حمودة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨-٣٩.

المبحث الثالث

التعريف بماهية القطاع غير الرسمي

مقدمة :

يعيش ويعمل نحو أربعة من أصل سبعة مليار من سكان العالم في القطاع غير الرسمي، كما يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي في البلاد العربية ، وتؤكد آخر تقديرات للبنك الدولي أن هذا القطاع يساهم بما تعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي الوظائف في هذه الدول، وفي مصر علي سبيل المثال يعمل نحو (٨,٢) مليون شخص بشكل غير رسمي ، ٦٨% منهم يعملون في منشآت غير رسمية مقابل ٢٢% في منشآت رسمية ، ١٠% يشتغلون بأنشطة البيع الجائل وما شابهها . كما تشير التقديرات كذلك الي أن ٩٢% من ممتلكات المواطنين المصريين العقارية يتم حيازتها بدون صكوك ملكية مسجلة .

وعلي الرغم من كثرة الدراسات الدولية والقومية التي تناولت القطاع غير الرسمي ، فليس هناك إتفاق كبير حول تعريف واحد يتسم بالتحديد وبالذقة ، ويعود ذلك الي إتساع نطاق القطاع غير الرسمي وتباين نشاطاته الإقتصادية من مجتمع لآخر، وإختلاف السياق القانوني الذي يمارس وظائفه من خلاله ، فضلا عن تنوع الأطر المرجعية للدارسين والباحثين أنفسهم . ويمكننا التمييز بين تعريف نوعي وآخر رسمي للقطاع غير الرسمي أما التعريف النوعي فهو ذلك الذي يركز علي الخصائص المميزة لهذا القطاع، وأهمها صغر حجم العمالة في المنشأة ، والإعتماد علي العمالة العائلية ، وعدم إتباع القواعد الإدارية والقوانين الخاصة بالدولة ، وعدم التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ، إنخفاض المستوي التعليمي للعاملين ، وممارسة النشاط في مقر عمل مؤقت أو شبه دائم أو متنقل . ولا يشترط هذا التعريف توافر كل الخصائص ، وإنما قد تكفي إحداها لوصف وتحديد النشاطات الإقتصادية غير الرسمية . أما التعريف الرسمي فإنه يميل إلي الإعتماد علي بعض المعايير الرسمية ، مثل عدم وجود سجل تجاري، وعدم الإلتزام بسداد الضرائب علي الأرباح، والإفتقار الي لوائح دقيقة منظمة للعمل، فضلا عن عدم إمساك دفاتر منتظمة في هذه المنشآت. ومع ذلك فإن أهم المعايير المستخدمة في المجال هو إمساك دفاتر محاسبية منتظمة تكشف عن حجم ونتيجة نشاط الوحدة الإنتاجية ، بحيث يمكن تقدير الضريبة المستخدمة علي الأرباح المتحققة بصورة أقرب ما تكون الي الواقع . هذا ويتم الإلمام الكامل بأبعاد هذا الموضوع في هذا المبحث .

٣-١ مفهوم القطاع غير الرسمي

لا يخفى على أحد صعوبة وجود تعريف شامل للقطاع غير الرسمي، فضلاً عن مسمياته المختلفة منها القطاع غير المنتظم Irregular، والهامشى Marginal، والإقتصاد الأسود Black economy، والخفى Hidden، والتحت أرضى Under grouhd، والموازي Parallel، والثانى Second، وغير الملحوظ Unobserved، غير المسجل unregistered، والمحجوب Concealed، وأنشطة ضوء القمر Moonlight، والشمس الساخنة Hot sun، والظل Shadow، والرمادية Grey وغيرها من المسميات.

والمتأمل لتلك المصطلحات يلحظ أن بعضها يحمل معنى أقرب إلى عدم الشرعية مثل التحت أرضى أو المحجوب، بينما تؤكد مصطلحات أخرى على معنى إزدواجية الإقتصاد كالإقتصاد الموازى، أو الثانى . وتعكس بعض المصطلحات جانباً من خصائص النشاط أو طبيعته، مثل غير الملحوظ الذى يعبر عن الأنشطة التى لا يسعى أصحابها لإخفائها بشدة، ومع ذلك فهى غير محصاة فى الإحصاءات وسجلات الضرائب^(١)، أو غير المنتظم بإعتباره يتسم بسهولة الحركة منه وإليه، ويكونه ذا طابع عائلى، وموارد محلية وغيرها، أو قطاع الشمس الساخنة بإعتباره يتم فى الشوارع أو الهواء الطلق^(٢) . كما تحمل بعض المصطلحات أحكاماً قيمية مثل الهامشى، والأسود فهما يعبران عن معان سلبية، ويعكسان قطاعاً يمثل خطراً على الإقتصاد القومي.^(٣)

وأيضاً هناك العديد من التعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمي نذكر منها:

- القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذى يتكون من مجموعة من الوحدات غير الرسمية وهى "الوحدات الإقتصادية (إنتاجية أو خدمية أو تجارية) والتى لا تلتزم جزئياً أو كلياً بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها حتى يمكن وصف نشاطها بالرسمية والإجراءات هى : ترخيص مزاولة النشاط - السجل التجاري الصناعي - تغطية صاحب النشاط والعاملين لديه بالتأمينات الإجتماعية - دفع الضرائب عن النشاط الإقتصادي وفقاً "لدفاتر محاسبية منتظمة".^(٤)

(١) د. السيد الحسينى، القطاع غير الرسمي فى مدينة القاهرة، خطة بحث مقترحة مقدمة إلى المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة ص ٣٣-٣٤، غير منشورة.

(2) Diab, Jihan, "The Hidden Economy in Egypt : A Social Accounting Matrix Approach. M . A Thesis, 1983, The American Univ. in Cairo.p2.

(3) Jan Livingston, "A Reassessmeint of Kenea "Rural and Urban In formal Sector", world development, v01, 19, N 6 June 1991,p.701.

(٤) د. عاليه المهدي، د. عبد الله شحاته، إدماج القطاع غير الرسمي فى القطاع الضريبي فى مصر، ورقة عمل، الحلقة الخامسة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، ٧ ديسمبر عام ١٩٩٩.

- القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذى لا يتوافر لديه كل أو أى من الشروط المطلوبة للدخول إلى السوق، وبالتالي يعتبر الإطار القانونى والمؤسسى الحاكم للإقتصاد فهو الدافع الرئيسى لعمل المنشآت خارجه لتجنب العوائق المختلفة التى يفرضها. ووفقاً لهذا التعريف فإن الإقتصاد غير الرسمي يشمل حوالى ٨٢% من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أو ٧٠% من المشروعات إذا تم إستبعاد الأنشطة التى تمارس النشاط خارج المنشآت. (١)
- المقصود بالقطاع غير الرسمي هى تلك الفئة من الصناع أو التجار وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الإلتزام بأى أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية، وبصورة أبسط يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه " أنشطة إقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل فى حسابات الناتج القومى الإجمالى على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التى تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل فى حسابات الناتج القومى الإجمالى". (٢)
- القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذى ينقسم إلى ثلاث فئات أساسية من العمالة الفئة الأولى" هى العاملون مالكي المشروعات الصغيرة والذين يعملون بمفردهم أو يستخدمون عدة عمال بأجر وبعض الصبية أو المساعدين، أما الفئة الثانية فهى العاملون لحسابهم والذين يملكون ويديرون مشروعاتهم بشكل فردى أو يستعينون بعمالة بدون أجر وغالباً ما تكون هذه العمالة من ذويهم أو أفراد أسرهم" أنشطة عائلية"، أما الفئة الثالثة فهى العاملون التابعون والذين يعملون بأجر أو بدون أجر وتضم هذه الفئة العاملون بأجر فى المشروعات الصغيرة، أفراد العائلة العاملين بدون أجر، الصبية، العمالة بعقود، العاملين من منازلهم". (٣)
- القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذى يتضمن كل الأنشطة الإقتصادية غير المسجلة أو المدرجة فى الهيئات الرسمية للدولة، وتشارك هذه الأنشطة بنسبة فى القيمة المضافة والتي يجب أن يتم حسابها فى الناتج المحلى الإجمالى". (٤) وبذلك فإن هذا التعريف يسمح بمقارنة وربط الإقتصاد غير الرسمي بالناتج المحلى الإجمالى، إلا أن هذا التعريف يستثنى

(١) أ. عبد الفتاح الجبالى، الإقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره، الأهرام اليومى، ٢ سبتمبر عام ٢٠١٥.

(٢) وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، الإطار التنظيمى لتحويل القطاع غير الرسمي فى مصر إلى قطاع رسمى، دراسات وتقارير، ص ١.

[http:// www.mft, : gov.eg](http://www.mft.gov.eg)

(3) World Bank- ECA, " Informal Sector in Transition Economies," available at the Worldwide web at [www. World bank. Com](http://www.worldbank.com) Accessed on 12/12/2007.

(4) M. E Smith, "perspectives on the Informal Economies", Lanham, London: University press of America, 1990, p.29.

نشاطين رئيسيين هما: (1) الأنشطة العائلية الخاصة: التي لا تدخل فى حسابات الناتج المحلى الإجمالى بالرغم من أهمية مشاركة تلك الأنشطة فى الإقتصاد القومي، حيث تصل نسبة مشاركتها فى بعض الدول إلى ما بين ٣٠% إلى ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى. التهرب الضريبي: لا يعتبر قيمة مضافة فى حد ذاته بل يعد من إحدى مشكلات توزيع الدخل وبالتالي لا يدخل فى التعريف الموضح أعلاه، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم دفع ضرائب عن الأنشطة غير الرسمية طالما إستمرت على هذا النحو، لكن متى تم إكتشافها فإن القائم عليها سيكون ملزماً بدفع الضرائب وربما عن المدة الماضية التي باشر فيها هذا النشاط بل من الممكن أن يكون الوضع أكثر تعقيداً من ذلك، حيث قد يكون النشاط غير قانوني وغير رسمي ويدفع عنه ضرائب متى تم إكتشافه، (2) مثال على ذلك الدروس الخصوصية.

• أما التعريف الإقتصادي للقطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذى يضم مجموعة الأنشطة الإقتصادية المنتجة التي تدخل فى نظام المحاسبة القومية (١٩٩٣). وتتصف بأنها غير قابلة للقياس ولا تخضع للنظام الضريبي و/ أو غير مسجلة وعدم التسجيل هنا ليس بسبب تعمد أصحاب تلك الأنشطة التهرب من الضرائب أو قوانين العاملين أو الإجراءات الأخرى، بل لأن أصحاب تلك الأنشطة قد يكونون من الفقراء ويقومون بها لسد حاجتهم الأساسية، مثال أنشطة التجارة البسيطة ، الإنتاج الزراعى المنزلى، خدمات سيارات الأجرة غير المسجلة، أصحاب عربات النقل التي تجرها الحيوانات، الباعة الجائلين (3) ... وغيرها.

وتظهر أهمية تمييز أنشطة القطاع غير الرسمي عن الأنشطة تحت الأرضية عند تحليل الأسباب الدافعة إلى كل منهما، فالقائم بنشاط غير رسمي لم يقم به بالضرورة بنية التهرب المتعمد من دفع الضرائب، أو مساهمات الضمان الإجتماعي، أو لعدم الإمتثال للمعايير والضوابط القانونية بل لعوامل إقتصادية وإدارية تنظيمة بالأساس، أما القائم بأنشطة تحت الأرض Underground فدافعه الرئيسي هو التهرب من العمل فى إطار الرسمية وما يرتبط به من ضرائب ، وتأمينات ومعايير وعمليات تفتيش وغيرها. وعلى أيه حال، هناك إختلاف أساسى فى مفهوم القطاع غير الرسمي الذى تم تقديمه هنا والتعريف الذى قدمته منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي الذى ينظر إليه على أنه " مجموعة من الوحدات المرتبطة بإنتاج سلع أو خدمات معينة بهدف توليد دخل وتوفير فرص عمل للقائمين على تلك

(1) Brunos. Frey & Fridrich schneider, " Informal and under ground Economy in orley" A shenfelter: International Encyclopedia of social and Behavioral science, (Amsterdam: Elsevier science publishing company, 2000) pp. 2-3.

(2) E.L. Feige, "Defining and estrnating underground and informal economies: The new institutional economies Approach," World Development. V01. 18, no 7,1990, p.8.

(3) Sobine Bernabe, "Informal employment in countries in Transition: A conceptual Framework," (London: center for Analysis of social Exclusion, London School of Economics, 2000), p.6.

الأنشطة^(١) والذي يقوم على الوحدات (أو المشروعات)، بينما يستند هذا التعريف على الأنشطة الإنتاجية بعض النظر عن الوحدات (أو المشروعات)، بعبارة أخرى يركز التعريف، الإقتصادي على ممارسة النشاط بصورة غير رسمية بصرف النظر عن الشكل الذي يتم به هذا النشاط (وحدة إنتاجية ، مشروع ، مصنع صغير غير مسجل أو غير ذلك). كما يختلف التعريف الإقتصادي أيضاً عن تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين للقطاع غير الرسمي وعن التعريف الذي قدمته منظمة العمل الدولية في ثلاث نقاط رئيسية هي :^(٢)

١- في تعريف منظمة العمل الدولية فإن كل الأنشطة في القطاع غير الرسمي يمكن نظرياً أن تكون أنشطة تحت أرضية (بعبارة أخرى لديها النية المتعمدة للتهرب من الضرائب)، ولكن بشكل عام لا يمكن إعتبار كل الأنشطة غير الرسمية أنشطة تحت أرضية لأن الهدف الأساسي من بعض مشروعات القطاع غير الرسمي هو توفير دخل ووظائف للأشخاص القائمين عليه. وعلى العكس من ذلك ينظر تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين إلى تلك الأنشطة على أنها تنتمي للقطاع غير الرسمي وليست أنشطة تحت أرضية، ولهذا فإن تعريف القطاع غير الرسمي على أساس الأنشطة الإنتاجية بدلاً من المشروعات يكون أكثر إتساقاً مع نظام المحاسبة القومية (١٩٩٣).

٢- يتضمن هذا التعريف كل الأنشطة الاقتصادية وغير المحمية بقوانين العمل والتشريعات الأخرى فضلاً عن أنها غير قابلة للقياس ، وبشكل عام تكون تلك الأنشطة خارج النظام القانوني الرسمي، حيث يعكس تعريف المنظمة الذي يتحدث عن وحدات تجمعها صفات معينة كما يمكن للأنشطة الإنتاجية غير الرسمية أن تكون في مشروعات رسمية أو غير رسمية.

٣- من ناحية أخرى لا يحدد نوع الوحدة التي يقوم عليها النشاط ما اذا كان يندرج تحت القطاع الرسمي أم غير الرسمي، وهذا أمر هام لأن ذلك يعنى أن كل من يعمل في مثل تلك الأنشطة عامل غير رسمي بما في ذلك العمال المؤقتين في الأنشطة الرسمية وكذلك كل العاملين غير المسجلين ممن لا يتمتعوا بحماية تشريعية (مثل الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى من ساعات العمل، الإجازات المدفوعة، الحماية ضد الفصل التعسفي... الخ) والذين لا تصل إليهم الحماية الإجتماعية (مثل المعاشات ، التأمين الصحي).

٤- القطاع غير المنظم أو غير الرسمي هو ذلك القطاع الذي يمارس نشاطه بصفة غير قانونية، وهنا تأتي أهمية تحديد الشروط لما هو غير منظم وما هو منظم، إذ أن النشاط غير القانوني

(1) Sabine Bernabe, op. cit, p.7

(2) bid. P.8.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

يكون إما نشاطاً ممنوعاً وإما نشاطاً غير ممنوع ولكن يمارسه صاحبه دون ترخيص، ولتحديد ما هو غير رسمى يجب التمييز بين العمال والمؤسسات كالتالى:

- تعرف المؤسسات غير المنظمة بتلك التى لا تملك ترخيصاً لممارسة المهنة، أو تلك التى لا تقوم بتأمين عمالها لدى صندوق الضمان الإجتماعى، أو تلك غير المسجلة لدى السجلات الرسمية الخاصة بالمؤسسات.
- يعرف العامل فى القطاع غير المنظم بالأجير غير المصرح به لدى صندوق الضمان الإجتماعى، وتجدر الملاحظة إلى أن الحسابات الوطنية يجب أن تشمل حسابات القطاع غير المنظم مثل الإنتاج والإستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، وذلك بإضافتها إلى القطاع المنظم المقابل لها حتى يتم الحصول على حسابات وطنية شاملة تعكس الوجهة الحقيقى للإقتصاد. كما أن القطاع غير المنظم أو غير الرسمى يلعب دوراً رئيسياً فى خلق فرص العمل وتحقيق دخل وأحياناً دخل إضافي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.^(١)
- أيضاً هناك العديد من التعاريف للقطاع غير الرسمى وردت بدراسة صدرت عن وزارة المالية نذكر منها:^(٢)
- "القطاع غير الرسمى هى تلك الفئة من الصناع أو التجار أو العمال أو المزارعين التى تعمل خارج الإطار الضريبي والتأمينى للدولة. كما يمكن القول أن القطاع غير الرسمى يتمثل فى مجموعة من الأنشطة الإقتصادية التى لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل فى حسابات الناتج القومى الإجمالى على خلاف أنشطة القطاع الرسمى المسجل".
- كما يقصد بالقطاع غير الرسمى ذلك القطاع الذى يشمل وحدات إقتصادية تعمل فى أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولة لمزاولة نشاطها. وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية، حيث لا يقع فى مجال إهتمامها سوى الأنشطة التى تدر دخلاً مادياً. كما يتم إستبعاد الأنشطة غير المشروعة. ويقصد بالوحدة الإقتصادية أى نشاط إقتصادى: إنتاجى أو تجارى أو خدمى، يمارسه شخص طبيعى أو

(١) على بودلال، القطاع غير الرسمى فى سوق العمل الجزائرى، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص ١١-١٢.

(٢) وزارة المالية: قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للبحو المالية، دراسة عن العمل غير الرسمى وأثره على الإقتصاد القومى، إعداد نزمين طلعت غالى، فهمى فوزى منصور، سحر سعد البرادى، عام ٢٠١٤، ص ٥.

معنوى، فى منشأة أو خارج المنشآت، ويدر دخلاً. وعلى هذا يعتبر وحدة إقتصادية ذلك الجزء من الوحدة السكنية المخصص لمزاولة نشاط إقتصادى معين بصفة مستمرة، وكذلك العربة، وما فى حكمها، المثبتة بنهر الطريق، أو على رصيف، أو داخل السوق، وأيضاً الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض وبالسواق وينصرفون فى نهاية اليوم، والباعة المتجولين ومقدمى الخدمات المتجولين، ومن فى حكمهم.

وعلى هذا يرى البعض أن أنشطة القطاع غير الرسمى ليست مجموعة من الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الإقتصادية النامية، التى تبدو واضحة فى مجالات عديدة، مثل: المجالات الصناعية، والتجارية، والخدمية. ولا يعنى ذلك إستبعاد النشاطات الطفيلية أو الخفية من القطاع غير الرسمى ولكن يجب النظر إليها فى سياق بدائى عام يأخذ فى إعتباره مجمل الممارسات الإقتصادية فى سياقها الإجتماعى الحضرى.^(١)

هذا وبالرغم من تعدد التعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمى إلا أن هناك إجماع على تعريف كل ما هو غير رسمى بأنه طريقة للقيام بأنشطة تتصف بالآتى: ^(٢)

- ١- سهولة الدخول فى النشاط وممارسته.
 - ٢- عائلية ملكية النشاط .
 - ٣- صغر ومحدودية نطاق نشاط العمل.
 - ٤- الإعتقاد على كثافة عنصر العمل على حساب التكنولوجيا وبعبارة أخرى تكون فنيات العمل فى هذا القطاع محدودة من الناحية التكنولوجية.
 - ٥- مهارات هذا النشاط مكتسبة من خارج القطاع الرسمى.
 - ٦- العمل غير المنظم فى وجود سوق غير منظمة.
- ويكمل ما سبق تعريف إجرائى عن القطاع غير الرسمى، والذى يعرفه بأنه ذلك القطاع الذى يعنى بالوحدات الإقتصادية التى لا تلتزم كلياً أو جزئياً بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها وتشتمل: ^(٣)
- ٧- ترخيص مزاولة المهنة.
 - ٨- السجل التجارى/ الصناعى.
 - ٩ - تغطية العمل بالتأمينات الإجتماعية.

(١) المرجع السابق، ص ٦ .

(٢) د. منال حسين عبد الرازق المرسى، الإطار التنظيمى لتحويل القطاع غير الرسمى إلى قطاع رسمى، قراءة فى

الخبرات الدولية وتطبيقها فى الحالة المصرية، عام ٢٠١٠، ص ٣.

(٣) مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، إدماج القطاع غير الرسمى فى القطاع

الضريبي المصرى، الحلقة الخامسة، ٧ ديسمبر، عام ١٩٩٩، ص ٢.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

١٠- دفع الضرائب عن النشاط الإقتصادي وفقاً لدفاتر محاسبية منتظمة.

٢-٣ أسباب انتشار أنشطة القطاع غير الرسمي

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى إنتشار القطاع غير الرسمي وهي متعددة ومتشابكة، وتختلف هذه الأسباب من دولة لأخرى بما يؤدي معه إلى إختلاف حجم هذه الظاهرة، ويمكن حصر أهم الأسباب المؤدية للقطاع غير الرسمي فيما يلي : (١)

١- الأسباب السياسية.

٢- الأسباب الإجتماعية.

٣- الأسباب الإدارية.

٤- الأسباب الإقتصادية.

وفيما يلي دراسة هذه الأسباب بصورة تفصيلية.

١- الأسباب السياسية

يعتبر العامل السياسي عاملاً أساسياً فى ظهور القطاع غير الرسمي إذا أن ضعف المؤسسات الحكومية فى تأدية مهامها خلال مراحل عدم الإستقرار السياسي خاصة فى ظل غياب الشرعية التى تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى أتساع حجم الأنشطة الموازنة.

٢- الأسباب الإجتماعية

إن ظاهرة القطاع غير الرسمي هى ظاهرة إقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب إقتصادية، ولكن هذا لم يمنع من وجود أسباب إجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر فى بروز هذه الظاهرة وأثرت بشكل كبير فى زيادة حجمها ونذكر منها: (٢)

(أ): الفقر

هناك علاقة وثيقة تربط بين ظاهرة الفقر والقطاع غير الرسمي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع غير الرسمي، ضمن الملاحظ أن الدول الأكثر فقراً تحتوى على معدلات مرتفعة من القطاع غير الرسمي.

(ب): أثر النمو الديمغرافى على القطاع غير الرسمي

(١) بورعه حورية، الأقتصاد غير الرسمي فى الجزائر " دراسة سوق الصرف الموازى، ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٣٤.

(٢) بن يشو فمى، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للإقتصاد غير الرسمي، ماجستير، تلمسان، الجزائر، عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢٣-٢٤.

يرتبط نمو القطاع غير الرسمي بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل، بالإضافة إلى النزوح الريفي المتزايد في المدن حيث أن الباحثين عن العمل من القطاع الريفي والنازحين نحو المدن للعمل في القطاع الرسمي لتحسين مستوياتهم المعيشي عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توافر مؤهلات للعمل مناسبة في القطاع الرسمي.

٣- الأسباب الإدارية.

هناك العديد من الأسباب الإدارية التي تؤدي إنتشار القطاع غير الرسمي نذكر منها:

(أ): القيود الحكومية والقواعد الإدارية كلما زادت القواعد التنظيمية والإدارية المتمثلة في عدد القوانين واللوائح والإجراءات المطلوبة للحصول على الترخيص وتسجيل النشاط، كلما زادت التكاليف التي يتحملها الأفراد - التأخير - الرشاوى لتسهيل الإجراءات - وبالتالي يلجأ الأفراد إلى العمل في القطاع غير الرسمي لتجنب هذه التكاليف.^(١) كذلك قد يؤدي التدخل الحكومي في سوق العمل إلى مزيد من الإنتشار للقطاع غير الرسمي، فقد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمال، وأخيراً قد يأخذ التدخل الحكومي صورة تحكيمية بتحديد أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمال كالسيدات، الأجانب، والمسنون وغيرهم ويؤدي كل ما سبق إلى دفع العمال نحو التوجه إلى العمل في السوق الموازية.^(٢)

(ب): الفساد الإداري

الفساد الإداري يؤدي إلى نقص إيرادات الدولة لأنه يساعد على إخفاء أنشطة كان من الممكن أن تحصل الدولة منها على إيرادات ضريبية، وقد يكون هذا الفساد بصورة مباشرة مثل طلب رشوة لتجاهل ممارسة نشاط معين غير رسمي أو بصورة غير مباشرة من خلال كثرة الإجراءات الروتينية وبالتالي تتطلب سرعة إنهاء الإجراءات عمل مزيد من التكاليف في صورة رشاوى مما يدفع البعض إلى تجنب هذه الإجراءات وممارسة أنشطة غير رسمية.^(٣)

(١) Friedrich Schneider, "Shadow Economies Arouhd," The World university of cambridge, 2004,P29.

(٢) بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) الفساد في الحكومة، تقرير ندوة دائرة التعاون الفني، مركز التنمية الإجتماعية والشئون الإنسانية بالأمم المتحدة في لاهاي، هولندا، منشور المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام ١٩٨٩، ص ٥٥-٥٦.

٤ - الأسباب الإقتصادية

إن ظاهرة القطاع غير الرسمي ظاهرة إقتصادية ترجع إلى التدخل المفرط للدولة فى الحياة الإقتصادية، مما نتج عن ذلك من مشاكل إقتصادية ودوافع تؤدي إلى تضخم هذه الظاهرة ومن هذه الأسباب الإقتصادية نذكر ما يلي:

(أ) : ندرة السلع

وتعد من أحد أهم السباب نمو ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، فالنظام الخاص بأسعار السلع الإستهلاكية والكمالية عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الإستهلاكية بما يؤدي معه إلى ازدهار أنشطة القطاع غير الرسمي، أما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع فى الإقتصاد الغير رسمي للوفاء بإحتياجات الطلب عليها. (١)

(ب) : إرتفاع معدلات الضرائب.

تلعب الضرائب دوراً هاماً فى تكوين ونمو القطاع غير الرسمي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل فى القطاع غير الرسمي إذا كانت الأنشطة فى القطاع الرسمي تتعرض لمزيد من الضرائب من وقت لآخر.

هذا وتعتبر الضرائب إحدى الأدوات الإقتصادية التى يمكن من خلالها تشجيع أنشطة إقتصادية معينة، أو الحد من أنشطة أخرى، كما أنها تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الدولة لمواجهة أعباء النفقات العامة، لما تساهم به فى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. (٢)

ولا شك أن مستوى الضرائب يؤثر على مدى رغبة الأفراد على العمل بأنشطة القطاع الرسمي أو الإتجاه إلى العمل بأنشطة القطاع غير الرسمي الذى لا يخضع للضرائب، حيث أن معدل الضرائب يؤدي إلى وجود فروق بين الدخل الاسمي للفرد والدخل المتاح للتصرف فيه بعد الضريبة، وكلما زاد هذا الفارق، كلما إتجه الأفراد للعمل بأنشطة القطاع غير الرسمي من أجل تجنب دفع الضريبة. (٣)

وبالنسبة لمصر يتصف النظام الضريبي بتزايد حالات التهرب الضريبي سواء من خلال الإخفاء الجزئى أو الكلى للنشاط وذلك للعديد من الأسباب ومن أهمها، إرتفاع معدلات الضرائب، عدم وجود وعى كافي لدى الممولين للمهام التى تقع على عاتق الدولة وشعورهم بضعف دور الدولة تجاههم، وبالتالي فهم

(١) د. سعيد عبد الخالق، ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، أسبابها - آثارها، جماعة تحوتى للدراسات المصرية، سلسلة تحوتى، العدد رقم ١٧، بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٠.

(٢) عبد الفتاح الجبالي، الإقتصاد المصري بين التثبيت والنمو، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عام ٢٠٠٠، ص ٢٠.

(٣) Friedrich Schneider, Shadew: Economies Around the worldsize, Causes And Consequeuces,2003,P.26.

لا يشعرون بأنهم يخالفون القانون عند قيامهم بممارسة أنشطة غير رسمية. ^(١) إلى جانب ضعف العقوبات المفروضة والتي تعد غير رادعة في مصر فعلى سبيل المثال تتمثل عقوبة مزاوله النشاط التجاري دون القيد في السجل التجاري في الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن سنتين وغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنية وإغلاق المنشأة.

ومما تقدم يمكن القول أن الأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تدفعهم للعمل في القطاع غير الرسمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك يجب أن يتسم النظام الضريبي بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، حيث أن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى تنامي القطاع غير الرسمي. ونجد أن هناك سؤال يطرح نفسه في هذه المرحلة وهو هل يؤدي خفض معدلات الضريبة إلى القضاء على القطاع غير الرسمي؟ يرى البعض أن تخفيض الضريبة لا يقضى بصورة نهائية على القطاع غير الرسمي، لأن النشاطات الممارسة في القطاع غير الرسمي معدل الضريبة بها صفر، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة لا يؤثر على رغبة الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، ومع ذلك فإن تخفيض الضريبة قد تقلل توجه الأفراد نحو القطاع غير الرسمي وبالتالي قد يقلل من مجال توسعه ^(٢)

(ج) : البنية الإقتصادية والأزمات الإقتصادية

هناك جملة أخرى من العوامل الإقتصادية، التي تساعد على زيادة نمو القطاع غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الإقتصادي والمرتبب بالإصلاحات الإقتصادية أو الأزمات الإقتصادية، حيث أن سياسات الإستقرار والتعديل الهيكلي في كثير من الدول أدت إلى ظهور الفقر، البطالة وغيرها من الظواهر، كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع حجم القطاع غير الرسمي.

إضافة إلى أثر التعديل الهيكلي في توسيع رقعة القطاع غير الرسمي نجد أن الأزمات الإقتصادية تؤثر أيضاً على زيادة حجم القطاع غير الرسمي، مثلاً ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من التسعينيات في كثير من الدول الآسيوية أثر بشكل كبير على نموها الإقتصادي، وأدى إلى نمو القطاع غير الرسمي بشكل كبير، فالأزمات الإقتصادية تؤثر على دخول العمال بالإنخفاض، مما يؤدي إلى دفعهم إلى العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص في الدخل وتحسينها. ^(٣)

^(١) إبراهيم محمد درويش، الفاحص الضريبي بين ضغوط الحصيلة وسلامة التقدير، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر الضريبي الثامن، ديسمبر عام ٢٠٠٣، ص ١١-١٢.

^(٢) بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩-٣٠.

^(٣) المرجع السابق، ص ٣٠.

(د): دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى نمو وتضخم القطاع غير الرسمي

تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وإزدهار القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التى تقوم على استخدام النقود السائلة فى إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب نجد أن أى محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من هذه المشروعات، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً فى ظل عدم وجود ضرائب، ويؤدى تزايد أعداد هذه المشروعات التى تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة فى إبرام المعاملات وعدم الاعتماد على النظم البنكية فى التعامل إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي فى العديد من الدول حيث يصبح من السهل على هذه المشروعات التهرب من الضريبة كلما صغر حجم هذه المشروعات. (١)

٣-٣ سمات القطاع غير الرسمي

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن القطاع الرسمي ومن هذه الخصائص ما يلى: (٢)

- * **الإفتقار إلى التنظيم** : يتسم القطاع الرسمي فى غالبية بالتححرر من القيود التنظيمية التى يتسم بها القطاع الرسمي فى أغلب إجراءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق.....
- * **المرونة**: عدم خضوع القطاع غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى به إلى أتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها المرونة فى العمل، والأجر ونظام السوق.
- * **ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة** : تعتبر التكنولوجيا المستخدمة فى القطاع غير الرسمي بسيطة، تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف فى استخدام الطاقة وربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس، فى حين يتصف رأس المال بمحدوديته.
- يتسم العمل فى القطاع غير الرسمي بصغر حجم المنشأة إن وجدت، ولا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الإقتصادي.
- * **تدنى مستوى المهارة للعاملين** : تتميز العمالة فى هذا القطاع بتدنى مستوياتهم المهنية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشآت هذا القطاع وذلك من خلال تبادل مواقع العمل داخل

(١) بن يوب لطيفة، دبوغرة بومدين، غرب صلاح الدين، أثر المشروعات الصغيرة على الإقتصاد غير الرسمي، ملتقى وطنى حول الإقتصاد غير الرسمي، المركز الجامعى بسعيدة، الجزائر، ٢٠-٢١ إبريل عام ٢٠٠٧.

(٢) بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢-٢٤.

المنشأة كما أن هذا القطاع يضم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في هذا القطاع.

- هذا وبجانب الصفات السابقة فإن هذا القطاع يتسم أيضاً بالصفات التالية:
- سهولة الدخول والخروج إلى أو من النشاط الإقتصادي غير الرسمي سواء آكان إنتاجياً أو مهنيًا.
- لا يوجد أى إلتزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم .
- أغلب منتجات القطاع غير الرسمي تتوجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي .
- أغلب منشأته لا تخضع للضمان والحماية القانونية بحيث يفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية لأن هذه المنشآت ليست مسجلة لدى الدولة.

٣-٤ أهمية القطاع غير الرسمي

يؤدي القطاع غير الرسمي مجموعة من الوظائف الإقتصادية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية لا يستطيع أن يؤديها القطاع الرسمي ، مثال ذلك ما يمكن أن يقال علي مجالات يؤديها بكفاءة عالية كالتجارة، الخدمات، والسيارات ، والحياكة وغيرها من المجالات ، فالقطاع غير الرسمي بإيجابياته وسلبياته أحد أهم أساليب مواجهة الأزمات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع المصري ولقد وضح ذلك بصورة جلية بعد ثورة يناير ٢٠١١ و ثورة يونيو ٢٠١٣ ، حيث البنية التحتية المتكاملة التي إنتهي عمرها الإفتراضي وإحتياجات دولة تتطلع للنهوض ، وهكذا يتم النظر للقطاع غير الرسمي علي أنه رد الفعل الشعبي أمام عجز الدولة، فالقطاع غير الرسمي هو القطاع الذي يتمتع بقدرته علي حل مشكلة البطالة والفقير في المجتمع ، بل قد يمتد الأمر إلى حل مشكلة عدم تمكن أعضاء المجتمع من تحقيق رغباتهم .

٣-٥ طرق قياس حجم القطاع غير الرسمي

تنتم الإحصاءات المتوافرة عن حجم القطاع غير الرسمي بعدم الدقة وعدم الثبات وذلك نظراً للطبيعة التي يتسم بها هذا القطاع، ولذلك أصبح الشغل الشاغل للإقتصاديين هو قياس حجم القطاع غير الرسمي ومقارنته بحجم الناتج القومي الإجمالي، ومقارنته مع مثيله من القطاعات فى مختلف دول العالم عبر الزمن، فى حين أن العلوم الإجتماعية الأخرى وخاصة علم الإجتماع يهتم أكثر ببنية القطاع أكثر من أهتمامه بحجم القطاع، وفى الواقع أن البحث فى بنية القطاع أسهل من البحث فى حجمه وذلك للصعوبة البالغة فى تحديد الحجم حيث أن الوحدات العاملة فى هذا القطاع غير مسجلة.^(١)

(١) منال حسين عبد الرازق المرسى، الإطار التنظيمى لتمويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي، قراءة فى الخبرات الدولية وتطبيقها فى الحالة المصرية عام ٢٠١٠، ص ٩.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، أدى مطلب قياس القطاع غير الرسمي إلى إبتكارات منهجية هامة وأدى التحدي فى قياس "الاقتصاد غير الرسمي" إلى تقديم طرق قياس جديدة منها الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة. هذا وسيتم إستعراض هذه الطرق كما سيلي بيانه:

١- الطرق المباشرة "على المستوى الجزئى"

تعتبر من أولى الطرق فى قياس وتحليل القطاع غير الرسمي هى جمع إستبيانات من العارضين والطالبيين "ممثلين فى العرض والطلب" للسلع والخدمات التى تقدم من قبل القطاع غير الرسمي، وتسمح هذه الطرق بتكوين صورة شبة كاملة لبنية هذا القطاع، وبالرغم من ذلك وبسبب طبيعة تلك المشروعات غير القانونية، فإن هذه الطرق لا تسمح بالوصول إلى كافة المعلومات المرجوة نظراً لإمتناع بعض الأفراد عن التصريح بكل ما لديهم وبخاصة جانب العرض أو لإعطائهم بيانات بعيدة عن الدقة ومن هذه الطرق:

(أ) : دراسة المشروعات الصغيرة.

(ب): دراسة عمالة الشوارع.

هذا وسيتم دراسة تفصيلية للنقاط السابقة كما سيلي بيانه :

(أ): دراسة المشروعات الصغيرة

أما بالنسبة لطريقة المشروعات الصغيرة ، فإن هذا الأسلوب يساعد على توفير معلومات أكثر تفصيلاً عن خصائص العاملين بالقطاع غير الرسمي والتركيب الهيكلي لهذا القطاع من حيث نوع الآلات المستخدمة - مصادر التمويل - مصادر المدخلات ... وهو ما يصعب الحصول عليه من مسح الأسر المعيشية لأنها تمارس أنشطتها داخل المنازل وبالتالي يصعب معرفة معلومات كافية عن هذه الأنشطة.^(١) هذا ويمكن أن تقوم الدراسة على أساس إختيار مناطق معينة وتوجيه أسئلة لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين بها كما يلي:

* أسئلة يمكن توجيهها لصاحب العمل تهدف إلى معرفة معلومات عن المشروع بصفة عامة من ناحية مدى تسجيل النشاط، عدد العاملين، ومن أمثلة هذه الأسئلة ما يلي: ^(٢)

- ما هو نوع الدفاتر التى يمسكها المشروع؟ وهل هذا المشروع مسجل أم لا ؟
- ما هو عدد العاملين بالمشروع ؟ وهل توجد عمالة من أفراد الأسرة ؟
- هل توجد أماكن أخرى لمزاولة النشاط ؟

^(١) سعاد كامل، القطاع غير المنظم فى مصر، السمات الأساسية للمنشآت والمشتغلين، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٧.

⁽²⁾ Ralf Hussmanns, " Defining And Measuring Informal Employment Economic And social Council," united Nations, 2004, PP9-11.

- ما هى عيوب النظام الضريبي الحالى؟ هل تدفع ضرائب؟
 - ما هو عدد ساعات العمل اليومية؟ وعدد أيام العمل فى الأسبوع؟ وعدد شهور العمل فى السنة؟ وما هى فترات التوقف عن النشاط؟
 - ما هي العوامل التى تجعلك تمارس نشاطك بطريقة غير رسمية؟ وما هى إحتياجاتك والدعم الذى تريده لكى تعمل فى الإطار الرسمى؟
 - ما هى أنواع الآلات المستخدمة وكيف تدبر الأموال اللازمة للحصول على الآلات والمدخلات التى تستخدمها؟
- * أسئلة يتم توجيهها إلى العاملين غالباً ما يتم تصميم هذه الأسئلة لمعرفة خصائص العاملين فى تلك الأنشطة وظروف العمل بها وخصائص المشروعات التى يعملون بها، ومن أمثلة هذه الأسئلة :
- ما هو مستوى التعليم، السن، الحالة الإجتماعية؟
 - ما هى عدد الساعات العمل اليومية؟ وعدد أيام العمل فى الأسبوع؟ ما هى فترات التوقف عن العمل؟
 - ما هو نوع النشاط الذى يمارسه المشروع؟ وهل هو مسجل؟
 - هل يدفع المشروع عنك تأمينات وإشتراكات لصندوق المعاشات؟
 - هل تعمل لدى المشروع وفقاً لعقد عمل أم أن هناك إتفاق شفوى؟
 - هل يمكنك الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر؟ أو إجازة سنوية مدفوعة الأجر؟
 - فى حالة إرتكابك لمخالفة معينة هل يتم الإستغناء عنك مباشرة أم يوجه لك إنذار؟ وفى حالة الفصل هل تحصل على معاش أو مكافأة؟
- ومن خلال الأسئلة التى توجه إلى أصحاب المشروعات والعاملين بها يمكن الوصول إلى معلومات تفصيلية عن أنشطة هذه الوحدات والوصول إلى حجم تقديرى للدخول الناتجة عن هذه الأنشطة وحجم إنتاجها.

(ب): دراسة عمالة الشوارع

أما بالنسبة لطريقة دراسة عمالة الشوارع، فتميز أنشطة عمالة الشوارع بأنها لا تتطلب مهارات خاصة، كما أنها تشمل العديد من الأنشطة مثال " ماسحى الأحذية، أصحاب الأكشاك، الباعة الجائلون، الترزية، النجارون، السباكون، أو الحلاقون الذين ينتقلون بمعداتهم من مكان لآخر، الأفراد الذين يقومون بتجهيز وجبات سريعة فى بعض الأماكن فى الشوارع على جانبي الطريق، العمالة التى تقوم بإصلاح السيارات وصيانتها فى الشوارع الجانبية ٠٠٠ إلى غير ذلك، وقد تقوم هذه العمالة بشراء السلع التى تبيعها

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

من مورد معين، والقيام بإعادة بيعها أو القيام بإنتاج هذه السلع، وبالنسبة لأصحاب الحرف فقد يقومون بتأجير معدات للعمل بها.⁽¹⁾

هذا ويمكن الحصول على معلومات عن عمالة الشوارع من خلال توجيه بعض الأسئلة التى توجه إليهم، ومن الممكن إجراء هذه الأبحاث على مستوى بعض المناطق أو من خلال عينات ومن أمثلة هذه الأسئلة:⁽²⁾

- ما هو مستوى التعليم، السن، الحالة الإجتماعية، حجم الأسرة؟
- ما هو نوع السلعة أو الخدمة التى يقدمها؟
- هل تعمل لحسابك الخاص؟ وهل يعاونك أحد من أفراد أسرتك؟ أم هل تستخدم عمالة أخرى؟
- هل تنتج السلعة التى تبيعها أم أن أسرتك هى التى تنتجها أم تشتريها من مورد آخر، وما هو أسلوب الشراء بالأجل أم سداد فوري؟
- ما هو متوسط الكمية المباعة فى اليوم؟
- ماذا تفعل عندما لا يتوافر لديك مالاً كافياً لشراء السلع التى تبيعها؟ وما هى مصادرك فى الحصول على التمويل؟

كما يمكن الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم عمالة الشوارع والعمالة التى تمارس نشاطها داخل المنازل "أنشطة الوحدات العائلية" من خلال الفرق بين إحصاءات قوة العمل، السكان فى سن العمل وبين إحصاءات العاملين فى المشروعات الصغيرة غير الرسمية، مع مراعاة أنه قد يوجد أفراد عاطلون لكنهم قد لا يمارسون أى نشاط غير رسمى.⁽³⁾

هذا وتعد الأساليب المباشرة أفضل من الأساليب غير المباشرة لما توفره من معلومات عن خصائص العاملين بتلك الأنشطة، وظروف وأساليب الإنتاج بها، إلا أنه يعاب عليها أنها قد يصاحبها وجود تحيز من جانب الأفراد الذين توجه إليهم هذه الأسئلة مما قد يترتب عليه الحصول على تقديرات خاطئة، وهو ما يتطلب:⁽⁴⁾

- تصميم أسئلة الاستقصاء بطريقة زكية وماهرة لا تثير نفور الأفراد ولا تولد لديهم شعوراً بأنهم يخضعون لإستجواب أو محاكمة.
- الإعتماد على أكثر من أسلوب عند قياس حجم القطاع غير الرسمي من خلال الإستقصاءات المختلطة والتى تغطى المشروعات غير الرسمية، الوحدات المعيشية ، وعمالة الشوارع ، بهدف توفير بيانات كافية قدر الإمكان، لرسم صورة واضحة وشاملة عن حجم أنشطة القطاع غير الرسمي وتغطية لأكبر عدد من العاملين بتلك الأنشطة.

(1) Faridah Bagheri, Others, How to Measure The Informal sector In Iran, 2002, p.23.

(2) Jacques charmes, Estimation and survey Methods For the informal sector, 1999, p.2.

(3) Jacques charmes, op. cit, p.4.

(4) Faridah Bagheri, Others, opcit, p.4.

كما أن هناك طريقة أخرى مباشرة يمكن بها قياس القطاع غير الرسمي وتمثل في التدقيق في حسابات الضرائب التي يتم جمعها بالإضافة إلى حسابات التأمينات الإجتماعية، من خلال أخذ عينة من دافعي الضرائب ويمكن تعقب من لم يدفعوا الضرائب على سبيل التهرب، وبصفة خاصة المهن الحرة التي لها فرص أفضل للإختفاء وعدم دفع الضرائب.

ومن الإنتقادات الموجهة لهاتين الطريقتين إعطاء تقديرات غير فنوية، كما أنهما لا يعطيان أو يرصدان تقديرات عن تطور القطاع لفترة من الزمن، ومع ذلك فإن لهما ما يميزهما حيث أنهما يوفران معلومات تفصيلية عن القطاع وأنشطته وبنيته الأساسية.

٢ - أما الطرق الغير مباشرة

فتمثل في "منهج التناقضات" حيث ينطوي الإقتصاد غير الرسمي على العديد من التناقضات التي تظهر بشكل واضح في الأسواق المختلفة، ففكرة العاملين بالقطاع غير الرسمي على الإنفاق أعلى بكثير من دخلهم المسجل رسمياً، فالتناقض ما بين الأثنين قد يلاحظ على مستوى الأسر فرادى، وكذلك على مستوى الحسابات القومية الكلية، ولكن على جانب آخر، قد يرجع هذا التناقض في إنفاق الدخل إلى أخطاء في القياس "وهذا هو الحال في أغلب الأحيان" أو إلى أسباب لا علاقة لها بالإقتصاد غير الرسمي كالميراث مثلاً أو تملك أحد العقارات.

أما الطرق الغير مباشرة الأخرى وهي طرق يتم القياس فيها على المستوى الكلى، وتمثل في العديد من الطرق منها طريقة الفرق بين الدخل والإنفاق، طريقة إستهلاك الكهرباء، والمدخل النقدي والمتمثل في مدخل الطلب على النقود وطريقة العمليات التجارية "المبادلات"، وطريقة إحصاءات سوق العمل وطريقة النماذج".

وتجدر الإشارة أن المشكلة المشتركة بين كل المناهج غير المباشرة أو المتناقضة تتمثل في أنه على الباحث أن يفترض وجود سنة أساس لا يوجد بها إقتصاد غير رسمي، وحينئذ فقط يمكن إرجاع وجود التناقض إلى أنشطة القطاع غير الرسمي.

المبحث الرابع

تجارب وخبرات دولية ومحلية

في دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

مقدمة :

٤-١ تجارب وخبرات دولية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي

الإقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في معظم دول العالم، فلا يوجد إقتصاد في العالم يخلو من دائرة من دوائر الأنشطة غير الرسمية. ورغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لهذا الإقتصاد، إلا أنه في منحنى متزايد من سنة لأخرى. وموضوع الإقتصاد غير الرسمي يحمل الكثير من الجدل، بإعتبار أن دوائر أنشطته لا تنفصل عن الإقتصاد الرسمي، لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية، ولا زالت تحتاج الى مزيد من البحث والدراسة. ويضم الإقتصاد غير الرسمي مجموعات كبيرة من الأنشطة تمثل الغالبية العظمى من قوة العمل في العالم ويتمثل جانباً كبيراً منه في المشروعات الصغيرة وهي الجانب المنتج في هذا الإقتصاد، كما أنها الأكثر استجابة للسياسات الإقتصادية. وتمثل هذه المشروعات نحو ٢٥% من الإقتصاد غير الرسمي. وتشير التجارب العالمية إلى أن هذه المشروعات تتمتع بقدرتها على إمتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل، فضلا عن تلبية احتياجات متعددة لفئات الدخل المنخفض. لذا فإن تنمية هذه المشروعات، والإنتقال بها إلى الإقتصاد الرسمي، وزيادة قدرتها الاستيعابية يتطلب حزمة من السياسات، تشمل على أربعة عناصر أساسية تتمثل في: الائتمان، وتصميم المنتجات، والتسويق، والتنظيم.

هذا وعلى الجانب الاخر في الإقتصاد غير الرسمي يوجد قطاع العمل العشوائي، وهو قطاع عريض متعدد الأنشطة يمثل نحو ٧٥% من هذا الإقتصاد، كما تعود أهميته إلى أنه يمثل إستراتيجيات البقاء للفقراء Survival Strategies، وتقع شريحة واسعة منه في نطاق الأنشطة، ليست غير رسمية فقط، ولكن غير المشروعة أيضاً. وهذا الجانب الكبير من الإقتصاد غير الرسمي يتطلب عناية خاصة في إطار إستراتيجيات محاربة الفقر^(١)، عن طريق التحويلات والتدخلات المباشرة.

(١) ينتشر الإقتصاد غير المنظم في سياق يسوده إرتفاع البطالة، والبطالة الجزئية، والفقر، وإنعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل. ويؤدي في ظل هذه الظروف دوراً يعتد به، لاسيما في توليد الدخل، بسبب سهولة دخوله نسبياً وإنخفاض متطلباته من التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال. ولكن معظم الناس يدخلون الإقتصاد غير المنظم لا بإختيارهم بل لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل - مكتب العمل الدولي: إستنتاجات بشأن العمل اللائق والإقتصاد غير المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩ (جنيف، ٢٠٠٢ الفقرة ٦).

معنى ذلك أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ليست فقط مجموعة الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية النامية، التي تبدو واضحة في مجالات عديدة مثل: صناعات الملابس، والأخشاب، وخدمات الإصلاح، وقطاع البناء والتشييد، وغير ذلك من المجالات الصناعية، والتجارية، والخدمية. ولا يعني ذلك استبعاد النشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي، ولكن يجب النظر إليها في سياق بنائي عام يأخذ في اعتباره مجمل الممارسات الاقتصادية في سياقها الاجتماعي الحضري، وهو ما تم التعرض له بالتفصيل في الاجزاء الاخرى من هذه الدراسة.

تشير تقارير البنك الدولي الى أن أهم أسباب نشأة وتنامي القطاع غير الرسمي في الدول النامية، يرجع الى ثلاثة اسباب أساسية تتمثل في: النمو المتزايد للطلب على العمل، والنقص التدريجي لعرض العمل من المؤسسات الحكومية، والنمو البطيء للقطاع الخاص، ونمو القطاع غير الرسمي في فترة وجيزة فأصبح يمثل البديل في التشغيل مما يرى معه البعض انه صمام الأمان ضد البطالة.

وانطلاقاً من القدرات الاستيعابية التي يتمتع القطاع غير الرسمي في الدول النامية إتجهت بعض البحوث إلى تركيز اهتمامها على إمكانية أن يأخذ هذا القطاع دوراً ريادياً في العمليات الإنتاجية المختلفة لاقتصاديات هذه البلدان وخاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار تناقص الوتيرة الإنتاجية للقطاع الرسمي بسبب انخفاض مرونته، وعدم قدرته على تلبية احتياجات الشرائح ذات المستوى المعيشي المنخفض بحكم الصفات التي يتميز القطاع الرسمي، وعليه أصبح القطاع غير الرسمي يؤدي الدور الإنتاجي البديل نسبياً في الدول النامية، حيث يساهم هذا القطاع في الهند بما يزيد عن (٣٣)% من الناتج الصناعي، ونحو (٩٠)% من التجارة، ونحو (٦٠)% في مجال النقل. كما أن القطاع غير الرسمي في بعض الدول يوفر فرص دخل أفضل وأعلى من تلك التي يوفرها القطاع الحكومي، كما هو الحال في تنزانيا.

هذا كما تشير التقديرات إلى أن الإقتصاد غير الرسمي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط أكبر حجماً بكثير منه في العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. ففي المغرب، على سبيل المثال، يقدر حجم الإقتصاد غير الرسمي بنسبة (٤٤)% من إجمالي الناتج المحلي المقيس رسمياً، بينما يقدر بحوالي الثلث في معظم البلدان الأخرى المستوردة للنفط^(١).

ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي في بعض مناطق

العالم.

(١) مسعود احمد، احتواء القطاع غير الرسمي تحت المظلة الرسمية، نوفمبر ٢٠١١م.

جدول رقم (٣) *

نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي في مناطق العالم

المنطقة	% من الناتج المحلي
آسيا الشرقية	٢٤.٣
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	٣٧.٧
أمريكا اللاتينية	٤١.٥
إفريقيا الشمالية	٢٧.٥
إفريقيا الجنوبية	٤٢.٣
آسيا الجنوبية	٣٥.٧
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	١٧.٤

* المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٦.

وفى محاولة التعرف على افضل الممارسات والخبرات العالمية في دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، من خلال البحث المكتبي عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، تبين للباحث أن معظم ما تم من دراسات وأبحاث في هذا الشأن قد إنشغل بالدرجة الاولى بمفاهيم وتعريفات هذا الإقتصاد، ومميزاته وعيوبه، ومناهج، وطرق قياسه، وإستعراض واقعه ومدى تأثيره ومساهمته في إقتصاد الدول وفق معايير محددة. في حين غاب أو قل التعرض لسياسات التعامل مع هذا الإقتصاد ومحاولات دمجها في الإقتصاد الرسمي. إلا أن البحث قد أسفر عن عدد من التجارب الرائدة في عمليات التحول، والإنتقال بقطاع معنوي من الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي. ويأتي في مقدمة هذه التجارب تجربة بيرو، وفنزويلا، وجواتيمالاً، وعدد ليس كبيراً من تجارب دول أخرى في هذا الشأن.^(١) هذا ويشتمل الجزء التالي على بعض التجارب والخبرات الدولية في إطار ما تم الحصول عليه من معلومات في نطاق سياسات وإجراءات دمج وتحويل الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي.

(١) تشير براهين تجريبية بارزة تستند إلى تجربة النمو في العديد من الاقتصادات النامي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، إلى أن عدداً كبيراً من الاقتصادات غير المنظمة يمكن أن تتعايش وتستمر في حالات توسع الاقتصاد المنظم وأداء النمو الجيد. ولا يؤدي النمو الناجم عن الاندماج المتسارع في الاقتصاد العالمي بالضرورة إلى الانتقال إلى السمة المنظمة. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن السمة غير المنظمة موجودة في العالم المتقدم، وهي تقدر بنسبة ١٨.٤ % من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي (EU-27)، ونسبة ٨.٦ % في المتوسط في أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٣.

أولاً : تجربة التحول في بيرو^(١)

نجح معهد الحرية والديمقراطية (ILD) Institute for Liberty and Democracy الذي أنشأه رجل الأعمال البيروفي^(٢) " هرناندو دي سوتو " (Hernando De Soto) في تحول ما يزيد عن (٣٨٢) ألف نشاط أعمال إلى الإقتصاد الرسمي، وتم خلق أكثر من (٥٥٠) ألف وظيفة قانونية. وضخ نحو (٣٠٠) مليون دولار إضافية في عائدات الضرائب. هذا فضلاً عن إختصار الفترة اللازمة لتسجيل الأعمال رسمياً من نحو (٣٠٠) يوم إلى أقل من يوم واحد.

وتعد هذه التجربة في منهجها وآلياتها، وما حققته واحدة من أهم التجارب العالمية الناجحة في الإنتقال من الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي، نظراً لكونها تجربة عملية أسفرت عن إدراك الواقع الراهن للقطاع غير الرسمي في بيرو والتعامل معه وفق سياسات وإجراءات واضحة.

لجأ "دى سوتو" الى إنشاء هذا المعهد بهدف التعامل مع واقع ومشكلات الإقتصاد غير الرسمي في بيرو وإيجاد حلول له بعدما تبين له بالتجربة العملية عندما فكر في إنشاء مصنعاً صغيراً للملابس في العاصمة ليما. أن الحصول على ترخيص بدء النشاط لهذا المصنع. قد إستغرق (٢٨٩) يوماً وتكلفة بلغت (٣٢) ضعف متوسط الحد الأدنى للدخل الشهري. مما كان يعكس بدقة حجم المعوقات الإدارية، والتمييز القانوني الذي يعانیه صغار ربايبي الأعمال آنذاك. مما جعله يدرك السبب الرئيس وراء إحجام شريحة كبيرة من البيروفيين عن دخول الأسواق الرسمية وتفضيلهم الإقتصاد غير الرسمي. مما دفعه الى دراسة تلك المشكلة بعمق أكبر، أملاً في التوصل إلى حلول وإجراءات مناسبة.

خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٤م) أسفرت دراسة "دى سوتو" التي شارك فيها فريق بحثي صغير من (ILD) أن نحو ٥٦% من مجمل المشروعات، ونحو ٨٦% من خدمات النقل الجماعي، ونحو ٦٠% من المخابز في بيرو كانت تعمل "خارج نطاق الشرعية"، وهو ما كان يعنى له ان بيرو أصبحت دولتين، الاولى يمنح النظام القانوني فيها مميزات لقلّة مننقاة من المواطنين وأصحاب السلطة، والثانية، يعيش فيها معظم الشعب البيروفي ويعمل خارج نطاق القانون، وفق ترتيباتهم المحلية الخاصة. فضلاً عن غياب حقوق الملكية الرسمية، وما ترتب عليه من عدم قدرة الفقراء على إستغلال ما لديهم من أصول وممتلكات لفائدة أنفسهم ومجتمعاتهم.

^(١) بيرو (بالإسبانية: Perú) أو البيرو أو رسمياً جمهورية بيرو (بالإسبانية: República del Perú) هي دولة في غرب أمريكا الجنوبية. يحدها من الشمال الإكوادور وكولومبيا ومن الشرق البرازيل ومن الجنوب الشرقي بوليفيا ومن الجنوب تشيلي أما من الغرب فتطل على المحيط الهادئ.

^(٢) مركز المشروعات الدولية الخاصة، الحد من الإقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص، حزمة أدوات إرشادية، يونيو ٢٠٠٩.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

وجد "دى سوتو" أن قضية "حقوق الملكية" جانباً هاماً في العمل في إتجاه دمج الإقتصاد غير الرسمي، حيث يمتلك الفقراء مساحات كبيرة من الأراضي والعقارات، فُدرت قيمتها بنحو (١٧) مليار دولار، ولكن معظمهم لا يملكون الوثائق الرسمية لمليتها، وبالتالي لم يستطع هؤلاء إستخدام ما يملكون ضماناً للحصول على قروض لتنمية مشروعاتهم. بل أيضاً عدم قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية كالمياه، أو خطوط الهاتف، أو الكهرباء وحسب تقديرات (ILD) في ١٩٨٩م، كان الفقراء في بيرو يملكون ما قيمته نحو (٨٠) مليار دولار من الأصول غير الموثقة، أطلق عليها دي سوتو "رأس مال ميت"، نظراً لأنها أصول غير قابلة للإستثمار لخلق ثروات جديدة.

بدأ "دى سوتو" بمساعدة (ILD) في وضع أجندة إصلاح إقتصادي وتنظيم حملة حشد تأييد قائمة على زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار. كان شعار (ILD) في الحملة " ٢٨٩ يوماً" وإستطاع المعهد أن يؤسس علاقات عمل مع العديد من جماعات القطاع غير الرسمي التي أصبحت داعماً قوياً لمقترحات المعهد التشريعية، كما لقيت دراسات المعهد ومقترحاته مساندة قوية من المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يمثلون مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية على المستويين البلدي والوطني.

سلط "دى سوتو" الضوء على أهمية تطوير قانون التعاقد، والأسواق المالية، والنظام القضائي. وقد أنشأ المعهد مكتباً لتلقي الشكاوى^(١) (Balcon de Todos) بهدف وضع إطار مؤسسي للوصول المباشر إلى المشرعين، وقد تلقى المكتب شكاوى من المواطنين ومذكرات وإقتراحات متعلقة بالمشاكل القانونية والبيروقراطية التي يواجهونها، وقام بتحويلها إلى مكتب المدعي العام. وقام المعهد بدراسة الشكاوى، وإعداد التحليلات الإقتصادية والقانونية، والقوانين المقترحة على سبيل الحل.

وقد لعب (ILD) دوراً أساسياً في المراحل التالية، والتي لعبت دوراً كبيراً في نجاح جهود دمج شريحة كبيرة من منتسبي الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي تمثلت فيما يلي:

- وضع الأجندة التشريعية التي من شأنها جلب الفائدة لغالبية المواطنين في بيرو.
- دعم موافقة الكونجرس البيروفي على قانون تبسيط الإجراءات الإدارية. الحكومية الطويلة، وتقليصها، وإلغاء بعضها. وتراوحت توصيات المعهد، التي تضمنها القانون، بين خفض رسوم إستخراج جواز السفر، ورسوم الإستيراد، إلى تبسيط الشروط والطلبات اللازمة للحصول على معاش التقاعد.
- المساهمة في وضع مسودة قانون الرهن العقاري الشعبي، الذي إستهدف إتاحة الإئتمان أمام ملاك الأراضي غير الرسميين. حيث أتاح هذا القانون للبيروفيين الحصول على صكوك ملكية لمساكنهم، مما سمح لهم بإستخدامها كضمانات لقروض بنكية بمعدل الفائدة السوقية.
- تقديم المساعدة الفنية للحكومة، لضمان التطبيق السليم لقانون الرهن العقاري الشعبي.

(١) نغيس الاسلام، مركز المشروعات الدولية الخاصة، تحويل "الخارج عن القانون" إلى قانوني في بيرو، معهد الحرية والديمقراطية، حزمة أدوات إرشادية، يونيو ٢٠٠٩.

• المساعدة في وضع مسودة القواعد التنظيمية التي إشتهل عليها قانون حقوق الملكية الجديد. فضلاً عن إنشاء سجل ملكية يناسب ظروف مدن الصفيح وواضعي اليد على أراضيها. هذا وتجدر الإشارة أن معهد الحرية والديمقراطية قد حقق نتائج هائلة، ليس في بيرو وحدها، بل في بلدان أخرى كان فيها محفزاً على الإصلاح، ومنها البرازيل، والصين، وتايلاند، على تباينها الشديد. فقد نجح "هرناندو دي سوتو" في إقناع العديد من زعماء الدول بتطبيق الإصلاحات المؤسسية، كما تبنت العديد من المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر نهج معهد الحرية والديمقراطية في الإصلاح وحشد التأييد. مما سبق تخلص بنا تجربة "دي سوتو" في بيرو في التحول من الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي الى ما يلي:

- ١- تأسيس جهة متخصصة مستقلة ذات صلاحيات وقادرة على تحمل عبء التحول.
- ٢- وضع خطة وأجندة الاصلاح والتحول.
- ٣- تنظيم حملة الحشد والتأييد القائمة على زيادة مشاركة اصحاب الشأن في صنع القرار.
- ٤- خلق علاقات عمل مع العديد من جماعات القطاع غير الرسمي.
- ٥- خلق إتجاه داعم ومساندة قوية من المسؤولين الحكوميين، وغير الحكوميين.
- ٦- وضع وصياغة التشريعات اللازمة لعملية التحول.
- ٧- تقديم المساندة الفنية للحكومة لضمان التطبيق السليم لهذه التشريعات.
- ٨- متابعة عملية التحول.

ثانياً : تجربة التحول في جواتيمالا^(١)

في جواتيمالا^(٢) إستطاع المركز الوطني للبحوث الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧م) أن يغير رؤية الناس للقطاع غير الرسمي، ويؤثر في الإصلاحات التي شجعت على تسجيل المشروعات وإضفاء الشكل الرسمي على الملكية. في الوقت الذي كان فيه نحو ٧٥% من قوة العمل، ومعظم سكان الدولة الأصليين يعملون في الإقتصاد غير الرسمي. وقد دأبت الدولة على إستبعادهم من العمليات القانونية والإقتصادية والسياسية. وبإستثناء مصلحة الضرائب، لم يكن لمؤسسات الحكومة وجود عملي بالنسبة للمشروعات، ورجال الأعمال غير الرسميين، بما في ذلك المحاكم والأمن. وكان معظم المشتغلين

^(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، الحد من الإقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص، التغلب على الإقصاء فيجواتيمالا. يونيو/ حزيران ٢٠٠٩.

^(٢) غواتيمالا (بالإسبانية: Guatemala)، رسمياً جمهورية غواتيمالا (بالإسبانية: República de Guatemala). هي دولة في أمريكا الوسطى تحدها المكسيك من الشمال والغرب والمحيط الهادي إلى الجنوب الغربي، وبليز من الشمال الشرقي والكاربيبي وهندوراس إلى الشرق والسلفادور إلى الجنوب الشرقي. بتعداد سكاني يقدر بحوالي ١٥.٨ مليون نسمة، غواتيمالا هي الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في أمريكا الوسطى.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

يعانون من ارتفاع كلفة التعاملات وتدني الفوائد التي تعود عليهم من المؤسسات الرسمية - (راجع تجربة التحول في بيرو)

مسار التحول في جواتيمالا

بدأ مسار التحول نحو دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي في جواتيمالا بخطوتين أساسيتين أستهدفنا تخطى حالة الإقصاء، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١- وجوب إقرار جواتيمالا بوجود التعددية التي تتيح لمختلفي الثقافات أن يعيشوا معا بسلام، وأن تتعايش مع تلك التعددية وهذه الآليات وتحترمها.

٢- دعم المؤسسات غير الرسمية من خلال مؤسسات رسمية ترعى الجوانب الإيجابية للترتيبات غير الرسمية.

حملة حشد التأييد

قام "المركز الوطني للبحوث الاقتصادية" بنشر النتائج التي توصل إليها من دراساته للإقتصاد غير الرسمي في جواتيمالا في كتاب أصدره بعنوان: "الإقتصاد غير الرسمي: التغلب على معوقات دولة إقصائية" (Informal Economy: Overcoming the Barriers of an Exclusionary State) أوصى فيه بمجموعة من الإصلاحات من أهمها، زيادة الشفافية في صياغة السياسات، وتحسين قنوات الإتصال مع القطاع غير الرسمي، وزيادة حضور الحكومة على المستويين الوزاري والبلدي، وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. وبدأ فى وضع المزيد من القواعد التنظيمية وفرض المزيد من الأعباء الضريبية كرد الفعل على النشاط غير الرسمي.

دعا المركز إلى إيجاد مكاسب ملموسة مقابل الإنخراط في النشاط الرسمي، حيث أوصى، بإدخال إصلاحات تقضي إلى تقليص تكلفة تحول عدد من الأنشطة منها: نشاط العقارات، والمشروعات، إلى الصيغة الرسمية، والإقرار بالممارسات التجارية غير الرسمية، ومراجعة الحد الأدنى للأجور، والقواعد المنظمة للعمالة. قام المركز بالعمل على خلق وتطوير الوعي بأهمية وفوائد التحول إلى الإطار الرسمي في ممارسة الأعمال، مستهدفاً في ذلك شرائح واسعة من السكان، من خلال المؤتمرات، والندوات واللقاءات، والبرامج الاعلامية، والمشاركات الصحفية، وغيرها في مختلف المدن بمشاركة قادة الجمعيات.

نجحت حملة المركز الإعلامية النشطة، وإستطاع بما قدمه من معلومات، بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء، أن يقنع صناع السياسات والجمهور بأن النشاط غير الرسمي هو القاعدة في جواتيمالا، وليس الإستثناء. وإستطاع المركز أن يصل إلى أكثر من نصف أعضاء الكونجرس في جواتيمالا، بما إقتسمه معهم من بحوثه وتوصياته في أحد أعداد نشرته التشريعية. كما إتصل المركز بعدد من لجان الكونجرس، حيث لقي ترحيباً خاصاً من لجنة شئون السكان الأصليين. وقد كان لزيارة المركز لتلك اللجنة أثره في إصلاح الكونجرس للقوانين المتعلقة بتسجيل ملكيات الأراضي.

تم طرح أجندة أعمال سوق "لاترمينال"، في البداية، على المشاركين في إجتماعات مجموعات العمل وقيادات السوق، ثم طرحت الاجندة فى إجتماع عام لباعة السوق غير الرسميين، شارك فيه سكان أصليون وقيادات من أصحاب المشروعات غير الرسمية، وخبير أكاديمي، ورئيس اللجنة الاقتصادية بالكونجرس، ومدير التخطيط الإقتصادي لمدينة جواتيمالا وتمثلت الأجندة في نقاش عام نظمه المركز حول النشاط غير الرسمي.

قاد المركز عدد من جولات التفاوض نجح في نهايتها بمساعدة الباعة غير الرسميين والسلطات البلدية على التوصل إلى اتفاق حول إدخال تغييرات في سياسات الصرف الصحي، والأمن، وتنظيم وجود الباعة في الشوارع وعلى الأرصفة. والتأثير على تسجيل المشروعات وحقوق الملكية. كما حققت حملة حشد التأييد تغييرات مهمة فيما يتعلق بتقليص المعوقات القائمة أمام تحول المشروعات إلى الإطار الرسمي.

في العام ٢٠٠٦م نفذت الحكومة نظام "الشباك الواحد" لتسجيل المشروعات الجديدة، مما أدى إلى تقليص (٩٠%) من الأعمال الورقية، وانخفضت عدد الزيارات المطلوبة للمكتب من (١٥) إلى (٣) زيارات فقط، كما إنخفضت تكلفة تسجيل المشروعات بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل من (٥٠) دولار. مما أدى إلى زيادة عدد المشروعات المسجلة بنسبة (٢٤)% بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، هذا علاوة على أن معظم المشروعات الجديدة، والبالغ عددها (٨٠٠٠) مشروع، كانت في السابق تعمل في إطار النشاط غير الرسمي، وأصبحت الآن جزءاً من الإقتصاد الرسمي. وقد كان للحوار مع لجنة شئون السكان الأصليين بالكونجرس دور مهم في تمهيد السبيل للموافقة على قانون "المساحة والتسجيل العقاري" في ٢٠٠٦، ليمثل هذا القانون الخطوة الأولى في إضفاء الشكل الرسمي على حقوق الملكية في جواتيمالا، خاصة بين السكان الأصليين. كما نجح المركز بالتعاون مع جمعية بنائي ومطوري المساكن في تقليص الضريبة المفروضة على نقل الملكية من ١٢% إلى ٣%، وقد أدت الإصلاحات التي يسرت تسجيل الملكية إلى إرتفاع بناء المساكن بنسبة (٤٠)%.

هذا وقد حقق المركز إنتصاراً آخر تمثل في موافقة الكونجرس على قانون الضمانات العقارية، الذي فتح الباب أمام آلاف المشروعات الصغيرة للحصول على الإئتمان، حيث سمح لهم بإستخدام الأصول غير الثابتة بالإضافة إلى الأراضي والمباني (ضماناً للقروض).

مما سبق تخلص بنا تجربة جواتيمالا في التحول من الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي

الى ما يلي:

- ١- وجود جهة متخصصة قادرة على تحمل عبء التحول.
- ٢- الإعتراف بحجم وأهمية وواقع ومشكلات القطاع غير الرسمي.
- ٣- تنظيم حملة الحشد والتأييد القائمة على زيادة المشاركة الفاعلة للمسؤولين وأصحاب الشأن.
- ٤- خلق وتحسين قنوات الإتصال مع القطاع غير الرسمي.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

٥- مشاركة المؤسسات الرسمية في تقديم الدعم للمؤسسات بصيغة يراعى فيها الجوانب الإيجابية للترتيبات غير الرسمية.

٦- المشاركة الفاعلة للحكومة على المستويين الوزاري والبلدي.

٧- المشاركة الفاعلة للجمعيات والمؤسسات، والأفراد ذوى العلاقة بعملية التحول.

٨- التوقف عن وضع المزيد من القواعد التنظيمية وفرض المزيد من الأعباء كرد الفعل على النشاط غير الرسمي.

٩- تقليص تكلفة التحول وخلق مجموعة من المكاسب الملموسة الحقيقية مقابل الإنخراط في النشاط الرسمي.

ثالثا : تجربة التحول في فنزويلا^(١)

نمت بثبات نسبة القوى العاملة الفنزويلية في القطاع غير الرسمي خلال العقود الأخيرة، إذ فاق عدد الذين تم توظيفهم في القطاع غير الرسمي أولئك الذين تم توظيفهم في القطاع الرسمي بحلول عام ٢٠٠٣. مما زاد المخاوف من أن تقوض هذه الظاهرة التقدم والإستقرار الإقتصادي والسياسي في البلاد نتيجة ضعف سيادة حكم القانون، وعدم وضوح حقوق الملكية.

عجز أصحاب المشروعات في الإقتصاد غير الرسمي في فنزويلا عن الحصول على المزايا المرتبطة بالأعمال الرسمية، مثل القروض البنكية والأعتراف القانوني بأعمالهم ومشاريعهم. كما عانى العاملون في القطاع من مصاعب كبيرة في الخروج من دائرة الفقر. فلا أجورهم كافية، ولا هي منتظمة، ولا يستطيعون التمتع بالمزايا الأخرى المترتبة على العمل الرسمي، ومن أهمها الضمان الاجتماعي.

في عام ٢٠٠٢م، توصل "مركز نشر المعرفة الإقتصادية" الفنزويلي الذي يعنى بالسياسات العامة، إلى إدراك حجم الخسائر التي يلحقها القطاع غير الرسمي بالفنزويليين، وقرر دراسة القضية بعمق، فقام بدراسة طيف واسع من الأنشطة غير الرسمية، وقرر التركيز على الباعة الجائلين في الشوارع. الذين مثلوا نحو ٣٠% ممن يزاولون أنشطة غير رسمية والبالغ عددهم نحو خمسة ملايين شخص في نفس العام.

تحديات التحول في فنزويلا

سعى المركز إلى دراسة العقبات التي تقف في طريق إنشاء وتنفيذ الأعمال، والنظر في كيفية إرتباطها بنمو القطاع غير الرسمي. وقام المركز بإجراء دراسة تجريبية عملية للقطاع غير الرسمي في منطقة "سابانا جراند بوليفار" في العاصمة الفنزويلية "كاراكاس" إستغرقت فترة عام كامل، باعتبارها بؤرة أنشطة القطاع غير الرسمي، وأسهمت بنسبة (١٤%) من التجارة غير الرسمية في "كاراكاس".

(١) فنزويلا (بالإسبانية: Venezuela)؛ رسمياً جمهورية فنزويلا البوليفارية (بالإسبانية: República Bolivariana de Venezuela)، هي دولة تقع على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية .

ركزت الدراسة التي أهتمت بالمنظور المؤسسي للقطاع غير الرسمي على إمكانية الحصول على قروض، وعقود عمل، وفرصة الحصول على مساحة أو مكان لإستخدامه في البيع بالتجزئة. وقد أبرز أحد أهم استنتاجات الدراسة كيفية قيام السلطات المسؤولة عن إدارة الأماكن العامة بإنشاء "سوق" غير رسمية لتخصيص مساحات للباعة المتجولين. وقد شكل ذلك التخصيص جزءاً مهماً من كلفة المعاملات بالنسبة إلى الرواد العاملين في القطاع غير الرسمي.

وإستناداً إلى الدراسة المسحية التي أجريت لمنطقة "سابانا جراند"، قام المركز بتنفيذ مشروع بحثي آخر إهتم بالسلسلة غير الرسمية لإنتاج المنسوجات في العاصمة كاراكاس. ركز على فهم تقاطع القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وكيفية حدوث هذا التقاطع. وأظهرت الدراسة أول قاعدة بيانات لعمال القطاع غير الرسمي في فنزويلا، كما كانت تلك الدراسات هي الأولى من نوعها التي وفرت تحليلاً كمياً ونوعياً مُعمقاً للقطاع غير الرسمي، وأصبحت أدوات قوية في تكوين السياسات العامة، ونشر الوعي عبر وسائل الإعلام الجماهيري.

تحويل التحليل إلى نتائج

إستفاد المركز من دراساته وخبراته في إعداد أجندة للسياسات العامة. نشرها بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي في فنزويلا"، وتم توزيعها على صانعي السياسات على المستوى المحلي، والوطني، وعلى كبار قادة الأعمال ومجموعات المجتمع المدني الأخرى. وقد أوضحت الأجندة أن التحدي الرئيس أمام صنّاع السياسات العامة، يتمثل في تغيير نظام الحوافز القائم، بما يجعل عملية التحول أكثر سهولة. وضرورة إكساب الطابع الرسمي لحقوق الملكية الخاصة بالباعة الجائلين.

صمم المركز إستراتيجية بعيدة المدى، أستهدفت جعل العمل كبائع متجول أقل ربحية، من أجل تشجيع أنشطة اقتصادية أخرى. بمعنى مساعدة الباعة الجائلين على البحث عن خيارات تعود عليهم بعائدات أعلى مقابل إستثمارهم أوقاتهم وأموالهم. وناقشت الإستراتيجية عدة بدائل للتجارة غير الرسمية مثل إدماج الأعمال الرسمية في القطاع الرسمي، وزيادة فرص العمل، وتغيير بنية نظام الحوافز في الأجل الطويل، وخفض كلفة تأسيس وتنفيذ الأعمال في القطاع الرسمي، وخفض كلفة تسجيل الأعمال، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض^(١)، والمساعدة على التقيد بتعليمات العمل وأنظمتها، مما جعل عملية التحول إلى المشاركة في الأعمال الرسمية أكثر يسراً وسهولة.

أهتم المركز في إستراتيجيته للتحول بتشجيع الحوار بين القطاع غير الرسمي والقطاع العام، وتأسيس علاقات وروابط مع جمعيات القطاع غير الرسمي على مستوى القواعد الشعبية. حيث أستخدم المركز روابطه وعلاقاته في المساعدة في تشكيل مجموعة عمل مؤلفة من صانعي السياسات في الحكومات المحلية، ومن ممثلين عن جمعيات الأعمال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة

(١) اعتمدت ٦٢% من القروض في فنزويلا على الشبكات غير الرسمية

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى. وفي هذا نجح المركز في تيسير الحوارات التي توجت بالتوصل إلى إتفاق حول السياسات العامة. والوصول إلى توافق حول وضع إطارٍ للتدخلات بشأن السياسات العامة. لقد كان للمركز أثر قوي في إعادة إحياء وإنعاش موضوع القطاع غير الرسمي كأحد أولويات السياسة الوطنية، وفي اقتراح سياسات عامة صائبة لكبح جماح النشاط غير الرسمي^(١).
مما سبق تخلص بنا تجربة فنزويلا في التحول من الإقتصاد غير الرسمي الى الإقتصاد الرسمي الى ما يلي:

- ١- إضطلاع مؤسسة متخصصة بالدراسة، والتخطيط، وقيادة عملية التحول.
- ٢- البدء بإعداد الدراسات المسحية اللازمة عن القطاع.
- ٣- خلق وتطوير قنوات الأتصال مع القطاع غير الرسمي.
- ٤- مشاركة كافة الجهات الوطنية حكومية وخاصة، وقطاع مدني في إنجاز عملية التحول.
- ٥- إعداد استراتيجية واجندة واضحة لعملية التحول.
- ٦- يمكن البدء بالتطبيق على أحد القطاعات الهامة داخل الإقتصاد غير الرسمي، إكتساباً للخبرة، ودعمًا لعملية التحول.
- ٧- تقليص تكلفة التحول وخلق مجموعة من المكاسب الملموسة الحقيقية مقابل الإنخراط في النشاط الرسمي.

رابعاً : تجربة التحول في كينيا^(٢)

بدأ مركز "المشروعات الدولية الخاصة"^(٣) منذ عام ٢٠٠٤م بالتعاون مع شركائه الكينيين، وفي مقدمتهم (التحالف الوطني للقطاع غير الرسمي "NISCO") بوصفه صوتاً منظماً يعبر عن القطاع غير الرسمي في كينيا^(٤)، و(صندوق جاستني الكيني "KGT")، في العمل على جذب القواعد الشعبية، وريادي الأعمال غير الرسميين إلى المناقشات المتعلقة بالسياسات الوطنية والمحلية التي تؤثر عليهم. ونجح في تيسير إجراء حوار شامل حول المشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي. والذي

(1) Wladimir Zanoni López, "Street Vendors in Caracas: An Exploratory Study and Public Policy Proposals," Center for the Dissemination, of Economic Knowledge, Informal Economy Studies and Public Policies Unit (2005).

(٢) مركز المشروعات الدولية الخاصة، الحد من الإقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص، تعزيز أصوات "الجوا كالي" في كينيا ، التحالف الوطني للقطاع غير الرسمي وصندوق "جاستني" الكيني، يونيو ٢٠٠٩م.

(3) Jua Kali Associations in, Kenya: A Force for Development and Reform" Reform Case Study No. 0701, January 25, 2007

(٤) جوا كالي " (Jua Kali)، وهو المصطلح الشعبي الذي يُطلق على القطاع غير الرسمي في كينيا، ويعني هذا المصطلح حرفياً "تحت الشمس الملتهبة"، في إشارة إلى الظروف الصعبة التي يعمل تحت وطأتها ريادة الأعمال متناهية الصغر والعاملون لديهم.

يضم كل من: ريادي الأعمال الصغيرة، والمتناهية الصغر، والعاملين المفتقرين إلى الحصول على حقوق الملكية، والتدريب، وظروف العمل المناسبة.

هذا وقد واجه ريادي الأعمال غير الرسميين في كينيا آنذاك صعوبات كبيرة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسياسات والقوانين والحقوق التي تؤثر عليهم، وهذا الجهل بحقوقهم جعلهم أكثر عرضة للمعاملة التعسفية والفضة من قبل السلطات، وهو ما جعل العاملين بالقطاع غير الرسمي يشعرون بالحاجة لوجود منتدى يمثلهم بشكل جماعي، ليعبر عن همومهم ويوصل صوتهم إلى الحكومة.

تعزيز قدرة الجمعيات

كون أصحاب المشروعات في القطاع غير الرسمي في العديد من المناطق الكينية، جمعيات لحمايتهم من إنتهاكات الحكومة، وتقديم الخدمات اليهم، وتحسين حصولهم على حقوق الملكية، والإئتمان، والبنية التحتية، مما أتاح الفرصة لتمثيل هذه المشروعات في عمليات صنع السياسات. إلا أنه نظراً لإفتقار هذه الجمعيات للقدرة على أداء وظائفها بكفاءة. قام مركز المشروعات الدولية الخاصة، في نوفمبر ٢٠٠٤م بتنظيم ورشة عمل للتطوير المهني والتنظيمي، إستمرت على مدار أسبوعاً كاملاً، وحضرها (٤٠) من قيادات الجمعيات في نيروبي. وتم خلالها إكسابهم، مهارات القيادة، والإدارة المالية، والتخطيط الأستراتيجي، وتنمية العضوية، والتسويق.

إستطاع عدد كبير من الجمعيات الإستفادة مما أكتسبته من مهارات خلال ورشة العمل، فتحسنت مهنيّاً، وتنظيمياً، وبدأت في تنظيم إنتخابات دورية، ونجح بعضها في زيادة عضويتها، بما وفرته من خدمات مالية محسنة وقروض صغيرة لأعضائها، فضلاً عن خدمات المعلومات والصحة. وأتجه العديد منها إلى المجالس البلدية للحصول على تراخيص مشتركة لأعضائها، وقد سمحت تلك التراخيص بأن تعمل المشروعات بكلفة منخفضة وبمناى عن التحرشات الحكومية، كما أتاحت للسلطات جمع الضرائب من أعضاء الجمعيات.

قررت الجمعيات في خطوة تالية تكوين تحالف جديد لقواعدها، إستهدف منح القطاع غير الرسمي صوتاً مشتركاً، فنكون "التحالف الوطني للقطاع غير الرسمي" في عام ٢٠٠٥م، ليصبح جمعية متعددة القطاعات، تجمع تحت مظلتها جمعيات القطاع غير الرسمي في جميع أنحاء كينيا. وبدأ التحالف في تأدية العديد من الوظائف كان منها: تحسين الموارد البشرية، والدفع نحو التشبيك، والتأثير في السياسات التي تمس أعضاءه. كما لعب التحالف دوراً رئيساً في استمرارية الجمعيات الأعضاء والمشروعات الصغيرة برعايته قوة عمل مشتركة.

في غضون فترة وجيزة من إنشائه، استطاع التحالف أن يكتسب اعترافاً وأن يتشارك مع الحكومة. حيث إتقى وفد من التحالف مع نائب الرئيس الكيني والأمناء الدائمين للتوصل إلى أستراتيجية لقطاع المشروعات الصغيرة. وحصل التحالف على التزام من الحكومة بتخصيص ١٠% من عقود مشترياتها للمشروعات الصغيرة، والتي لم يكن لها في السابق أية فرصة للمشاركة في العطاءات الحكومية، كما

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

وافقت الحكومة على القيام بتحريك مشترك مع التحالف لتحسين إمكانيات خلق فرص العمل، وتابع التحالف هذه الموافقة بتقديم عرض شامل للأمناء الدائمين من أجل الإصلاح السريع. هذا فضلاً عن مساحة الأرض التي حصل عليها التحالف لإقامة سوق كبيرة للباعة الجائلين في نيروبي، وحشده التأييد لحقوق الملكية، وتحسين خدمات المرافق، وحصوله على التزام من الحكومة بتقديم قرض تمويلي بقيمة ٢٧ مليون دولار للمشروعات غير الرسمية.

بمجرد إنشاء التحالف الوطني للقطاع غير الرسمي، تعاون معه مركز المشروعات الدولية الخاصة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م لتطوير قدراته التنظيمية، وتعزيز عضوية الجمعيات داخله من خلال التقييم التنظيمي، والتدريب، والمساعدات الفنية. قد ساعدت مشورة المركز التحالف على تعزيز حوكمته الداخلية، ووضع خطة استراتيجية خمسية، والقيام بحملات حشد تأييد أكثر فاعلية. وعلى مدى تلك السنة سجل التحالف نمواً في عضويته بلغ ٢٥%، كما حصل على تمثيل في المجلس الحاكم لجمعية دافعي الضرائب الوطنية، وشارك في تطوير خطة تنمية منطقة جنوب نيروبي، وفي وضع السياسة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) في أماكن العمل.

مما سبق تخلص بنا تجربة كينيا في التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي

الى ما يلي:

١- تعد تجربة كينيا في التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي تجربة رائدة في تبنى الجمعيات الاهلية مسؤولية التحول.

٢- أهمية البدء في إنشاء كيانات قانونية محددة الهوية تمثل القطاع غير الرسمي في كافة قطاعاته وتتولى حماية أعضائها من إنتهاكات الحكومة، وتقديم الخدمات اليهم، وتحسين حصولهم على حقوق الملكية، والإئتمان، والبنية التحتية.

٣- أهمية حصول هذه الكيانات على الدعم اللازم في مجالات التدريب اللازمة ومنها: مهارات القيادة، والإدارة المالية، والتخطيط الأستراتيجي، وتنمية العضوية، والتسويق، وغيرها.

٤- أنضمام الكيانات الفرعية للقطاع غير الرسمي في منظومة مشتركة، يحقق لها القوة والحشد اللازم نحو تبنى قضايا القطاع، واكتساب الأعراف به من قبل الجهات الرسمية في الدولة.

٥- يعد إنضواء مفردات القطاع غير الرسمي في منظومة تعترف بها الدولة الخطوة الاولى نحو المشاركة الفاعلة في وضع السياسات، والتشريعات ذات العلاقة بتحسين أوضاع القطاع، والتمهيد لإنتقاله الى القطاع الرسمي.

خامساً: تجربة تركيا^(١)

تبنت تركيا، خطة شاملة للحد من نطاق الإقتصاد غير الرسمي يشارك فيها (١٤) مؤسسة عامة رئيسية، بما في ذلك وزارة المالية. وقد قامت الحكومة التركية بوضع آليات إستباقية في تحصيل الضرائب لتحسين الالتزام الضريبي الطوعي. فعلى سبيل المثال، ساعد النظام الذي تم تطويره في التعامل مع أصحاب الأراضي والعقارات لمضاعفة أعداد دافعي الضرائب المبلغين عن إيراداتهم الربعية. كما عملت تركيا على تحسين عمليات إنفاذ القيود التنظيمية، وأسست مجلساً للتدقيق الضريبي الأكثر فعالية، وإستثمرت في رأس المال البشري والتكنولوجيا.

هذا وقد كان للإصلاحات التي تمت في الإقتصاد التركي الكلي دوراً ملموساً في الحد من إقتصاد الظل، ففي عام ٢٠٠٦، تم خفض معدل الضريبة على الشركات من (٣٣)% إلى (٢٠)%، كما تم تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي، حيث هبط أعلى معدل من (٤٩.٥)% إلى (٣٥)% وأدنى معدل من (٢٢)% إلى (١٥)%. وفي عام ٢٠٠٨ تم تحديد عبء ضريبة الدخل على أصحاب الحد الأدنى للأجور عند مستوى صفر، إتماداً على الحالة الإجتماعية وعدد الأطفال. وبالإضافة إلى هذا، تم خفض معدل ضريبة القيمة المضافة على الصحة والتعليم والملابس والسياحة من (١٨)% إلى (٨)%، في حين أصبح معدل ضريبة القيمة المضافة على البنود الغذائية الرئيسية الآن (١)% فقط، بالإضافة الى ذلك نفذت السلطات التركية إصلاحات كبرى تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال. ويتضمن هذا إدخال كود تجاري جديد وتشريعات خاصة بالديون.

بالإضافة الى ذلك ركز صناع السياسات الأتراك على التعاون الدولي والتنسيق في تمهيد الساحة للجميع على قدم المساواة عالمياً. والآن أصبح لدى تركيا إتفاقيات خاصة بالإزدواج الضريبي مع (٨٢) دولة وإتفاقيات تبادل معلومات مع خمس دول. ونتيجة لهذه الجهود، إنخفضت معدلات التوظيف غير الرسمي في تركيا بنحو (١٤,٥) % منذ عام ٢٠٠٢ حيث هبط إلى (٣٧,٦)% في أبريل ٢٠١٣. وعلى نحو مماثل إنخفض الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٦)% خلال هذه الفترة ليصل إلى (٢٦,٥)% في عام ٢٠١٣. غير أن هذه النسب تظل مرتفعة للغاية. ويتلخص هدف السلطات في الأمد المتوسط في خفض نسبة الإقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٥) %، وخفض العمالة غير الرسمية في القطاعات غير الزراعية بمقدار (٥) % أيضاً.

(١) محمد شيمشك، الجزيرة نت، قضايا إقتصادية، بروجيكت سينديكيت، خطة تركيا للحد من الإقتصاد غير الرسمي،

سادسا : تجربة البرازيل في دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي⁽¹⁾

شكلت عملية الحد من العمالة غير الرسمية، أحد أهم التحديات الرئيسية في دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الماضية. حيث أشارت البيانات المتاحة إلى أن العمل غير الرسمي في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر "SMES"، شكل عقبة كبيرة أمام دول المنطقة نحو المضي قدما في التنمية الاجتماعية والإقتصادية، مما استدعى ضرورة العمل على إيجاد حلول لها.

هذا وقد أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١٢م الى أن نحو (٦٠%) من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في البرازيل، هم من العمالة غير الرسمية، وإن أغلبهم ينتمون الى الشريحة الأكثر فقراً، والتي شكلت أكثر من ٢٠% من السكان في نفس العام. من ثم ظل السؤال الأكثر إلحاحاً أمام دول المنطقة، هو كيف يتم التعامل مع القطاع غير الرسمي في وقت لم يكن هناك وصفة محددة لذلك؟ الى ان بدأت منظمة العمل الدولية في تشجيع النقاش، وطرح خيارات السياسات الخاصة بخفض العمالة غير الرسمية، أخذاً في الاعتبار الفرق بين إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وإضفاء الطابع الرسمي على العاملين غير الرسميين في هذه المشروعات، وإضفاء مزيد من الإهتمام على خلق فرص العمل الرسمية في المشروعات الرسمية.

بدأت دول المنطقة، ومنها البرازيل، تدرك أن التحول الى القطاع الرسمي يحتاج الى استراتيجية متكاملة طويلة المدى، من أجل المضي قدما نحو إضفاء الطابع الرسمي، ومعالجة العديد من القضايا ذات العلاقة، ومنها، الإدارة، والضرائب، ومعايير ولوائح وقوانين العمل، والإنتاجية، والضمان الإجتماعي، وأستراتيجية التنمية في القطاع الخاص بشكل عام، وأيضاً حوافز الإنتقال الى القطاع الرسمي، وتعزيز قدرة الحكومة على الأمتثال لعمليات التحول والإندماج. وتعد عملية تبسيط الإجراءات الادارية لتسجيل الأعمال التجارية، ووضع قوانين الضرائب الكافية، وتعزيز نظم المعلومات، وآليات التفتيش. من أهم جوانب الأستفادة من قطاع المشروعات المتوسطة والمتناهية الصغر، في تعزيز قدرات التنمية المستدامة للدولة.

في عام ١٩٩٠م أنشئت البرازيل وكالة مستقلة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر "SEBRAE" بتمويل من المساهمات الإجتماعية للعاملين في القطاع الرسمي، واصبحت "SEBRAE" أهم وكالة حكومية للترويج للمشروعات الصغيرة. وفي عام ١٩٩٦م أصدرت البرازيل القانون الفيدرالي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وطرحت برنامجاً للعلاج الضريبي، وتبسيط الإجراءات،

(1) International Labour Organization,(ILO). Regional Office for Latin America and the Caribbean, Policies for the formalization of micro and small enterprises in Brazil,2014

وخلال ثلاث سنوات تالية وحتى عام ١٩٩٩م تطور القانون، فتضمن معاملة تفضيلية أكبر، وأنظمة للضمان الإجتماعي، والإئتمان، والقواعد الادارية.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة البرازيل، والمعاملة التفضيلية التي وجهتها نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حتى عام ٢٠٠٠م من أجل اضعاف الطابع الرسمي عليها، إلا أن النتائج حتى هذا العام لم تكن إيجابية، حيث إرتفع معدل العمالة غير الرسمية بنسبة ٣,١%، إلا أنه وخلال السنوات العشر التالية (العقد الاول من القرن الحالي) بدأ معدل العمل غير الرسمي في الإنحسار وإنخفض من (٤٢,٧)% في عام ٢٠٠١م، الى (٣٠,٢)% عام ٢٠١١م. وخلال هذه الفترة، إنخفضت العمالة غير الرسمية في المشروعات أقل من خمسة عمال) من (٦٠,٨)% الى (٤٧,٧)%.

مما سبق يتبين أن التقدم الذي أحرزته البرازيل في إضعاف الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تم في الفترة التي قامت فيها الحكومة بإعادة صياغة منهجها، وسياساتها نحو خلق بيئة أعمال مواتية لهذه الشريحة من المشروعات، وكان على رأس ذلك. القانون المكمل (١٢٣) لسنة ٢٠٠٦م، وتبسيط النظام الضريبي، والمعاملة التفاضلية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، وفي هذا تجدر الإشارة الى أن التدابير التي أتخذتها الحكومة البرازيلية لتحسين بيئة أعمال المشروعات الصغيرة جاءت في إطار سياسة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل، وخلق فرص عمل، ولم تأتي في نهج أو مبادرات منفصله.

سياسات إضعاف الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في البرازيل

١- وكالة دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر البرازيلية "SEBRAE"

لعبت "SEBRAE" دوراً محورياً في تعزيز وإضعاف الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر اعتباراً من عام ١٩٩٠م من خلال تقديم المساعدات في مجال التطوير التكنولوجي، والمساعدة على الوصول إلى الأسواق، وضمانات الإئتمان، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وغيرها. وقد إتخذت "SEBRAE" نهجاً لامركزي مكنها من الإستجابة بشكل مناسب لمختلف الظروف المحلية من خلال أكثر من (٧٠٠)، مركز للدعم أنتشرت في جميع أنحاء البرازيل، أستهدفت تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وزيادة قدرتها التنافسية، كما كان للوكالة دوراً هاماً في تصميم وتنفيذ المشروعات، ووضعها في الأطار القانوني. هذا ولم يقتصر دور الوكالة على المشاركة في وضع القانون العام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بل أمتد هذا الدور الى تدريب الموظفين على المستوى المحلي (البلديات) على تطبيق القانون، الأمر الذي ساعد على خلق شبكة وطنية من وكلاء التنمية المحلية، مما ساهم في تعزيز التعاون بين المحليات، والحكومة في خلق بيئة مواتية للأعمال التجارية لهذه المشروعات، جنباً الى جنب في ذلك مع بنك البرازيل، كما أدارت الوكالة صندوق لضمان للقروض، وفر نحو (٨٠)% من القروض طويلة الآجل. وقد ساعد الصندوق في هذا نحو (١٥٠) الف

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

مشروع صغير ومتناهي الصغر، كما سهل الوصول الى نحو (١٢) مليون ريال برازيلي أستفاد منها (٣٥٠) مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر.

٢- القانون الفيدرالي

في إطار روح بعض مواد الدستور الأتحادي ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وخلال فترة التسعينات أتخذت البرازيل العديد من السياسات التي أستهدفت تبسيط وتوحيد الأنظمة الخاصة بهذه المشروعات في الدولة، ففي عام ١٩٩٦م، وضع القانون الفدرالي رقم (٩٣١٧) نظاماً متكاملماً للضرائب، وأشتراكات الضمان الاجتماعي، فوحد بين خمسة أنواع من الضرائب، بالإضافة إلى أشتراكات الضمان الإجتماعي، وأصبحت مدفوعات المشروع تعتمد على مبيعاته السنوية، ونوع نشاطه الإقتصادي، كما أعفى المشروع المشروعات الصغيرة من إمساك دفاتر محاسبية، ورغم ذلك لم ينجح هذا القانون إلا في إضفاء الطابع الرسمي على عدد قليل من المشروعات.

إعتباراً من عام ٢٠٠٠م، ومع إصدار قانون مكمل أصبح هناك ما عرف باسم "القانون المطور للمشروعات الصغيرة المتناهية والصغر"، مما ساعد على إزالة المزيد من البيروقراطية، والجمع بين الضرائب الخاصة بهذه المشروعات في مكون واحد، كما سمح القانون بتقديم إقرار ضريبي سنوي مبسط. وقد أدى تطبيق هذا القانون الى خفض حقيقي في الضرائب المدفوعة تراوح بين (٢٠) %، و (٥٠) % . كما ساعد على خفض العبء الإداري على المشروعات، دون إحداث نتائج سلبية فيما يتعلق بحقوق العمال، وعوائد المشروعات، وأسفر التطبيق على زيادة معدلات الإستثمار، وتوظيف المزيد من العاملين. وزادت عائدات الضرائب من ٨.٣ مليار ريال برازيلي عام ٢٠٠٧م الى نحو ٤٦.٥ مليار ريال عام ٢٠١٢م.

في عام ٢٠٠٨ م صدر القانون التكميلي (١٢٨) الخاص بأصحاب المشروعات الفردية (IME - individual micro entrepreneurs)، وأتخذت البرازيل خطوة هامة أخرى إلى الأمام نحو إضفاء الطابع الرسمي على هذه النوعية من المشروعات، وزاد بشكل ملحوظ مستوى تغطية الحماية الإجتماعية للعمال الذين يعملون فيها، كما إتخذ اصحاب المشروعات الصغيرة الفردية أنفسهم خطوات هامة في إتجاه إضفاء الطابع الرسمي على مشروعاتهم، وزادت عائدتهم بمعدلات كبيرة، وأدى السماح بتسجيل المشروعات الفردية الى سهولة قيام أصحابها بفتح الحسابات البنكية والحصول على القروض، والتعامل في قضايا "الفواتير" التي تم الإعتراف بها قانوناً. وحصل أصحاب هذه المشروعات بمقتضى ذلك على ترخيص مؤقت لمدة ستة شهور عند تسجيل مشروعاتهم، ثم يصبح الترخيص دائماً دائماً بعد إستيفاء جميع الشروط. ويعد ذلك الإجراء بديهياً، فيما عدا المشروعات عالية المخاطر، حيث يتم التدقيق في مدى تحقق الشروط المطلوبة لمنحها الترخيص، في مقابل هذا تدفع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مبلغاً شهرياً، بالإضافة الى إشتراكات التقاعد للعمال العاملين في هذه المشروعات. والتي تبلغ (١١) % من الحد الأدنى للأجور (منها ٣% مساهمة العمال، و ٨% مساهمات أرباب العمل).

تجدر الإشارة الى أن القانون العام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والقانون المكمل للمشروعات الصغيرة الفردية قد تطلبا نشرًا واسعاً، وجهوداً كبيرة نحو بناء القدرات، بما في ذلك تدريب موظفي البلديات، والتأكد من أنهما قد تم تنفيذهما على نحو فعال في أنحاء البلاد. خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وبنهاية عام ٢٠١٢م كانت جميع البلديات قد أملت بإجراءات تسجيل المشروعات الفردية، في حين أن المشروع العام للمشروعات الصغيرة والمتناهية لم يحظى بنفس القدر من التطبيق.

في عام ٢٠١١م أنشأت الحكومة النظام التفضيلي للمشتريات العامة، ذات العلاقة بالأحداث الرياضية الدولية، سواء بالشراء المباشر أو غير المباشر، أو التعاقد بالباطن، مثلما حدث في كأس القارات عام ٢٠١٣م وكأس العالم عام ٢٠١٤م لكرة القدم ودورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦م. وقد شكل ذلك ركيزة أساسية لأستراتيجية وطنية لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة.

بحلول عام ٢٠١٤م، كان قد تم إضفاء الطابع الرسمي على أربعة ملايين من أصحاب المشاريع الصغرى الفردية في البرازيل، وبين عامي ٢٠١٠م و ٢٠١٣م سجل معهد دراسات الأمن القومي نحو (٢,٦) مليون من دافعي الضرائب الجديدة بموجب أحكام هذه القوانين. وفي وتضمنت المشروعات الفردية التي تم تسجيلها (٤٥)% من الرجال، و(٤٧)% من النساء، كما لوحظ زيادة في مشاركة المرأة في السنوات الأخيرة. لأن الغالبية العظمى من المشروعات الفردية تديرها النساء. وفي إطار القانون "MEI" تحسنت بشكل ملحوظ مشاركة هذه المشروعات في القطاع الرسمي، وأصبح من السهل وصولها الى الأسواق الجديدة، فضلاً عن الخدمات المالية وغير المالية التي قدمتها اليها الهيئات العامة والخاصة، وفي نفس العام أعلن نحو (٥٥)% من أصحاب المشاريع الصغيرة المسجلة أن إيراداتها قد زادت، بينما أعلن (٣)% فقط عن انخفاض دخولها، في حين أعلن (٤١)% عدم وجود تغيير.

في إطار قانون المشروعات الفردية إستطاع عدداً كبيراً من أصحاب هذه المشروعات الحصول على منافع متعددة في ظل برامج الحماية الإجتماعية المختلفة، مما كان له دلالة واضحة على التماسك بين السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في البرازيل.

المكونات الرئيسية لإطار السياسة البرازيلية لإضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

- تشجيع مشاركة "SMEs" في المشتريات العامة، ومن أمثلتها توريد الوجبات المدرسية، ومساعدة الفقراء ومعدومي الدخل، من خلال إنشاء المطاعم الشعبية، وبنوك الطعام، وتوريد، وتوزيع سلال الغذاء التي توفرها الحكومة الأتحادية للفقراء.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- تبسيط إجراءات المناقصة العامة الفدرالية والبلدية.
- السماح للمؤسسات العامة بالشراء مباشرة دون إجراء المناقصات التقليدية.
- السماح بالتعاقد من الباطن مع المشروعات الصغيرة. ضمن العقود الكبيرة، وأعطائها الأفضلية في حالة التعادل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة.
- نشر المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تدريب الموظفين الفنيين والإداريين العاملين في الهيئات الاتحادية والبلدية.
- مشاركة البنوك الفدرالية في تخصيص نسبة من الودائع لإقراض المشروعات الصغيرة.
- الزيادة السريعة في منح الائتمان للأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع الصغيرة.
- إنشاء شبكة من وكلاء المصارف، تضم حالياً (١٥٠٠٠٠) وكيل، يقدمون خدماتهم للجمهور في المتاجر، والصيدليات، ومكاتب البريد، التي تغطي جميع البلديات.
- نخلص من تجربة البرازيل نحو دمج القطاع غير الرسمي الى ما يلي:
- أن التدابير التي يتم إتخاذها لتحسين بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل عام، ومشروعات القطاع غير الرسمي بشكل خاص، وإضفاء الطابع الرسمي عليها، إنما يأتي في اطار سياسة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل، وخلق فرص عمل، ولا يأتي في نهج أو مبادرات منفصله.
- أهمية التماسك بين السياسات الإقتصادية، والسياسات الإجتماعية لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي.
- ضرورة وجود جهة متخصصة تتحمل عبء إضفاء الطابع الرسمي على مشروعات القطاع غير الرسمي، والإستفادة من تجربة وكالة دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر البرازيلية "SEBRAE"، التي لم يقتصر دورها على المساهمة في وضع التشريعات ذات العلاقة، بل إمتد الى تقديم المساعدات في مجال التطوير التكنولوجي، وتصميم وتنفيذ المشروعات، ووضعها في الإطار القانوني، والوصول إلى الأسواق وزيادة القدرة التنافسية، وضمانات الائتمان، وغير ذلك.
- التأكيد على النهج اللامركزي في تنفيذ سياسات دمج مشروعات القطاع غير الرسمي، تحقيقاً لزيادة القدرة على الإستجابة بشكل مناسب لمختلف الظروف المحلية لهذه المشروعات، ورفع كفاءة موظفي المحليات على تطبيق القانون مما يساعد على خلق شبكة وطنية من وكلاء التنمية المحلية.
- إن عملية دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع الرسمي، يأتي في اطار القانون الكفء، والكافي اللازم، وبمشاركة واسعة النطاق لأصحاب الشأن، وذوى العلاقة.

- أهمية وجود رؤية واضحة لمعالجة العديد من القضايا ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي، ومن أهمها: رفع كفاءة الإدارة، وتبسيط الإجراءات الإدارية لتسجيل الأعمال التجارية، والضرائب، وقوانين ولوائح ومعايير العمل، والانتاجية، والضمان الاجتماعي، وآليات التفتيش، والاهتمام بحوافز الانتقال الى القطاع الرسمي، واستراتيجية التنمية في القطاع الخاص بشكل عام.
- تعزيز قدرة الحكومة على الإمتثال لعمليات التحول والاندماج، وتعزيز نظم المعلومات.

٤-٢ تجارب محلية في دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

أولاً: مبادرة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

مقدمة :

تأتي أهمية مبادرة دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي من واقع ما يعايشه الإقتصاد المصري الحالي الذي أضحي في أمس الحاجة إلى تسجيل جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بداخله لبناء مؤشرات حقيقية تعبر عن واقعه، وتشير كافة الإحصاءات التقديرية المهمة بهذا الشأن، إلى أن تلك المعاملات التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها. خاصة وأنه في كثير من الأحوال يفوق هذا النوع من الإقتصاديات في معدلات نموها الإقتصاديات الرسمية.

في ضوء ذلك وفي سياق المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد بات الإهتمام بكافة أبعاد ذلك القطاع الخفي من الإقتصاد المصري أمراً تحتمة طبيعة المرحلة الراهنة، وأضحى البحث عن آليات فاعلة ومرنة ومبتكرة لتحويل ودمج هذا القطاع الخفي في الإقتصاد الرسمي المصري ضرورة إقتصادية وهو ما يستلزم تضافر جهود كافة جهات الدولة المعنية وراء ذلك الهدف الاسمي.

لذلك قامت الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بإطلاق هذه المبادرة في أواخر عام ٢٠١٢ وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة عن إجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٢ الخاص ببحث تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، حيث تتبنى الهيئة المذكورة استراتيجية تعمل على تشجيع مشروعات القطاع الغير رسمي للدخول في الإقتصاد الرسمي بما يستهدف رفع مستوى هذه المنشآت العاملة بالقطاع الغير رسمي وتحسين جودة ومعدلات إنتاجها عن تحسين مستوى معيشة العاملين به.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: ما هو الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم لهذه المبادرة؟ وما هي الأنشطة التي أستهدفتها هذه المبادرة؟ وإلى أي مدي تحققت نتائج هذه المبادرة؟ وفي هذا السياق، وفي إطار السعي للإجابة على التساؤلات السابقة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام الخمس التالية:

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- **القسم الأول:** الوضع السابق علي إطلاق المبادرة.
 - **القسم الثاني:** الأنشطة والمحافظات التي أستهدفتها المبادرة.
 - **القسم الثالث:** رصد وتحليل نتائج أنشطة المبادرة.
 - **القسم الرابع:** أسباب عدم تحقيق النتائج المرجوة من المبادرة.
 - **القسم الخامس:** توصيات إعادة تفعيل المبادرة وتصحيح مسارها.
- القسم الأول : الوضع السابق علي إطلاق المبادرة**
كان واقع تقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية - قبل إطلاق المبادرة - يشير إلي الآتي:

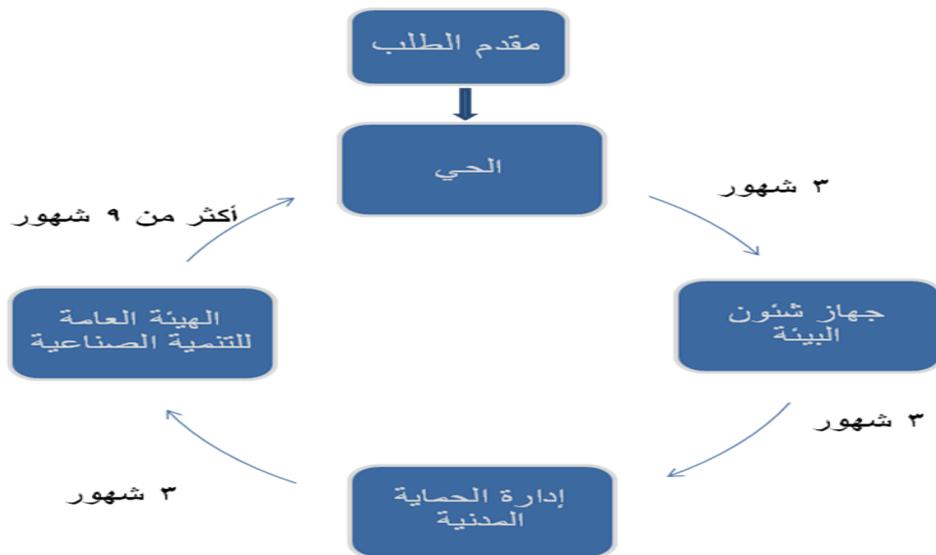
- عدم وجود أي إطار تشريعي يحفز علي تقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية.
- تعقد العملية الإدارية التي تمر بها المنشآت غير الرسمية لتصبح منشآت رسمية، حيث كانت هذه العملية تمر بالمراحل التالية:

* يقوم صاحب المنشأة بالتقدم بطلب إلي الحي لتقنين وضع المنشأة، ويقوم الحي بدوره بمخاطبة جهاز شئون البيئة وبعد الحصول علي موافقة البيئة يتم مخاطبة إدارة الحماية المدنية وبعد الحصول علي موافقة الحماية المدنية يتم مخاطبة الهيئة العامة للتنمية الصناعية (تستغرق هذه الاجراءات فترة زمنية لا تقل عن ٩ شهور).

* بعد الحصول علي موافقة هذه الجهات تقوم إدارة الإسكان بالحي بعمل معاينة للمنشأة والتي تتطلب العديد من الإجراءات والإشترطات والتي تعوق عملية التقنين ومنها طلب تعاقد هذه الورش مع أحد الإستشاريين المعتمدين من كليات هندسة القاهرة وعين شمس وهو ما شكل عبء علي أصحاب هذه الورش.

شكل رقم (٢) *

دورة إجراءات العمل لتقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية قبل عام ٢٠١٢



* المصدر: من إعداد الباحث.

ويتبين مما سبق ما يلي:

- أن العملية الإدارية لتقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية تستغرق مدة طويلة نظراً لتعدد الإشرطات وطول الإجراءات.
- يؤدي طول مدة تقنين أوضاع الورش إلي عزوف كثير من الأفراد عن التقدم بأوراقهم إلي الحي .

القسم الثاني : الأنشطة والمحافظات التي تستهدفها المبادرة

- يتعين بداية الإشارة إلي أن المبادرة أنطلقت في تنفيذ أنشطتها إستناداً إلي التعريف الإجرائي للقطاع غير الرسمي، والذي يذهب إلي أن المنشآت غير الرسمية هي "مجموعة الأنشطة الإقتصادية والخدمية" التي :
 - * تباشر نشاطاً إقتصادياً بعيداً عن الناتج القومي الإجمالي.
 - * تباشر نشاطاً خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة.
 - * عدم الإلتزام بمتطلبات تراخيص التشغيل (بيئية، صناعية، تجارية، أمن صناعي ودفاع مدني).
 - * لا تخضع لرقابة الدولة وخاصة فيما يتعلق بمطابقة منتجاتهم للمواصفات الخاصة بالسلامة والجودة مما يمثل خطر على حياة المواطنين.
 - * يشمل الإقتصاد غير الرسمي :
 - العمالة التي تتقاضى أجراً وليس راتباً منتظماً .
 - العمالة التي تمارس أنشطة لحسابها الخاص .
 - أفراد الأسرة الذين يقدمون يد العون في العمل .
- تم تحديد هذه الأنشطة في ضوء تقدير بنك الإستثمار الأوروبي لعدد المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي في مصر بحوالي (١,٥) مليون منشأة، وقامت منظمة العمل الدولية بتوزيع أنشطة هذه المنشآت علي النحو التالي^(١):
 - النشاط الصناعي ٢٠ %
 - النشاط التجاري ٣٨,٣ %
 - النشاط الخدمي ٣٠,٧ %
 - أنشطة أخرى ١١ %

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، البرنامج القومي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى الرسمي ، ص ص ٢-٣

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

جدول رقم (٤) *

وفي ضوء ما سبق، تم تحديد عدد المنشآت غير الرسمية التي تستهدفها المبادرة في كل من القاهرة والأسكندرية علي النحو التالي:

بيان بأعداد الأنشطة الغير رسمية المستهدفة في محافظة القاهرة		
م	اسم النشاط	عدد الورش
١	المنتجات الكيماوية والبتروولية والمطاط ومنتجاتها.	١٣٥٤
٢	الخامات التعدينية غير المعدنية ما عدا البترول.	١٠٦٣
٣	المعادن الأساسية.	٦٥٢
٤	المنتجات المعدنية والآلات والتجهيزات.	٥٤٨
٥	الخشب والفلين والأثاث .	١٠٤٤
٦	الغزل والنسيج ومنتجاتها.	١٩٦٥
٧	أوراق الطباعة والنشر .	٧٣٣
٨	المواد الغذائية والدخان والمشروبات .	١٠٨١
٩	ورش أخرى .	١٥٠٠
	الإجمالي	٩٩٤٠

* المصدر: من إعداد الباحث .

ويتبين من الجدول السابق أن نشاط الغزل والنسيج ومنتجاتها قد جاء في مقدمة الأعمال غير الرسمية، التي تستهدفها المبادرة في محافظة القاهرة، حيث بلغ عددها ١٩٦٥ منشأة غير رسمية تمثل ما نسبته ١٩.٨% من إجمالي الأعمال غير الرسمية المستهدفة في هذه المحافظة، يليها الأعمال غير الرسمية في مجال المنتجات الكيماوية والبتروولية والمطاط ومنتجاتها، حيث يعمل في هذا المجال ١٣٥٤ منشأة غير رسمية. ثم يأتي في المرتبة الثالثة الأعمال غير الرسمية في مجال المواد الغذائية والدخان والمشروبات ، حيث بلغ عددها ١٠٨١ منشأة غير رسمية.

جدول رقم (٥) *

بيان بأعداد الأنشطة الغير رسمية المستهدفة في محافظة الإسكندرية		
م	اسم النشاط	عدد الورش
١	المنتجات البلاستيكية	٣٠٠
٢	أوراق الطباعة والنشر	٢٠٠
٣	صناعة الرخام	٣٠٠
	الإجمالي	٨٠٠

*المصدر: من إعداد الباحث.

القسم الثالث : رصد وتحليل نتائج أنشطة المبادرة

- تم تنظيم المؤتمر الأول لمبادرة تحويل القطاع الغير رسمي إلي القطاع الرسمي برعاية وزير الإستثمار في فبراير عام ٢٠١٣, وبحضور كل من :
 - السيد مستشار محافظ القاهرة للنقل والبيئة .
 - السيد مستشار محافظة القاهرة للعشوائيات.
 - السيد مدير إدارة البيئة بمحافظة القاهرة.
 - السيد رئيس الإدارة المركزية للسجل الصناعي والموافقات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية.
 - السيد مدير عام إدارة التفتيش بجهاز شئون البيئة.
 - السيد وكيل وزارة مأمورية ضرائب الإستثمار.
 - السيد نائب مدير عام الحماية المدنية بوزارة الداخلية.
 - السادة جمعية روح الشباب - جمعية جامعي القمامة (منشأة ناصر).
 - السادة جمعية تحديث الصناعات الحديثة (الإسكندرية).
 - عدد (١٠٠) منشأة من قطاعات إعادة تدوير المخلفات (البلاستيك) الكائنة بمناطق كل من منشية ناصر (القاهرة) - عزبة النخل (القليوبية) - عزبة عبد القادر (الإسكندرية).

ولقد خلص هذا المؤتمر إلي تحديد التوصيات وأليات العمل التالية:

- أهمية إستمرار عقد إجتماعات فيما بين ممثلي الجهات الحكومية المعنية لتحديد الآليات التي سيتم تفعيلها لتنفيذ خطة عمل لتذليل وتيسير العقبات التي تواجه القطاع غير الرسمي.
- تنظيم زيارات ميدانية لمناطق أخرى لتعريف أصحاب الورش بأهمية التحول من القطاع الغير رسمي إلي القطاع الرسمي.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

• المتابعة مع جهاز شئون البيئة نحو الإسراع في توفير أماكن بديلة بالمناطق الصناعية القريبة لتلك الورش.

• تجهيز مكاتب "خدمة عملاء" مخصصة للقطاع الغير الرسمي بفروع الهيئة العامة للإستثمار للمساعدة في إستكمال المستندات المطلوبة من الجهات المختلفة، إستخراج التراخيص المؤقتة ثم يتم بعد ذلك تقديم الملفات لممثلي الجهات المختصة بالهيئة، ومتابعة لجان المعاينة وإصدار التراخيص للتأكد من تقديم الخدمة في مدة محددة.

• وقامت الهيئة العامة للإستثمار والمنتطق الحرة - في سبيل تفعيل الآليات والتوصيات سالفة الذكر - بالبدء بالشركات العاملة فى مجال جمع القمامة من خلال عقد سلسلة من الإجتماعات والمفاوضات مع العديد من الجهات (محافظة القاهرة، مأمورية الضرائب بالهيئة العامة للإستثمار، الجمعيات الأهلية) لتقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية العاملة فى مجال جمع القمامة لتحويلهم من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال تسجيل هذه المنشآت وترخيصها تجاريا وصناعيا.

ولقد كان من عناصر التوفيق في هذه المبادرة أن يتم البدء بنشاط إلي إعادة تدوير المخلفات في بعض المناطق في محافظتي القاهرة والأسكندرية، ويرجع ذلك إلي قدرة قطاع تدوير المخلفات غير الرسمي على خلق فرص عمل بأسلوب لا يضارعه فيه أي قطاع آخر، حيث إن كل طن من المواد التي يتم إلقاؤها في القمامة يولد (٧) فرص عمل، وهو بذلك يتيح فرص عمل هائلة خاصة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، وللعمالة الأمية على وجه الخصوص.

وقد بلغت قيمة الإستثمارات في قطاع تدوير المخلفات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد على ٥٠ مليون دولار، كما أن هذا القطاع يشكل أحد قطاعات النمو الإقتصادي الديناميكي المتنامي وذلك نتيجة إزدهار تعاون الجنوب والجنوب بين مصر ودول أفريقية، من خلال الجهات المانحة، ومن خلال هذه الدول نفسها، أصبحت مصر تعمل كحاضنة لقطاعات التدوير التي بدأت تنتشر في كافة أرجاء الدول الأفريقية جنوب الصحراء. إن مشاكل المخلفات لها حلول كثيرة، ولكن ليس هناك حل واحد يمكن تطبيقه في جميع الأحوال، والإجراء المقترح في هذا الشأن هو أن يتم إختيار الحل الذي يناسب الواقع المصري الذي يتسم بالآتي^(١):

• إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب، إرتفاع مستويات الفقر.

(١) هبة حندوسة ، تحليل الموقف: التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر ، ٢٠١٠ ، ص ١١٩.

إنخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، إرتفاع معدلات التسرب من التعليم لدى تلاميذ المدارس.

• إنخفاض مستوى المهارات الفنية بين قوة العمل، إرتفاع الواردات من المواد المطلوبة لصناعة تدوير المخلفات.

• فشل النظم المركزية في إدارة المخلفات، ضعف القدرة المالية للسكان، وعدم رغبتهم في دفع مقابل خدمة جمع المخلفات، ضعف المعارف الفنية اللازمة لإستخدام المعدات الخاصة بجمع المخلفات.

• ضعف القدرة على متابعة العقود الدولية والشركات الدولية العاملة في مجال إدارة المخلفات، وإنخفاض مستوى المساءلة المهنية بين الموظفين المسؤولين عن إدارة المخلفات في المحليات. ولذلك فقد وجد أن الأمر يتطلب تصميم نظام إدارة للمخلفات الصلبة بأسلوب يتسم بالتكامل، ولا يهمل الجوانب الشاملة اللازمة لوضع نظام تشغيلي ووظيفي متماسك، وحتى تحقق الحلول الخاصة بمشاكل المخلفات النجاح ويكون لها آثار طويلة المدى يجب أن تنبع من تقييمات الأطراف صاحبة المصلحة، وبالتشاور معهم حتى تعكس إهتماماتهم وقدراتهم وأن تحقق هذه الحلول مصلحة جميع الأطراف، ويمكن بتطبيق نهج سلسلة القيمة في إدارة المخلفات الذي يحافظ على الموارد النادرة ويخفض من إنبعاثات الغازات الدفيئة (الصوبة الزجاجية)، وحيث إن تجربة الإستعانة بالشركات متعددة الجنسيات في جمع القمامة في القاهرة والإسكندرية لم تنجح، فإنه من الأفضل الإستعانة بالشركات الصغيرة كثيفة العمالة والقريبة من مصادر توليد القمامة حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة النظام والتقليل من عبء الرسوم التي يدفعها السكان.

إن تحقيق نتائج جيدة، في هذا المجال ونتيجة لعدم نجاح تجربة القاهرة في نظم إدارة المخلفات الصلبة المركزية الكبيرة سواء كانت نظم تطبقها الحكومة أو الشركات متعددة الجنسيات، فتوضح التجارب أن الجوانب الآتية قد تؤدي إلى وضع نظم ناجحة للمدن الكبيرة والصغيرة أيضاً:

- نظام يعتمد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على المستوى المحلي والتي تحصل على ترخيص رسمي من الحكومة لتقديم هذه الخدمة.
- نظام يوفر فرص عمل للشباب المتعطلين ويزيد من الفرص الإقتصادية المستدامة.
- نظام يمكن الشباب من إستخدام التكنولوجيا الجديدة والمناسبة وغير المكلفة وسهلة الصيانة والتي يتم تمويلها من البنوك المحلية و/أو من الصندوق الإجتماعي للتنمية، وكذلك الإستفادة من المساعدات الفنية والدعم المقدم لأنشطة الأعمال.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- نظام يؤدي إلى تطوير معايير الصحة والسلامة من خلال إشتراط وجود أجهزة للحماية وإستخدام وسائل صحية في تحميل المخلفات.

وفيما يتعلق بالإطار التنظيمي والمؤسسي للمبادرة، فقد مر بالخطوات الآتية:

- بعد الإجتماع الوزاري في نوفمبر ٢٠١٢ بشأن بحث تحول القطاع غير الرسمي للعمل تحت مظلة الدولة وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية تتولى مهام تيسير تحول المنشآت العاملة بالقطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، إلى جانب إقرار السياسات والتشريعات والخطط والبرامج والموازنات اللازمة لتنفيذ البرنامج، قامت الهيئة العامة للإستثمار بإعداد مبادرة لتشجيع المنشآت التي تزاوّل أنشطة غير رسمية للتحول إلى القطاع الرسمي ودعوة الأجهزة الحكومية للمشاركة الفاعلة وتقديم المساعدة لهذه المنشآت.
- تم إعداد مجموعة عمل برئاسة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة (مركز بداية) وعضوية ممثلين عن محافظة القاهرة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، جهاز شئون البيئة وإدارة الدفاع المدني وبحضور جمعية روح الشباب ومجموعة من الورش العاملة فى مجال إعادة تدوير وتصنيع البلاستيك.
- قام فريق العمل بإقتراح وتنفيذ آلية جديدة لتيسير اصدار الجهات المانحة للتراخيص حيث تقوم هذه الآلية علي التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة للقيام بالزيارات الميدانية علي التوازي لعدد (٢٢) ورشة وذلك للإسراع في إستصدار التراخيص، ويمكن تحديد أهم نتائج تقارير الجهات الحكومية التي شاركت في هذه الزيارات الميدانية في الآتي:

*** تقرير إدارة الدفاع المدني :**

تمثل تقرير الدفاع المدني في بعض المتطلبات البسيطة إنحصرت في عزل الأسلاك الكهربائية وشراء طفايات حريق وقد تم توفير ذلك بالتعاون بين الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وجمعية روح الشباب.

*** تقرير هيئة التنمية الصناعية :**

جاء تقرير هيئة التنمية الصناعية بأن العملية التي تتم ليست عملية صناعية.

*** تقرير جهاز شئون البيئة :**

جاء تقرير جهاز شئون البيئة بالموافقة علي منح الورش موافقة بيئية لمدة (٦) شهور يمكن مدها

لفترات اخري.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلي أنه بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩ تم تقديم هذه التقارير الي حي منشأة ناصر، وذلك لسرعة الموافقة علي إستصدار التراخيص ألا أنه لم يتم إصدار هذه التراخيص في الوقت المحدد وبالسرعة المطلوبة.

لقد أسفرت الأنشطة السابقة عن تحقيق النتائج الآتية:

- ومن أهم نتائج هذه المبادرة التعديل التشريعي المتمثل في المادة (١٤٧) مكرراً الواردة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والتي تنص علي أن "يُعفى كل شخص من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات، أيّاً كانت قيمة رأسماله أو رقم أعماله أو إيراداته أو صافي ربحه السنوي، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أيّاً كان عدد هذه الفترات الضريبية ويعفى كذلك من كل ما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير وغرامات وضريبة إضافية وغيرها في حالة توافر الشرطين الآتيين:
 - ألا يكون الشخص سبق تسجيله أو تقديمه لإقرار ضريبي أو خضع لأي شكل من أشكال المراجعة الضريبية من قبل مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة دخل - ضريبة مبيعات).
 - أن يتقدم الممول لمأمورية الضرائب المختصة خلال اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا القرار بقانون بطلب للتسجيل أو فتح ملف ضريبي والحصول على الإعفاء الضريبي المشار إليه متضمناً البيانات التالية : " الأسم - النشاط - العنوان - الكيان القانوني " (١)
- الإنهاء من تقنين (٧٤) منشأة غير رسمية تزاوّل نشاط جمع وتدوير المخلفات في منطقة منشأة ناصر، يعمل بهم ما يزيد عن (٥٥٠) عامل ويبلغ إجمالي إيراداتهم نحو (٩٠) مليون جنيه مصري لتعمل في القطاع الرسمي، حيث تم تأسيس شركات جديدة لهذه المنشآت بمجمع خدمات الإستثمار بالقاهرة بهدف الوصول إلي نموذج محدد الإجراءات لتحويل الأعمال غير الرسمية لتعمل ضمن القطاع الرسمي على أن تقوم محافظة القاهرة بالتنسيق مع الهيئة العامة للنظافة والتجميل بإسناد مهمة جمع وكنس القمامة لهذه الشركات في باقي المناطق (٢).

القسم الرابع : أسباب عدم تحقيق النتائج المرجوة من المبادرة

(١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقدير بعض التيسيرات الضريبية والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من حالات التهرب الضريبي، الجريدة الرسمية والعدد (٤٩) تابع (أ) بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٢.

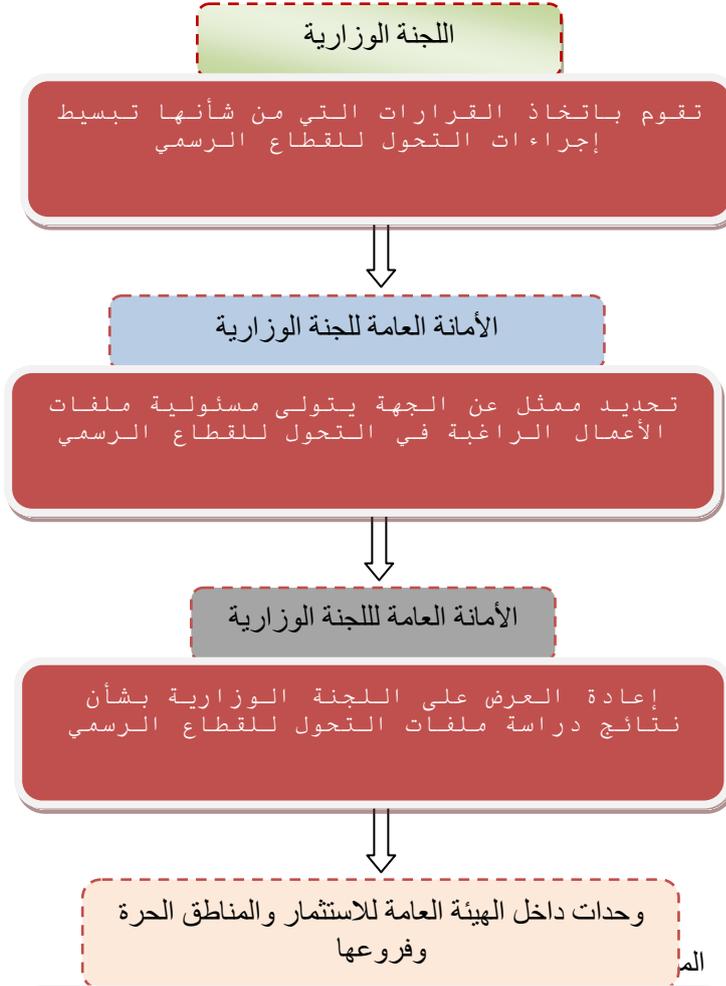
(٢) مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة: طريق المستقبل، ص ١٥، ١٥/٥/٢٠١٣.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- عدم إكمال الآليات التنفيذية للمبادرة، فقد تضمنت هذه المبادرة تيسير إجراءات تحويل الأعمال من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي بواسطة اللجنة الوزارية التي من المقرر تشكيلها لهذا الغرض والأمانة العامة لهذه اللجنة، وذلك في المرحلتين التاليتين:
 - * مرحلة ما قبل التأسيس: تقوم اللجنة الوزارية بإتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتبسيط وتيسير إجراءات إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لتحويل المنشآت العاملة بالقطاع غير الرسمي على أن تقوم الأمانة العامة بمخاطبة الوزارات والجهات لتحديد ممثل عن كل جهة يقوم بإستلام الملفات التي ترغب في التحول إلي القطاع الرسمي ويقوم بالتنسيق مع الجهة التي يعمل بها حتى يتسنى له عرضها علي الأمانة الفنية مرة أخرى. ومساعدة صاحب العمل في إستكمال المستندات المطلوبة منه.
 - * مرحلة التأسيس: تقوم الجهات المختلفة بتقديم الملفات للجهات المختصة والتي ستمثل في مجمعات خدمات الإستثمار، ومتابعة لجان المعاينة مرحلة التأسيس والحصول علي التراخيص من خلال إنشاء وحدة مختصة لذلك العمل داخل نظام الشباك الواحد في مجمع خدمات الإستثمار الرئيسي وفروعه لمساعدة أصحاب الورش على إنهاء كافة إجراءات التأسيس في سهولة ويسر، حيث تقوم الهيئة العامة للإستثمار من خلال وحدات خاصة بداخل فروعها بالمحافظات بمساعدة أصحاب الورش والمصانع في تجهيز ملفات التأسيس والترخيص، وتكون مهمتها تلقي الطلبات وإستصدار التراخيص بتقديم جميع الأوراق المستوفاة للتأسيس بمجمع خدمات الإستثمار وإصدار البطاقة الضريبية. ويمكن توضيح ذلك بشئ من التفصيل في الشكل التالي:

الشكل رقم (٣)*

دورة إجراءات عمل الآلية التنفيذية للمبادرة



- عدم تفعيل المادة ١٠٠ من قانون الاستثمار خاصة بإعفاء كل شخص طبيعي أو

وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة، حيث يمثل هذا الإعفاء الدافع والحافز الرئيسي الذي يشجع المنشآت غير الرسمية علي الاندماج في القطاع الرسمي، وذلك بسبب تحديد مدة عام فقط تبدأ من تاريخ ٢٠١٢/١٢/٦ - تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - أمام المنشآت غير الرسمية في كافة أنحاء الجمهورية لتستفيد من هذه المادة. (١) ففي أثناء الزيارات الميدانية - التي تمت في إطار المبادرة - تم رصد رغبة أصحاب المشروعات غير الرسمية في تقنين أوضاعهم وتحولهم للقطاع الرسمي إلا أنهم تخوفوا من مغبة التقديرات الجزافية وتعرضهم لغرامات مالية كبيرة كنتيجة لتطبيق أحكام قانون الضرائب علي الدخل رقم

(١) مقابلة الأستاذ محمد سعيد عباس ، باحث بمركز بداية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة) ، مقر الهيئة بحي السفارات ، ٢٠١٥/١١/١٩ م.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

(٩١) لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة علي المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١ بأثر رجعي علي أرباحهم قبل تحولهم إلي القطاع الرسمي مما أدى إلي عزوفهم عن هذا التحول رغم إقتناعهم بجداؤه.

القسم الخامس : توصيات إعادة تفعيل المبادرة وتصحيح مسارها

- وضع برنامج قومي طموح لتحويل المشروعات غير الرسمية لتعمل تحت مظلة العمل الرسمي وفقا لجدول زمني محدد، ويمكن تحديد الملامح الرئيسة لهذا البرنامج من خلال تفعيل عمل الجنة الوزارية طبقا للقرار الصادر عن الإجتماع الوزاري في نوفمبر ٢٠١٢، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزراء الإستثمار، والصناعة والتجارة الخارجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبيئة، والتنمية المحلية، والمالية، والتموين والتجارة الداخلية. وتتولي هذه اللجنة إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لإزالة العقبات التي قد تواجه تنفيذ هذا البرنامج، في ضوء ما يعرض عليها من الأمانة الفنية من توصيات لتبسيط وتيسير إجراءات تحويل المنشآت العاملة بالقطاع غير الرسمي للعمل بالقطاع الرسمي، وما يرتبط بهذا البرنامج من سياسات وتشريعات وإعتمادات مالية.
- تشكيل أمانة فنية مقرها الهيئة العامة للإستثمار بعضوية ممثلين عن الوزارات المقترحة بالبند السابق لتتولى القيام بالمهام التالية :
 - * معاونة اللجنة الوزارية للقيام بمهامها وعلى الأخص في تنفيذ خطة العمل المقترحة .
 - * إعداد مشروعات القرارات والإجراءات والقوانين اللازمة لتنفيذ البرنامج .
 - * رفع تقارير المتابعة والتوصيات إلى اللجنة الوزارية .
 - * الإعداد لعقد اجتماعات اللجنة الوزارية في مواعيدها كما تقوم الأمانة بحفظ وتوثيق وإبلاغ قرارات اللجنة للجهات المعنية .
 - * متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة الوزارية بشكل صحيح وفي الوقت المناسب والتنسيق مع جميع الهيئات والوزارات.
- دعم إنشاء نافذة تحول المشروعات غير الرسمية إلى القطاع الرسمي بمجمع خدمات الإستثمار بالهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لتصبح الأداة التنفيذية لتفعيل المبادرة، وذلك من خلال القيام بالمهام الآتية:
 - * توفير المعلومات المتعلقة بتأسيس الشركات والمنشآت بالإضافة الى كيفية حصولها على التراخيص والموافقات فضلا عن الإعفاءات والمزايا الضريبية وغيرها.
 - * دراسة الإستفسارات والشكاوى الواردة من المستثمرين الراغبين في تحويل مشروعاتهم للقطاع الرسمي عن طريق تحليل البيانات والمعلومات الواردة بنموذج بيانات يُصمم لهذا

الغرض.

* التنسيق مع الجهات الأخرى لسرعة إنجاز وتقديم الخدمات المتعلقة بالتراخيص والموافقات والإعفاءات والمزايا الضريبية.

يقترح أن يضاف إلي ما سبق ما يلي :

• إنهاء خدمات التأسيس لأصحاب الأعمال الراغبين في تحويل مشروعاتهم للقطاع الرسمي من خلال النافذة وذلك عن طريق الأخذ بأحد الوسيلتين التاليتين أو كلاهما معا وذلك على النحو التالي :

* تعاهد الهيئة مع أحد مكاتب المحاماة لتصبح وكلا عن أصحاب الأعمال الراغبين في تحويل مشروعاتهم للقطاع الرسمي .

* الإتفاق مع المستشارين القانونيين الذين يقدمون خدمات تطوعية لمركز بداية (عيادات الأعمال) لتقديم خدمة التأسيس نيابة عن أصحاب المشروعات الراغبين في تحويل مشروعاتهم للقطاع الرسمي.

ولتنفيذ المهام السابقة، يقترح أن تحتوي نافذة دعم تحول المشروعات غير الرسمية إلى القطاع الرسمي علي النافذتين الفرعيتين التاليتين :

○ النافذة الأولى: نافذة أمامية Front Desk تتولي التعامل مع أصحاب الأعمال الراغبين في تحويل مشروعاتهم للقطاع الرسمي من حيث توفير المعلومات ذات الصلة أو تلقي إستشارة الإستفسار سألقة الذكر.

○ النافذة الثانية: نافذة خليفة Back office تتولي دراسة الموضوعات الواردة بإستشارة الإستفسار المشار إليها بعاليه، وإنهاء الخدمات المطلوبة من جانب المشروعات المطلوب تحويلها للقطاع الرسمي.

* إنشاء مكاتب "خدمة عملاء" مخصصه للقطاع الغير الرسمي بفروع الهيئة العامة للإستثمار للمساعدة في إستكمال المستندات المطلوبة من الجهات المختلفة، إستخراج التراخيص المؤقت ثم تقديم الملفات لكل الجهات المختصة بالهيئة، ومتابعة لجان المعاينة وإستصدار التراخيص للتأكد من تقديم الخدمة في مدة محددة.

* إعادة النظر في المادة رقم ١٤٧ مكرر من قانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ والخاصة بإعفاء كل شخص طبيعي أو إعتباري من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله من أي نشاط له وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة، بحيث يتم تمديد مدة سريان

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

هذا الإعفاء لمدة أطول ثلاث سنوات أو خمس سنوات بدلاً من عام واحد (بدأ اعتباراً من ٢٠١٢/١٢/٦ وانتهى في ٢٠١٣/١٢/٥) علي أن تقوم مصلحة الضرائب المصرية بتبسيط الإجراءات التي من شأنها تنفيذ هذه المادة مما يشجع منشآت القطاع غير الرسمي علي الإندماج في القطاع الرسمي.

توصيات أخرى:

- * إعداد حملة توعية بفوائد التحول إلى القطاع الرسمي متضمنة مزايا وإجراءات الإندماج في القطاع الرسمي.
- * التواصل مع منظمات المجتمع المدني المتصلة بتجمعات الأنشطة الغير رسمية في جميع أنحاء الجمهورية بما يساعد في الوصول لأكبر عدد من المنشآت غير الرسمية خاصة وأنه لا يتوفر بالدولة قاعدة بيانات متكاملة حول هذه المنشآت.
- * وضع خطة لإعداد مناطق صناعية مخصصة لوحدات القطاع غير الرسمي المقامة في مناطق سكنية وتنفيذ هذه الخطة وفقاً لجدول زمني محدد.
- * دراسة وإصدار قرارات وزارية بتيسير وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص والموافقات وبصفة خاصة التراخيص والموافقات الصادرة من كل من وزارة البيئة، هيئة التنمية الصناعية، والوحدات المحلية، وإدارة الحماية المدنية.

ثانياً: مشروع تحسين الظروف المعيشية لمجتمع جامعي القمامة عن طريق تنظيم ومأسسة وتطوير القطاع التقليدي لإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة.

- * اسم المنظمة المانحة والمتعاقدة مع الجمعية على تنفيذ المشروع: أيادي عبر النيل لخدمات التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية.
- * اسم الجمعية المتلقية المنحة والمنفذة للمشروع: جمعية روح الشباب لخدمة البيئة .
- * مكان تنفيذ المشروع: القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- * مبلغ المنحة: ١٠٠٠٠,٠٠٠ (مليون دولار أمريكي).
- * فترة تنفيذ المشروع: ٦٠ شهر (خمس سنوات).

(أ) : وصف المشروع

المشروع يتكون من خمس مكونات رئيسية هي:

المكون الأول: دمج قطاع جامعي القمامة كقطاع غير رسمي في النظام الرسمي لجمع القمامة بالقاهرة (من خلال تسهيل إجراءات التراخيص، وبناء قدرات القطاع بهدف تمكين القطاع من الحصول على تعاقدات رسمية مع محافظة القاهرة).

المكون الثاني: زيادة قدرات جامعي القمامة كقطاع غير رسمي لتمثيل أنفسهم وخبراتهم وإهتماماتهم المحلية كقطاع محلي قائم للحصول على فوائدهم من العمل في إدارة المخلفات الصلبة (من خلال زيادة القدرات الفردية والمؤسسية لجامعي القمامة).

المكون الثالث: دعم وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال إعادة تدوير القمامة بمنطقة جامعي القمامة (بما في ذلك تحديث ودمج ورش إعادة التدوير).

المكون الرابع: تأسيس نظام لفصل القمامة من المنبع الى قسمين: مخلفات عضوية "بقايا اطعمة" ومخلفات غير عضوية "باقي القمامة" ليغطي هذا النظام مدينة القاهرة بالكامل (المخلفات العضوية سوف ترسل مباشرة الى مصانع السماد العضوي والقمامة غير العضوية سوف ترسل لورش إعادة التدوير).

المكون الخامس: نقل نشاطي التعامل مع القمامة وإعادة تدويرها من المناطق السكنية الى المدن الصناعية (هذا وسوف يؤدي ذلك إلى خفض المشاكل الصحية والبيئية التي تهدد كل من سكان القاهرة وجامعي القمامة على حد سواء).

"والمشروع يستهدف آلاف من الزباليين الفقراء في (٦) مناطق للزباليين حول مدينة القاهرة الكبرى ويركز بصفة خاصة على هؤلاء الزباليين الفقراء الذين فقدوا جزء كبير من مصدر رزقهم بعد قرار ذبح الخنازير بسبب الخوف من إنتشار فيروس أنفلوانزا الخنازير".

(ب): خلفية عن مناطق الزباليين الستة الذين يستهدفهم المشروع

إن كل تجمعات الزباليين حول القاهرة الكبرى ظلوا حتى الآن قطاع تقليدي غير رسمي وغير مقنن لجمع القمامة وإعادة تدويرها رغم أنهم يعيدون تدوير أكثر من ٨٠ % من حوالي ١٠ آلاف طن قمامة يجمعونها يوميا ويقدر تعداد سكان الزباليين في المناطق الستة حاليا بنحو ١٢٠٠٠٠٠ نسمة ويعيشون في المناطق الآتية:

* منطقة المقطم بحي منشأة ناصر ويقدر تعداد سكانها بنحو ٦٠٠٠٠٠ نسمة ويجمعون القمامة من وسط المدينة والزاوية الحمراء والوايلي وشبرا والعباسية وبعض مناطق من مدينة نصر والزمالك والمنيل.

* منطقة عزبة النخل ويقدر تعداد سكانها بنحو ٢٥٠٠٠٠ نسمة ويجمعون قمامة مساكن الزيتون ومصر الجديدة وكوبري القبة والمطرية وعين شمس.

* منطقة المعتمدية ويقدر تعداد سكانها بنحو ١٥٠٠٠٠ نسمة ويجمعون قمامة المهندسين والدقي والعجوزة وأجزاء من المنيل.

* منطقة البراجيل ويقدر تعداد سكانها بنحو ١٠٠٠٠٠ نسمة ويجمعون قمامة مناطق إمبابة والزمالك والعجوزة والمهندسين والدقي.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

* منطقة طره ويقدر تعداد سكانها بنحو ٧٠٠٠ نسمة ويجمعون قمامة مناطق المعادي والمعصرة ودار السلام والبساتين.

* منطقة حلوان ويقدر تعداد سكانها بنحو ٣٠٠٠ نسمة ويجمعون قمامة حلوان ومدينة ١٥ مايو وما حولها.

وكل هذه المناطق تقدم خدمة جمع القمامة من الوحدات السكنية والمحال التجارية في مناطق القاهرة الكبرى من أمام الباب، مع نقل القمامة لمناطق تجمعاتهم وإعادة تدوير ما يقرب من ٨٠ % من القمامة في ورش إعادة التدوير المنتشرة في هذه المناطق مع تغذية الخزائير على بقايا الاطعمة، أما بعد قرار ذبح الخزائير وعدم تواجدها حالياً فهناك تداعيات كبيرة نتجت عن التخلص من ذبح الخزائير مما أدى في النهاية لإنتشار المخلفات وبقايا الأطعمة في الأراضي الفضاء وصناديق القمامة والشوارع بمدينة القاهرة.

وهذا الامر إستلزم التفكير في تنفيذ مشروع كبير لمدة خمس سنوات يتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والزبالين من خلال جمعية روح الشباب معا لإيجاد سبيل لجمع ونقل كل قمامة الوحدات السكنية والمحال التجارية مفصولة الى قسمين: بقايا أطعمة في كيس وبقايا المخلفات في كيس ونقلها مفصولة بحيث يتم إرسال بقايا الأطعمة لمصانع السماد العضوي حول القاهرة الكبرى لإنتاج أسمدة أزوتية نقية لإستصلاح الصحراء ونقل باقي القمامة لمناطق تجمعات الزبالين لإعادة تدويرها في ورش سيتم تطويرها لتتبع القياسات الصحية والبيئية.

وسوف يتم تنفيذ المشروع بتطوير قطاع جامعي القمامة ومساعدتهم في تسجيل شركات خاصة رسمية للجمع السكني والتجاري وترخيص وتطوير ورش إعادة التدوير بمناطق الزبالين لتكون متوافقة مع قياسات الإتحاد المصري للصناعات وكذلك تنفيذ مشروع فصل القمامة الى مواد عضوية ومواد غير عضوية ليغطي مدينة القاهرة بالكامل من خلال حملة قومية تسعى الجمعية لتنفيذها مع وزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية ومحافظة القاهرة والجيزة والقليوبية وحلوان.

وفي النهاية سوف يتمكن الزبالون من تقنين أوضاعهم وترخيص أعمالهم ليكونوا مستعدين للتعاقد مع هيئة النظافة والتجميل لجمع ونقل وتدوير القمامة بصورة رسمية ووفقا لعقود ملزمة للطرفين بما يضمن نجاح منظومة إدارة قمامة مدينة القاهرة والقضاء على الإختناقات والإخفاقات التي يعاني منها النظام الحالي.

(ج) : خطوات تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه

ولكي تنجح الجمعية في تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه المنشودة على مدار السنوات الخمس المقبلة سوف تقوم بالخطوات التالية:

* العمل مع الجهات الحكومية (هيئة النظافة والمحليات) والشركات الأجنبية الحالية على تقنين نشاط

جامعي القمامة بالتعاقد الرسمي مع المحليات والشركات الأجنبية من خلال منحهم رخص وتأمين عقود لهم للمناطق التي يجمعونها حالياً مع رفع قدراتهم للجمع والنقل بكفاءة ووفقاً للشروط الصحية والبيئية.

* رفع قدرات الزبالين في مجال تقنين ومأسسة أعمالهم بإنشاء شركات خاصة قانونية قادرة على التعاقد الرسمي لجمع ونقل القمامة مع المحليات والشركات الأجنبية.

* تطوير قطاع ورش إعادة التدوير وتحسين بيئة الورش وظروفها البيئية والصحية لتنتمى مع متطلبات قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقنين أوضاعها وتسجيلها كمنشآت صناعية رسمية.

* تعميق ونشر فكرة فصل القمامة من المنبع بين سكان القاهرة الكبرى من خلال حملة قومية بالتعاون مع المحليات وهيئة النظافة ووزارة البيئة ووزارة الإعلام لتوعية كل سكان القاهرة لفصل القمامة الى قسمين: مخلفات عضوية أو بقايا أطعمة في كيس أو سلة وباقي المخلفات غير العضوية في كيس أو سلة مع تدريب الزبالين على جمع القمامة مفصولة ونقلها مفصولة أيضاً.

* العمل مع مصانع السماد العضوي الخاصة والحكومية والمنتشرة حول مدينة القاهرة وإقناعهم بإستلام المخلفات العضوية "بقايا الاطعمة" المفصولة من المنبع كمخلفات نقيه خالية من الشوائب والمعادن الثقيلة والقيام بشراءها من الزبالين أو على الأقل دفع قيمة نقلها لهم تعويضاً لهم عن نقلها للمصانع التي ستنتجها وتبيعها كسماد عضوي نقي عالي القيمة وبأسعار عالية.

* التعاون مع وزارة التنمية المحلية وهيئة التخطيط العمراني فيما يختص بأعادة توطين أو نقل ورش إعادة التدوير من مناطق الزبالين كمناطق سكنية وتوطين هذه الورش في المدن الصناعية المتخصصة حول القاهرة لتخفيف العبء الصحي والبيئي عن سكان الزبالين وسكان مدينة القاهرة.

(د) : أهداف المشروع

- * دمج قطاع الزبالين التقليدي في النظام الرسمي لجمع قمامة مدينة القاهرة.
- * تنظيم بناء قدرات قطاع الزبالين التقليدي ليكونوا قادرين على التعاقد الرسمي مع الجهات المعنية والحصول على حقوقهم وتقديم التزاماتهم وفقاً لعقود رسمية تضمن إستمرار أعمالهم الحالية.
- * تطوير وتحسين قطاع ورش إعادة التدوير بمناطق الزبالين لتكون متوافقة مع متطلبات مشروع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

- * تنفيذ وتحقيق حملة قومية لتوعية سكان القاهرة الكبرى لفصل القمامة من المنبع الى قسمين: مخلفات عضوية أو بقايا أطعمة في قسم وباقي المخلفات غير العضوية في قسم.
- * نقل ورش إعادة التدوير خارج الكتلة السكنية وتوطينها في المدن الصناعية.

(ل) : شركاء المشروع

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- * الإتحاد المصري للصناعات والذي سيقدم سوقاً أوسع لتسويق منتجات ورش إعادة التدوير بعد تقنينها وتسجيلها.
- * الهيئة العامة للإستثمار والتي سوف تساهم في تسهيل إجراءات ترخيص وتقنين ورش إعادة التدوير.
- * المركز الدولي للتنمية والبيئة والذي يرأسه دكتور مصطفى طلحة الخبير المصري العالمي في البيئة والذي سوف يساعد في تنظيم الزباليين في شكل إتحاد أو نقابة رسمية وسوف يساعد في منح الزباليين قروض لتطوير منشآتهم.
- * محافظة القاهرة والتي سوف تساهم في تسهيل دمج قطاع الزباليين في القطاع الرسمي لجمع قمامة مدينة القاهرة بعقود رسمية.
- * بعض الجمعيات الأهلية العاملة مع مجتمعات جامعي القمامة والتي ستسهم في تجميع ممثلي جامعي القمامة والتواصل معهم بالإجتماعات واللقاءات لتنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الأطراف في مجتمعات جامعي القمامة.
- * جمعيات رجال الاعمال، مهندسين، قانونيين، خبراء ترخيص شركات، خبراء ماليون، خبراء ضرائب وغيرهم وذلك لمساعدة قطاع جامعي القمامة في تقنين أوضاعهم وأنشاء شركات والحصول على تراخيص رسمية وتعاقبات في مجالات جمع ونقل وتدوير القمامة.
- * أصحاب ومدبري مصانع السماد العضوي حول القاهرة والذين سيسهمون في تدوير المخلفات العضوية وتحويلها الى سماد عضوي وتعويض جامعي القمامة عن تكلفة نقل المخلفات العضوية للمصانع.
- * الصحافة ووسائل الإعلام والتي ستسهم في نشر فكرة فصل القمامة من المنبع والتوعية بأهمية المشروع ككل لضمان إنتشاره ونجاحه في تحقيق أهدافه.

المبحث الخامس

الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص

الرسمي للقطاع غير الرسمي

مقدمة:

القطاع الخاص فى إقتصاد أى دولة يتكون من مؤسسات وشركات خاصة لا تملكها الدولة، ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص المصري دوراً كبيراً فى هذه المرحلة الفارقة من تاريخ الوطن حيث خرج المجتمع المصري من ثورتين أنهكتا إقتصاده.

فالمرحلة الراهنة التى يمر بها الإقتصاد المصري تتيح للقطاع الخاص القيام بدور المحرك الأساسى للتنمية الأمر الذى يرتب على هذا القطاع حقوقاً وواجبات تؤهله لأن يشارك فى صنع القرار الإقتصادي والإجتماعي ومن واجبه أيضاً أن يسهم بالإستثمار فى الإنسان المصري، على أن يضع مصالح الوطن على سلم أولوياته.

ولذلك فإن على القطاع الخاص أن يلعب دوراً فاعلاً فى العملية الإقتصادية والإجتماعية، بما يرتب عليه مسئوليات إجتماعية تجاه الوطن بما يؤدى إلى مقابلة توقعات الرأي العام منه، وذلك من خلال الإدارة الرشيدة الشفافة، ومراعاة عدم الإضرار بالبيئة وصحة العاملين والمستهلكين وإحترام حقوق المستخدمين وزيادة معارفهم وخبراتهم فضلاً عن القيام بدفع الضرائب ومكافحة الفساد وإحترام القانون. (١)

لذلك تزايد الإهتمام بالمسئولية الإجتماعية للشركات، وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء فى التنمية المستدامة Sustainable Development وهذا ما دعت إليه الحكومة المصرية أكثر من مرة من خلال العدالة وتوزيع الدخل والتنمية والإستثمارات على مستوى محافظات الجمهورية، وخاصة فى المناطق النائية ومحافظات الصعيد، كذلك برامج الأمم المتحدة للتنمية NDP وغيرها من المنظمات الدولية الداعمة إلى ممارسة المسئولية الإجتماعية، على أن تصبح المسئولية الإجتماعية للشركات ورجال الأعمال أساسية وتكميلية فى توفير إحتياجات المجتمع المحلى من إستثمار فى التشغيل وتأمين صحي وتعليم وتدريب وثقيف، وخلق بيئة نظيفة وغيرها من متطلبات البعد الإجتماعي. (٢)

(١) أ.د فؤاد محمد على ، المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص فى مصر " دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية

الإجتماعية للشركات "، بدون تاريخ ، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق ، ص ١.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

وعلى وجه العموم لا يوجد تعريف واحد رسمى محدد ومتفق عليه للمسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، بل هناك تعريف عديدة للمسئولية الإجتماعية للشركات، ومع تعدد هذه التعاريف، تتعدد صور المبادرات والفعاليات حسب طبيعية بيئة العمل المحيطة، ونطاق نشاط الشركات وما تتمتع به من قدرات مالية وبشرية، وبالتالي فإن تعريف المسئولية الإجتماعية للشركات ليس تعريفاً ثابتاً، بل هو تعريف ديناميكي وواقعي ومتطور ليتواءم مع المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

وهناك تعريف شائع يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) وهو يعرف المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها " تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة فى التنمية الإقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلى والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم. (1)

إنن نتوقع من القطاع الخاص فى مصر مزيد من الجهد والرعاية والإبتكار فى كل ما يخدم الوطن وخصوصاً مساندة قطاع المشروعات الكبيرة والمتوسطة والذى يضطلع بمسئولية قيادة القطاع المتمثل فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر العاملة فى القطاع غير الرسمي لكى يشدد عودها وتصبح قادرة على الخروج من هذا النطاق الضيق إلى أن تصبح قطاعات رسمية داخل الإقتصاد المصري.

وعموماً لا تزال مصر وهى فى غمار إتجاهها نحو إقتصاد السوق بكافة جوانبه تفتقر إلى عنصر هام وهو وجود شبكة مؤسسات تتسم بالكفاءة وتكون عامل مساعد لتغيير القطاع الخاص ولتطوير مجتمع الأعمال والحفاظ عليه قوياً ومستقلاً. (2)

ولذلك يتعين على القطاع الخاص والحكومة فى مصر، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى، العمل معاً لتجنب حصول أزمة إقتصادية، ولتعزير النمو والإستقرار وتوطيد الديمقراطية.

٥-١ التعريف بالقطاع الخاص

يقصد بالمؤسسة الخاصة ذلك " التنظيم الإنتاجي الذى يدار وفقاً لحافز الربح ويملك بواسطة الأفراد (طبيعيين أو إعتباريين) بالكامل أو يساهم فيه بالنسبة الغالبة ". ونجد أن هذا التعريف يركز على جانب الملكية على إعتبار أنها المحدد الرئيسى لشكل القطاع كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً.

(1) Dilek Cetindamara Kristffer Husog, 2007, "corporate Social Responsibility Practices and Environmentally Responsible Behavior : The Case of The United Nations Global Compact," Journal of Business Ethics 76: 2007 p.p 163 – 176.

(2) ريتشارد ساينس، إصلاح القطاع الخاص فى مصر ، مشروع مركز المشروعات الدولية الخاصة بالشراكة مع إتحاد

الصناعات، رؤية الصناعة المصرية لمصر مبارك"، عام ٢٠٠٠، ص ٦.

ومن الناحية التنظيمية هنالك ثلاثة أنواع من الأشكال التنظيمية للقطاع الخاص تتمثل فى : الشكل التنظيمي الأول : والمتمثل فى الحرف التقليدية والمشروعات الصغيرة Small Scale industries وأهم ما يميز هذا القطاع كونه يستخدم أدوات تقنية أقل تعقيداً وقد يجنح البعض بتسميتها بالتقنية المختلفة، كما يتميز عادة بسيادة النمط العائلي فى التنظيم والملكية وهو عادة ما ينتشر بصورة أكبر فى الريف ولكن بإزدهار ظواهر النزوح للمدن أصبح هذا القطاع يشكل الجزء الأكبر فيما يعرف بالقطاع غير الرسمي Informal Sector وهو المستهدف عادة عند الحديث عن الفقر المدقع، وغالباً ما يكون هذا القطاع خارج النطاق الإحصائي للجهات الرسمية. أما الشكل التنظيمي الثانى: فيتمثل فى القطاع الخاص المنظم ويشمل الشركات المتوسطة والكبيرة ويشير إصطلاح القطاع المنظم إلى القطاع المسجل لدى الجهات والأجهزة الرسمية كدوائر تسجيل الشركات والسلطات الضرائبية والدوائر الإحصائية، كما يشير لفظ المتوسطة والكبيرة إلى توظيف عدد أكبر من العمالة ورأس المال فى العملية الإنتاجية مقارنة بالقطاع الحرفى والصغير وعادة هذا هو القطاع المستهدف بالتطوير والتنظيم وهو يمثل عصب الإقتصاد دون إهمال للقطاع الحرفى والذى يساهم أيضاً فى الإقتصاد الريفي والحضري بنسبة أكبر من الدخل ولكن غالبها غير مغطى بالإحصاءات الرسمية. أما الشكل التنظيمي الثالث: فيتمثل فى القطاع الخاص الأجنبى ويقصد به القطاع الذى تساهم فيه جهات أو شركات أجنبية وعادة ما يتخذ شكل الإستثمار الأجنبى المباشر، وعادة ما تكون التنظيمات الإقتصادية الأجنبية بالداخل فى شكل شركات تتبع لشركات كبرى تسمى بالشركات متعددة الجنسيات (s) multinational companies وحالياً لم يعد النمط المباشر والمتعلق بإنشاء المشروعات هو النمط الوحيد للتدفقات الأجنبية بل إمتد ليشمل تكوين المحافظ المالية الإستثمارية Portfolios وتقديم القروض الخاصة. وهناك أيضاً أنماطاً من الممارسات التجارية الخاصة تقوم بها الجمعيات الطوعية والخيرية بغرض تدعيم موازنتها العامة، وهذا القطاع تم إستبعاده من التعريف الفنى لمفهوم القطاع الخاص بهذا التصنيف والذى يغطى كافة الأشكال التنظيمية لمؤسسات قطاع الأعمال الخاصة. (١)

مما سبق يتضح أن هناك دور هام وحيوى يقع على كاهل القطاع الخاص المصري خاصة خلال المرحلة الراهنة التى تمر بها البلاد، والتى تتسم بحدوث تمييزات متسارعة وتتطلب مشاركة فعالة وقوية لهذا القطاع إذا أراد أن يكون شريكاً حقيقياً وفاعلاً فى العملية التنموية بالبلاد، ويتمحور هذا الدور أساساً فى الإستثمار الجاد والبعد عن الإستثمارات العشوائية. وبناء على التحديد السابق للأشكال التنظيمية

(١) عمر المحجوب على القوم، القطاع الخاص ودوره فى التنمية بالدول العربية والواقع وأفاق المستقبل بالسودان ، ورشة عمل دور القطاع الخاص فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الوطن العربى، معهد التخطيط القومي، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب أسيا، القاهرة، ج . م . ع، ٧-٨ ديسمبرعام ٢٠٠٣، ص ٣١٧.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

للقطاع الخاص نجد أنه على القطاع الخاص المنظم والذي يتمثل فى الشكل الثانى من الأشكال التنظيمية أن يمد يد العون للقطاع الأول والمتمثل فى القطاع الذى يضم المشروعات الصغيرة والحرف التقليدية والتي تندرج تحت مسمى القطاع غير الرسمي أما القطاع أو الشكل التنظيمى الثالث والمتمثل فى القطاع الأجنبى التي تساهم فيه شركات أجنبية فمن غير المتوقع فى المرحلة الآتية أن نجد له مساهمات فعالة بالنسبة للقطاع غير الرسمي.

٥-٢ الوضع الراهن للقطاع الخاص فى مصر

بلغ عدد المنشآت (٢,٤٠٩) مليون منشأة بالقطاع الخاص موزعة ما بين (٢,٣٣٦) مليون منشأة يعمل بها أقل من (١٠) عشرة مشغلين بنسبة ٩٧%، (٧٣,٤) ألف منشأة يعمل بها (١٠) عشرة مشغلين فأكثر بنسبة ٣% (١).

إستحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة منشآت ٥٦,٩%، يليه نشاط الصناعات التحويلية ١٦%، ثم أنشطة الخدمات الأخرى ٩,٢%، وجاء فى المرتبة الأخيرة نشاط الكهرباء والغاز والبخار بنسبة ٠,٠٠١%.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الذى يعمل به أقل من (١٠) عشرة مشغلين، فقد إستحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة منشآت ٥٨% يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ١٥,٥%، ثم أنشطة الخدمات الأخرى بنسبة ٩,٤%، بينما جاء فى المرتبة الأخيرة نشاط الكهرباء والغاز والبخار بنسبة ٠,٠٠١%.

أما القطاع الخاص الذى يعمل به (١٠) عشرة مشغلين فأكثر، فقد سجل نشاط الصناعات التحويلية نسبة ٣٠,٧% يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٣,٩% ثم نشاط الصحة وأنشطة العمل الإجتماعى بنسبة ١٢,٦% وجاء نشاط الكهرباء والغاز والبخار فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٢%.

هذا وقد بلغ عدد المشغلين بالقطاع الخاص (٨,٣) مليون مشغل منهم (٧) مليون مشغل ذكور بنسبة ٨٤,٨%، (١,٣) مليون مشغل إناث بنسبة ١٥,٢%. كما بلغ عدد المشغلين بأجر (٥) مليون مشغل بنسبة ٦٠,٥% من إجمالى عدد المشغلين بالقطاع الخاص منهم ٨٢,٦% ذكور، ١٧,٤% إناث بينما بلغ عدد المشغلين بدون أجر (٣,٣) مليون مشغل بنسبة ٣٩,٥% منهم ٨٨% ذكور، ١٢% إناث.

بلغ عدد المشغلين فى المنشآت التي يعمل بها أقل من (١٠) مشغلين (٥.٢) مليون مشغل بنسبة ٦٢,٩% من إجمالى عدد المشغلين بالقطاع الخاص منهم ٨٧% ذكور، ١٣% إناث، كما بلغ

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الإقتصادى بالعينة، القطاع الخاص "خريطة القطاع الخاص- أهم المؤشرات" عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مرفق رقم (٢).

عدد المشتغلين فى المنشآت التى يعمل بها (١٠) عشرة مشتغلين فأكثر ٣,١ مليون مشتغل بنسبة ٣٧,١% من إجمالى عدد المشتغلين بالقطاع الخاص منهم ٨,١% ذكور، ١٩% إناث .

بلغ إجمالى الأجر (١١٥,٩) مليار جنيه بالقطاع الخاص موزعة بين (٢٢,٨) مليار جنيه قيمة الأجر للمشتغلين بالمنشآت التى تعمل بها أقل من (١٠) عشرة مشتغلين بنسبة ١٩,٦%، (٩٣,١) مليار جنيه قيمة الأجر للمشتغلين بالمنشآت التى يعمل بها (١٠) عشرة مشتغلين فأكثر بنسبة ٨٠,٤%.

بلغ متوسط الأجر السنوى للعامل (٢٣,١) ألف جنيه، (١٠,٨) ألف جنيه بالمنشآت التى يعمل أقل من (١٠) عشرة مشتغلين، (٣٢) ألف جنيه بالمنشآت التى يعمل بها (١٠) مشتغلين فأكثر.

بلغت جملة الإنتاج التام (١٤٣١,١) مليار جنيه موزعة (٢١٥,٤) مليار جنيه بالمنشآت التى يعمل بها أقل من (١٠) مشتغلين بنسبة ١٥%، (١٢١٥,٧) مليار جنيه بالمنشآت التى يعمل بها (١٠) عشرة مشتغلين فأكثر بنسبة ٨٥%.

كما بلغ المتوسط السنوى لإنتاجية العامل (١٧٢,٤) ألف جنيه، موزعة ما بين (٤١,٣) ألف جنيه فى المنشآت التى يعمل بها أقل من (١٠) مشتغلين، (٣٩٤,٧) ألف جنيه فى المنشآت التى يعمل بها (١٠) مشتغلين فأكثر.

بلغت القيمة المضافة الإجمالية (٩٤١,٥) مليار جنيه موزعة ما بين (١٥٤,٨) مليار جنيه بالمنشآت التى يعمل بها أقل من (١٠) عشرة مشتغلين بنسبة ١٦,٤%، (٧٨٦,٧) مليار جنيه بالمنشآت التى يعمل بها (١٠) عشرة مشتغلين فأكثر بنسبة ٨٣,٦%.

بلغت قيمة التكوين الرأسمالى الثابت لإجمالى (٤١) مليار جنيه موزعة ما بين (١٧١) مليون جنيه بالمنشآت التى يعمل بها أقل من (١٠) عشرة مشتغلين بنسبة ٠,٤%، (٤٠,٩) مليار جنيه بالمنشآت التى يعمل بها (١٠) عشرة مشتغلين فأكثر بنسبة ٩٩,٦%.

مما سبق يتضح مدى أهمية وعمق الدور الذى يمكن أن يقوم به القطاع الخاص المصرى فى تدعيم الإقتصاد المصرى.

٣-٥ الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمى

١- التوجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر الأنظمة السحابية

توجهت عدد من الشركات المتطورة لحلول أنظمة المعلومات إلى توسيع دائرة أعمالها وخدماتها عبر توفير الحلول التقنية لكافة أنواعها والحوسبة السحابية للشركات والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (ERD) لتوسيع شريحة المستفيدين من هذه الحلول.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

ويجمع إقتصاديون على أن الاقتصاد العالمى بحاجة إلى أن تبرز فيه الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بدور مؤثر، حيث أن التوجه الإقتصادى فى كثير من الدول وخصوصاً النامية يعتمد فى المرتبة الأولى على هذه المشاريع.

فيعد التقدم الهائل فى وجود حلول للأعمال الداعمة للتقنية والحوسبة السحابية وتحليل الأعمال أداة نحو تعزيز تنافسية هذه الشريحة بالغة الأهمية من خلال تزويد قادة ورواد الأعمال بأفضل حلول التقنية الكفيلة بتوفير معايير غير مسبوقة من الشفافية والرؤية المتعمقة على إمتداد الأعمال، وتوافر البيانات الدقيقة الداعمة للقرارات المؤسسية فى أى زمان ومكان بما سيؤدى إلى تحول رواد الأعمال من خدمات التقنيات المعلوماتية إلى الحوسبة السحابية.

ويعد إنتقال الشركات إلى الحوسبة السحابية أداة لتوفير مصاريف وإدارة وصيانة تقنية المعلومات بالإضافة إلى الإستغناء عن المبالغ العالية التى يلزم إستثمارها فى بناء بنية تحتية تقليدية قد لا تستغل بشكل كامل، وقصر المصاريف التشغيلية لقطاع المعلومات على الخدمات المستخدمة فعلياً داخل الشركات، بالإضافة إلى أن قطاع خدمات الإنترنت المقدم لقطاع الأعمال شهد تطوراً كبيراً فى الأعوام الماضية إلا أنه مازال أمامه الكثير من الفرص لتحسين سرعة الخدمة المقدمة، وجودة أدائها، وتوفير دعم تقنى وخدمة عملاء أفضل بأسعار أقل، وبدون توافر هذه العوامل، سيتجنب رواد الأعمال التحول من خدمات تقنيات المعلومات التقليدية إلى الحوسبة السحابية، حيث أن هناك إعتقاد خاطئ سائد بين رواد الأعمال الصغيرة أن الحفاظ على بيانات شركاتهم فى خوادم خاصة مرتبطة بالشبكة داخل الشركة يحافظ على سريتها وخصوصيتها بنسبة أكبر من تواجدها فى خوادم سحابية، وهذا الإعتقاد خاطئ لأن تعرض الخوادم المرتبطة بالإنترنت بعمليات هجوم وفايروسات أكبر وقدرتها على مواجهة هذه الخدمات أقل بكثير من قدرة الخدمات المقدمة من شركات كبيرة فى قطاع التقنيات السحابية وبتكلفة أقل.

وليس أدل على ذلك من تقرير مؤسسة "جارتتر البحثية والإستشارية العالمية" أن من المتوقع أن ينمو سوق الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بأكثر من تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٤، وبمعدل نمو سنوى مركب ٥,٧% على مدى خمسة أعوام، كما يتوقع خبراء المؤسسة البحثية الإستشارية العالمية "أى دى سى" أن ينمو سوق حلول تخطيط الموارد المؤسسية المصممة لدعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لتبلغ قيمته ٣١,٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٤ ومعدل نمو سنوى مركب ٦,١%^(١).

وبناء على ما تقدم نجد أنه على الشركات الكبيرة خلق الوعى بالنسبة للشركات المتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر بأهمية إستخدام تكنولوجيا متطورة، وأن تقوم الشركات الكبيرة بإنشاء شركات تقوم على خدمة هذا القطاع الكبير من الشركات العاملة بالقطاع غير الرسمي، حيث أن قلة الوعى

(١) أحمد بايونى، توجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر الأنظمة السحابية، الخبر، المملكة العربية

بقطاع خدمات التقنيات السحابية وعدم توافر عدد كاف من مقدمى الخدمات هما من الأسباب المهمة التى تعيق إنتشار الخدمة، حيث من المتوقع أن نسبة الحوسبة السحابية ستحل محل البنى التحتية التقليدية لتقنية المعلومات خلال السنوات الثلاث القادمة.

كما أشارت شركة سيسكو أن هذه التقنيات مصممة للتعامل مع إحتياجات الشركات من كل الأحجام، بدأ من بيئات العمل الصغيرة الخاصة بتقنية المعلومات وصولاً إلى المؤسسات الكبيرة ومقدمى الخدمات السحابية وذلك ضمن مدى واسع من القطاعات والتخصصات وأبرز خصائص تتميز بها تقنيات الحوسبة بمفهوم "إنترنت كل شئ"، تتمثل فى ثلاثة مجالات أولها الحوسبة فى نطاق السحابية حيث أن هذه التقنية توفر تطبيقات موزعة فى الشبكات الحوسبية الصناعية عالية الأداء لدى المؤسسات، وتليها الحوسبة فى نطاق الأطراف حيث بات من الممكن الآن الإستفادة من الإبتكار فى الحوسبة الموحدة فى المواقع النائية ومكاتب الفروع والبيئات الصغيرة الخاصة بتقنية المعلومات، بالإضافة إلى الحوسبة فى نطاق الأداء حيث تمكن التقنيات بالمفهوم الجديد من إجراء التحليلات على البيانات المكثفة والتحكم بها إلى جانب تسريع تحميل التطبيقات.^(١)

وعموماً فإن السبب الكامن وراء عدم إقبال الشركات الصغيرة على الإستفادة من تقنيات البرامج لخدمات الحوسبة السحابية هى عدم قدرة شركات الإتصالات والبرمجيات على بيع فوائد هذه الخدمات بصورة ملائمة أو نتيجة فشلها فى جعل هذه الخدمات جذابة للشركات ذات الميزانيات الصغيرة ويقع ذلك بصفة أساسية على عاتق الشركات الكبيرة فهى المنوط بها حل هذه الإشكاليات لتوسيع الخيارات أمام الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢ - التوجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر آلية استخدام تقنية الفرنشايز "الإمتياز التجارى"

يعد "الفرنشايز" وسيلة للخروج بالمشروعات الصغيرة من فخ القطاع غير الرسمى، وتحويل الكيانات غير الرسمية إلى كيانات رسمية تسدد ضرائب ومستحقات الدولة. وتعميقاً لهذه التجربة فإن هناك شركات للقطاع الخاص مسجلة بالجمعية المصرية للفرنشايز تساند الشركات الصغيرة للحصول على العلامات التجارية "الفرنشايز" من خلال بند المسئولية الإجتماعية للشركات، حيث يعد الفرنشايز حلاً من حلول مشكلة البطالة فى مصر بتوفيره وضع إجتماعى مقبول للخريج أو الشاب من الطبقات الإجتماعية المختلفة، كما يعالج العجز الذى تشهده الإدارة العليا للشركات من طبقة العمالة الماهرة المدربة.^(١)

هذا ويعرف حق الإمتياز التجارى "الفرنشايز بأنه" عقد بين طرفين مستقلين قانونياً وإقتصادياً ويقوم بمقتضاه أحد طرفيه والذى يطلق عليه - مانح حق الإمتياز - بمنح الطرف الآخر والذى يطلق

(١) أحمد بابونى، توجه الشركات إلى الحوسبة بمفهوم "إنترنت لكل شئ" مفهوم جديد لمستقبل الحوسبة، الخبر،

السعودية. www.alyaum.com

(١) دعاء حسين، الفرنشايز طريق الخروج من فخ القطاع غير الرسمى، طارق توفيق رئيس الجمعية المصرية لـ "الفرنشايز"، الأحد ١٧/٥/٢٠١٥.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

عليه - الممنوح له حق الإمتياز - الموافقة على إستخدام حق أو أكثر من حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمعرفة الفنية لإنتاج سلعة أو توزيع منتجاته أو خدماته تحت العلامة التجارية التي ينتجها أو يستخدمها مانح الإمتياز ووفقاً لتعليماته وتحت إشرافه حصرياً في منطقة جغرافية محددة ولفترة زمنية محددة مع إلزامه بتقديم المساعدة الفنية وذلك مقابل مادي أو مقابل الحصول على مزايا أو مصالح إقتصادية. (٢)

إن أى مشروع عمل يمكن تخيله يمكن أن يكون فعلياً قابلاً للخضوع للإمتياز، فعلى سبيل المثال فإن جمعية الإمتياز العالمية تضع الآن في تصنيفاتها أكثر من (٧٥) فئة مختلفة لتصنيف الأعمال التي يمكن أن تكون محلاً للإمتياز في غالب الأحيان. وقد يخطر لدى الجميع بأن مطاعم الوجبات السريعة أو خدمات المطاعم هي وحدها محل الإمتياز، غير أن الحقيقة خلاف ذلك حيث يغطي الإمتياز قاعدة لتشمل معظم الأعمال والخدمات تقريباً بدءاً من أعمال الدعاية والإعلان والإنشاءات ومروراً ببيع وتأجير الأفلام، وخدمات الطباعة والنسخ، وخدمات تشغيل خادمت المنازل، وخدمات الكمبيوتر، والفنادق وصولاً إلى أعمال وكالات السياحة والسفر.

هذا ويعود نظام الفرنشايز (الإمتياز التجارى) على كلاً من المتعاقدين وعلى الصعيد الدولى بمجموعة من الفوائد والمزايا، تتمثل فيما يلى: (٣)

- التوسع والإنتشار السريع فى الأسواق المستهدفة دون تحمل تكاليف عالية.
- توزيع السلع أو الخدمة بأسلوب محدد ومنظم .
- إفادة المانح المادية من المبالغ التي تدفع له من الممنوح له .

(١) مصدر المعلومات wikipedia

مصطلحات خاصة بالفرنشايز:

١- حق الإمتياز التجارى Franchising
٢- مانح حق الإمتياز التجارى Franchisor
٣- الممنوح له حق الإمتياز التجارى Franchisee

(٣) ويمكن الرجوع فى هذا الموضوع إلى:

- أحمد صلاح الدين الشربيني، الملامح العامة لعقد الإمتياز التجارى فى القانون الداخلى وفى القانون الدولى الخاص، ماجستير المعاملات القانونية والتجارة الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، معهد النقل الدولى واللوجيستات، عام ٢٠٠٩.

- نادية فايد، عقد الإمتياز التجارى "دراسة مقارنة" دكتوراه، جامعة الملك محمد الأول، المغرب، عام ٢٠٠٥.

- هانى دويدار، الفرنشايز فى لبنان والدول العربية، وثيقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للفرنشايز، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٨-٢٩ مايو، عام ١٩٩٨.

- إفادة المانح المادية من عملية تزويد محلات الممنوحين بالمواد، لأنه وفق شروط النظام وللمحافظة على الجودة، فإن الممنوح يقوم بشراء معظم المواد من المانح الذي يستطيع أن يوفرها بسعر منافس.
- مديرو الوحدات التابعة له هم في الواقع مالكون للمشروع وليسوا موظفين لديه، الأمر الذي يدفعهم للحرص على نجاح المشروع، وتقديم مقترحات إيجابية لتحسين العمل، لهذا فإن المانح يتغلب على تعقيد عملية إدارة فروع جديدة، قد تتطلب إدارتها رأس مال كبير جداً وجهداً ورقابة ومخاطرة كبيرة بالإستثمار.
- أما المزايا والفوائد التي يحققها نظام الفرنشايز للممنوح له حق الإمتياز التجاري فتتمثل في:
 - إفادة الممنوح من إسم المانح وعلامته وشهرته وخبرته، مما يعزز ثقة الزبائن بالممنوح وتهافتهم عليه بمجرد فتح أبوابه بحيث يضمن له فرص نجاح شبه مؤكدة.
 - إستقلال الممنوح له بوصفه مستثمراً ومالكاً للمشروع، كذلك تجنب الخسائر بحيث يضمن النجاح كنتيجة طبيعية للدعم الفني والتسويقي وإسم الشهرة الذي يحصل عليه من المانح.
 - إفادة الممنوح من قيمة المواد التي يوفرها المانح للممنوح بأسعار تنافسية.
 - إستفادة الممنوح من التدريب النوعي والمستمر المقدم من المانح، إذ يجنبه الأخطاء، وتحقيق كمية أكبر من الأرباح.
 - سهولة الحصول على تمويل من المؤسسات المالية، لثقتها في نجاح المشروع المجرب من قبل.
 - يتمتع الممنوح بحماية من المنافسة، إذ يحدد له منطقة جغرافية خاصة به.
- ثم تأتي الفوائد والمزايا التي يحققها نظام الفرنشايز على الصعيد الدولي وتتمثل في:^(١)
 - يعد نظام الفرنشايز من الحلول التي تساعد على الإنماء الإقتصادي والتجاري بالنسبة للجهة الممنوح لها ، إذ يسهم هذا النوع من الإستثمار في تشغيل الأيدي العاملة المحلية، فيعد وسيلة ناجحة لحل أزمة البطالة.

(١) ويمكن الرجوع في ذلك إلى المراجع الآتية:

- أحمد صلاح الدين الشربيني، الملامح العامة لعقد الإمتياز التجاري في القانون الداخلي وفي القانون الدولي الخاص، ماجستير المعاملات القانونية والتجارة الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللوجيستات، عام ٢٠٠٩.
- نادية فايد، عقد " الإمتياز التجاري دراسة مقارنة" دكتوراه، جامعة الملك محمد الأول، المغرب، عام ٢٠٠٥.
- هاني دويدار، الفرنشايز في لبنان والدول العربية، وثيقة عمل مقدمة للمؤتمر الأولى للفرنشايز، الجامعة اللبنانية ، بيروت، ٢٨-٢٩ مايو، عام ١٩٩٨.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- يقلل هذا النظام من نسب السيولة المتسربة للخارج، وزيادة الإستثمار فى المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويحفز الشركات المحلية لإعادة ترتيب أوراقها حتى تتمكن من المنافسة بما يرفع من جودة المنتج أو الخدمة التى تقدمها للمستهلك، هذا التطوير فى المنتجات المحلية يسهم فى اللجوء لتداول المنتج المحلى عوضاً عن البضائع المستوردة.
- يسهم هذا النظام فى تطوير الأيدى العاملة الوطنية من خلال التدريب الذى تتلقاه فى المشاريع المقامة، مما يساعد فى رفع كفاءة القوى البشرية.

المبحث السادس

الإجراءات الداعمة من الدولة

لدمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي

مقدمة :

تعد قضية دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أحد الموضوعات المهمة ومتعددة الجوانب التي كثر الجدل بشأنها، فعلى الرغم من أن ظاهرة القطاع غير الرسمي ليست بالجديدة، إلا أن العالم قد شهد في الفترة الأخيرة تغييراً واضحاً في النظر إلى هذه الظاهرة، فقديمًا كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي يحررها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي، ولقد كثر الجدل بشأن هذه القضية في الآونة الأخيرة بين الاقتصاديين من جانب وخبراء السياسات العامة من جانب آخر. فهناك من يؤيد هذا التحول وهناك من يعارضه، ويمكن إرجاع العوامل التي تساهم في دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي إلى العوامل التي ساهمت أساساً في وجود القطاع الغير رسمي بهذا الحجم ، ومن ثم يتناول هذا الجزء الاجراءات التنظيمية والقانونية للتحويل إلى القطاع الرسمي، التكلفة بين القطاع الرسمي والغير رسمي من خلال التعرض لخصائص القطاع غير رسمي في مصر، والذي بدوره يوضح الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة لإتمام هذا التحول بصورة فعالة، ولذلك سيتم طرح مجموعة من البدائل التي يمكن بها أن تقوم علي تشجيع القطاع الغير رسمي على الاندماج في الإقتصاد الرسمي.

٦-١ : الإجراءات التنظيمية والقانونية لتحويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي

هناك عدة مراحل أساسية يمر بها المشروع منذ بدايته وحتى انقضائه، وهي مرحلة التأسيس ثم التشغيل فمرحلة الخروج في حالة إنقضاء حياة المشروع. وتجدر الإشارة أن هناك مرحلة تسبق مرحلة التأسيس وهي مرحلة ما قبل التأسيس وتخص دراسات الجدوى وحالات وجود الإختراعات

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

أو الابتكارات. وفيما يلي تحليل الخطوات والإجراءات التي يجب أن يقوم بها صاحب العمل في المراحل الثلاثة كي يمارس نشاطه في إطار رسمي. (١)

١ - مرحلة التأسيس:

تعاني المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة من إرتفاع تكاليف التأسيس والتي يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، ففي كل الحالات من خلال الدراسات المختلفة، تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين ١٥% إلى ٩٠% (٢) تقريباً من إجمالي المدفوعات، وفي ستة أنشطة فقط كان حجم هذه المدفوعات أقل من ٥٠% من إجمالي المدفوعات، ويشيع على المستوى المحلي دفع المصروفات غير القانونية في مقابل إصدار التراخيص والممتلكات، وطول فترة التأسيس، مع عدم قدرة صغار المستثمرين على تحمل تلك النفقات.

يتعين على صاحب المشروع الجديد كي يزاوّل نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه، ويقوم بالتسجيل والتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب، علاوة على فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعياً أو فتح سجل تجاري إذا كان المشروع تجارياً. وتتمثل الخطوات والإجراءات والمتطلبات التي يجب أن يقوم بها صاحب المشروع في كل خطوة، فيما يلي: (التوثيق بالشهر العقاري، الإشتراك في التأمينات الاجتماعية، الضرائب، التسجيل الصناعي والتجاري، ...)

والجدول التالي يوضح ترتيب مصر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦.

جدول رقم (٦)*

ترتيب بعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦

الدولة	٢٠١٦	٢٠١٥
الجزائر	١٦٣	١٦١
مصر	١٣١	١٢٦
الأردن	١١٣	١٠٧
الكويت	١٠١	١٠٠
السعودية	٨٢	٨٤
المغرب	٧٥	٨٠
تونس	٧٤	٧٥
إسرائيل	٥٠	٥٣
الإمارات	٣١	٣٢

* المصدر: جمعت عن طريق الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٥، ٢٠١٦

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: دليل الخدمات الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية القاهرة،

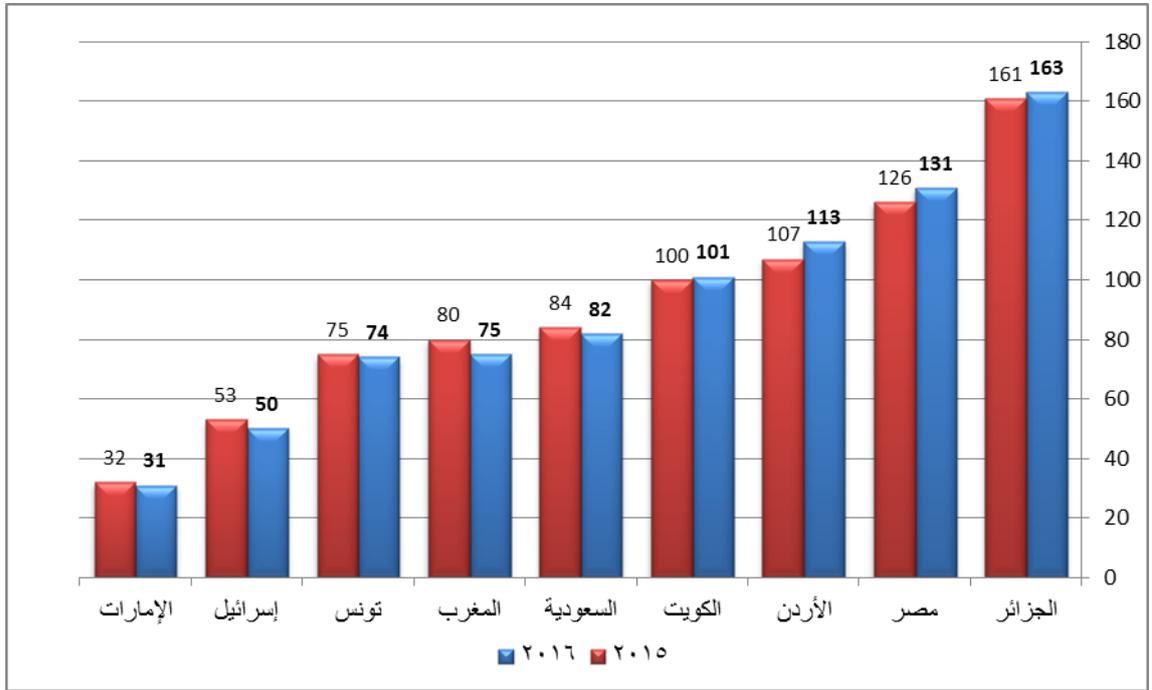
٢٠٠٧.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، ٢٠١١، ص ١٧٣.

يلاحظ من الجدول السابق أن مصر تحتل المرتبة (١٣١) من بين (١٨٩) دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٦ مقارنة بترتيب (١٢٦) من بين (١٨٩) دولة في عام ٢٠١٥ ويعتبر هذا الترتيب متأخراً جداً لمصر في عام ٢٠١٦، حيث جاءت الأردن والكويت والسعودية والمغرب وتونس وإسرائيل والإمارات في مراتب متقدمة عن مصر في ذات العام، وكذلك مقارنة بترتيبها بعام ٢٠١٥، الأمر الذي يدعو الى ضرورة تحسين بيئة الأعمال في مصر. والشكل التالي يوضح تأخر ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بالمقارنة ببعض الدول بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦.

شكل رقم (٤)*

ترتيب مصر مقارنة ببعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦



* المصدر: www.doingbusiness.org

جدول رقم (٧)*

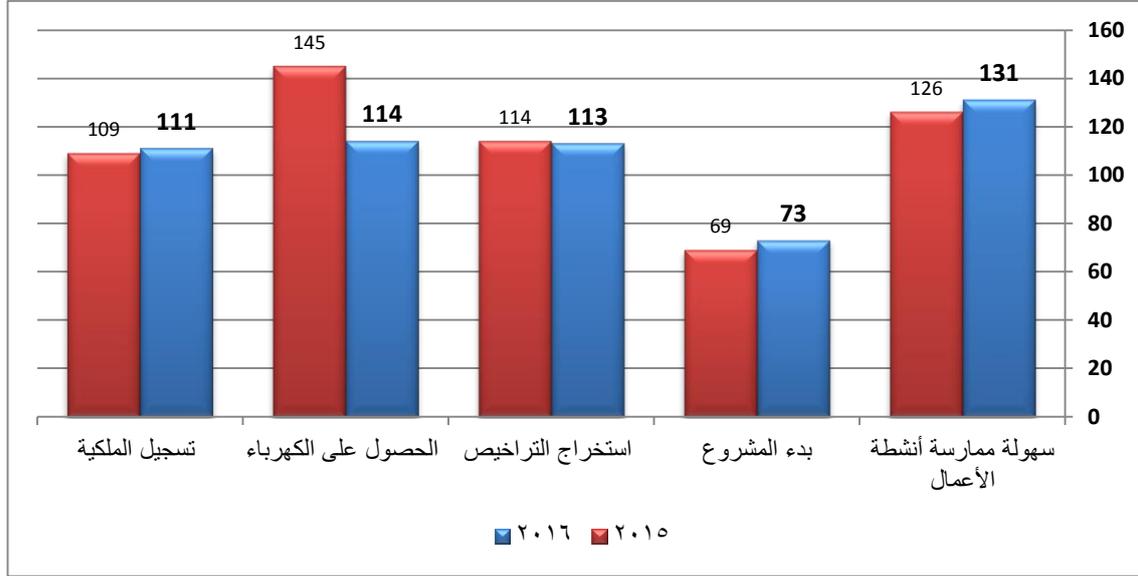
ترتيب مصر على مؤشر بيئة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	اتجاه التغير
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	١٢٦	١٣١	5- ↓
- بدء المشروع	٦٩	٧٣	4- ↓
- استخراج التراخيص	١١٤	١١٣	1↑
- الحصول على الكهرباء	١٤٥	١١٤	31↑
- تسجيل الملكية	١٠٩	١١١	2- ↓

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٥، ٢٠١٦.

شكل رقم (٥) *

ترتيب مصر على مؤشر بيئة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٥، ٢٠١٦.

يلاحظ من الشكل التالى تأخر ترتيب مصر فى مؤشرات إستخراج التراخيص والحصول على

الكهرباء وتسجيل الملكية فى عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥.

وتكمن الخطوات التى يجب إتخاذها من الحكومة نحو تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الرسمية لتشجيعها للإندماج فى القطاع الرسمي. من خلال التعرض لأهم المشكلات التى تواجه تأسيس المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية ويمكن إقتراح وإتخاذ خطوات من أهمها:

- مكافحة الفساد فى العمل الحكومى، حيث توجد علاقة طردية بين إنتشار الفساد وممارسة النشاط غير الرسمي والبقاء فيه دون التحول للقطاع الرسمي.
- خفض تكاليف التسجيل وعدد الإجراءات اللازمة والحد الأدنى لرأس المال.
- توفير المعلومات عن الإجراءات اللازمة لتحول هذه المشروعات للقطاع الرسمي، والمزايا التى يمكن أن تحققها من خلال إندماجها بهذا القطاع والتسهيلات التى ستمتع بها هذه المشروعات، ثم الإجراءات التى يمكن إتخاذها لتدريب أصحاب المشروعات على إستيفاء النماذج والإستمارات، والمستندات اللازمة.
- تيسير التسجيل عن طريق إنشاء مجمعات خدمات موحدة للتسجيل بدلاً من إضاعة الوقت فى التنقل بين الوزارات والهيئات والادارات المختلفة، وتبسيط إجراءات منح التراخيص والتسجيل لهذه المشروعات.

- تطبيق إجراءات ميسرة وواضحة ولها صفة الإستمرارية على المشروعات الراغبة في التحول إلى القطاع الرسمي، في إطار تشجيعها على هذا الاندماج والتحول.

٢- مرحلة التشغيل

بإنتهاء مرحلة التأسيس تزداد التعاملات تعقيداً وتشابكاً مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها وتعقيداتها، علاوة على ما يستهلك من وقت وجهد لإنهاء تلك الإجراءات، حيث يزيد تعامل صاحب المشروع مع الجهات والمصالح الحكومية فإذا كان صاحب المشروع يتعامل مع ما يزيد عن (٢٥) جهة حكومية للإنتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الإعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول على الموافقات والتصاريح، علاوة على إمكانية ذهاب صاحب العمل إلى الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة، حيث يتعامل صاحب العمل في مرحلة التشغيل مع أكثر من ذلك بكثير. وذلك من خلال (إستخراج الموافقات والتراخيص الصناعية، التسويق، الإستيراد، التصدير، الجمارك، التعامل مع البيئة).

إذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية يتعين عليه الخوض في إجراءات أخرى كي يحل ما واجهه من مشكلات. فمثلاً لدراسة وتحليل المشاكل الإجرائية والتنفيذية لقطاع الصناعة وإيجاد الحلول لها، يتوجه صاحب العمل إلى الهيئة العامة للتصنيع "غرفة عمليات الصناعة"، ويتقدم بشكوى موضح بها تفصيلاً نوع المشكلة المطلوب حلها وذلك سواء من المنشآت الصناعية مباشرة أو اتحاد الصناعات المصرية وغرفه أو جمعيات المستثمرين أو أي متضرر آخر، ثم يتم تصنيف المشكلة إلى مشكلات مالية(جمارك/ضرائب/تأمينات/مؤسسات مالية/....)، أو بنية أساسية (أراضي/ كهرباء/غاز/مياه/إتصالات/...)، أو قانونية ، وتشريعية، أو إجرائية وفنية (تراخيص/خامات/تسويق/...).

وإذا إحتاج الأمر تتم زيارة ميدانية لموقع الحدث الذى تكمن به المشكلة، ثم يعقد إجتماع مشترك مع صاحب المشكلة وممثلي الجهات الحكومية المعنية والجهات الأخرى ذات العلاقة للتوصل للحلول المناسبة لجميع الأطراف، وأخيراً يتم وضع الحلول موضع التنفيذ وتتولى الغرفة متابعة التنفيذ^(١).

من ناحية الضرائب مثلاً، إذا كانت هناك مشكلة لصاحب العمل وأراد الإعتراض على ما جاء بنماذج الإخطار بالتعديل الوارد من مصلحة الضرائب، يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل هى التنظيم ولجنة التوفيق ولجنة التظلمات، حيث يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال مدة زمنية معينة (٣٠ يوماً) من تاريخ إستلام النموذج في مرحلة التنظيم، ثم يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله

(١) منال حسين عبد الرازق، إدارة عملية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ، ٢٠٠٨، ص ٩٩-١٠٠.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

خلال (٦٠ يوماً) من تاريخ رفض التظلم أو عدم البت فيه في مرحلة لجنة التوفيق، ويرفع النزاع إلى لجنة التظلمات إذا لم تتم مرحلة لجنة التوفيق بسبب عدم تعيين صاحب الشأن لممثله أو لو اختلف العضوان في مرحلة لجنة التظلمات. ويقوم صاحب العمل بالتقدم بالطلب والمستندات المؤيدة له إلى مأمورية ضرائب المبيعات الواقع في نطاقها الجغرافي المركز الرئيسي للنشاط. وفي حالة لجنة التظلمات: يصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ويكون قرارها مسبباً فى المحضر مع بيان من يتحمل نفقات اللجنة. ويمكن الطعن على القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار. وفي حالة رد الضريبة لجهات معفاة (المحصلة بالخطأ) يتوجه صاحب العمل إلى مصلحة الضرائب بطلب رد الضريبة ومعه شهادة الإعفاء معتمدة من الإدارة العامة للإعفاءات بالمصلحة، بجانب أصل الفواتير الدالة على سبق سداد الضريبة، وفي حالة الرد لحكم المحكمة (نهائي) يتقدم طالب رد الضريبة بطلب للمأمورية المختصة مرفقاً به صورة الحكم النهائي معتمداً ومذليلاً بالصيغة التنفيذية للحكم^(١) ومن هنا يتضح صعوبة الاجراءات. والجدول التالي يوضح ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال والمرتبطة بتشغيل المشروع ٢٠١٥-٢٠١٦.

جدول رقم (٨)*

ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦

المؤشر	٢٠١٦	٢٠١٥	اتجاه التغير
- الحصول على الائتمان.	٧٩	٧١	8- ↓
- حماية المستثمرين.	١٢٢	١٣٣	11 ↑
- دفع الضرائب.	١٥١	١٤٦	5- ↓
- التجارة عبر الحدود.	١٥٧	١٥٧	↔
- إنفاذ العقود.	١٥٥	١٥٥	↔
- الإعسار.	١١٩	١٢٦	7 ↑

* المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٥ ، ٢٠١٦.

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ تحسن ترتيب مؤشر حماية المستثمرين لمصر في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ ، ومازال ترتيب كل من مؤشر دفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود وانفاذ العقود متأخراً. وبالتالي تعاني المشروعات من معوقات أثناء التشغيل، تجعل الكثير منها يندرج تحت القطاع غير الرسمي والابتعاد عن القطاع الرسمي، ولتحقيق عملية التحول فإن على الحكومة تبسيط

(١) المرجع السابق، ص ١٠٠.

الإجراءات وحل المشكلات التي تواجه هذه المشروعات بصورة سريعة، وفيما يلي تفصيل للإجراءات المطلوبة لتشجيع تحول القطاع الغير رسمى من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى قطاع رسمى في مرحلة التشغيل :

- مراجعة الأنظمة الضريبية القائمة، وإستحداث نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بحيث يراعى النظام المستحدث التمييز الضريبي لأصحاب الأعمال غير الرسمية والظروف المحيطة.
- منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الراضية في التحول على أن يتم الربط الضريبي عليهم بعد ذلك بشكل تدريجى.
- المحاسبة الضريبية تتم بصورة دورية، وعدم الإنتظار لفترات طويلة تتراكم خلالها الأعباء الضريبية، وضرورة الإستناد إلى معايير موضوعية للتقدير.
- مراجعة نظم التأمينات الإجتماعية بحيث تصبح جاذبة للقطاع غير الرسمى في الدخول للقطاع الرسمى، من خلال تخفيض نصيب صاحب العمل في قيمة التأمينات، وإتاحة بدائل تأمينية مرنة.
- تطوير المنافذ الجمركية وتطبيق نظام الشباك الواحد في تلك المنافذ.
- تحسين علاقة الموظفين الحكوميين مع المواطنين عند إجراء عمليات التسجيل، وذلك من خلال التدريب وبناء وتنمية القدرات.

٣- مرحلة الخروج

لا تقتصر الإجراءات التي تواجه صاحب العمل على مرحلتي الإنشاء والتشغيل فقط، بل تستمر كي تصل إلى مرحلة الخروج وإيقاف النشاط، حيث يجب على صاحب العمل تقديم إقرار نهاية النشاط (في حالة التوقف نهائياً أو التنازل عن المنشأة أو مغادرة البلاد) إلى مصلحة الضرائب، حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف خلال (٦٠ يوماً) من تاريخ التوقف، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتمزم به قانوناً.

وبالمثل بالنسبة للتأمينات الإجتماعية، يجب على صاحب العمل إنهاء التأمين على نفسه عن طريق التقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن يكون المتقدم بطلب الإنهاء والمستندات صاحب العمل أو من يوكله رسمياً فى ذلك، ويكون بحوزته طلب إنهاء مدة إشتراك مؤمن عليه، وصور المستندات الدالة على خروج صاحب العمل من الشركة أو إنتهاء نشاطها (ولا تقدم تلك المستندات إذا كان سبب الإنهاء هو بلوغ صاحب العمل سن ٦٠)، ثم يقوم المكتب بقبول الطلب ومطابقة المستندات ثم التحري عن جدية خروج أو إنهاء النشاط ثم يسجل طلب الإنهاء على الحاسب الآلي.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

ومن هنا يتضح أن معظم " المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر " تواجه بالعديد من المشكلات المرتبطة بتوفير العمالة الماهرة، والحصول على المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل، نقص أنظمة التدريب المهني والفني وخاصة العاملة المدربة.

ومن خلال بيانات جدول رقم (٨) الخاص بالإعسار أى تصفية النشاط ومدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه مازال ترتيب مصر متأخراً وإن تحسن في عام ٢٠١٦ حيث بلغ (١١٩) مقابل (١٢٦) في عام ٢٠١٥.

ولذلك لابد من توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه من خلال نظام قضائي فعال، وإعادة النظر في الرسوم والتكاليف التي يتحملها أصحاب المشروعات حال الرغبة في تصفيتها، وتبسيط الإجراءات^(١).

٦-٢ تكلفة إنضمام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية للقطاع الرسمي

تنقسم التكلفة الكلية للإنضمام للقطاع الرسمي إلى قسمين وهما تكلفة الدخول في هذا القطاع، وتكلفة الإستمرار فيه، وهى على النحو التالى:

(١): تكلفة الدخول في القطاع الرسمي

أجريت عدة تجارب بحثية مختلفة لتحديد تكلفة الدخول في القطاع الرسمي، ومنها تجربة دى سوتو حيث قام بتأسيس مصنع صغير للملابس في ضواحي "ليما" عاصمة "بيرو" وقاموا بتجربة تسجيل المصنع عن طريق القنوات القانونية الشرعية، وتم التأكيد على أنه لن يتم عرض رشاوى إلا إذا كانت هى الطريقة الوحيدة لأى من خطوات التسجيل. وخلال شهور التجربة قام المسئولون الحكوميون بطلب الرشوة عشرة مرات، وقدرت الخسارة في مرافق المصنع والتي كان سببها فترة الإنتظار بنحو ١٠٣٧ دولار شهرياً، في حين تكلفت الرخصة ومتطلبات التسجيل الأخرى ١٩٥ دولار^(٢).

ومن ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات الأخرى أن التكاليف المالية للدخول للقطاع الرسمي فى بعض دول أمريكا اللاتينية بإستثناء تكاليف التعديلات فى مباني العمل تقدر بمتوسط يقدر

(١) بهجت أبو النصر، آليات دمج القطاع غير الرسمي فى اقتصادات الدول العربية، القاهرة، مارس ٢٠١٣، ص ٣٣.

(2) H.De Soto, Mystery Of Capital :Why Capitalism triumphs in west and Fails everywhere else, 2000 ,p.20

بحوالى ١٠% من الأرباح السنوية، وبإضافة تكاليف تعديلات المباني المطلوبة كجزء من إجراءات التسجيل، إرتفعت التكلفة المالية بشكل كبير، وبلغ متوسط الوقت الذى يستغرقه تسجيل شركة صغيرة فى أمريكا اللاتينية هو عشرة أشهر، فهى تتراوح بين شهر فى " البرازيل" و" تشيلى" على سبيل المثال.

(٢): تكلفة الإستمرار فى القطاع الرسمى

لا تقتصر تكلفة إنضمام القطاع غير الرسمى للقطاع الرسمى على الدخول فيه فقط، بل إن البقاء والإستمرار فيه له تكلفة أيضاً، ويمكن تقسيمها إلى (٣) مجموعات وهى الضرائب، الإجراءات، والمتطلبات البيروقراطية.

٦-٣ أسباب كون القطاعات غير رسمية من وجهة نظر أصحاب الأعمال والعاملين

يتميز قطاع الغير رسمى فى مصر بالعديد من المزايا التى تجعله يستمر فى كونه غير رسمى ومن أهمها: (١)

- عدم تسجيله فى السجلات الرسمية للدولة، على سبيل المثال الأنظمة الضريبية والحكومية والسجلات التجارية والمرافق العامة.
- الطابع الفردي فهناك حوالى ٩٢% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة هي مشروعات فردية.
- تتميز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث نطاق الإنتاج وعدد من العمال، فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تعتمد على رأس مال محدود أو صغير ويتم تنفيذ معظم العمل فى المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر يدوياً فحوالى ٥٤% منهم يعتمدون على العمل اليدوي لإرتفاع تكلفة إستخدام التكنولوجيا فى هذه المشاريع.
- معظم العاملين فى القطاع غير الرسمى من غير المتعلمين ومن المناطق الريفية، وغير مؤهلين، ويفتقرون إلى المهارات المهنية، وأجورهم منخفضة.
- غياب التأمينات الإجتماعية والرعاية الطبية والضمان الإجتماعى.

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى، ٢٠١٠.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر

وفقاً لدراسة^(١) على عينة تضم (٩٠) صاحب عمل و(١٨٠) عاملاً في كيانات رسمية عن محددات كل من الرضا الوظيفي والربحية في القطاع غير الرسمي في مصر تمثلت أهم الأسباب في كون القطاعات غير رسمية من وجه نظر أصحاب الأعمال فيما يلي (صعوبة الإجراءات القانونية، وطول مدتها بالإضافة إلى تكلفة الإجراءات القانونية، تجنب دفع الضرائب، عدم معرفة الإجراءات، كون المشروع صغير، عدم استقرار العمالة، المتطلبات المكانية والمنطقة لا تسمح بالحصول على التراخيص، الرشاوى، عدم استقرار السوق، التأسيس يخضع لإشراف التضامن والتكافل الإجتماعي).

أما فيما يتعلق بالأسباب المتعلقة بالعاملين فتتمثل في (صعوبة الحصول على فرص عمل أخرى جديدة، بعضهم يعتبرها وظيفة إضافية أو مؤقتة، البعض الآخر لا يهتم بالتأمينات).

ويمكن تلخيص السمات الأساسية للإجراءات التي تواجه أصحاب الأعمال في مختلف مراحل العمل والتي تحول دون وجود الرغبة في إتباعها والتزام أصحاب تلك الأعمال بالإجراءات الرسمية ومن ثم الخروج أو الإتجاه إلى القطاع غير الرسمي كملاذ وملجأ من صعوبة الإجراءات في الآتي:

* وجوب الحضور الشخصي لأصحاب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة

الأمر الذي قد يراه البعض من الأمور الصعبة إذا ما تم أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل التكلفة التي قد يتحملها صاحب العمل وخاصة أنه في بعض الحالات قد يتم الإنتقال من محافظة لأخرى، علاوة على المجهود المبذول، بالإضافة إلى إحتمال عدم قدرة صاحب العمل للحضور بنفسه لدواعي صحية أو لأي سبب آخر، الأمر الذي يجعل وجود فكرة التعامل الإلكتروني أو توجه مندوبين للهيئات إلى أصحاب الأعمال محلاً للدراسة ومن ثم التطبيق.

* التكرارية

حيث تتسم الإجراءات بالتكرارية على كل المستويات، حيث يتم طلب المستند الواحد أكثر من مرة في أكثر من موقع فيما يخص الموضوع الواحد، الأمر الذي يشق على أصحاب العمل لاضطرارهم للذهاب إلى نفس المكان مرات عدة.

* التعامل مع أكثر من جهة

حيث تتطلب الإجراءات الحصول على موافقات من جهات متعددة مما يجبر أصحاب المنشآت على التنقل بين عدة جهات للإنتهاء من الأوراق المطلوبة. مما يثير فكرة توحيد كل الموافقات والتصاريح في مكان واحد.

(1) Mohamed Ali Abd El Fattah, "A Survey Based Exploration & Profitability In Egypt's Informal Sector ", ECES, WP NO. 169, May 2012, p. 11

* موافقات الجهات الرقابية والأمنية

تعد من أحد أكثر الأمور تعقيداً نظراً لحساسية الموقف وضرورة إستيفاء الكثير من الإجراءات، الأمر الذي قد يحل عن طريق إعطاء موافقات أمنية مؤقتة حتى يتم إستيفاء البيانات بأكملها أثناء عمل المشروع.

* كثرة المستندات والأوراق المطلوبة

حيث يتم في كثير من الأحيان بعد طلب المستندات الإستغناء عن كثير منها لأن وجود بعضها يعني ضمناً وجود البعض الآخر مثل مستندات السجل التجاري وإقرارات وجود النشاط مثلاً.

* طول وبطء إجراءات التصدير والاستيراد

التي تؤدي إلى عرقلة جهود المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة للوصول للأسواق التصديرية.

* إفتقار المهارات

تواجه المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة معوقات إدارية حيث تفتقر غالباً إلى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة والخدمات الإستشارية والمساندة.

* الوقت والمجهود والمال

الأمر الذي لا يرنو إليه الشك أن كل ما سبق يستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال، إذ يقضي صاحب المشروع في المتوسط (٢٢٢) يوماً قبل الحصول على الترخيص وتصاريح التأسيس، وقد تمتد هذه المدة إلى نحو ٥٦٧ يوماً في بعض الأنشطة الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى الابتعاد عن كل ما سبق وتوفير الوقت والجهد والمال والاتجاه للقطاع غير الرسمي باعتباره هو الحل الأمثل.

٦-٤ البدائل المطروحة لتحفيز القطاع الغير رسمي من المشروعات الصغيرة ومنتاهية

الصغر على الإندماج في القطاع الإقتصادي

هذا وسوف يتم طرح البدائل التي تحفز المشروعات الصغيرة والمنتاهية الصغر غير الرسمية، للإندماج في الإقتصاد الرسمي. ومن خلال نتائج الدراسات التي أعدها المركز المصري للدراسات الإقتصادية بالتعاون مع معهد الحرية والديمقراطية عام ٢٠٠٤ وشملت مقابلات مع أصحاب المشروعات والمحامين ورسمى السياسات، والتي عرضت برنامج شامل للإصلاح لتحفيز الشركات

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

على الإنضمام للقطاع الرسمي^(١)، ومشروع التمكين القانونى للفقراء في مصر^(٢) عام ٢٠٠٧، ودراسات مركز المشروعات الخاصة^(٣)، ونتائج دراسة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية^(٤) عام ٢٠١٢، عام تم طرح مجموعه من البدائل ومن أهمها:

البديل الأول:

الإستمرار على النمط الحالى للإصلاح القائم على الحلول الجزئية للمشكلات بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة لحل المشاكل التى تواجه المنشآت التابعة لها.

البديل الثانى:

تبني برامج إصلاحية واسعة النطاق وأعلى تكلفة لتحقيق برنامج الإصلاح الشامل.

١- وفيما يتعلق بمعالجة البديل الأول يقترح ما يلى:

- قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهات المختصة بعمل حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها ثم تقوم بتسجيل نشاطها فى الجهات الرقابية الخاصة بها، وعلى سبيل المثال مصلحة الرقابة الصناعية.
- فتح قنوات تواصل مع القطاع غير الرسمي، والاستماع إلى أصحاب المشروعات غير الرسمية ومعرفة أسباب عدم رغبتهم في تقنين أوضاعهم والإندماج في القطاع الرسمي، والتعرف على الأسباب التى دفعتهم للإنضمام للقطاع غير الرسمي حتى يمكن وضع الحلول الملائمة لعملية التحول والإندماج بالقطاع الرسمي.
- قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع وبالتالي يسهم هذا القطاع بدوره فى التنمية المحلية ودعم حركة العمل داخليا.
- تيسير الإجراءات وخفض تكلفتها لمساعدة القطاع غير الرسمي على التواجد من خلال كيان شرعى.

لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع إلى:

(١) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، ندوة " أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي فى مصر"، ١١ مايو ٢٠١٤.

(٢) الأمم المتحدة، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، التمكين القانونى للفقراء فى مصر، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ص ١١-٩.

(٣) مركز المشروعات الدولية، فى مواجهة البيروقراطية الإصلاح الإدارى وتحسن مناخ الاستثمار، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٣٣-٣٦.

(4) Mohamed Ali Abd El Fattah, "A Survey Based Exploration & Profitability In Egypt's Informal Sector", op.cit., pp.29-30

- التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التي تتسبب أحياناً بسبب معاملتها في خوف العاملين في هذا القطاع وهروبهم للعمل بالقطاع غير الرسمي.
- تشجيع الانضمام إلى القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض إئتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي. كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل على القرض من خلال تسجيله للمحل الذي يعمل به.
- بحث كيفية إستفادة هذا القطاع من تجربة إنشاء حاضنات المشروعات التي تم إنشاؤها في بعض الدول، وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصة لمدة زمنية محددة " ٣-٥ سنوات"، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات ومن خلال هذه الحاضنة يتم مساعدة المصانع العشوائية على العمل بشكل شرعي الى أن تخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح، ويستطيع الانتقال الى مكان خاص به.
- مراعاة أن هذا القطاع لا يحتمل فرض نظم التعامل الرسمية معه مرة واحدة خاصة لعدم إعتياده على التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية ولعدم قدرته على تحمل آية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية، ولهذا فالأمر يتطلب بحث منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن (٥) سنوات حتى يعتاد هذا القطاع الغير رسمي على التعامل والإفصاح عن نشاطه يمكن بعدها تدريجياً إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي بالصورة التي يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبياً على قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى.
- إنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن تحويل الكيانات غير الرسمية إلى الشكل الرسمي، وعن كافة القوانين ذات الصلة.
- دراسة إمكانية قيام الحكومة بعمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والإقتصاد غير الرسمي وذلك للإستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك.
- قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بمساعدة بعض رجال الأعمال بتنظيم حملات للتوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي لتعريف العاملين به بأهمية وفوائد الدخول في القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسؤولين عنه من جهة أخرى.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- ضرورة تقليص القطاع غير الرسمي عن طريق تنفيذ مشاريع عاجلة لدعم النمو الاقتصادي وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والوظائف في القطاع الرسمي، وذلك بالإستفادة من تجارب الدول النامية في تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي مثل الهند التي ركزت على توفير شبكة الأمان الصحي للقطاع غير الرسمي، والتجربة الآسيوية التي ركزت على دعم المشاريع الصغيرة لإمتصاص العاملين في القطاع غير الرسمي.
- ضرورة إدماج القطاع غير الرسمي فى القطاع الضريبي المصرى وفقا لدفاتر محاسبية منتظمة وذلك عن طريق حث المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالتسجيل الضريبي الرسمي وتحفيزها عن طريق الآتى: (1)
- إسقاط الديون والأعباء الضريبية المتركمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة الحجم من أصحاب البطاقات الضريبية (أقل من ١٠ أو ١٥ عامل).
- فى مقابل إتجاه الوحدة للتسجيل لدى مصلحة الضرائب يتم الاتفاق مع الأجهزة الإدارية المعنية لإستخراج تراخيص العمل والسجلات بصورة فورية وبأقل قدر من الرسوم.
- الإتفاق مع وزارة التأمينات الإجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته بإشتراك منخفض يدفع فى صورة أقساط شهرية.
- تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة بصورة تدرجية بحد أقصى ٥٠% من الضريبة المستحقة فى حالة التأمين على العمال بالمشروع.
- إنشاء وحدة أو جهاز خاص مستقل ومنظور وتابع لمصلحة الضرائب يكون الغرض من إقامته تقديم خدمة متميزة، متكاملة، سريعة، ومستحقة لصغار الممولين.

٢ - فيما يتعلق بمعالجة البديل الثانى:

- والذى يقترح الإصلاح الشامل لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ويتمثل فيما يلى:
- تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والذى يمكن أن تضطلع به الحكومة من خلال ايجاد سياسة وطنية تعالج إحتياجاتهم.
 - تطوير خدمات الدعم ذات الجودة، ويمكن مساهمة الجامعات الإقليمية ومراكز البحوث على تطوير القدرات التقنية للمشروعات الصغيرة، والمتناهية الصغر ومساعدتها على التأهيل لتلقى التمويل من مؤسسات التمويل الدولية والمحلية.

(1) <http://www.rawateb.org/home/labour-law/equality>

- الإستشارات والتسويق وإستشارات الأعمال، وذلك بتوفير معلومات أفضل عن السوق، وتوفير قواعد البيانات التى تضم بيانات ومعلومات عن السوق والموردين الرئيسيين المحليين والدوليين للمنتجات.
 - دعم الشركات العائلية غير الرسمية، ووضع قواعد مبسطة للتسجيل والترخيص مع خفض الضرائب، وإعادة النظر فى الضمان الإجتماعى.
 - الإهتمام بالتدريب وتطوير المهارات الإبتكار ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على البقاء فى الأسواق التى تشتد بها المنافسة.
 - دعم تسويق المنتجات التى تنتجها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - تزويد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالمرافق العامة مثل: المياه النظيفة، والصرف الصحى، والكهرباء والتخلص من النفايات.
- كما يمكن أيضاً الأخذ بالبدائل المطروحة من قبل كل من منظمة العمل العربية للحماية الإجتماعية للعاملين والنقابات والتنظيمات العمالية.
- ولذلك وضعت منظمة العمل الدولية عدة توصيات للدول لتذليل الصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر لدمج القطاع الغير رسمى فى القطاع الرسمى ومن أهم الإجراءات التى إقترحت مايلى: (١)
- وضع إستراتيجيات تستهدف توفير الحماية القانونية والإجتماعية للعاملين فى القطاع غير رسمى بمجرد تسجيلهم رسمياً وتقديم الحوافز اللازمة لممارسة نشاطهم بشكل رسمى.
 - المساعدة فى تسويق وترويج المنتجات والسلع والخدمات الخاصة بتلك المشروعات ومساعدتها على إقامة التعاونيات والأسواق والمعارض اللازمة.
 - حماية الأجور ومراعاة تناسبها مع الحد الأدنى للأجور ضماناً لتوفير المعيشة اللائقة للعاملين فى هذا القطاع الغير رسمى بإندماجهم فى القطاع الرسمى.
 - الحماية الإجتماعية للعاملين من خلال كفالة الدولة للعاملين فى القطاع الغير رسمى للمستويات الدنيا للحماية الإجتماعية خاصة التعليم الأساسى والمعاش فى حالتى العجز والوفاء، وتحديد التشريعات والجهات الممولة لذلك.

(١) منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربى، التوصية رقم (٩) بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع

الاقتصادى غير المنظم، ١٤-٢١ سبتمبر، ٢٠١٤، ص ٣-٤.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

• التدريب والتأهيل المهنى وذلك بإتاحه فرص التدريب التقنى والمهنى للعاملين فى القطاع غير
الرسمى، وتسهيل تزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج ومساعدتهم على الإندماج
التدرجى والتحول للقطاع الرسمى، إنشاء مراكز للتدريب وخاصة فى بعض قطاعات الإنتاج التى
تحتاج إلى مهارات خاصة ومتميزة لخدمة الإنتاج المتخصص فى بعض الصناعات لزيادة الطاقة
الإنتاجية .

أما النقابات والتنظيمات العمالية فعليها الإشتراك مع الجهات المعنية (الحكومات- القطاع الخاص)
فى صياغة الخطط والسياسات المتعلقة بمعالجة موضوعات القطاع غير رسمى، والمساهمة فى صياغة
التشريعات لحماية العاملين فى القطاع غير الرسمى وخاصة فى مرحلة التحول، ثم توعية وتشجيع
العاملين فى القطاع غير الرسمى على الإندماج والتوعية المستمرة بالإيجابيات التى يمكن الحصول
عليها.

المبحث السابع

دور منظمات المجتمع المدني فى دمج القطاع غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى

مقدمة:

أدت التحولات السياسية والإقتصادية التى مر بها العالم منذ القرن الماضى إلى بزوغ مفهوم المجتمع المدنى وتنمى دوره سواء على مستوى الدول أو الافراد ، خاصة فى ظل تراجع دور الدولة فى الأنشطة الإقتصادية وتبنى سياسات الإصلاح والتحول الهيكلى المختلفة وما ترتب عليها من تقليص الإنفاق على الخدمات العامة من تعليم وصحة ورعاية إجتماعية وغيرها، الأمر الذى أتاح الفرصة للمجتمع المدنى لملئ هذا الفراغ الذى أحدثه هذا التغير فى دور الدولة، ومن ثم فقد ظهر دور المجتمع المدنى باعتباره آلية هامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وتنمى هذا الدور مع طرح فكرة الشراكة بينه وبين كلاً من الدولة والقطاع الخاص والمواطنين من أجل دعم عملية التنمية والنمو الإقتصادى، ويستهدف هذا الفصل التعرف على الدور الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى دعم عمليات تحول القطاع غير الرسمى الى القطاع الرسمى، وما يواجهها من تحديات وإمكانية تعزيز دور هذه المنظمات فى مساعدة الدولة لدمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى القطاع الرسمى، وذلك فى ضوء تجارب هذه المنظمات على المستويين المحلى والدولى .

٧-١ المجتمع المدنى وعلاقته بالقطاع غير الرسمى

أ- مفهوم المجتمع المدنى

رغم ذبوع وانتشار مفهوم المجتمع المدنى، إلا أنه كان من الصعوبة وضع تعريف له بشكل جامع نتيجة إختلاف الغايات والتوجهات الأيدلوجية لمن قاموا بتعريفه وتناوله على مر العصور^(١)، او نتيجة لتغير المفهوم وفقاً للتغيرات السياسية والإقتصادية والمجتمعية ، ومن ثم فليس هناك مفهوم محدد للمجتمع المدنى فيعرف " أوسكار راجس " المجتمع المدنى على أنه مجمل المنظمات التى يكونها المواطنون خارج نطاق الحكومة والسوق (وهو القطاع الغير هادف للربح) لدعم جوانب الحياه الإجتماعية،

(١) أمانى قنديل ، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع آلفية جديدة ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة عام ٢٠٠٠، ص ٥١-٥٧ .

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

حيث يكون بينهم مصالح مشتركة^(١)، بينما يعرفه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة على أنه "مجموعة من الفاعلين غير التابعين للدولة والذين لا تتمثل أهدافهم فى إدرار الربح أو الحصول على سلطة حاكمة، وتعمل مع جميع الافراد لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، وأنه يمثل القطاع الثالث الهام إلى جانب الدولة والسوق".

ومن ثم يمكن القول أن المجتمع المدنى وفقاً للتعريف السابقة (عبارة عن شبكة من المنظمات والهيئات التطوعية وغير الهادفة للربح والتي تشغل الفراغ الواقع بين مؤسسات الدولة وبعضها البعض ولا تهدف لتحقيق الربح أو تسعى للسلطة وإنما تسعى لتحقيق صالح المجتمع بدافع من القيم والمعايير والتوجهات الأيدلوجية الخاصة بها والتي ترمى فى النهاية لتنمية هذا المجتمع أو تطويره والإرتقاء بفكر أفرادهِ. وبالرغم من أن مفهوم المجتمع المدنى تبلور تلبية للحاجة إلى علاقة جديدة بين الدولة وأفراد المجتمع كما سبق القول فيما يطلق عليه بالعقد الاجتماعى^(٢)، ورغم عدم الإستقرار الذى شاب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى بعض الأحيان، إلا أن المجتمع المدنى أصبح فى الوقت الراهن أحد الأدوات الهامة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وقد عكست الخطابات السياسية المتتالية للدولة فى مصر توجهات جديدة نحو دعم دور المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة إلى جانب دور الدولة وأهمية الشراكة بينه وبين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لتحقيق النمو الإقتصادى والتنمية الإجتماعية معاً وصولاً إلى توفير حياة كريمة لكل مواطن، وتفعيل مبادئ المساواة فى الحقوق والفرص والمشاركة فى صنع السياسات.^(٣)

ويشمل المجتمع المدنى فى مصر كافة المنظمات والمؤسسات والهيئات غير الرسمية وغير الهادفة للربح، والتي تتباين وفقاً لأهدافها وفلسفاتها وخبراتها وأنشطتها، ومن ثم فإنه يشمل المنظمات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية الحقوقية والتنمية كمرکز حقوق الانسان والمرأة والتنمية، والنقابات المهنية والعمالية، والأحزاب السياسية، والحركات الإجتماعية، والجمعيات الأهلية والنوادي الرياضية ومراكز الشباب والإتحادات الطلابية، والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، والجمعيات الثقافية ومراكز البحوث وغيرها، حيث تكون أهداف هذه المنظمات إما الصالح العام مثل تنمية المجتمع

(1) Oscar Rajas, The role of civil society organizations in sustainable development in kumi
Naidoo Ced.j, civil society at the millenium, Kumarian press, in, 1999. p88

(٢) محمد سليمان ، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى ، الطريق الثالث ، بيروت السنة (٥٤) العددان ٣، ٢، مارس
يونيو ١٩٩٥. ص ٢٩

(٣) سحر الطويلة وآخرون : آليات مساهمة الجمعيات الأهلية فى تنفيذ العقد الاجتماعى فى مصر ، (إستطلاع رأى
الجمعيات الأهلية حول طبيعة العلاقة التى تربطها بالفاعلين الآخرين) ، مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار ومركز العقد
الإجتماعى ، يناير ٢٠١١م

أو خدمة الفقراء والمهمشين والدفاع عنهم أو لتحقيق مصالح خاصة بها في مجال الاعمال. (١)
ولا يوجد إحصاء رسمي محدد عن عدد منظمات المجتمع المدني في مصر، فبعض التقديرات تشير الى أنها تبلغ ٤٠٠٠٠ منظمة (٢) (جريدة الأهرام في ٢٤ يناير ٢٠١٤) في حين تصل وفق تقديرات أخرى لحوالي ٣٦٠٠٠ منظمة .

ونلاحظ أنه من الصعوبة الفصل بين الأنشطة التنموية والخيرية التي يقوم بها المجتمع المدني نظرا للتداخل الشديد بين هذه الأنشطة وبعضها البعض (٣)، إلا أنه يمكن القول عموماً أن دور المجتمع المدني يزداد يوماً بعد آخر في رفع المستوى المعيشي ومساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع من خلال ما يقدمه من برامج الرعاية والتنمية الشاملة لأنه يعتبر أكثر أدراكاً ومعايشة لإحتياجات هذه الفئات، كما أنه أكثر مرونة وأقل تكلفة في معالجة المشكلات الراهنة والمستقبلية لتلك الفئات (٤)، بالإضافة الى تركيز معظم أنشطته على المبادرات التطوعية، ومن ثم فانه يعتبر عنصراً فاعلاً في التنمية ووسيلة من وسائل سد الفجوة بين الدولة والمجتمع .

(ب): علاقة المجتمع المدني بالقطاع غير الرسمي

القطاع غير الرسمي يعتبر أحد القطاعات الواعدة والقادرة على قيادة قاطرة التنمية في مصر وخاصة في الوقت الراهن إذا تم تقنين أوضاعه ومنحه الشرعية ، فعلاوة على أنه يمثل مشكلة حقيقية للجهات الحكومية المعنية ، خاصة فيما يتعلق بتقنين أوضاعه، فقد أثبتت أيضاً الظروف التي مرت بها البلاد منذ قيام ثورة يناير وحتى الآن ان القطاع غير الرسمي مثل حصن أمان وسنداً قوياً للإقتصاد المصري ، خاصة بعد تعثر العديد من المشروعات والشركات الكبرى وتوقف الكثير منها عن العمل وتسريح العمالة بها ، ومن ثم تزايد معدلات البطالة وغيرها من الآثار التي ترتبت على ذلك .
الجدير بالذكر أن ظاهرة القطاع غير الرسمي وما تضمنه من أنشطة ومشروعات عشوائية قد ظهرت بوادرها في الخمسينات من القرن العشرين بالتزامن مع النمو الحضري للدولة، حيث تنامت

(١) معهد التخطيط القومي ، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، فبراير عام ٢٠١٠، ص١٤٨.

(٢) جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٤.

(٣) معهد التخطيط القومي، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر، مرجع سابق، ص (١٤٩).

(٤) نادية عبد الجواد الجرواني ، تحديد الإحتياجات التدريبية للأخصائيين الإجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية ، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية بالقاهرة الكبرى ، مجلة كلية الاداب ، جامعة حلوان ، ع٢٦ ، يوليو ٢٠٠٩ .

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر

وتشعبت لتتضمن العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية. وقد أدت سياسات الدولة فى المجال الإقتصادى وما ترتب عليها من إرتفاع معدلات البطالة وعدم القدرة على إستيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين فى سوق العمل وتزايد معدلات الفقر والتهميش الإجتماعى الى إنتشار وتمدد هذا القطاع، هذا علاوة على البيروقراطية الشديدة والتعقيدات الإدارية، والتعنت فى المعاملة الضريبية، والتقديرية الجزافية التى يقابلها أصحاب المشروعات من عدم مقدرة هذه الفئة على الحصول على التراخيص اللازمة، وتعدد الجهات التى يذهب إليها صاحب المشروع طلباً للترخيص، ذلك فى مقابل تدنى متطلبات هذا القطاع سواء من حيث مستويات التعليم والمهارات والتكنولوجيا وراس المال، هذا فضلاً على أن هذا القطاع أصبح هو الخيار الوحيد والمناسب للعديد من الفئات المهمشة والتى لا يوجد لديها مصادر للدخل.^(١) ، ومن ثم كان ذلك سبباً فى تقاوم ونمو القطاع غير الرسمى فى مصر.

ولاشك أن إدراك الدولة لأهمية هذا القطاع ودوره الكبير فى التنمية يعتبر بمثابة اعتراف به وبذلك الأهمية وأن هناك ضرورة كبرى لتنظيمه والعمل على وضعه فى إطار شرعى يضمن الحفاظ على هياكله وآلياته وحقوق أصحاب العمل والعمال به ، بجانب العمل على تطويره لكى يحقق معدلات نمو مرتفعة وجودة عالية لمنتجاته تمكنه من المنافسة محليا وأقليمياً وعالمياً، ونظراً لأن المجتمع المدنى كما سبق القول يعتبر شريك أساسى للدولة فى صنع السياسة الإقتصادية والإجتماعية فإنه يعول عليه فى القيام بدور هام فى حفز القطاع غير الرسمى وتشجيعه على الإنضمام للمنظومة الرسمية للدولة.

ج - السمات التى تؤهل منظمات المجتمع المدنى للقيام بدور فاعل فى تحول القطاع الغير رسمى الى القطاع الرسمى

نظراً للإرتباط القوى بين القطاع غير الرسمى وتدنى المستوى المعيشى من حيث الفقر وإرتفاع معدلات الأمية فإن ثمة علاقة وثيقة يمكن أن تكون بين القطاع غير الرسمى ومنظمات المجتمع المدنى، حيث ترجع ملامح هذه العلاقة للمميزات التى يتمتع بها هذا القطاع والتى تتمثل فى الآتى :

- تمتع منظمات المجتمع المدنى بالعديد من المزايا التى تجعلها أكثر فاعلية من الدولة والسوق معاً فى عملية التنمية وتخصيص الموارد الموجهة للقطاع غير الرسمى .
- السرعة والمرونة فى وضع سياسات وخطط عمل وفقاً لأولويات الإحتياجات المجتمعية.
- إمتلاكها أساليب أكثر فاعلية فى الوصول إلى الفقراء.
- الثقة المجتمعية التى تتمتع بها نتيجة لإحتكاكها المباشر بالجمهور وتقديم الخدمات فى إطارها المحلى .

^(١) مؤتمر العمل الدولى ، الإنتقال من الإقتصاد غير المنظم الى الإقتصاد المنظم ، مكتب العمل الدولى ، الدورة ١٠٣ ، التقرير الخامس ، الطبعة الأولى ، عام ٢٠١٤ ، ص ٤ .

- المرونة التي يتسم بها أسلوب عملها في الإستجابة للإحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تميز عمل المؤسسات الحكومية .
 - تمتعها بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع .
 - القدرة على جلب التمويل من الجهات المختلفة .
 - إنتشارها في المناطق العشوائية التي تفتقر لوجود المؤسسات الخدمية الحكومية نظراً لعدم وجودها على خريطة الدولة التنموية، والمؤسسات الخدمية الخاصة نظراً لأنخفاض المستوى الإقتصادي الذي يهدد المنشآت الخاصة بالفشل في مثل تلك المناطق.
 - وجود قطاع كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال القروض الصغيرة والتي لديها معلومات عن العمالة غير الرسمية في بعض المؤسسات، يمكن أن تكون مصدر معرفي للخبرات والمهارات المتاحة فعلياً والإحتياجات التدريبية التي يمكن أن تقدم لتأهيل العمال .
 - وجود عدد من الجمعيات الأهلية "خاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلي" لديها مراكز تدريب فعلياً يمكن تطويرها.
- ومن ثم فإن هذه السمات السابقة تؤهل تلك المنظمات وتسهل مهمة عملها في المساهمة في دفع أصحاب الأعمال في القطاع غير الرسمي وإقناعهم وتحفيزهم للإندماج في القطاع الرسمي والإندماج فيه للإستفادة من المزايا الممنوحة للمشروعات الرسمية، حيث تتوقف عملية الإقناع هذه على العوامل المشجعة أو المحفزة لصاحب المنشأة غير الرسمية ، حيث أن عملية إتخاذ قرار الإندماج تتوقف على إمكانياته ومهاراته ومدى توفر الأموال لديه أثناء إستخدامه للنشاط والتكلفة المحتملة لعدم إندماجه او إندماجه وأيهما يحقق له فائدة من وجهة نظره .
- وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور هام في هذا المجال من أجل تحقيق نسبة مرتفعة من انضمام تلك المنشآت الى القطاع الرسمي والتأكيد على حقوق الملكية ، من خلال التوعية بأهمية ومزايا ومكاسب وخسائر الإندماج بالإضافة الى حشد التأييد لهذا الإندماج من قبل القاعدة الشعبية التي يتعامل معها وكذلك الجهات الحكومية التي تتعامل معها هذه القاعدة، بالإضافة لتوفير قاعدة بيانات لصانعي القرار عن الحجم الفعلي للقطاع غير الرسمي ومكوناته والقضايا المرتبطة.^(١)

(١) د. كيم أريك بيتشر ، الحد من الإقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص ، مركز المشروعات الدولي الخاصة ، يونيو ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

(د): محددات نجاح منظمات المجتمع المدنى فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالقطاع

غير الرسمى فى القطاع الرسمى

أن قدرة منظمات المجتمع فى التأثير على أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للتحويل والإندماج فى القطاع الرسمى للدولة تحكمها عدة محددات تتمثل فى :

- علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدنى ونوعية هذه العلاقة، فقد تكون العلاقة مقيدة لعمل تلك المنظمات اذا قامت الدولة بتقييد عمل تلك المنظمات وتشديد الرقابة على أعمالها.
- قدرة تلك المنظمات على تكوين التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدنى وبعضها البعض والتنسيق بينها وبين الجهات المسؤولة عن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك أصحاب هذه المشروعات من أجل إزالة كثير من المعوقات التى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى سبيل إندماجها .
- قدرة تلك المنظمات على بناء الثقة بينها وبين القطاع غير الرسمى، وذلك من خلال تفهم وتحديد إحتياجات القطاع غير الرسمى من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يستدعى اشراك أصحاب تلك المشروعات والعاملين بها فى تحديد إحتياجاتهم ومساعدتهم فى توفير الموارد المالية اللازمة لمشروعاتهم وكذلك تطوير مهاراتهم بعيداً عن الدور الرقابى الذى يؤدى إلى إحجام أصحاب تلك المشروعات عن الإنضمام للقطاع الرسمى .
- الإطار القانونى الذى تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات والمحدد لعلاقتها بقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هل هو إطار مقيد لتلك المنظمات فى تعاملها معه بحيث يضع حدود معينه للتعامل تقتصر مثلا على التمويل مثل قانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بالمشروعات متناهية الصغر ثم الرقابة عليها، أم إطار منظم لهذا التعامل وفى نفس الوقت يتيح مرونة فى تعامل المنظمات مع هذا القطاع حسب رؤية تهدف إلى الإرتقاء به وتطويره، ومدى استجابة الدولة فى هذه الحالة للمطالب الخاصة بهذا القطاع فيما يتعلق بتسهيل إجراءات الإندماج وتسهيل آيه عوائق تواجهه بعد عملية الإندماج .

ونستعرض فيما يلى علاقة بعض منظمات المجتمع المدنى بالقطاع غير الرسمى ودورها فى

تحقيق إندماجه فى القطاع الرسمى:

٧-٢ دور الجمعيات الأهلية فى عملية دمج القطاع غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى

(أ): الوضع الراهن للجمعيات الاهلية وعلاقتها بالقطاع غير الرسمى

تعتبر الجمعيات الأهلية من أهم منظمات المجتمع المدنى فى مصر، وتمثل الجزء الأكبر من مكوناته، حيث بلغ عددها حوالي ٢١,٥٠٠ جمعية عام ٢٠٠٧، إرتفع عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٢٧,٦٠٠ جمعية وفقاً لتقديرات وزارة التضامن الاجتماعى، ثم ارتفعت ليبلغ حوالى ٤٢ ألف^(١) ثم ٤٣ ألف جمعية عام ٢٠١٤* يعمل ٢٦% منها فى أنشطة تنموية، ٧٤% فى أنشطة خيرية ورعاية وخدمية وحقوقية.

وتعتبر الجمعيات الأهلية بمثابة حلقة وصل بين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والجهات التمويلية وخاصة الصندوق الإجتماعى للتنمية، حيث تشكل حلقة وصل بينه وبين المستفيدين من أصحاب هذه المشروعات لإمدادهم بالقروض، وذلك بعد التأكد من جدوى هذه المشروعات، ومدى مطابقتها هذه المشروعات لمعايير الإقتراض، وكذلك مدى مطابقتها لكل من الشروط البيئية والاجتماعية، حيث تقدم الجمعيات نوعين من القروض إلى القطاع غير الرسمى فى مصر وهما: (٢)

* **الإقراض التضامنى**: ويعرف بإسم القروض الجماعية ويعتمد على الضمان التبادلى بين مجموعة من المقترضين والذين هم على ثقة ببعضهم البعض، بحيث يضمن كل منهم الآخر فى سداد القرض، وتستحوذ النساء على الجزء الأكبر من هذا النوع من القروض حيث يتم تكوين مجموعات إقراضية من كل خمس سيدات يحصلن على قرض واحد بالتساوى فيما بينهم ويقمن جميعاً بدفع القسط فيما بينهم أسبوعياً.

جدول رقم (٩)*

القروض التى تقدمها الجمعيات الأهلية للقطاع غير الرسمى وشروط الإقراض التضامنى

حجم القرض	من ٥٠-١٥٠٠ جنيه للفرد
فترة السداد	١٠-٤٠ أسبوع .
الفائدة السنوية	٢٤% - ٢٨% .
السداد	أسبوعى أو كل أسبوعين.
الضمانات	لا يوجد (توقيع شيك أو إيصال أمانة من قبل العميل).
الضامن	الضمانة الجماعية للمجموعة .
المستندات المطلوبة	الرقم القومى / شهادة الميلاد / عقد زواج (اثبات شخصية).
عدد اعضاء المجموعة	٣- ٥ أفراد.
شروط التأهل للقرض	النوع رجال وسيدات (الغالبية العظمى سيدات) السن ١٨-٦٠ سنة. " مشروعات قائمة أو جديدة معظمها فى القطاع غير الرسمى "

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية

(١) (من كلمة د.نجوى خليل وزيرة الشؤون الاجتماعية الأسبق ، مؤتمر الجمعيات والمؤسسات الأهلية (تكامل)،

٢٩/٥/٢٠١٣.

* الموقع على اليوتيوب www.Youtube.com

(٢) تقرير عن صناعة التمويل الاصغر فى مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية، ابريل ٢٠١٠.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

* **الإقراض الفردى:** وتشترك الجمعيات الأهلية مع البنوك فى تقديم تلك القروض ويتم توجيهها للأنشطة المدرة للدخل، حيث يتم تقديم القرض لفرد أو لمنشأة صغيرة أو متناهية الصغر، وتوجد أنواع مختلفة من القروض الفردية تشمل قرض تمويل النشاط، قرض إصلاح سيارة، قرض تربية ماشية، قرض تعليمي، قرض الأطباء والصيادلة، قرض تحسين المنزل، قرض إستهلاكى. وتتراوح قيمة القرض ما بين ٥٠٠ الف الى حوالى ١٠٠ ألف جنيه كما يتضح من جدول رقم (١)، حيث يلاحظ مدى المرونة التى تتعامل بها الجمعيات فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة للحصول على القروض.

جدول رقم (١٠)*

القروض التى تقدمها الجمعيات الأهلية للقطاع غير الرسمي وشروط الإقراض الفردي

حجم القرض	٥٠٠ جنيه - ١٠٠ ألف جنيه.
فترة السداد	٤ - ٢٤ شهر .
الفائدة السنوية	١٣,٥% - ١٦%
السداد	شهري.
الضمانات	لا يوجد (توقيع شيك أو إيصال أمانة من قبل العميل).
الضامن	ضامن شخصى (عادة أحد الأقارب من الدرجة الأولى).
المستندات المطلوبة	الرقم القومى / عقد ملكية أو إيجار للمنشأة والسكن.
شروط التأهل للقرض	النوع : رجال وسيدات. السن ١٨-٦٠ عام . مشروع قائم لمدة عام على الأقل - السمعة الطيبة.

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتقدم الجمعيات الأهلية قروضاً لحوالى ٨٣% من المقترضين وتستحوذ على حوالى ٦٨% من حجم التمويل الأصغر المقدم، حيث بلغ عدد الجمعيات التى تقدم الإقراض الأصغر فى مصر حوالى (٤٠٠) جمعية يتم تقسيمها الى مجموعتين :

المجموعة الأولى: جمعيات تنمية المجتمع وتمثل الشريحة الأكبر من حيث عدد الجمعيات العاملة فى هذا القطاع، وهذه تقتصر خدماتها على المناطق التى تتواجد بها، ويقوم الصندوق الإجتماعى للتنمية بدعمها مالياً وفنياً، وتستحوذ على حوالى ٢٣% من المقترضين، ٢٤% من إجمالى حجم التمويل. (١)

المجموعة الثانية: وتضم (٦) جمعيات كبيرة وتخدم كل منها حوالى ٥٠ ألف مقترض وتقدم القروض لحوالى ٥٦% من المقترضين، وتستحوذ على ٤٣,٦% من إجمالى حجم التمويل الأصغر، ويتم تمويل تلك الجمعيات من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما يتضح من الجدول التالى:

(١) صناعة التمويل الاصغر فى مصر، مرجع سابق، ص ٦.

جدول رقم (١١) *

عدد الجمعيات الأهلية التي تقدم قروض تحت بند التمويل الأصغر وعدد المقترضين

الجمعية .	المقترضين	%	حجم التمويل
١ جمعية رجال الاعمال بأسبوط.	٢٥٤٨٨٠	%١٧	٣٣٦,٥٦٣
٢ مؤسسة ليد (LEAD) .	١٧٢٦٩١	%١١.٥	١٢١,٥٢٥
٣ جمعية رجال الاعمال بالأسكندرية .	١٣٤٧٠١	%٩	٢١٠,٥٩١
٤ الجمعية المصرية لتنمية المنشآت الصغيرة	١٠٤٩٥٧	%٧	١٠٨,٨٤
٥ جمعية رجال الاعمال والمستثمرين بالدقهلية لتنمية المجتمع .	١٠٤١٧٥	%٧	١٣١,٦٩٤
٦ جمعية التضامن.	٧٠٠٠٠	%٤.٥	٤٢,٠٠
الاجمالي	٨٤١٤٠٤	%٥٦	٩٥٠,٤٥٨

المصدر : بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية لعام ٢٠٠٩ .

(ب) : وضع الجمعيات الأهلية في ظل القوانين المنظمة لعمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

الملاحظ أن المادة رقم (٢) من قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ قد قصرت تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزء الأكبر منها على الصندوق الإجتماعي للتنمية بإعتباره الجهة المختصة بالترويج والتخطيط والتنمية لهذا القطاع ، وبالتنسيق مع كافة الجهات العامة والخاصة لحصول تلك المشروعات على ما تحتاجه من خدمات مالية وغير مالية، حيث تنص المادة (٢) على أن "الصندوق الإجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة، وبالتخطيط والتنسيق والترويج لإنتشارها والمعاونة في مدها بما تحتاجه من تمويل وخدمات فنية وتسويقية وغيرها، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها " .

ومع زيادة إدراك الدولة لأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في مصر فقد خول القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المادة (٣) منه الجمعيات الأهلية في تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك من خلال تأسيس أو المساهمة في رؤوس أموال شركات التمويل متناهي الصغر، مما يعنى زيادة الادوار الملقاه على عاتق هذه الجمعيات خلال الفترة القادمة وخاصة فيما يتعلق بتوفير الإئتمان لتلك المشروعات.

وفيما يتعلق بالجانب الرقابى على الجمعيات الأهلية فقد أشارت المادة (١٢) من ذلك القانون الى إنشاء وحدة مستقلة بالهيئة العامة للرقابة المالية تختص بالرقابة والإشراف على التمويل متناهي الصغر

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأن تختص الوحدة وفقاً للمادة (١٣) من ذات القانون بوضع شروط الحصول على ترخيص بمزاولة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة لوضع القواعد والمعايير اللازمة لمزاولة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة لوضع ضوابط لمساهمة الجمعيات الأهلية فى الشركات التى تعمل فى مجال التمويل متناهي الصغر، بالإضافة للحصول على البيانات والمعلومات عن هذا النشاط، وإعداد الدراسات المرتبطة به، وإصدار التقارير والإحصاءات الخاصة به.

كما تختص الوحدة بمتابعة أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر وإتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من إلتزامهم بأحكام هذا القانون وبالقواعد والمعايير التى تضعها الوحدة، عرض تقارير المتابعة على رئيس الهيئة متضمنة التوصيات اللازمة بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المخالفة، بجانب التنسيق مع الجهات المعنية فيما يختص بتماثل قواعد وضوابط ممارسة التمويل متناهي الصغر بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تقوم بالتمويل.

ويتضح من عمل هذه الوحدة مدى الضوابط التى وضعت أمام تلك الجمعيات والتى دعمت بالمادة (١٤) من القانون والتى تنص على التزام جميع الشركات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام هذا القانون بموافاة الهيئة أوالوحدة المشار إليها بالتقارير والإحصاءات والمعلومات الخاصة بذلك النشاط . من ناحية أخرى يعتبر القانون أن المعاملات التى تقوم بها الشركات والجمعيات الأهلية التى تقوم بالتمويل متناهي الصغر مع عملائها ضمن الأعمال التجارية، ويسرى عليها وفقاً لذلك قانون التجارة كما جاء بالمادة (١٧) وبناء على ذلك تلتزم الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تقوم بالتمويل متناهي الصغر وفقاً للمادة (١٥) من القانون بامساك حسابات واعداد قوائم مالية مستقلة لهذا النشاط وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وبمراعاة القواعد التى تضعها الهيئة فى هذا الشأن .

كما آتاح القانون للجمعيات والمؤسسات المالية تحديد تكلفة التمويل الذى تقدمه لعملائها دون التقيد بالحدود الواردة فى أى قانون آخر حيث يعتبر ذلك دفعة لتلك المشروعات فى الحصول على التمويل اللازم لها بسهولة ويسر، حيث ستكون الجمعيات الأهلية أكثر مرونة فى منح القروض بالمقارنة بالأجهزة الحكومية الأخرى، مما سيكون عامل محفز لتلك المشروعات فى الحصول على التمويل اللازم لها فى حالة الإنضمام للقطاع الرسمي أيضاً بمقتضى هذا القانون يحق للجمعيات الأهلية أيضاً الحصول على تمويل من الخارج بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية. ورغم الآراء التى ترى أن هناك تضيق على الجمعيات فيما يتعلق ببند الرقابة وأن ذلك يغل من يد الجمعيات فى منح التمويل، كما أنه يدفعها دفعاً نحو وضع اجراءات وقيود أمام المقترضين لضمان إسترداد تلك القروض ومن ثم فقد تتحول لتشبه الأجهزة الحكومية القائمة بالتمويل، إلا أن ذلك يعتبر ايجابياً لدى المستفيدين من التمويل كما سبق حيث

ينتظر أن تراعى الجمعيات حاجات وأولويات المستفيدين ونوعياتهم نظراً لقربها من تلك الفئات كما سبق القول، بالإضافة إلى عدم تعنتها مع المقترضين.

(ج): مساهمة الجمعيات الأهلية فى تيسير دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإطار

الرسمى والدور المقترح

تساهم الجمعيات الأهلية بإعتبارها إحدى منظمات المجتمع المدنى فى الإجراءات الخاصة بدمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال عدة آليات تتمثل فى تقديم الخبرات والمشورة اللازمه لكل من القطاع غير الرسمى المتمثل فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والدولة من خلال مؤسساتها المخولة بالتعامل مع هذا القطاع وذلك من خلال تدريب وتعليم العاملين بالقطاع وطرح الحلول اللازمه للدولة و تنظيم الحملات التوعوية ، وبناء التحالفات. (١)

وبالرغم من الأدوار التى تقوم بها الجمعيات الأهلية تجاه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة إلا أن الإختصاصات التى حددها القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ لم تتعدى الجانب التمويلي لها، ونظراً لان المشاكل التى يعانى منها القطاع الرسمى لا تقتصر على التمويل فقط وإنما تتعدى ذلك الى العديد من المشاكل التى سبق التطرق إليها، ومن ثم يجب ألا تقتصر الجمعيات الأهلية فى تعاملها مع القطاع غير الرسمى على الدور التمويلي أو وضع الحلول العاجلة لتلك المشكلات بل يجب أن تتخطى ذلك إلى وضع رؤية للتعامل معه، وبحيث لا تتشابه تلك الرؤية مع دور الدولة ومؤسساتها ولا مع السياسات التجارية والإستثمارية والإئتمانية للدولة وتنبور تلك الرؤية فى قيام الجمعيات الأهلية بالإدوار التالية :

١- دورها فى التدريب

من المعروف أن التدريب يعتبر شكلاً من أشكال الإرتقاء بالعمالة فنياً ومهنيًا وتعليمياً، وتشجيع العمال على المشاركة فى الأعمال المطلوبة ، كما يؤدى إلى تطوير أداءهم المهني .
ولذلك تتطلب التغيرات التى يشهدها عالم اليوم فى جميع المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها وجود العمالة المدربة والماهرة والقادرة على إستخدام كل ما هو جديد تكنولوجياً وعلمياً من أجل تحقيق أعلى مستويات النجاح للمشروع وزيادة عوائده، ويزداد الأمر أهمية فى ظل ما صاحب الثورة التكنولوجية من الإستغناء عن العمالة اليدوية فى مقابل الاعتماد على العمل الآلى، وسلاسل الانتاج المتتالية وغيرها، مما يترتب عليه زيادة المعروض من العمالة وخاصة غير المدربة، ونظراً لما تتطلبه

(١) هويدا عدلى، فعالية مؤسسات المجتمع المدنى وتأثيرها على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الإجتماعية، ورقة مقدمة إلى

ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالأسكندرية، الأسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٥.

طبيعة العديد من المشروعات من تطوير يتوافق مع إحتياجات السوق وطبيعة المستهلكين من عمالة ماهرة تأخذ على عاتقها القيام بعملية التطوير، الأمر الذى يعنى حتمية وجود عمالة مدربة وماهرة ، فوجود العمالة الماهرة يؤدى بلاشك الى زيادة الإستثمارات الموظفة وإلى زيادة إستخدام التكنولوجيا لتحقيق معدلات نمو أعلى وأرباح أعلى، كما يرفع من جودة ومواصفات المنتجات ويرقى بها لدرجة المنافسة إذا ما تم تصديرها للخارج، ومن الملاحظ انخفاض المهارات الخاصة بالعمالة فى القطاع غير الرسمى مما يعنى حاجة هذه المشروعات الى العديد من البرامج التدريبية حتى تكون مؤهلة للإندماج فى القطاع الرسمى .

من ناحية أخرى وحتى بفرض وجود العمالة الماهرة فى القطاع الرسمى، فلا شك أنها ترحل بعد فترة لإنخفاض الأجور به، وعدم مناسبة ساعات العمل ، فالملاحظ أن معظم المشاريع والأنشطة غير الرسمية تعانى من عدم إستمرارية العمالة الماهرة بها نتيجة إنخفاض الأجور بما لا يتناسب مع مهارة هذه العمالة التى تضاعل نسبتها بالنسبة للعمالة غير الماهرة، ومن ثم يشكل التدريب جزءاً من الإجراءات اللازم إتخاذها لدمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى، ويكون على الجمعيات الأهلية العمل والمساهمة فى تقديم البرامج التدريبية المهنية والتعليمية لكل من مالكي هذه المنشآت والعاملين بها، و يجب أن يواكب التدريب بعض الاجراءات الأخرى، مثل إعادة صياغة أساليب العمل بالقطاع غير الرسمى لتتواكب مع المتغيرات الجارية ومواجهة أية مخاطر تتعلق بسير المنشأة أو حقوق العاملين بها أو بصحتهم وسلامتهم وبما يتوافق مع المعايير المؤسسية العالمية⁽¹⁾ بالإضافة إلى ما يلى:

- المساهمة مع الدولة فى إنشاء مراكز تأهيل وتدريب للأيدى العاملة وتوجيه رجال الأعمال للإعتماد على تلك العمالة .
- الإسهام فى إنشاء مدارس صناعية تتوافق مع إحتياجات سوق العمل .
- الإسهام فى توفير دورات وبعثات تعليمية وتدريبية للشباب بالخارج مع توفير التأمين الاجتماعى والصحى لهم .
- تشجيع ريادة الأعمال من الشباب وتقديم الخدمات التمويلية والفنية لهم من أجل إنجاح أفكارهم ومشاريعهم وظهورها الى النور بما يحقق منفعة المجتمع .

(1) مؤتمر العمل الدولى ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، التقرير الخامس ، مكتب العمل الدولى، جنيف، الدورة ١٠٢، عام ٢٠١٣.

٢- دورها في مجال التوعية

التوعية المستمرة لأصحاب المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بداية من التوعية بأهمية الإنضمام لمظلة القطاع الرسمي وتوضيح المخاطر المترتبة على عدم الإنضمام، وإستمرار هذه التوعية حتى لفترة ما بعد الإنضمام. كذلك التوعية المستمرة بأهمية حقوق الملكية الفكرية، وضرورة الإنترام بها سواءً للمنتجين أو العاملين وتنظيم حملات مستمرة من التوعية بهذا الشأن، حيث تشير الدراسات الى أن منتجات القطاع غير الرسمي التي زادت في الفترة الأخيرة في الأسواق وما يكتنفها من غش وتزوير وتقليد إنما ترجع في الأساس في جزء كبير منها الى عدم إحترام حقوق الملكية الفكرية. (١)

كذلك هناك دور مهم جدا يتعلق بتوعية مالكي المنشآت بضرورة أن يكون لهم حقوق ملكية رسمية مسجلة خاصة بهم، فضمن حقوق الملكية يضمن ثبات وإستمرارية المشروع، كما أنه أداء من أدوات الدمج في القطاع الرسمي.

بجانب ذلك على الجمعيات الأهلية القيام بدور تنسيقي مع الجهات الحكومية المختصة لتقليص الإجراءات الخاصة بإستخراج التراخيص وتسجيل الملكية وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لذلك .

٣- دورها في مجال التعليم

يمثل تراجع المستوى التعليمي لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عاملاً مهماً في تدنى الإنتاجية وإنخفاض مواصفات منتجات تلك المشروعات، كما يؤثر على قدرة أصحاب تلك المشروعات في التعامل مع البنوك والمؤسسات التمويلية ، ففي دراسة عن أثر التمويل متناهي الصغر لوحظ أن حوالي ٥٦% من أصحاب المشروعات الصغيرة حصلوا على تعليم أقل من الإعدادي، وحوالي ٣٢% منهم بدون تعليم، كما أن حوالي ٢٥% من الرجال لم يكملوا تعليمهم الثانوى على الأقل (٢) وأن حوالي ٥٩% من عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر والمنظمات غير الحكومية قد حصلوا على تعليم أقل من الإعدادي، ويعتبر التعليم أحد المحاور الهامة التي تهتم بها منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية في مصر.

ونظراً لأن الجمعيات الأهلية لديها ميزة سهولة الوصول الى الفئات الفقيرة والمهمشة، وكذلك أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والعاملين بها، وخاصة من ذوى المستويات الأقل في التعليم فان قدرتها على تقديم خدمة تعليمية لتلك الفئات تكون أفضل.

كما أن هناك حاجة للتنسيق مع وزارة التربية والتعليم من أجل العمل على خلق بيئة ثقافية جديدة تقوم على أساس شراكة المجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات الأهلية لوزارة التربية والتعليم، وخاصة في

(١) مؤتمر العمل الدولي ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) مؤسسة بلانت مانياس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر ، دراسة مسحية، مايو ٢٠٠٨.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

قطاع التعليم الفنى، حيث تركز الجمعيات الأهلية على القيام بتدريب الخريجين من المدارس الفنية والعمل على إتاحة وتوفير التقنيات اللازمة فى هذا الشأن، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية والجامعات من أجل العمل على توفير الأبحاث التسويقية والتصاميم الهندسية اللازمة للمشروعات، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن السبب فى تدنى أداء أنشطة القطاع غير الرسمي يتمثل فى الطبيعة المتشابهة للمنتجات المصنعة والمباعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تفتقر الى مهارات الأبحاث التسويقية والتصميم الهندسى والإدارة التسويقية. (١)

٤- دور الجمعيات الأهلية فى مجال تقديم الخدمة الصحية للقطاع غير الرسمي

تشير إحدى الدراسات (٢) إلى أن الجمعيات الأهلية التى تقدم الخدمة الصحية تأتى فى أغلب الأحوال فى المرتبة الثانية بعد الجهات الحكومية ويفسر ذلك إنتشارها الواسع فى المناطق الشعبية وتقديمها خدمة صحية بنوعية عالية، أو أن مقابل الخدمة يغطى فقط تكلفة الخدمة، وان حجم المستفيدين من هذه الجمعيات يزيد عن ٣٦% من إجمالي طالبي الخدمة وخاصة فى المناطق الشعبية، وحيث ان معظم منشآت القطاع الغير رسمى تتركز فى تلك المناطق ففى هذه الحالة من الممكن للجمعيات الأهلية التواصل مع هذا القطاع من خلال تقديم الخدمات الصحية له ولأفراد أسرته مجاناً فى مقابل تقديم التراخيص والأوراق والمستندات المطلوبة لإقامة المشروع وذلك كحافز له للإندماج للقطاع الرسمي .

٥- دور الجمعيات الأهلية فى التشبيك وبناء التحالفات

لا شك أن تكوين تحالفات معينة سواء فى مجال المهنة أو الوظيفة أو عمل معين يدعم ويعزز من دوره ومن أهميته فى خدمة هذه المهنة ويعزز موقف المنضمين إليه، ولا بد أن تكون مهمة تكوين هذا التحالف تحقيق مصالح أعضاءه بالضغط على متخذ القرار، وتقع مسئولية تكوين هذا التحالف على عاتق جهة معينة يطمئن لها هؤلاء الأفراد المنضمين ويتقنون فى توجهاتها وأهدافها.

وتشير الخصائص السابق ذكرها للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى إلى جانب خبراتها المتراكمة إلى إمكانية نجاحها فى القيام بهذا الدور والمتمثل فى جمع الأفراد من مهنة واحدة مثلاً مكونة تحالف أو إتحاد للاستفادة من مزايا زيادة عدد الأعضاء فى الحصول على منافع معينة كالتمول مثلاً وفى قدرتها على التشبيك والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة وأصحاب المشروعات المختلفة والمهن المختلفة، فعلى سبيل المثال مهنة مثل مهنة السباكة يمكن للجمعية تكوين تحالف للسباكين على أن تلتزم الجمعية بتوفير مستلزمات المهنة من آلات ومعدات خاصة بالمهنة بأسعار رمزية لهم مقابل مثلاً قيام

(١) منال حسين عبد المطب ، الإطار التنظيمى لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي ، قراءة فى الخبرات الدولية وتطبيقها فى الحالة المصرية، رسالة دكتوراه ، مايو ٢٠٠٨.

(٢) أمانى قنديل ، دور الجمعيات الأهلية فى تنفيذ الأهداف الإنمائية ، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر الخامس للمجلس القومى للمرأة ، ١٤-١٦ مارس ٢٠٠٥.

كلا منهم بسداد إشتراك رمزي، بالإضافة إلى توفير مكان مناسب يضم الجميع حيث يعتبر ذلك بمثابة حافز لهؤلاء للإندماج للقطاع الرسمي، كما إنه يمكن للجمعيات التواصل مع التحالف والتنسيق بينه وبين الجهات التنفيذية بالدولة ليكون معبراً عن منشآت بعينها ويكون هناك تواصل بين تلك الجهات للعمل على حل المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك المنشآت بالتحالف .

٣-٧ دور الصندوق الإجتماعي للتنمية في دعم دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي

(أ): دور الصندوق في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

يعتبر الصندوق الإجتماعي للتنمية من أهم آليات الدولة لدعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال الدور التنسيقي الذي يقوم به مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل مد يد العون للشباب والفئات الفقيرة في المجتمع وذلك للتخفيف من معدلات البطالة والفقير في المجتمع وقد تم إنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بهدف تشغيل الشباب والوصول للفئات الفقيرة والمهمشة ، وتم في إطار ذلك إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالقرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩٩ ليكون تحت مظلة الصندوق ، ووفقاً لذلك صدر أول قانون لتنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م ، وقد إنتهج الصندوق سياسة (المشاركة في التنمية)^(١)، بالتعاون مع جميع الوزارات والمحافظات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة .

والجدول رقم (١٢) يوضح تطور عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي مولها الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) كما سيلى بيانه :

(١) أحمد نصار ، غادة والى ، دور الصندوق الإجتماعي للتنمية في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملاحق الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر ، المؤتمر الثالث للإصلاح العربى والتحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني ٣.١ مارس ٢٠٠٦ ، مكتبة الإسكندرية ، منتدى الإصلاح العربى .

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

جدول رقم (١٢)*

عدد المشروعات التى مولها الصندوق الإجتماعى للتنمية خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٤)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	المشروعات الصغيرة		المشروعات متناهية الصغر	
	عدد المشروعات	المبالغ المنصرفة	عدد المشروعات	المبالغ المنصرفة
٢٠٠٩	٩٦٢٦	٤٩١	١٩٤١١٠	٥٤٤
٢٠١٠	٩٣٦٠	٦٠٦	١٥٥٧٥٦	٥٠٢
٢٠١١	١٧٩٥٢	١٢٧٢	١٢٦٩٨٤	٤٧٢
٢٠١٢	١٧٧٥٧	١٥١٩	١٤٨٢١٦	٦٣١
٢٠١٣	١٢٥٢٩	١٥١٠	١٧٤٢٧٨	٨٦٤
٢٠١٤	١٦٠٤٦	٥٤٦٢	١٦٢٢٧١	٩١٨.٣
متوسط	١٣٨٧٨.٣٣	١٨١٠	١٦٠٢٦٩.١٦	٦٥٥.٢

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب أأحصائى السنوى ، أكتوبر ٢٠١٥ .

و يلاحظ من الجدول أن هناك تذبذب فى عدد المشروعات الصغيرة التى مولها الصندوق من حد أدنى ٩٣٦٠ مشروع عام ٢٠٠٩ وحد أعلى ١٧٩٥٢ مشروع عام ٢٠١١م، كما أن المشروعات متناهية الصغر قد شهدت تراجعاً من ١٩٤١١٠ مشروعاً عام ٢٠٠٩م مشروع الى ١٦٢٢٧١ عام ٢٠١٤ ، كما يلاحظ تركيز الصندوق على تمويل المشروعات متناهية الصغر على مدى الفترة المذكورة بالمقارنة بالمشروعات الصغيرة .

(ب): الإجراءات التى ينتهجها الصندوق الإجتماعى للتنمية فى سبيل دمج المشروعات الصغيرة

ومتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي

يأخذ الصندوق الإجتماعى للتنمية على عاتقه الإرتقاء بالقطاع غير الرسمي فى مصر والمساعدة على تحوله للقطاع الرسمي ودمجه فى هذا القطاع وذلك من خلال عدة آليات من أهمها :

• دعم تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال (٣٣) وحدة شبك واحد

بالمحافظات، عن طريق تبسيط وتيسير الإجراءات وإستصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لبدء

عمل المشروعات من خلال ممثل الضرائب، السجل التجارى، التأمينات الإجتماعية، التراخيص،

التنظيم، البيئة، الأمن الصناعي، وذلك من خلال آلية عمل موحدة ودليل تشغيل معتمد من الإدارة العليا للصندوق لتنظيم عمل وحدات الشباك الواحد. (١)

• مراجعة قوانين الضرائب والتأمينات والرسوم والأعباء الأخرى المحملة على المشروعات الصغيرة والتي يمكن أن تشجع الإدماج في القطاع الرسمي .

• التأكيد على أهمية التدريب المهني لأصحاب هذه المشروعات.

• فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية فقد تم تعديل مدة تعاقد الصندوق مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تتمتع بخبرة سابقة في التمويل متناهي الصغر إلى ٥ سنوات بدلاً من ٣ سنوات وفترة السماح للمشروع ١٨ شهراً والسداد يكون على ٨ دفعات بدلاً من ٤ دفعات .

• كذلك هناك مبادرة تم توقيعها من قبل الإتحاد الأوروبي والصندوق في شهر يوليو ٢٠١٥م لتنفيذ عدد من الأنشطة التي تتيح فرص عمل للشباب مثل التدريب الفني والتدريب على المهارات الحياتية أو المشورة أو الحصول على تمويل وخدمات غير مالية لبدء نشاط تجاري، كما تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الجمعيات الأهلية على عقد شراكات مع أصحاب الأعمال أو الجمعيات الأهلية الأخرى أو جهات التدريب على أن تلتزم تلك الجمعيات بتوفير فرصة عمل للمنتفعين منها، والجدير بالذكر أنه بمقتضى هذه المبادرة تم تعاقد الصندوق مع ١٣ جمعية تعمل في مختلف المحافظات ولها أنشطة متعددة مثل التدريب في مكان العمل في بعض المشروعات مثل المشروعات الزراعية الصغيرة ومشروعات الحضانات (تدريب المدرسات)، ويسعى الصندوق في إطار هذه المبادرة إلى زيادة عدد الجمعيات الأهلية التي يتعاون معها في إطار هذه المبادرة.

• توفير أماكن مناسبة لإقامة أسواق اليوم الواحد لمشروعات القطاع غير الرسمي .

• قيادة الصندوق لتحالف مع وزارة المالية والبنك الأهلي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال وضع العديد من الآليات التي تسهل دخوله للقطاع الرسمي ومنها تسهيل منح الائتمان وتقليص الإجراءات المتبعة للحصول على الائتمان.

(١) (موقع الصندوق على شبكة المعلومات).

٧-٤ دور الأحزاب السياسية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى قنوات الإتصال بين الشعوب والحكومات، وبمثابة قنوات للمشاركة السياسية^(١) وتقوم الأحزاب السياسية بدور فاعل فى خلق الرأى العام وتنشيطه وتنظيمه نحو قضية معينة،

كما إنها توضح مصالح المواطنين فيما يتصل بالشئون العامة، كما يقع عليها دور فى المساهمة فى طرح الرؤى المختلفة لحل المشكلات التى تواجه المشروعات المختلفة، والبحث عن آليات لمعالجتها، هذا فضلا عن المساهمة فى تعزيز تشريعات معينة أو إلغائها بهدف خدمة المواطنين، وقد إهتمت الأحزاب السياسية المختلفة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية كأحد الآليات للقضاء على البطالة والتخفيف من معدلات الفقر فى المجتمع وأدرجت هذا الموضوع ضمن برامجها فى السنوات الماضية وخاصة قبل ثورة ٢٥ يناير، كما إهتمت بعض الأحزاب بتلك المشروعات فيما يختص بادماجها ضمن المنظومة الرسمية وجعلت ذلك ضمن أولويات برامجها خلال الإنتخابات التشريعية المختلفة، وذلك لضمان تحقيق العدالة الإجتماعية ورفع مستويات المعيشة، وذلك من منطلق أن إقصاء شرائح بأكملها من المجتمع بسبب مشاركتها النشطة فى الإقتصاد غير الرسمي سيؤدى الى عدم المساواة وعدم العدالة الإجتماعية بالإضافة الى عدم إستقرار المجتمع^(٢) وأنه بدون علاج فعال لوضع تلك المشروعات غير الرسمية فلن يكتب النجاح لأى إصلاح إقتصادى أو لأى سياسات تنموية ، لذلك فإن الأحزاب السياسية بصفتها أحد مكونات المجتمع المدنى لا بد أن تضطلع بدور هام فى هذا الشأن يتمثل فى:

- ضرورة الإتفاق على إستصدار تشريع ملزم لمنشآت القطاع غير الرسمي للإنضمام تحت مظلة القطاع الرسمي مع إيجاد الآليات التى تسهل هذا الإنضمام بدون أية عوائق .
- تنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات المختلفة حول الآليات اللازمة لتنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله وتطويره .
- المساهمة فى رفع الوعى العام للمجتمع وإتجاهه نحو القطاع غير الرسمي ونحو أهمية تنظيم وتأهيل هذا القطاع للمشاركة فى تنمية المجتمع .

(١) محمود عزت عبد الحافظ السيد، دور الاحزاب السياسية فى النظم الديمقراطية، دراسة حالة اليابان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣م، ص ٤٣ .

(٢) سليم عثمانى، عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذى اصبح شبه مهيم، مركز المشروعات الدولية الخاصة قضايا الإصلاح الإقتصادى، مايو ٢٠١٣ .

- الإتصال المباشر بأصحاب المشروعات فى القطاع غير الرسمى وتنظيم اللقاءات معهم لتعريفهم بضرورة وضع مشروعاتهم فى الصيغة الرسمية ومحاولة العمل على سد الفجوة بين أصحاب تلك المشروعات والدولة وإزالة التخوفات التى تؤدى الى إجماع هؤلاء عن الإنضمام للقطاع الرسمى وتغيير الثقافة السائدة لدى تلك الفئات بأن الدولة ضد مصالحهم وتبحث عن حصيلة من الرسوم والضرائب فقط.

٧-٥ دور النقابات العمالية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمى

تتص الإتفاقيات والدساتير العالمية والخاصة بالحريات النقابية على حق جميع العمال فى الإقتصاد غير المنظم فى التنظيم والتفاوض الجماعى، ويجوز لهم تكوين نقابات عمال والإنضمام إلى نقابات من إختيارهم حفاظاً على مصالحهم المهنية، كما يمكنهم الإضطلاع بالأنشطة النقابية (الانتخابات، الإدارة، وضع البرامج.... الخ) دون تدخل من السلطات العامة^(١)، وتشدد المواثيق على الأهمية العملية للحرية النقابية من أجل تحسين ظروف العمال فى الإقتصاد غير المنظم وخاصة النساء والشباب منهم، حيث لا يحصل هؤلاء على الحقوق الأخرى لهم فى العمل بدون التنظيم والتمثيل، كما إنهم لا يستطيعون متابعة مصالحهم فى العمل إلا من خلال المفاوضات الجماعية أو ممارسة الضغط على مقرررى السياسات بشأن قضايا مثل إمكانية الوصول الى الهياكل الأساسية وحقوق الملكية .

وتضع النقابات فى مصر العديد من الشروط المعقدة لقبول الأفراد العاملين بالقطاع الرسمى كأعضاء بها، علاوة على إرتفاع قيمة الإشتراكات فى عضوية تلك النقابات، الأمر الذى يشق على العاملين بالقطاع غير الرسمى حيث تسوق فى ذلك العديد من الحجج التى تضعف من موقف هذه العمالة فى حالة الإنضمام الى النقابة مثل رفضهم بحجة أنهم هم المسئولون عن الإزدحام والتلوث والجرائم فى المجتمع، وعدم قدرتهم على دفع قيم الإشتراكات أو مستحقات النقابة، هذا الى جانب عدم معرفة الكثير منهم بالقراءة والكتابة ومن ثم فليس لديهم علم عن الحركة النقابية وأهدافها، ومن ثم النظرة الدونية لتلك الفئات، لذلك فإن الأمر يتطلب مراجعة دستور وقواعد وهياكل النقابات ومدى توافق الدستور مع تنظيم العمالة غير الرسمية بغض النظر عن وضعياتهم الوظيفية،(قواعد العضوية، الهياكل والاجراءات التى تلبى حاجات العمالة غير المنتظمة وتمكنهم من أن يكونوا أعضاء نشطين داخل النقابة) حيث يتطلب

(١) الإننتقال من الإقتصاد غير المنظم الى الإقتصاد المنظم ، التقرير الخامس، جنيف الدورة ١٠٣، ٢٠١٤ مكتب العمل الدولى.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

ذلك تغيير فى الأسلوب الذى تنتهجه هذه النقابات فى إدراج العمالة لديها وإيجاد فرصة للنقاش مع

أصحاب المشروعات والعمالة غير الرسمية للتوصل إلى إتفاق مشترك، بالإضافة إلى:

- دعوة العمال غير الرسميين إلى المناقشة والحديث فى الاجتماعات وحضور الدورات التدريبية التى تقدمها النقابات، ودعوتهم مثلاً للمساهمة فى النشرات الإخبارية الخاصة بالنقابة سواء بالكتابة لمن يعرف أو بأى طريقة أخرى تضمن هذه المساهمة.
 - إجراء حصر للعمال الذين أصبحوا غير قادرين على العمل أما بسبب المرض أو العجز أو كبير السن، وتطوير نظام تأمينى يضمن حصول تلك العمالة على حقوقها التأمينية فى حالات الطوارئ والأمراض والعجز وحصولهم على معاشات شهرية من خلال العمل على إنشاء صندوق خاص بالحماية الإجتماعية والتأمينية لتلك العمالة كل حسب مهنته .
 - التنسيق مع المنظمات العمالية لقيود العمالة غير الرسمية فى مكاتب العمل والتأمينات .
 - تنظيم عملية إشترك هذه العمالة فى صندوق العاملين بالنقابة وإعادة تقدير قيمة الإيجور، ونسب الإشتراكات الشهرية المدفوعة عنها وفقاً لأنظمة جديدة تأخذ فى إعتبارها مصلحة المؤمن عليه أولاً وحقه فى الحماية الإجتماعية والبعد عن الأساليب المتبعة فى جباية الأموال من العمالة .
 - ضرورة أن تمثل الخدمات التى تقدمها النقابات العمالية والمهنية للعمال وأصحاب المشروعات فى القطاع غير الرسمى معلومات عن حقوقهم القانونية وبرامج التعليم والتعلم والمساعدة القانونية لهم والتأمين الطبى وأساليب الإقتراض والقروض وغيرها من الإحتياجات اللازمة لهم.
 - إن نجاح النقابات فى ضم فئة العمال غير الرسميين إليها وكذلك أصحاب المهنة الواحدة تحت مظلتها يشكل نوع من الضغط على متخذى القرار بصفة عامة وهو أحد السبل الأساسية فى عملية الدمج والأعتراف بالقطاع غير الرسمى .
- والجدير بالذكر أن هناك بعض النقابات التى نجحت فى تكوين هياكل لها وتنظيم عمالها مثل نقابة جامعى القمامة فى القاهرة الكبرى والتى حصلت على موافقة القوى العاملة وتم أشهرها تحت اسم " نقابة عمال النظافة والتجميل وحماية البيئة " وكان الهدف منها تطوير المعدات الخاصة بالزبالين علاوة على تقديم التأمينات الإجتماعية والصحية للزبالين، وحل العديد من المشكلات التى يعانون منها

٦-٧ دور الغرف التجارية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمى

يجب أن يكون للغرف التجارية دور داعم لتحويل قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمى إلى رسمى، وذلك من خلال إلزام كل صاحب مشروع يهدف إلى تصدير منتجات مشروعه بعمل التراخيص اللازمة لذلك وتقديمها إلى الغرفة المنوط بها إستخراج أذونات التصدير للحصول على تصريح أو إذن التصدير، والجدير بالذكر أن الاتحاد العام للغرف التجارية كان قد وقع إتفاقية مع الصندوق الإجتماعى للتنمية فى مايو ٢٠١٤م يتم العمل من خلالها على تطوير العمل بالمشروعات الصغيرة والعمل على دمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى .

٧-٧ المعوقات التى تواجه المجتمع المدنى فى دمج قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الإقتصاد الرسمى

من خلال العرض السابق، نلاحظ أن هناك العديد من المشاكل والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام تحقيق المجتمع المدنى لأهدافه فى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمى على الإدماج فى القطاع الرسمى ومن هذه المشاكل والمعوقات:

- نقص التمويل اللازم لقيام تلك المنظمات بالأدوار السابقة فى دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودفعها نحو التحول، ومن ثم فإن ذلك يقف حجر عثرة أمام قدرة هذه المنظمات على تطوير قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتحفيزه على الإنضمام للقطاع الرسمى .
- عدم وجود تنسيق بين تلك المنظمات والدولة الأمر الذى يقف حائلا دون قدرة هذه المنظمات على تقديم خدماتها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .
- نقص عدد الأفراد العاملين بتلك المنظمات فبعض المنظمات أعضاؤها لا يتجاوز ٤ افراد وهو ما لايتناسب مع عمل هذه المنظمات .
- إضطراب الأوضاع الأمنية فى الفترات الأخيرة وما ترتب عليه من تفكيك بعض هذه المنظمات بسبب عدم وجود موارد مادية وكذلك تزايد التشكك فى توجهات معظم تلك المنظمات .
- إنشغال بعض مؤسسات المجتمع المدنى وخاصة منظمات حقوق الإنسان بالموضوعات المدنية والسياسية على حساب العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ومنها مشاكل القطاع غير الرسمى .
- تدخل الدولة فى إختصاصات هذه المنظمات، وغياب الدراسات المتعلقة بالمنظمات وتقنين عملها وضعف قدرة معظمها على التنسيق وإقامة علاقات خارجية .

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- تراجع الدور الإجماعى لمنظمات المجتمع المدنى ، فقد مر المجتمع المدنى بالعديد من الكوارث الإجماعية والطبيعية ولم يظهر أى دور لتلك المنظمات .

٧-٨ الإجراءات الداعمة لمساهمة منظمات المجتمع المدنى فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمى

من الدراسة السابقة، يمكن التوصل الى مجموعة من الإجراءات التى يمكن لمنظمات المجتمع المدنى المساهمة بها فى دعم قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية والإرتقاء به وتشجيعه للدخول فى الإطار الرسمى ولعل من أهمها:

(أ): بالنسبة للجمعيات الأهلية

- تعزيز الثقة بين الجمعيات والعاملين بها وبين أصحاب المشروعات من خلال التعاون الحقيقى بين تلك الجمعيات وتلك الفئات.
- توفير المعلومات والبيانات الخاصة بتسجيل المشروعات الصغيرة وترخيصها وجميع الاجراءات اللازمة لجعل المشروعات فى الصورة الرسمية ومد أصحاب تلك المشروعات بها، وكذلك توضيح الفوائد المترتبة على إندماجهم .
- صياغة وإيجاد أسلوب أو وحدة معينة لتوفير خدمات التسجيل والحصول على التراخيص اللازمة لتلك المشروعات من أجل تيسير إجراءات الإنضمام .
- التشبيك بين مختلف الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وبين أصحاب المشروعات والنقابات التى تمثلهم، وكذلك الجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة من أجل تقليص الأنظمة والإجراءات المعرقله لتلك المشروعات وإزالة ما هو ليس مبرراً منها.

(ب): بالنسبة للصندوق الإجماعى للتنمية

- الإتفاق مع البنوك والجهات التمويلية المختلفة على تحسين فرص الحصول على القروض اللازمة لتمويل وتطوير تلك المشروعات وبتسهيلات كبيرة لجذب أصحاب المشروعات للترخيص والتسجيل من أجل الحصول على القروض .
- التنسيق مع الجهات المختلفة لتخفيض التكلفة المالية لترخيص المشروعات لتسهيل دمجها .
- التنسيق مع المعارض والجهات التسويقية المختلفة لجذب منتجات هذه المشروعات للعرض مقابل تسديد جزء من عوائد التسويق للصندوق مقابل الترويج والتسويق للمنتج .

(ج) : بالنسبة للأحزاب السياسية

- الإتفاق على إستصدار تشريع ملزم لمنشآت القطاع غير الرسمى للإنضمام تحت مظلة القطاع الرسمى مع إيجاد الآليات التى تسهل هذا الإنضمام بدون أية عوائق أو خسائر لصاحب المشروع.
- تنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات المختلفة حول الآليات اللازمة لتنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله وتطويره .
- المساهمة فى رفع الوعى العام للمجتمع وإتجاهه نحو القطاع غير الرسمى ونحو أهمية تنظيم وتأهيل هذا القطاع للمشاركة فى تنمية المجتمع .
- الإتصال المباشر بأصحاب المشروعات فى القطاع غير الرسمى وتنظيم اللقاءات معهم لتعريفهم بضرورة وضع مشروعاتهم فى الصيغة الرسمية ومحاولة العمل على سد الفجوة بين أصحاب تلك المشروعات والدولة وإزالة التخوفات التى تؤدى الى إحجام هؤلاء عن الإنضمام للقطاع الرسمى وتغيير الثقافة السائدة لدى تلك الفئات بأن الدولة ضد مصالحهم وتبحث عن حصيلة من الرسوم والضرائب فقط .

(د): بالنسبة للنقابات

- تطوير نظام تأمينى يضمن حصول العمالة غير الرسمية على حقوقها التأمينية فى حالات الطوارئ والأمراض والعجز وحصولهم على معاشات شهرية من خلال العمل على إنشاء صندوق خاص بالحماية الإجتماعية والتأمينية لتلك العمالة كل حسب مهنته .
- التنسيق مع المنظمات العمالية لقيد العمالة غير الرسمية فى مكاتب العمل والتأمينات .
- تنظيم عملية إشتراك هذه العمالة فى صندوق العاملين بالنقابة وإعادة تقدير قيمة الأجور، ونسب الإشتراكات الشهرية المدفوعة عنها وفقا لأنظمة جديدة تاخذ فى إعتبارها مصلحة المؤمن عليه أولاً وحقه فى الحماية الإجتماعية والبعد عن الأساليب المتبعة فى جباية الأموال من العمالة .

(هـ): بالنسبة للغرف التجارية

إلزام كل صاحب مشروع يهدف إلى تصدير منتجات مشروعه بعمل التراخيص اللازمة لذلك وتقديمها إلى الغرفة المنوط بها إستخراج إذونات التصدير للحصول على تصريح أو أدونات التصدير . وبعد العرض السابق يمكن القول أن القطاع غير الرسمى من القطاعات الهامة التى إذا تم الإهتمام بها سيكون قاطرة للتنمية وخاصة فى المرحلة الراهنة وفى ظل الظروف التى تمر بها البلاد وذلك بشرط عدم نظر الدولة الى هذا القطاع على أنه مصدر للجباية فقط دون تطويره أو تحقيق عنصر الإستفادة لإفراده وإلا فلن يتحقق عنصر الجذب أو الإندماج، كذلك فإنه لنجاح منظمات المجتمع المدنى فى دورها

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

- لابد أن يكون هناك مساندة من الدولة فى هذا الإتجاه، ومن ثم فهناك مجموعة من التوصيات التى تساهم فى نجاح مهمه منظمات المجتمع المدنى فى دمج القطاع غير الرسمي، وتتمثل فى :
- ضرورة وجود آليات للتنسيق والترابط بين منظمات المجتمع المدنى والدولة ممثلة فى الجهات التنفيذية بشأن الإتفاق على صياغة السياسات والتشريعات الملائمة والملزمة لدمج قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي والإعتراف المشترك بأهمية هذا القطاع وأنه قاطرة التنمية القادرة على تجاوز الأزمات التى تمر بها البلاد وخاصة خلال هذه الفترة والتى تتمثل أهم مشاكلها فى إرتفاع معدلات البطالة .
 - إلزام الجهات التمويلية المختلفة بتخصيص جزء من التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى الجمعيات الأهلية والعمل على زيادة هذا التمويل لصالح تطوير القطاع غير الرسمي .
 - أن يكون هناك تنسيق بين منظمات المجتمع المدنى ووزارة التضامن الإجتماعى للعمل على إيجاد أشكال قانونية للحماية الإجتماعية للعمال ، فالجدير بالذكر أن العمالة غير الرسمية لا تحصل على إعانات اجتماعية حكومية ، فى الوقت الذى تكفل فيه العديد من دول العالم مستوى التغطية بالحماية الإجتماعية لكل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وخاصة فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، والتأمين ضد الحوادث والعجز والمرض.^(١)
 - قيام الجمعيات الأهلية بخلق أفكار إبتكارية لتطوير وتمويل المشروعات غير الرسمية وخاصة تلك المتعثرة أو التى يواجهها مشاكل، فمثلاً يمكن للجمعيات القيام بدور التمويل التأجيرى للقطاع غير الرسمي من خلال قيام الجمعيات بشراء المعدات ثم تأجيرها للمقترضين من أصحاب هذه المشروعات من خلال عقود تأجير تمويلية تحدد فقط أسلوب الدفع فى مقابل إمتلاك المقترض للألة بمجرد إنتها مدة التأجير .

(١) مكتب العمل الدولى ، الإنتقال من الإقتصاد غير المنظم الى الإقتصاد المنظم ، مرجع سابق، ص ٢٢.

المبحث الثامن

الإجراءات الداعمة من قبل البنوك الحكومية لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي

مقدمة :

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تمثل العصب الرئيسى لإقتصاد كثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، لقدرتها الشديدة على خلق فرص عمل كثيرة، كذلك تعد وسيلة دفع للتشغيل الذاتى والعمل الخاص بالإضافة أن تكلفتها الرأسمالية منخفضة إلى حد ما عند بد نشاطها. كذلك أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل للإرتقاء بالمهارات والقدرات لأنها فى أغلب الأحيان توظف العمالة نصف الماهرة والغير ماهرة.

من هنا كان لابد من وجود دور قوى للبنوك فى تقديم التمويل والخدمات المناسبة لمساندة تلك المشروعات، حيث يتوافر لدى البنوك شبكات إتصالات وعلاقات بمؤسسات التمويل المحلية والدولية - ورصيد ضخم من الموارد المالية مما يتيح لها تقديم برامج تمويل مناسبة تتماشى مع إحتياجات تلك المشروعات، وكذلك تنوع آجال القروض المتاحة من قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وفيما يلى سيتم دراسة دور الشمول المالى فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وسياسة البنوك الحكومية المصرية لدعم وتمويل تلك المشروعات للتحويل من الإقتصاد غير الرسمى إلى الإقتصاد الرسمى وذلك من خلال أنشطة وجهود البنك المركزى المصرى والبنوك الحكومية المصرية المتمثلة فى البنك الأهلى المصرى، بنك مصر، بنك القاهرة .

٨-١ دور الشمول المالى فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

إكتسب مفهوم الشمول المالى أهميته فى مطلع الألفية الثانية حيث يعد هدفاً مشتركاً للعديد من البنوك المركزية وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التى أظهرت هشاشة الأنظمة المالية وضرورة الربط بين الشمول المالى والإستقرار وحماية العميل المصرفى، ولهذا تعتبر تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أحد الركائز الأساسية الهادفة لتحقيق الأهداف الخاصة المرتبطة بالشمول المالى، وذلك لوجود فوائد إقتصادية وإجتماعية كثيرة من تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مثل تعزيز الإقتصاد المحلى وزيادة المساهمة فى الناتج المحلى وخلق فرص عمالة، ولذلك فقد

إهتمت الدولة من خلال البنوك المصرية وبصفة خاصة البنك المركزى المصرى لبذل كثير من الجهود نحو تنمية وتطوير تلك المشروعات، حيث أن هذه المشروعات فى مرحلة النشوء إلى حد ما.^(١) بالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دور محورياً إستراتيجياً فى التنمية الإقتصادية، إلا أنها تواجه المشروعات قيوداً على الإئتمان بالإضافة إلى القيود التى تواجه هذه التى تعمل فى القطاع غير الرسمي فى حصولها على التمويل، فهذا يعرض أهمية الشمول المالى فى تيسير الحصول على التمويل ودمج القطاع الغير رسمى داخل القطاع الرسمي، ويتحقق الشمول المالى عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والإختلالات المالية، ولعل من العوامل المؤثرة إيجابياً فى دعم الإستقرار المالى تعزيز مفهوم الشمول المالى والتوسع فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

أولاً: مفهوم الشمول المالى

عرف الشمول المالى بأنه تمكين جميع الأفراد والمنشآت (كافة فئات المجتمع) من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع إحتياجاتهم بحيث تقدم بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وشفاف وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال الأساليب الحالية والمبتكرة التى وضعت لذلك.^(٢)

أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة بالمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن حوالى ٣٨% من إجمالى السكان البالغين على مستوى العالم لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية الرسمية، وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد الخدمات المصرفية المتقدمة للأفراد والتمويل الأصغر والخدمات المالية غير الرسمية، مازال هناك المليارات من البشر الذين لا تصل إليهم الأنظمة

(١) إتحاد المصارف العربية، بنك السودان المركزى، برنامج الخليج العربى للتنمية - أجفند-، مجلة الوحدة الأقتصادية العربية، " الشمول المالى ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر"، مؤتمر "الشمول المالى : التوجه الأستراتيجى للإستقرار المالى والإجتماعى"، الخرطوم، ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١٦.

(٢) راجع فى ذلك كمال الدين ألياس، " مفهوم الإشتغال المالى وأهدافه"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والإدارية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد الثالث وعشرون، العدد الثامن، سبتمبر ٢٠١٥، ص ١١.

- عبد العزيز الغرير، " إتحاد مصارف الإمارات يحتضن الشمول المالى"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المجلد الثالث وعشرون، العدد الثامن، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٤٠.

- بنك السودان المركزى، " مفهوم الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية الأقتصادية"، ورشة عمل، مؤتمر "الفروع الثامن"، بورتسودان ٤-٥ مايو، ٢٠١٤.

المالية الرسمية. ولن يؤدي إشراك الأفراد في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم ولكنه سيساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها.^(١)

ثانياً : أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق ما يلي:^(٢)

- تعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كان أفراد أو منشآت، وجذب المستبعدة إلى النظام المالي الرسمي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ثالثاً : التحديات التي تعوق الشمول المالي

رغم إتساع فكرة الشمول المالي وما صاحبها من إهتمام ، إلا أنه مازال هناك تحديات كبيرة تواجه هذه الفكرة وتحد من تفعيل دور الشمول المالي، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:^(٣)

- ١- عدم وجود إستراتيجية وطنية للشمول المالي للعمل على إطلاق الإمكانيات المالية والإقتصادية لغير المتعاملين مع قطاع البنوك.
- ٢- المخاطر المتغيرة للشمول المالي.
- ٣- عدم توافر مستوى الوعي والثقافة المالية بالطرق المثلى للشمول المالي.
- ٤- عدم وجود جسور التواصل مع قطاعات المجتمع لتبيان الأنشطة التي تحتاج إلى دعم وإنجاح الشراكة المجتمعية.
- ٥- بعد الخدمات المالية عن متناول الكثير نظراً لإرتفاع تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات جعلت من الصعب الحصول عليها.
- ٦- عدم سهولة الوصول إلى مصادر التمويل.
- ٧- عدم معرفة مستهلكي الخدمات المالية بحقوقهم وواجباتهم.

(١) كمال ألياس ، مفهوم الإشتغال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .
(٢) النعمان محمد الهادي الصابوني، " مفهوم الأستثمار المالي : الأهداف والتحديات " مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد الثالث وعشرون العدد الثامن، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢٠.

(٣) وسام حسن فتوح، " التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي " المؤتمر السنوي لإتحاد المصارف العربية " خارطة الطريق للشمول المالي : ٢٠١٥ - ٢٠٢٠"، بيروت ، ١٩-٢١ نوفمبر ٢٠١٥، ص ٣٢.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر

- ٨- عدم إتاحة الخدمات بالشكل المناسب بسبب اللوائح التنظيمية والقانونية.
- ٩- إختلاف خصائص العملاء المستبعبدين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، مما يزيد من المخاطر الائتمانية للبنوك.

رابعاً : الشمول المالى والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أحد المحاور الاستراتيجية فى التنمية الإقتصادية، ولكن تقابل تلك المشروعات قيوداً كثيرة فى الحصول على الإئتمان وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الإئتمانية عن أداء المقرضين وجدارتهم الإئتمانية، نقص المعرفة المالية والمهارات والقدرات على إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وعدم توافر البيانات والسجلات المحاسبية كذلك، بالإضافة على المشاكل والعقبات التى تقابل المنشآت التى تعمل بالقطاع غير الرسمي فى حصولها على التمويل الذى تحتاجه، وهذا ما يؤكد ويعزز أهمية الشمول المالى فى سهولة الحصول على التمويل والعمل على إدخال وجذب منشآت القطاع غير الرسمي ضمن منشآت القطاع الرسمي.^(١)

٨-٢ سياسة البنوك الحكومية المصرية لدعم وتمويل دخول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي

يعتبر التمويل من أهم متطلبات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وهو ما يستلزم من قطاع البنوك الدعم لتلك المشروعات وتيسير حصولها على التمويل المطلوب لها. ولذلك تلعب البنوك الحكومية المصرية هذا الدور المهم فى تمويل تلك المشروعات، ومن المتوقع أن يكون دوراً كبيراً لتمويل الشريحة المهمة من هذه المشروعات والإهتمام بالأنشطة كثيفة العمالة التى يمكن أن تحقق عائداً كبيراً وجيداً على الإستثمار وتضيف إلى الإقتصاد ككل، إلا أن هناك تحديات كبيرة أبرزها يتمثل فى ضعف فرص تحويل القطاع الرسمي وتلك المشروعات إلى الإقتصاد الرسمي، وكذلك تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي وتضمينه داخل الإقتصاد الرسمي، حيث أن فرص التمويل أمام قطاعات الإقتصاد غير الرسمي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مازالت ضئيلة وهو ما يعرقل توجهات البنوك ويفرض التحدى أمام البنوك ويحتاج إلى التغلب عليه من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(١) أحمد فؤاد خليل، "آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية

البحرية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد الثالث وعشرون، العدد الثامن، سبتمبر

٢٠١٥، ص٧.

أولاً: البنك المركزي المصري*

يوجد للبنك المركزي المصري دور هام في الحفاظ على الإستقرار المالي وتشجيع النمو الإقتصادي، فقد أعطى البنك المركزي المصري إهتماماً كبيراً للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك نظراً لكونها المحرك الأساسي للتنمية، حيث أن النهوض بها ومساعدتها ينعكس إيجابياً على الناتج القومي الإجمالي بالإضافة إلى ذلك تحقيق الإستقرار الإجتماعي، وهذا من خلال ما يلي:

- تطوير قطاعات إقتصادية قائمة.
- خلق قطاعات إقتصادية جديدة .
- خلق فرص عمل.

كذلك أثبتت كثير من الإحصاءات أن الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر تمثل حوالي ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم دول العالم وكذلك تساهم في الوصول إلى ما يلي:

- ١- تحسين الإنتاج نتيجة المنافسة في السوق.
- ٢- تعزيز ثقافة العمل الحر.
- ٣- تطوير مهارات العاملين.
- ٤- العمل على القضاء على البطالة.
- ٥- القضاء على الفقر.

* دور البنك المركزي المصري

نظراً للدور الريادي الذي يقدمه البنك المركزي المصري في المساهمة في إيجاد الحلول المصرفية التي من شأنها الإرتقاء بالإقتصاد القومي، فقد تم التركيز على تحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث قدم البنك المركزي المصري مجموعة من المبادرات والتي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تمثلت في العديد من المبادرات منها مبادرة دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ونذكرها فيما يلي: (١)

* إنشئ البنك المركزي المصري بقرار جمهوري عام ١٩٦١ ككيان مستقل، وهو يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية.

(١) البنك المركزي المصري، مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد العربي، " الأدوات التمويلية المبتكرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مؤتمر " تطوير أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٥"، القاهرة، ١٤-١٥ يناير ٢٠١٥.

* لتخفيف القيود على منح المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أصدر محافظ البنك المركزي المصري في ديسمبر ٢٠١٥ قرار بإلغاء شرط وجود قوائم مالية للشركات بإعتبار أن معظم هذه المشروعات تعمل في القطاع غير ارسمي، مما يعد تشجيعاً من البنك المركزي لهذا القطاع على الإندماج في الإقتصاد القومي.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- ١- إصدار مبادرة بإعفاء البنوك التى تقدم تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من نسبة الإحتياطي النقدى الإلزامى لدى البنك المركزى المصرى.
- ٢- إنشاء بوابة الكترونية مسجل عليها بيانات حوالى ٢٦ ألف مشروع .
- ٣- إنشاء وحدة متخصصة بالمعهد المصرفى المصرى للقيام بتدريب العاملين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- ٤- تدريب الكوادر البنكية بهدف إنشاء إدارات متخصصة بالبنوك حيث تقدم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- ٥- إصدار تعليمات بازال ا ا وما تتضمنه من معاملة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عند حساب متطلبات رأس المال الخاص بها.
- ٦- تخفيض رسوم البنوك على إصدار شهادات رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- ٧- إصدار التعليمات الخاصة بالفروع الصغيرة للبنوك لحثها على الإنتشار الجغرافى.
- ٨- تأسيس الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى، ومالها من دور كبير فى توفير قاعدة بيانات تاريخية عن عملاء هذا القطاع، وتقديم تقييم لمستوى جدارة هؤلاء العملاء وإستحقاقهم للإئتمان وتقاس بناء على عدة محددات: (١)

- التاريخ الإئتمانى (إن وجد).
- القوائم المالية.*
- خبرة ومؤهلات الإدارة.
- الإستقرار والنمو بالمنشأة.
- المنافسة.
- القوانين والقواعد المتبعة.

(١) محمد رفعت الحوشى ، الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى، "المؤتمر الإقليمى لدعم فرص التمويل للشركات الصغيرة فى الدول العربية - نظرة شمولية"، يناير ٢٠١٥ ، ص ١٤ .

* لتخفيف القيود على منح المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أصدر محافظ البنك المركزى المصرى فى ديسمبر ٢٠١٥ قرار بإلغاء شرط وجود قوائم مالية للشركات بإعتبار أن معظم هذه المشروعات تعمل فى القطاع غير الرسمي، مما يعد تشجيعاً من البنك المركزي لهذا القطاع على الإندماج فى الإقتصاد القومى.

* مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة شاملة لتحفيز البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث تأتي تلك المبادرة بغرض دفع عجلة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل مع الأرتقاء بمستوي الدخل وزيادة الناتج المحلي، لتصبح مساهماً رئيسياً في قطاع الإنتاج والإستثمار في الإقتصاد المصري، وتتضمن المبادرة ما يلي:

- برامج تمويلية متعددة تتناسب مع كافة الأنشطة.

- سعر العائد ٥% (فائدة بسيطة متناقصة).

- فترة سداد بحد أقصى ٥ سنوات.

- أيسر الشروط والإجراءات.

كما أن تلك المبادرة تغطي جميع أنحاء مصر وتصل إلى كافة أطرافها، وبما يضمن وصول التمويل إلى جميع فئات المجتمع التي تستطيع المساهمة في تنمية الإقتصاد. كذلك سوف يساهم البنك المركزي في توفير الدعم للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال هذه المبادرة حيث يطبق ذلك من خلال البنوك وبالتعاون مع قطاعات الدولة المعنية لتيسير فرص إتاحة التمويل المصرفي لهذه الشركات وللمنشآت، حيث تستهدف توجيه الموارد المصرفية لها على مدى ٤ سنوات لنحو ٣٥٠ ألف شركة ومنشأة وهو ما يساعد على توفير ٤ ملايين فرصة عمل جديدة.

كما أصدر البنك المركزي تعليماته للبنوك لتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمبلغ ٢٠٠ مليار جنيه بسعر فائدة متناقص ٥% على أن ترتفع حصة هذه القروض إلى ٢٠% من إجمالي القروض الممنوحة من البنوك خلال الأربع سنوات المتصلة، وفي ضوء الإهتمام الذي يولييه البنك المركزي المصري لهذا القطاع وتأكيداً على دور البنوك في تمويل تلك الشركات لما لهذه الشركات من دور أساسي في تنمية الإقتصاد القومي.

وبالإضافة إلى مبادرة البنك المركزي المصري بشأن تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وفي ضوء تفاوت تعريف البنوك لهذه الفئة من الشركات، تطلب الأمر ووفقاً لما هو متبع في معظم دول العالم بغرض توفير بيانات وافية ودقيقة عن هذا القطاع، قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري مايلي:

جدول رقم (١٣) *

تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثه التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات/الإيرادات السنوية)	حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة*
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة جداً	من مليون إلى أقل من ١٠ مليون جنيه.	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون جنيه لغير الصناعية.	أقل من ٢٠٠ فرد

* حجم العمالة استرشادى وغير محدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

** يتم استخدام "رأس المال المدفوع" فى حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلاً من حجم الأعمال، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاوله النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال، وعليه يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأسمى القائم على حجم الأعمال.

١- تعديل مبادرة البنك المركزى المصرى الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم ٢٤٠٨/٢٠٠٨ بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن إعفاء البنوك من نسبة الإحتياطى مقابل ما يتم منحه من قروض مباشرة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على النحو التالى:

أ - تطبق المبادرة على كل من الشركات والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة.

ب - يتم تعديل المادة الثانية من المبادرة بشأن الشروط الواجب توافرها بالشركات والمنشآت محل الإعفاء وفقاً للتعريف الجديد المقترح أعلاه.

ج- إلغاء البند ٦ (ج) من القواعد والإجراءات التفصيلية الصادرة فى ١٤ يناير ٢٠٠٩ الخاصة بتطبيق أحكام المادتين الأولى والثانية من قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بشأن ضرورة الحصول على شهادة معتمدة من مراقب الحسابات بحجم أعمال الشركة أو مبيعاتها لأقرب ربع من العام المالى.

٢- فيما يخص قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ٢٠٥/٢٠٠٨ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٨ بشأن تقديم الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى (I-Score) خدمات الإستعلام والتصنيف الإئتمانى للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتزام كافة البنوك وشركات التمويل العقارى والتأجير التمويلى بالحصول على المعلومات والبيانات الإئتمانية الخاصة بمديونيات تلك الشركات والمنشآت التى لا يجاوز حجم الإئتمان الممنوح لأى منها مليون جنيه.

يتعين فى هذا الشأن الإقرار وفقاً للتعريف الجديد الوارد بالبند (١) وذلك بدلاً من الإقرار وفقاً لحجم الإئتمان الممنوح (بحد أقصى مليون جنيه)، على أن تقوم الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى (I-Score) بإظهار الشركات والمنشآت وفقاً للتعريف الجديد ضمن تقاريرها الصادرة.

٣- وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ بشأن القواعد المنظمة لنظام تسجيل الإئتمان بالبنك المركزي المصري، تلتزم البنوك بالإقرار عن مركز كل عميل يقدم له تمويل أو تسهيل إئتماني يبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري فأكثر سواء كان شخص طبيعى أو اعتبارى. وفى هذا الصدد يتعين لدى الإقرار وفقاً لما تقدم إضافة التعريف الجديد بالإقرار عن نوعية الشركات والمنشآت (متناهية الصغر، صغيرة جداً، صغيرة، متوسطة)، على أن يقوم البنك المركزي المصري بإتاحة هذه المعلومة للإطلاع.

٤- تعديل أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ كما يلي:

أ - تعديل البنك "أولاً/١/هـ" الخاص بنتائج "تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل"، بحيث يتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة جداً ومتناهية الصغر - وفقاً للتعريف أعلاه. خلال العام الأول من التعامل دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات وذلك فى ظل عمل معظمها فى القطاع غير الرسمى وإتاحة فترة كافية لتأهيلها تدريجياً لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة مع مراعاة أن تتضمن السياسة الإئتمانية للبنك الضوابط المناسبة التى تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات بما يكفل التحقق من سلامة الموقف المالى للعملاء.

ب- مراعاة تطبيق قواعد إدارة المخاطر الإئتمانية وأسس تقييم الجدارة الإئتمانية للمؤسسات الواردة بالبند "أولاً" على الشركات والمنشآت المتوسطة.

ج - تعديل البند "ثالثاً" ليصبح "إدارة المخاطر الإئتمانية وأسس تصنيف الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة"، وتعديل التعريف الوارد به وفقاً للتعريف الموحد الجديد.

٥- تمنح البنوك فترة لتوفيق أوضاعها وفقاً لما سبق تنتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

٦- ضرورة تطوير الإدارات المتخصصة لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبنوك من خلال وضع سياسات وإجراءات ونظم داخلية، والبدء فى تجميع البيانات اللازمة لوضع نظام تصنيف ملائم لطبيعة هذه الفئة من العملاء، ذلك على أن يتم تطبيقه بحد أقصى ثلاث سنوات من تاريخه.

وفيما يلى أيضاً البند (٥) من قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة فى ٣ ديسمبر ٢٠١٥ بخصوص تعديلات أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥.

جدول رقم (١٤)

تعديلات أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء

البند	قبل التعديل	بعد التعديل
أولاً	إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات.	إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات متضمنة الشركات والمنشآت المتوسطة.
أولاً/١ هـ	هـ-يراعى لدى تحديد الجدارة الائتمانية العوامل التالية: * * * نتائج تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل.	يضاف للبند ما يلى: * يتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة جداً ومتناهية الصغر (وفقاً للتعريف الجديد) خلال العام الأول من التعامل دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التى تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات.
أولاً/١ هـ	* * * نتائج تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل.	* يتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة جداً ومتناهية الصغر (وفقاً للتعريف الجديد) خلال العام الأول من التعامل دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات. مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التى تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات بما يكفل التحقق من سلامة الموقف المالى للعملاء.
ثالثاً:	إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.	إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة.
ثالثاً/١	التعريف: القروض الصغيرة هى تلك القروض الممنوحة من البنك للحرفيين وأصحاب المهن ومشروعات الشباب، والمؤسسات التى لا يتجاوز حجم أعمالها مليون جنيه.	التعريف: التعريف الجديد للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغير جداً والصغيرة، الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة فى ٣ ديسمبر ٢٠١٥.

وفى إجراء تكميلي حدد البنك المركزى الجداول الزمنية لضخ ٢٠٠ مليار جنيه خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ تأسيسياً على الموقف الفعلى لقروض تلك المشروعات فى ديسمبر ٢٠١٥، والجداول هى :

- ١- الخطة المستهدفة لمحفظه قروض الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالنسبة للمستهدفة بكل محفظة.
- ٢- العدد المستهدف من عملاء كل محفظة.
- ٣- خطة التسوية، مثل المنتجات والعملاء المستهدفين من خلالها والتوزيع الجغرافى.
- ٤- إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- ٥- نظم إدارة المعلومات.
- ٦- الموارد البشرية من حيث عدد العاملين والتدريب.

* أهمية المبادرة المقدمة من قبل البنك المركزى المصرى

- توجد للمبادرة المقدمة من قبل البنك المركزى المصرى أهمية كبيرة طبقاً لما يلى:
- ١- مرودها الكبير على الاقتصاد والمجتمع سواء من حيث الإنتاج أو التشغيل.
 - ٢- توفير ملايين فرص عمل مستدامة وحقيقية تسهم فى تحقيق دخول جيدة لأصحابها والعاملين بها.
 - ٣- إحلال منتجات هذه المشروعات محل الواردات .
 - ٤- المساهمة فى زيادة التصدير مما يؤثر إيجابياً فى تقليل الضغط على النقد الأجنبى.
 - ٥- دمج القطاع الغير رسمى فى القطاع الرسمى، ولا سيما أن حجم هذا القطاع كبيراً، مما ينعكس إيجابياً على مضاعفة الناتج المحلى الأجمالى.
 - ٦- البنوك قادرة على تحقيق المستهدف من المبادرة، ورفع نسبة القروض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه وتمثل نسبة ٢٠% من محفظة القروض، وذلك خلال ٤ سنوات وذلك فى ظل الحوافز التى قدمها البنك المركزى المصرى.
 - ٧- التفاعل الشديد بنجاح هذه المبادرة لسبب هام وهو أن المبادرات السابقة فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كانت تفتقد إلى الإرادة السياسية، ولكن هذه المرة جاءت المبادرة من رأس السلطة التنفيذية فى الدولة، مما يعطى دفعة قوية للتقدم والإهتمام الحقيقى من جانب الدولة بكافة مؤسساتها بتنمية هذه المشروعات، وإزالة المعوقات التى تواجهها، وبالإضافة إلى ما سبق فإن تبنى البنك المركزى المصرى لهذه المبادرة مهم جداً لتشجيع البنوك على التوسع فى تمويل تلك المشروعات وخاصة أن الإجراءات التى إتخذها البنك المركزى هائلة ومحفزة جداً للبنوك فى هذا المجال، ومن هذا المنطلق فإن الوصول إلى نسبة ٢٠% من إجمالى محفظة القروض لدى كل بنك

لتمويل تلك المشروعات، سهل التحقيق لا سيما أنه يتم بواقع ٥% سنوياً لتصل النسبة إلى ٢٠% على مدى ٤ سنوات فترة تنفيذ المبادرة.

٨- أن المبادرة ستعكس إيجابياً على هذا القطاع ومعدلات إقراضه، لكن المشكلة تكمن فى مدى وجود رغبة قوية لدى البنوك لإقراض هذا القطاع، فخصم قيمة الأحتياطي سوف يتوقف على قيمة التمويل وهو أمر متروك لكل بنك، كما أن ما صدر عن البنك المركزي مجرد توجيهاً وليس إلزاماً.

٩- إعادة توجيه فوائض المدخرات الوطنية فى الجهاز المصرفى إلى القطاعات الإنتاجية بدلاً من تبديدها فى قروض إستهلاكية.

١٠- مساعدة البنوك على التوظيف الأمتثل لأموالها.

أما بالنسبة لأهمية الإجراءات الداعمة لتلك المشروعات فيجب الحذر من الصعوبات التى قد تعوق تلك الإجراءات بعدم وصولها إلى مستحقيها وفى مقدمتها تعريف البنك المركزى لتلك المشروعات والتزام البنوك بها عند إقراضها لهذه المشروعات، أن تعريف البنك المركزى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مبالغ فيه ولا يتفق مع حقيقة هذه المشروعات فى مصر حيث أن تلك المشروعات تعد نوع من الأعمال التجارية الصغيرة والحرفية والتى غالباً - ما يعمل بها خمسة أفراد أو أقل، ورأس مال التأسيس لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه، وغالباً ما تكون المشروعات المتناهية الصغر هى أعمال عائلية وعادة لا يوجد إنفصال بين الملكية والإدارة حيث أن صاحب المشروع هو الذى يديره وتتميز منتجاته بالبساطة والمحلية ويكون هدفه البنية المحلية بإحتياجاتها وغالباً ما يكون التصدير خطوة لاحقة.

* البنك المركزى المصرى ودوره فى تعزيز ترسيخ مبدأ الشمول المالى

يعطى البنك المركزى المصرى إهتماماً كبيراً لترسيخ مبدأ الشمول ويدعم أسلوب إتخاذ القرار المصرفى المناسب فى تعزيز مبدأ الشمول المالى، حيث يشكل الركيزة الأساسية لنجاح البنوك، ويدعم أسلوب أتجاه القرار المصرفى المناسب، ويعنى كذلك بزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك وهو كذلك دور أصيل للبنك المركزى المصرى إلى جانب تحقيق الإستقرار المالى ودفع النمو الإقتصادى للبنك، كما أن الشمول المالى ليس هدفاً فى حد ذاته للبنك المركزى المصرى بل وسيلة لتحقيق غاية، وذلك لدوره الشمولى فى تمويل المشروعات الصغيرة متناهية الصغر حيث أن الشمول المالى من صميم دور الجهاز المصرفى.

كما ينصب دور البنك المركزى المصرى على تهيئة البيئة الرقابية المصرفية لتشجيع البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة متناهية الصغر وذلك من خلال ما يلى:

- ١- تعميق الوعى بالنسبة للشمول المالى، خصوصاً بالنسبة لتوسيع التمويل المصرفى فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وذلك لأهميته لمستقبل مصر.
- ٢- الإستمرارية فى إصدار المبادرات الخاصة لتحفيز البنوك للتوسع فى إتاحة التمويل لتلك الشريحة من الشركات .
- ٣- الإهتمام بالبنية التحتية للبنوك المتمثلة فى نظم الدفع، شركات التصنيف والإستعلام الإئتمانى، وضمان مخاطر الإئتمان.
- ٤- التوسع فى تدريب العاملين بالبنوك فى مجال المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر.
- ٥- التنسيق مع الجهات المعنية لتذليل عقبات قد تواجه البنوك فى هذا المجال.

كذلك يسير البنك المركزى المصرى بخطوات جاده وفعالة فى دعم تحقيق المزيد من الشمول المالى حيث أقر البنك المركزى المصرى ضوابط خاصة بفتح وكالات/فروع صغيرة (Mini Branches) للبنوك ، ويكون الهدف من فتح تلك الفروع هو تشجيعها نحو التوسع فى تقديم خدمات التجزئة المصرفية والوصول إلى أكبر عدد من العملاء فى الأماكن التى ستواجد بها تلك الفروع بما يساهم فى تدعيم مفهوم للشمول المالى وإضافة نشاط تمويل المشروعات الصغيرة ضمن الأنشطة المقدمة من خلال تلك الفروع الصغيرة^(١).

وفى ضوء هذه المبادرة وجه البنك المركزى بضرورة إيلاء عناية خاصة للتدريب من خلال تدعيم دور المعهد المصرفى المصرى فى إعداد برامج متخصصة للقائمين على هذه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتأهيلهم للقائمين على تلك المشروعات لإدارة مشروعاتهم بكفاءة والتعامل مع البنوك، إلى جانب تنظيم المزيد من البرامج المتخصصة للعاملين فى هذا القطاع بالبنوك، بالإضافة إلى تعظيم سبل التعاون مع إتحاد الصناعات المصرية، ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة العربية للتصنيع، والوزارات المعنية لتنمية هذا القطاع من المنشآت، حيث أن البنك المركزى لن يألوا جهداً للعمل على نجاح هذا البرنامج الذى أصبح حتماً لما له من مردود إيجابى على المستوى الإقتصادى والإجتماعى.

أخيراً يؤكد البنك المركزى المصرى بأنه لن يألوا جهداً للعمل على نجاح هذه المبادرة الذى أصبح حتماً لما له من مردود إيجابى على المستوى الإقتصادى والإجتماعى، كما يعمل البنك على تضافر الجهود على مستوى كافة قطاعات الدولة المعنية بهذا الشأن بما يحقق التقدم ورفعة الوطن.

(١) البنك المركزى المصرى ، WWW. Cbe. Org. Eg، نفس الجلسة السابقة.

* البنك المركزى، وشركة ضمان مخاطر الائتمان

يعتزم البنك المركزى المصرى المضى قدماً فى برنامج دعم الشركات الصغيرة من خلال طرح آلية لضمان مخاطر الائتمان بغرض تخفيض المخاطر التى تواجهها البنوك لدى تمويل هذه المشروعات، حيث بدأ البنك المركزى مع شركة ضمان مخاطر الائتمان لوضع برنامج لإعادة هيكلة الشركة بغرض تقديم الضمانات للبنوك بنسب تغطية تتناسب مع توجهات البنك المركزى من دعم المناطق النائية والقطاعات الاستراتيجية المهمة وتشجيع تمويل المشروعات حديثة الإنشاء .

* البنك المركزى المصرى والشركة المصرية للإستعلام الائتمانى (I – Score)

منح البنك المركزى المصرى الموافقة على تأسيس أول شركة إستعلام إئتمانى فى مصر - الشركة المصرية للإستعلام الائتمانى - حيث حصلت على رخصة التشغيل بناء قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٨، لتبدأ عملها من مارس نفس العام، وبدأت بتقديم خدمات التقييم الرقى للجدارة الائتمانية للأفراد عام ٢٠١٠.

كما تضم الشركة ٢٥ بنكاً من مؤسسين ومساهمين بالإضافة إلى الصندوق الإجتماعى للتنمية، ويتكون مجلس الإدارة من ١١ عضواً يمثلون البنوك التابعين لها .

كذلك قامت الشركة بإختيار الشريك الأجنبى الإستراتيجى وهو شركة "مان & براد ستريت الدولية" للحصول على التكنولوجيا والمعرفة الفنية، ويتم التعامل مع البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بسرية تامة، ويتم تداولها فى الحدود المصرح بها طبقاً لقواعد ولوائح البنك المركزى المصرى.

كما تعد الشركة أول شركة خاصة تقود صناعة الإستعلام الائتمانى فى مصر عن الأفراد والشركات الصغيرة حيث تقوم بتجميع وعرض المعلومات الخاصة وتاريخ ونمط سداد المقترضون للجهات التى تمنح تسهيلات إئتمانية، وهذه المعلومات تساعد مانح التسهيلات الائتمانية على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء.

كذلك يعمل بالشركة ٥٢ عنصراً بشرياً منهم ٦ تنفيذيين يتواصلون مع ١٠٢ بنك وشركة يستفيدون من خدمات الشركة.

تتمثل طبيعة عمل الشركة فى تكوين ملفات إئتمانية من خلال تجميع ومعالجة وحفظ وتحليل المعلومات والبيانات الشخصية والإئتمانية المتعلقة بمدىونية عمل البنوك وشركات التمويل العقارى وشركات التأجير التمولى والشركات التى تقدم إئتمناً من موردي السلع والخدمات إضافة إلى توفير خدمات الإستعلام والتصنيف الائتمانى الأخرى وإصدار التقارير الائتمانية للمستعلمين دون إبداء توصيات تتعلق بمنح الائتمان. كما يتم عمل برامج لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة فى

إطار الإهتمام الكبير من الدولة والبنك المركزي المصري للتوسع في تمويل هذه المشروعات للحد من البطالة.

كذلك تقدر تكلفة تقديم الإستهلام الإئتماني ٢٥ جنيه لكل حالة، أما بالنسبة لتكلفة هذه الخدمة للجمعيات الأهلية فتقدم بمبلغ رمزي جنيه واحد فقط من أجل دعم نشاط التمويل متناهي الصغر لتوليد فرص العمل والتشغيل ورفع الإنتاج القومي، إلى جانب دعم هذه الجمعيات الأهلية.

يوجد للشركة إستراتيجية واعدة تستهدف إتاحة الإستهلام الإئتماني عبر التليفون المحمول (الموبايل)، وماكينات الصراف الآلي، كذلك بلغ عدد العملاء بالشركة ١٤ مليون عميل، منهم ١٥٢ ألف شركة وهي الشركة التي يقل حجم نشاطها عن مليون جنيه وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرية المنظمة لنشاط شركة الإستهلام الآمنى وأن مجموع الحدود الإئتمانية المتاحة من القطاع المصرفي لهذه الشركات بلغ ١٧,٨ مليار جنيه المستخدم منها ١٤,١ مليار جنيه حتى فبراير ٢٠١٦، كذلك يوجد دور بارز للشركة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لأن ذلك يقع داخل النشاط الأساسي للشركة، لأن تلك المبادرة سوف تحدث طفرة حقيقية، لاسيما وأن البنك المركزي المصري أصدر التعريف الموحد لتلك المشروعات، وهو ما يساعد البنوك على توحيد أنماط التقرير للشركات، كما يتيح القدرة على المتابعة لنمو محافظ البنوك في تمويل هذه الشركات، إضافة إلى أنه يوفر لشركة الاستعلام الإئتماني فرصة بناء قاعدة بيانات وحساب معدلات التعثر والتصنيف القطاعي لهذه المشروعات (صناعي/زراعي/تجاري/خدمي) جديد داخل الشركة الأولى لتقديم خدمات التصنيف لقطاع الشركات والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

كما تقوم حالياً الشركة بإعادة تقييم تأسيس شركة تابعة للتصنيف الإئتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء قرار البنك المركزي الصادر في ديسمبر ٢٠١٥ بشأن التعريف الموحد للشركات والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن المحتمل إستبدال تأسيس الشركة التابعة بقطاع خدمي جديد داخل الشركة الأولى لتقديم خدمات لتصنيف قطاع الشركات والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

ثانياً : البنك الأهلي المصري

يعد البنك الأهلي المصري في مقدمة البنوك العامة في السوق المصرفي المصري عن جدارة قيمة ونسبة على مستوى التسهيلات والإقراض المصرفي على إختلافه.

كما يعتبر دعم المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر توجه إستراتيجي للبنك إنطلاقاً من الإيمان بأهمية تلك الشريحة من المشروعات ومردود نشاطها الإيجابي على الإقتصاد المصري لاسيما في ضوء مناسبة خصائصها لواقع المؤشرات الإقتصادية.

كذلك يعتبر البنك الأهلى المصرى أن تمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر هو بمثابة قضية أمن قومى لأنه يساهم فى تشجيع العمل الحر للشباب دون إنتظارهم الوظيفة الحكومية ، ولذلك يحرص على التوسع فيه.

يعد البنك الأهلى المصرى من أكبر البنوك الممولة لقطاع المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر حيث تحظى تلك المشروعات بإهتمام كبير من جانب البنك حيث تم زيادة حجم التمويل لها حيث بلغ ١٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥.

كما يلعب البنك الأهلى المصرى دوراً قومياً لتمويل دخول مشروعات الإقتصاد الغير رسمى إلى الإقتصاد الرسمي من خلال تيسير وتسهيل الإجراءات بالتنسيق مع الجهات الرسمية مثل الصندوق الإجتماعى والمحليات ووزارة التجارة والصناعة، والعمل على الحد من إنتشار الإقتصاد الغير رسمى والذي أصبح يسجل أرقاماً فلكية تصل إلى أضعاف الإقتصاد الرسمي.

يهتم البنك الأهلى المصرى بشكل كبير فى تطوير دوره فى تمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، إيماناً بالتخصص والحرفية قام بما يلى * :

- ١- دراسة قطاع المشروعات من خلال شركة فرنسية حتى يتمكن من معرفة تفاصيل القطاع والتواصل معه.
- ٢- رفع محفظته المالية من ٤,٣ مليار جنيه فى يناير ٢٠١٠ حتى ١٣,٠٠ مليار جنيه حتى نهاية عام ٢٠١٤.
- ٣- تخصيص ٢٦٣ فرعاً لتمويل تلك المشروعات.
- ٤- تأهيل العنصر البشرى لديه بدءاً من التدقيق فى إختيار العمالة المشاركة فى البرامج التدريبية المتخصصة سواء كانت محلية أو دولية لدعم تلك القطاع.
- ٥- خصص ١٠٠٠ باحث إئتمان وتم توزيعهم على المحافظات وذلك وفقاً للتوزيع الجغرافى لتلك المشروعات.
- ٦- قدم خدمة جديدة وتعد الأولى فى مصر بالنسبة لقطاع البنوك حيث إستحدث إدارة الإستشارات لتقدم خدمة الإستشارات المالية وغير المالية لهذه المشروعات.
- ٧- دعم الفكر والثقافة المصرفية فيما يخص تلك المشروعات .
- ٨- تقليص عدد المستندات المطلوبة لتصبح ستة مستندات فقط .
- ٩- تمويل ٤٠ ألف مشروع للشباب حتى أغسطس ٢٠١٥.

* البنك الأهلى المصرى، مقابلة شخصية مع د. أحمد حسنى، نائب رئيس المشروعات الصغيرة، فى ٦/٩/٢٠١٥.

١٠- توقيع حوالي ١٢ بروتوكولاً مع الجهات المختلفة، ومنها الصندوق الإجتماعى الذى يعد الشريك الأساسى للبنك الأهلى المصرى منذ عام ١٩٩٣، لدعم تلك المشروعات وتقديم التمويل اللازم لها.

١١- توقيع عقود بنحو ٨ مليارات جنيه لنحو ١٥٠ ألف مشروع منذ بداية التعاون مع الصندوق الإجتماعى، حيث حقق الكثير منها نجاحاً كبيراً واستطاعت أن تثبت وجودها بقوة فى السوق.

وفى إطار حرص البنك الأهلى المصرى على تمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر لما لها تأثير إقتصادي وإجتماعى، ومساندة تلك المشروعات للتحويل من القطاع الغير رسمى إلى القطاع الرسمى ، فقد قام البنك الأهلى المصرى بتقديم عدة مبادرات لذلك ومنها* :

- برنامج الأهلى للقضاء على السوق الموازية بجميع محافظات مصر.

- برنامج المشروع القومى للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية.

* برنامج الأهلى للمساندة فى القضاء على السوق الموازية بجميع المحافظات

اسم البرنامج الأهلى للمساندة فى القضاء على السوق الموازية ويقتصر المنح فى نطاق هذا

البرنامج للمشروعات غير الرسمية فقط بهدف رقابة هذا النوع من التمويل.

النطاق الجغرافى

- كافة محافظات الجمهورية

المشروعات القابلة للتمويل:

- كافة المشروعات غير الرسمية العاملة فى كافة قطاعات النشاط الإقتصادى التى تسمح السياسة الإئتمانية للمصرف بتمويلها.

الفئات المستهدفة من البرنامج :

- أصحاب المشروعات غير الرسمية الغير مؤهلة للتعامل مع البنوك أو فى الأماكن التى يصعب الوصول إليها.

المستندات المطلوبة للدراسة

- بطاقة الرقم القومى للعميل، الضامن .

- مستند مقر النشاط (عقد ملكية أو إيجار) + إيصال مرافق.

- إعداد مركز بالموجودات والإلتزامات من واقع الزيارة موقع عليه من العميل والقائمين بالزيارة .

* البنك الأهلى المصرى، مقابلة شخصية مع أ.حسام الدين عطا عبد الله، قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٥.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

مجالات استخدام القروض التى ستمنح للعملاء

- تمويل الآلات والمعدات للمشروعات الجديدة والقائمة.
- تمويل رأس المال العامل للمشروعات الجديدة والقائمة.
- تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات بشرط أن يكون التمويل مقترن بتمويل رأس مال عامل و/ أو أصول ثابتة وأن يكون بحد أقصى ٣٠% من القيمة الكلية للقروض وذلك حتى يمكن توجيه الجزء المتبقى من القرض لتمويل رأس المال العامل و / أو الأصول الثابتة. لا يتم تمويل مشروعات تنمية الثروة الحيوانية فى نطاق هذا البرنامج.
- قيمة القرض وسعر العائد والمصاريف الإدارية ونسبة مساهمة المقترض فى المشروع.
- الحد الأقصى للتمويل ٥٠ ألف جم تصرف على شريحتين وفقاً لما سيرد تفصيله.

قيمة القرض	نوعية	سعر العائد	الحد الأدنى لمساهمة المقترض	المصاريف الإدارية
بحد أقصى ٥٠ ألف جم	جديد قائم	١٠%	١٥%	١% سنوياً من قيمة القرض بحد أدنى ٢٠٠ جنيه

- فائدة التأخير: ١% سنوياً من قيمة القسط أو الأقساط المتأخرة عن كل شهر تأخير.

فترات السماح والسداد

- ١- فترة السماح (تحدد وفقاً لطبيعة المشروع والتدفقات النقدية له)، ولا تزيد عن عام واحد وتسدد عوائدها وفقاً لدورية سداد القسط.
- ٢- فترة السداد: تحدد فترة السداد وفقاً لطبيعة المشروع والمدة اللازمة لدوران رأس المال والتدفقات النقدية للمشروع وفقاً لما يلى:
- ٣- يسدد تمويل شراء الآلات والمعدات وكذا المقترن بتمويل رأس المال العامل (مشروعات جديدة أو قائمة)، وكذا رأس المال العامل (منفرداً) لدورة النشاط الأولى بحد أقصى أربع سنوات بخلاف فترة السماح.
- ٤- يسدد تمويل رأس المال العامل غير المقترن بتمويل الآلات أو المعدات للمشروعات القائمة بحد أقصى عامين شاملة فترة سماح حدها الأقصى ٦ شهور.
- ٥- تكون دورية القسط للعميل شهرية أو ربع سنوية.

خطوات تنفيذ البرنامج

- ١- يقوم الفرع بإستيفاء المستندات المطلوبة وتحديد قيمة التمويل بحد أقصى ٥٠ ألف جم للعميل الواحد تصرف على شريحتين:
- ٢- الشريحة الأولى: بحد أقصى ٥٠% من قيمة التمويل المقرر للعميل والصادر به الموافقة الإئتمانية وتصرف بعد إستيفاء الشروط والضمانات.
- ٣- الشريحة الثانية: بباقي قيمة التمويل المقرر للعميل ويتم صرفها وفقاً للتالى:
 - أ- إنتظام حساب القرض القائم.
 - ب- يقدم العملاء المستندات التى تفيد تحول المشروع إلى القطاع الرسمى (سجل تجارى، بطاقة ضريبية، عقد الشركة وملخصه فى حالة الشركات ٠٠٠الخ).
 - ج- مدة سداد القرض الجديد هى المدة المكملة لفترة السداد المقررة بالقرض القديم.

* المشروع القومى للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية

قام البنك الأهلى المصرى بتقديم المشروع القومى للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك) بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية حيث يعتمد المشروع على إستخدام منظومة الشباك الواحد لتلقى الطلبات والرد عليها وحصول المقترض على القرض خلال أسبوع بحد أقصى من تقديم الطلب مستوفياً الأوراق المطلوبة، كما تم تغطية جميع المحافظات بعدد ٣٠٢ مقراً لهذا البرنامج تعطى جميع المراكز الإدارية بالمحافظات.

كذلك يعتمد (مشروعك) على مبدأ التنمية بالمشاركة بما يجعل أهل القرية أو النجع أو القسم أو المركز بالتعاون مع المحافظات وأجهزة الدولة يتمكنون من المشاركة فى صناعة خارطة تطوير تنمية مجتمعهم وتحديد أولويات التطوير والتنمية المطلوبة لهم وإستخدام نموذج المشروعات والإستفادة من التجارب وتفادى العقبات، وفيما يلى برنامج (مشروعك) .

* مجالات استخدام القروض التى ستمنح للعملاء تمويل شراء الآلات والمعدات والتجهيزات

- تمويل النشاط الجارى (خامات ومصروفات تشغيل).
- تمويل مشروعات الثروة الحيوانية.
- المهن الحرة.

جدول رقم (١٥)

الحد الأدنى لمساهمة المقترض فى المشروع ومدة السداد والسماح وسعر العائد

حجم التمويل	مساهمة المقترض	مدة السداد والسماح	سعر العائد
حتى ٢٥ ألف جم			
أكبر من ٢٥ حتى ١٠٠ ألف جم	١٠%	قرض متوسط الأجل بحد أقصى ٥ سنوات شاملة فترة سماح حدها الأقصى عام.	سعر عائد بواقع ١٢% على التمويل حتى ٣ سنوات، ١٣% للتمويل أكثر من ٣ وحتى ٥ سنوات.
أكبر من ١٠٠ حتى ٢٥٠ ألف جم	١٥%		
أكبر من ٢٥٠ ألف جم حتى ٢ مليون جم	٣٠%		
أكبر من ٢ مليون جم	٤٠%	وفق ما تسفر عنه دراسة المشروع	

* المستندات الأساسية المطلوبة

(أ): للتسهيلات حتى ٢٥ ألف جم

- ١- الرقم القومى للعميل والضامنين.
- ٢- مستند مقر النشاط (عقد ملكية أو إيجار) وإيصال المرافق.
- ٣- صورة شهادة الموقف من التجنيد (لمن هم دون سن ٣٥ سنة).
- ٤- خطاب من الوحدة المحلية الكائن بنطاقها الجغرافى مقر نشاط العميل بمعاونة البنك فى متابعة المشروعات الممولة، وعلى أنه فى حالة عدم التزام العميل بسداد ٣ أقساط يتم فصل/ قطع المرافق عن مقر النشاط.

(ب): التسهيلات أكثر من ٢٥ ألف جم وحتى ٢٥٠ ألف جم

بالإضافة إلى المستندات السابقة يتم تقديم المستندات التالية:

- ١- مستخرج حديث من السجل التجارى والبطاقة الضريبية والموقف الضريبى والتأمينى.
- ٢- رخص مزاولة النشاط الدائمة أو المؤقتة (التي تتناسب مدتها مع مدة سداد التمويل).
- ٣- إستيفاء إستعلامات سجلية (حجوز، ونفائيس، وبروتستو).
- ٤- فى حالة تمويل شراء آلات يقدم عرضين أسعار (أو عرض سعر الوكيل).

(ج): التسهيلات أكثر من ٢٥٠ ألف جم

بالإضافة إلى المستندات السابقة يتم تقديم المستندات التالية:

- ١- آخر ٣ قوائم مالية ومركز مالى حديث .
- ٢- دراسة جدوى.

على أن تستكمل المستندات وفقاً لطبيعة النشاط في كل الأنواع، كذلك يوجد تعاون وتنسيق بين البنك الأهلي المصري وعدة جهات لها تعاون مع المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر مثل الصندوق الإجتماعي.

أما الآن بعد مبادرة البنك المركزي المصري بشأن تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تسرى على المشروعات التي ينفذها المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك)، حيث تبلغ فائدة القرض بالنسبة للمشروعات الجديدة يبلغ ٥% فائدة بسيطة متناقصة في كافة المجالات ويشترط أن يكون رأس المال للمشروعات الصناعية من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ ملايين جنيه، وبالنسبة للمشروعات غير الصناعية فيشترط أن يكون رأس المال من ٥٠ ألف جنيه إلى ٣ ملايين جنيه على أن يتوافر السجل التجاري اللازم للمشروع.

أما بالنسبة للمشروعات القائمة فلا بد من تقديم ميزانية المشروع والتي تشير إلى أن مبيعات المشروع تصل إلى مليون جنيه على الأقل وحتى ٢٠ مليون جنيه ليسرى عليها سعر الفائدة الجديد.

كما يقوم البنك الأهلي المصري على بذل كل الجهد للبحث عن خطوط تمويل خارجية من الدول الأجنبية ليستخدمها في تمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، وذلك بسعر فائدة منخفضة وطويلة الأجل، حيث سبق وأن حصل عليها وتم إعادة استخدامها في التمويل وكان لها نتائج إيجابية كبيرة في العديد من تلك المشروعات^(١)، وسوف يتيح البنك الأهلي المصري ١٠٠ مليون دولار قروضاً لعملاء تلك المشروعات قريباً حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بها مع دولة الصين خلال زيارة السيد رئيس الجمهورية للصين خلال الفترة سبتمبر ٢٠١٥.

* البنك الأهلي المصري ومبادرة البنك المركزي المصري

إستمراراً لسياسات البنك الأهلي المصري الرامية لدعم الإقتصاد القومي وأيماناً منه بأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وحثمية دعمها ومساندتها بإعتبارها الصيغة الأساسية الأنسب للتنمية الإقتصادية المستهدفة والتي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في الحد من مشكلة البطالة وتساعد على تحسين مستوى معيشة المواطنين، قام البنك الأهلي بالمشاركة والدعم في المبادرة التي أطلقها البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث قام بتطوير آليات التمويل المطبقة لديه بما يتوافق لضخ خطة مع القواعد والضوابط والتيسيرات غير مسبقة التي توفرها المبادرة لضخ ٢ مليار جنيه لهذا القطاع قبل نهاية شهر يونيه ٢٠١٦ كما أولى البنك ملف تمويل تلك المشروعات أهمية قصوى بعد تلك المبادرة حيث يعمل البنك الأهلي على تذليل كافة العقبات أمام هذه المشروعات، حيث قام بتطوير آليات التمويل المطبقة لديه، حيث لديه خطة مع القواعد والضوابط والتيسيرات غير المسبقة التي توفرها المبادرة وبما يسمح بتمويل تلك المشروعات سواء القائمة أو الجديدة

(١) البنك الأهلي المصري ، مطوية " أقل تسعير وأقل فترة سداد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، التاريخ غير مبين.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

التي عرفها البنك المركزى المصرى وفقا لحجم أعمالها ورؤوس أموالها وذلك بنسب تمويل تصل إلى ٩٠% وبأجال سداد يمتد إلى ٧ سنوات حيث يتم منح التمويل بسعر عائد ٥% بسيط ومتناقص بشروط ميسرة وبإجراءات سريعة من كافة فروع البنك الأهلى المنتشرة فى كافة أنحاء مصر، الأمر الذى يقلل من تكلفة المشروعات ويزيد من فرص نجاحها ويساعد فى توافر منتجات محلية ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة، تشبع إحتياجات المواطنين وتقلل إلى حد كبير من الإعتقاد على إستيراد السلع الأستهلاكية وذلك إستمراراً لسياسات البنك الأهلى المصرى الرامية لدعم الإقتصاد القومي، وأيماناً من البنك بأهمية تلك المشروعات وحثمية دعمها ومساندتها بإعتبارها الصيغة الأنسب للتنمية الإقتصادية المستهدفة والتي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم فى الحد من مشكلة البطالة وتساعد على تحسين معيشة المواطنين، ويتصدر البنك الأهلى السوق المصرفية المصرية من خلال تقديمه تمويلات لعدد ٤٥ ألف مشروع بإجمالى محفظة يقارب حالياً ١٩ مليار جنيه بخلاف التسهيلات غير المباشرة وبمعدل نمو يصل إلى ٦٠٠% عن مثلتها فى عام ٢٠٠٨ و٣٠٠% عن إجمالى تلك المحفظة فى عام ٢٠١٢.

* البنك الأهلى المصرى وترسيخ مبدأ الشمول المالى

قام البنك الأهلى المصرى لترسيخ مبدأ الشمول المالى بوضع خطة تواجه تحقيق الشمول المالى والمتمثلة فى تغيير الثقافة المصرفية لدى المواطنين عن عمل البنوك وجذب القطاع الغير رسمى للتعامل مع البنك حيث تستهدف الوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء لتحقيق الهدف المنشود، حيث يستهدف البنك الوصول إلى ١٠ مليون عميل من خلال طرح منتجات من التجزئة المصرفية لكافة إحتياجات تلك الفئات.

ثالثاً: بنك القاهرة *

يعد بنك القاهرة من أعرق البنوك التجارية العاملة فى مصر، حيث يقوم بتقديم كافة الأعمال المصرفية من خلال فروعه ووحداته المنتشرة فى مصر، ويحرص البنك دائماً على تقديم أحدث خدمات تصميم المنتجات المصرفية المتطورة بهدف المحافظة على ثقة عملائه فى السوق المصرفية المحلية. تستهدف سياسة بنك القاهرة مساندة خطط التنمية ودفع قاطرة النمو للإقتصاد القومي داخل العديد من القطاعات فى مقدمتها المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر حيث تتركز أنشطة البنك لدعم هذا القطاع الحيوى مما ساهم فى خلق مزيد من فرص العمل وإنعاش الصناعات المغذية لتلك

* يخضع بنك القاهرة لاحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

المشروعات، كما جاء إهتمام البنك بتمويل تلك النوعية من المشروعات لما تتمتع به من مكانة أساسية لتنمية الإقتصاد وتحريك السوق بتقديم المساندة اللازمة لأصحاب تلك المشروعات من شرائح العملاء التى لم تحظى بالخدمات المصرفية الملائمة من قبل. كما أن معدلات التعثر تبلغ ٣,٣% تعثر " لمدة ٣٠ يوماً" بينما تبلغ قاعدة عملاء البنك لتمويل متناهى الصغر نحو ١٢٠ ألف مقترض، كما يستحوذ البنك على نصيب ٤٩% من سوق الإقراض بنهاية عام ٢٠١٥.

* المشروعات الصغيرة

تقدم إدارة المشروعات الصغيرة ببنك القاهرة القروض للمشروعات داخل القطاع الرسمي، حيث ينفرد البنك بطرح حلول مصرفية مبتكرة، لتتاسب الأحتياجات التمويلية لرواد الأعمال من المشروعات الصغيرة بأسلوب يناسب شرائح العملاء من أصحاب الأعمال التجارية والخدمية التى تعمل بموجب مستندات قانونية عن طريق منحهم القروض بأبسط الإجراءات البنكية، وبأسعار عائد تنافسي تلاقى إقبال بين جمهور العملاء تأكيداً لدور البنك الرائد فى تقديم خدمات التجزئة المصرفية المتميزة، حيث أستحدث مزايا جديدة لمنتج قرض الأعمال الشخصى الذى يسهم فى تقليل الفجوة المتعلقة بالوصول لشريحة رواد الأعمال من المشروعات الصغيرة التى لا تخاطبها أى من المنتجات المصرفية، حيث يعد قرض الأعمال الشخصى* منتج فريد من نوعه داخل السوق المصرفية حيث يتم توجيهها لرواد الأعمال من قطاع المشروعات الصغيرة.

* بنك القاهرة ، مقابلة شخصية مع أ. عماد عبد الحليم محمد ، رئيس مجموعة بقطاع ائتمان المشروعات ، بتاريخ

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

جدول رقم (١٦)

قرض الأعمال الشخصية

البيان	خصائص المنتج
البيان	السن
أن لا يقل عن ٢١ عام ولا يزيد عن ٦٥ عام عند نهاية القرض (مع تحمل العميل أكبر من ٦٠ سنة وحتى ٦٥ سنة تكاليف وثيقة للتأمين على الحياة)	الحد الأقصى لمدة القرض
٣٦ شهر	الحد الأدنى لمبلغ القرض
٢٥ ألف جم	الحد الأقصى لمبلغ القرض
١٠٠ ألف جم يصبح ٢٠٠ ألف جم لفئة الصيادلة	الحد الأقصى لنسبة عمى الدين
٥٠% جميع التزاماته طرف البنوك	الحد الأدنى لبدء النشاط
سنتين (طبقاً للسجل التجارى)	الضامن
إستيفاء كفاءة الشركاء أن وجد (حسب الشكل القانونى للنشاط) إستيفاء الكفاءة فى الحالات الأخرى سيكون حسب الدراسة الإئتمانية لكل حالة على حده.	معدل الفائدة
١٨% متناقصة سنويا	مصاريف إدارية
١.٥% من قيمة القرض بخلاف البعثة النسبية { حصة العميل }	عمولة سداد معجل
٢% عمولة على الرصيد المتبقى المراد سداد	فائدة التأخير الشهرية
٢% على الأقساط المتأخرة شهرياً	المستندات المطلوبة
	<ul style="list-style-type: none"> - طلب الحصول على القرض. - تفويض وإقرار بالإستعلاء عن العميل. - إقرار بإفصاح العميل عن الأطراف المرتبطة. - صورة بطاقة الرقم القوي للعميل (والضامن أن وجد). - إصال مرافق لهل الإقامة { كهرباء أو غاز أو مياه بأسم العميل } وفى حالة عدم وجود إصال مرافق بأسم العميل صورة من عقد إيجار أو تملك للعقار محل الإقامة. - إصال مرافق لهل العمل { كهرباء أو غاز أو مياه } . - صورة من عقد إيجار أو تملك لهل العمل { النشاط } . - مستخرج حديث من السجل التجارى (٣ أشهر على الأكثر) موضحا به محل النشاط الفعلى. - الحصول على صورة طبق الأصل من آخر إقرار ضريبي معتمد من مصلحة الضرائب. - كشف حساب بنكى عن آخر ٦ شهور (أن وجد). - إستيفاء إيصالات أمانة أو (شيكات بنكية) بإجالي قيمة المديونية والفوائد سنويا). - توقيع العميل على عقد القرض. - نموذج التأمين.
	إجراءات المنح
	<ul style="list-style-type: none"> - يتقدم العميل الذى يرغب فى الحصول على القرض لأقرب فرع ويقوم بإستيفاء طلب الحصول على القرض وتقدم المستندات المطلوبة مع طلب القرض والمذكورة سابقاً. - يقوم الفرع بطلب الإستعلاء وفقاً لإجراءات الإستعلاء المشار إليها { بند خامسا } . - يتم دراسة الحالة والموافقة عليها وفقاً للصلاحيات { بند رابعا } . - إستيفاء نموذج التأمين على حياة المقترض. - يتم إمرار القروض مركزيا بالعمليات المركزية طبقاً للموافقة الإئتمانية الصادرة وفقاً للصلاحيات {بند رابعا}. - يتم صرف القرض فى خلال ٣ أيام عمل كحد أقصى من تاريخ إستيفاء كافة الشروط والمستندات المطلوبة.
	صرف القرض

كما تم تحديث المنتج لمواكبة تطلعات العملاء من خلال زيادة قيمة الحد الأقصى للقرض إلى ٣٠٠,٠٠٠ جنية فى حالة وجود سجل ائتمانى منتظم للعميل لمدة عام على الأقل، إلى جانب إمكانية زيادة قيمة القرض إلى ٤٠٠ ألف جنية عند التجديد للعملاء مع أنتظام العميل فى السداد خلال ٢٤ شهر.

كما يتميز قرض أصحاب الأعمال بخدمة شريحة كبيرة من أصحاب المشروعات حتى تتمكن من تطوير حجم أعمالها والتوسع فى أنشطة مشروعاتها مما ينعكس بالإيجاب على تحقيق النمو الإقتصادى والنهوض بالإقتصاد القومى.

* المشروعات متناهية الصغر*

تمكن بنك القاهرة من تشجيع العديد من الحرف المتنوعة التي تتمتع بدورة إنتاج سريعة، فلهذه قصة نجاح تمتد لأكثر من ١٣ عاماً في تمويل المشروعات المتناهية الصغر، حيث ساعد شريحة كبيرة في إقامة مشروعاتهم الخاصة دون الحاجة لإنتظار الحصول على وظيفة، حيث تمكن البنك عبر سنوات من الخبرة المصرفية من الحصول على حصة سوقية وأن الرصيد التراكمي في هذا المجال بلغ ٨ مليار جنيه والرصيد القائم ١.٤ مليار جنيه تمثل قروض البنك الحالية في المشروعات متناهية الصغر حيث تصل إلى ٤٨% خلال العام المالي ٢٠١٥ كما نجح البنك خلال هذا العام في منح التمويل اللازم لإقامة أكثر من مليون و٣٦٥ ألف مشروع متناهي الصغر حصلت خلالها المرأة المعيلة على أكثر من ٣١% من نسبة التمويل مما يزيد عن ٣٨ ألف مشروع بهدف زيادة دخل المرأة صاحبة المشروعات متناهية الصغر في الأحياء الفقيرة بكافة أنحاء مصر وتحسين مستوى معيشتها.

كما بلغت محفظة البنك بنهاية العام المالي ٢٠١٥ لتمويل المشروعات المتناهية الصغر ١.٢ مليار جنيه. كذلك يوجد لدى البنك حلول بنكية لتلك الفئة التي لم تكن مخاطبة من قبل وذلك من خلال القروض متناهية الصغر، حيث تستهدف برامج القروض الصغيرة كافة عملاء المشروعات المتناهية الصغر التي تمارس الأنشطة (التجارية، الصناعية، الخدمية)، وفيما يلي تفاصيل برامج القروض.

(أ): التسهيلات حتى ٢٥٠٠٠ جنيه (المشروعات خارج القطاع الرسمي)

١- من ٣٠٠٠ جم إلى	١٠٠٠٠ جنيه
٢- من ١٠٠٠٠ جم إلى	١٥٠٠٠ جنيه
٣- من ١٥٠٠٠ جم إلى	٢٠٠٠٠ جنيه
٤- من ٢٠٠٠٠ جم إلى	٢٥٠٠٠٠ جنيه

(ب): الشروط والأحكام

- ١- يتجاوز عمره ٢١ سنة ولا يزيد عن ٦٥ سنة في نهاية فترة القرض.
- ٢- يجب أن يجيد العميل أو الضامن أو أحدهما القراء والكتابة.
- ٣- يجب أن تكون المنشأة قائمة وتزاول نشاطها منذ سنه على الأقل.
- ٤- ألا يكون العميل ضامناً لعميل آخر حاصل على قرض وعدم وجوه ضمانه تبادلية.
- ٥- البطاقة [الرقم القومي] .
- ٦- إيصال مرافق [كهرباء/ مياه/ غاز] .

* مقابلة شخصية مع د. توفيق السمرى ، إدارة المشروعات المتناهية الصغر، بنك القاهرة بتاريخ ١١/١١/٢٠١٥.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

٧- صورة عقد تملك / إيجار للمكان.

(ج): التسهيلات حتى ٧٥.٠٠٠ جنيه (المشروعات داخل القطاع الرسمي)

١- من ٢٥.٠٠٠ جنيه إلى ٥٠.٠٠٠ جنيه

٢- من ٥٠.٠٠٠ جنيه إلى ٦٥.٠٠٠ جنيه

٣- من ٦٥.٠٠٠ جنيه إلى ٧٥.٠٠٠ جنيه

بالإضافة إلى الشروط والأحكام السابقة والمذكورة بعاليه يتطلب :

- البطاقة الضريبية للمشروع.

- السجل التجاري.

(د): المزايا التنافسية للقرض

- سرعة منح القرض فى أقل من ٣ أيام.

- يتم التحديد فى نفس اليوم.

- عدم تكليف العميل بأية عمولات أو مصاريف.

- مساعدة العميل على تنمية نشاطه.

* بنك القاهرة ومبادرة البنك المركزي المصري

حرص بنك القاهرة على التوسع فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بما يتناسب مع سياسة الدولة وتوجهات البنك المركزي المصري فى دعم مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث شارك فى تنفيذ مبادرة البنك المركزي المصري للتوسع المصرفى فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك من واقع ريادته فى هذا المجال والسياسة التوسعية التى يتبناها البنك لمواصلة القيام بدوره الرائد فى مساندة الإقتصاد القومي ودفع قاطرة التنمية، حيث حرص البنك على التوسع فى تمويل تلك المشروعات بما يتناسب مع سياسة الدولة وتوجهات البنك المركزي المصري فى دعم مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك لأهمية تلك المبادرة لما تتمتع بها من مكانة أساسية لتنمية الإقتصاد القومي فى مختلف القطاعات الحيوية بالدولة وتحقيق الشمول المالى وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك ودمج نسبة كبيرة من الإقتصاد غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي وذلك فى ظل وصول سعر الإقراض إلى ٥%. كذلك أتخذ بنك القاهرة خطوات فى هذا الاتجاه منذ عام كامل، حيث نجح فى تقديم قروض بلغت ٢ مليار جنيه لإقراض هذه المشروعات خلال عام ٢٠١٥، وأن خطة البنك تقديم قروض بمبلغ ٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦.

كما يوجد للبنك خبرة كبيرة فى تمويل وإقراض المشروعات متناهية الصغر، حيث أن حصة البنك إرتفعت إلى ٤٨% من السوق خلال عام ٢٠١٥ وأن الرصيد التراكمى فى هذا المجال بلغ ٨ مليارات جنيهه والرصيد القائم ١.٤ مليار جنيه تمثل قروض البنك الحالية فى المشروعات متناهية الصغر. كذلك لوجود الخبرات الواسعة التى يتمتع بها البنك فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر سهلت إنضمام البنك لمبادرة البنك المركزى وتأهله بجدارة لأن يصبح المحرك الرئيسى لهذا القطاع، حيث يمتلك البنك فرصة متميزة لتطوير مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء المختارين من هذه المشروعات فى مصر والمشار إليها بالموقع الإلكتروني لدى قاعدة بيانات البنك المركزى المصرى.

* بنك القاهرة وترسيخ مبدأ الشمول المالى

يعمل بنك القاهرة على نشر ثقافة الشمول المالى حيث يحافظ البنك على موقعة الريادي لمنتجات التجزئة المصرفية ضمن منظومة العمل التى ينتهجها لتطبيق الشمول المالى والوعى المصرفي بين جمهور المتعاملين مع البنك من خلال الاستمرار فى تقديم وطرح باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات القيمة المضافة التى تسهم فى تحقيق وتلبية توقعات المستفيدين فى مختلف المجالات الأنشطة المصرفية بالبنك، هذا بالإضافة إلى جانب الأستمرار فى تسهيل إجراءات الحصول على تلك المنتجات المتميزة والإستفادة من معدلات العائد الأكثر تنافسية لجذب مزيد من العملاء. وأنطلاقاً من حرص بنك القاهرة لترسيخ مبدأ الشمول المالى ولخدمة هذا الهدف، توسع البنك خلال عام ٢٠١٥ بأفتتاح ستة فروع جديدة للبنك لتصل بذلك شبكة فروعة ووحداته إلى ٢٣١ فرع ووحدة مصرفية ذات تصميم نموذجي وىواكب أحدث المعايير المهنية على السوق المصرفية، حيث التوجه العام للدولة وسياستها تقوم على تحقيق الشمول المالى ونشر الوعى المصرفي، وتوسيع قاعدة المتعاملين وبصفة خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

رابعاً: بنك مصر

يعد بنك مصر ثانى أكبر البنوك الحكومية فى مصر، كما يعتبر من أكبر البنوك الوطنية الرائدة فى تمويل كافة المشروعات بمختلف القطاعات وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ونظراً للجهود المبذولة خلال الفترة السابقة فقد أستطاع من خلال تقرير الربع الثالث من عام ٢٠١٥ لمؤسسة بلومبرج Bloomberg إحتيال المركز الرابع عشر كأفضل بنك مسوق لقروض تمويل المشروعات على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويأتى هذا فى إطار إنجازات البنك الملموسة فى قطاع إئتمان الشركات المشتركة وترتيب العمليات التمويلية فى المشروعات العديدة بكافة المجالات والقطاعات الرسمية.

كما يتوافق بنك مصر مع معايير الأمم المتحدة UN global Compact للمواطنة، حيث أن هذا التوافق جاء أيماناً من البنك بالمسئولية المجتمعية باعتبارها أحد أهم المحاور الرئيسية التى يؤمن بها ومن أهم العوامل الهامة لتحقيق الإستدامة، حيث يتمثل المفهوم الحقيقى للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات فى أن تتبنى المؤسسات فكر المواطن الصالح وما يقدمه من قيمة للمجتمع، لذا يسعى البنك دائماً لتطبيق معايير الإستدامة فى كافة معاملاته، وقد جاء هذا التوافق نتيجة سعي البنك الدائم بماله من مكانة باعتبار مؤسسة مالية رائدة فى مصر يولى أهمية كبرى للمسئولية المجتمعية ويلتزم بالمعايير ومبادئ الخاصة بالإتفاق العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

إيماناً من بنك مصر بأن الموارد البشرية هى أهم أصول المؤسسة، فعمل بنك مصر على تطوير الموارد البشرية كأحد الركائز فى تقديم الخدمة. كما يأتى ذلك فى إطار قيام بنك مصر بالتركيز على الموارد البشرية وبرامج التدريب لموظفى البنك، حيث بلغت فرص التدريب فى العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالى ٢٨٠ ألف ساعة تدريب لعدد ٥٨٥٨ متدرب كما تم تطوير سياسات وبرامج التدريب وأستحداث مجموعة من المشروعات الأستراتيجية منها تطوير الكوادر [Future Leader]، والتعاقب الوظيفي، كما قام بنك مصر بتأسيس قطاع متخصص لتمويل الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وأصبح من أبرز البنوك التى تهتم بالإقراض متناهي الصغر، كما وضع البنك تعريف محدد للمشروعات الصغيرة منذ عام ٢٠١١، وقام بإنشاء إدارة متخصصة لتلك المشروعات حيث تم تقسيم الإدارة المذكورة إلى عدد من أقسام يتضمن وحدات القروض المتناهية الصغر والقروض الصغيرة والمتوسطة، وقد منح البنك حتى الآن حوالى ٣٠٠ ألف قرض لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حتى عام ٢٠١٥ وهو يستهدف المناطق الصناعية بشكل خاص كما قام بنك مصر بتقديم تسهيلات وقروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بكافة القطاعات الصناعية، التجارية، الخدمية، بداية من ١٠٠٠ جنيه حتى ٢ مليون جنيه بأيسر الشروط وأبسط الإجراءات وبأسعار تنافسية، حيث قدم بنك مصر برنامجى (البطل) للمشروعات متناهية الصغر، وبرنامج (مشروعى) للمشروعات الصغيرة وفيما يلى تفاصيل تلك البرنامجين :

* برنامج البطل

يقدم بنك مصر برنامج (البطل) لتمويل المشروعات المتناهية الصغر وفيما يلى البرنامج :

- ١- يساهم البنك فى مساندة المشروعات القائمة على التطوير والتوسع والإحلال والتجديد من خلال تمويل مشروعات توفر فرص عمل دائمة تعمل على زيادة الإنتاج والدخل.

- ٢- يستهدف البنك تمويل كافة الأنشطة القائمة سواء كانت تجارية، صناعية أو خدمية للمشروعات المتناهية الصغر بقيمة تتراوح من ١٠٠٠ جنيه حتى ٥٠ ألف جنيه وتصل مدة السداد إلى سنتين على أقساط شهرية وبمعدل عائد تنافسي.
- ٣- يقوم البنك بخدمة أصحاب المشروعات متناهية الصغر من خلال ١٢٠ فرع على مستوى مصر.
- ٤- يمنح البنك القروض بغرض تمويل الإستثمار العامل للمشروعات المتناهية الصغر بشرط مرور عام على الأقل على بدء النشاط.

الشروط الواجب توافرها

أ- الشروط العامة

- ١- أن يكون المقترض مصري الجنسية كامل الأهلية.
- ٢- لا يقل السن عن ٢١ عام ولا يزيد عن ٦٥ عام في تاريخ إستحقاق القرض وفي حالة السن أكثر من ٦٥ عام يشترط وجود ضامن لا يزيد عن ٦٥ عام في تاريخ إستحقاق القرض.
- ٣- وجود ضامن متضامن.
- ٤- إجادة القراءة والكتابة للمقترض أو التضامن.

ب- الشروط الخاصة

جدول رقم (١٧)

الشروط التي يجب توافرها لبرنامج البطل

المستندات المطلوبة		
في حالة وجود سجل تجاري رخصة / بطاقة ضريبية / تأمين إجتماعي	في حالة عدم وجود سجل تجاري / رخصة تشغيل / بطاقة ضريبية / تأمين إجتماعي	
من ٢٥ ألف جنيه حتى ٥٠ ألف جنيه	من ٢٥ ألف جنيه حتى ٥٠ ألف جنيه	حجم قيمة القرض
من ٤ شهور إلى ١٨ شهر	من ٦ شهور إلى ٢٤ شهر	مدة القرض
لا يوجد		فترة السماح
الدفع شهرياً		فترة السداد
بالكثير خلال ٥ أيام عمل بعد استيفاء الطلبات المطلوبة		فترة الحصول على القرض
<ul style="list-style-type: none"> - صورة الرقم القومي للمقترض والضامن. - إيصال مرافق. - مستند مقر النشاط (عقد ملكية أو إيجار). 	<ul style="list-style-type: none"> - صورة الرقم القومي للمقترض والضامن. - إيصال مرافق. - مستند مقر النشاط (عقد ملكية أو إيجار). - سجل تجاري. - صورة رخصة التشغيل لسنة سابقة. - صورة من البطاقة الضريبية. - صورة إيصالات التأمينات الإجتماعية. 	المستندات المطلوبة

* برنامج مشروعى

مبادرة (مشروعك) هي مبادرة تؤسس لمفهوم التنمية بالمشاركة بين المواطن والدولة، وهو برنامج تنموى يهدف إلى محاربة البطالة وخلق فرص عمل للشباب عن طريق دعمهم لإنشاء مشاريعهم الصغيرة عن طريق منح القروض للمشروعات فى هيئة معدات ومساعدات ودراسات جدوى ومتابعة مراحل التنفيذ وصولاً إلى الإنتاج وتحقيق العائد، يستهدف المشروع محافظات الجمهورية بالكامل والمرحلة الأولى للمشروع تشمل محافظات الصعيد بحيث تكون نواة المشروع وتوفر أكبر عدد من فرص العمل للشباب بهذه المحافظات وتقدم تيسيرات عديدة للشباب حتى يتسنى لهم الحصول على القرض الذى يغطى مشروعه فى أقل وقت ممكن وبدون أى عقبات تواجهه.

كذلك يعتمد برنامج مشروعك على فكرة الشباك الواحد حيث يوجد مندوبى كل الجهات المعنية بتنفيذ المشروعات فى مكان واحد، كما إتخذ بنك مصر خطوات سريعة ومنكاملة فى تنفيذ هذا البرنامج وبشكل خاص بعد التعريف الموحد الذى أصدره البنك المركزى المصرى لتوحيد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وهو ما مكن البنك من مساندة هذه المشروعات وتمويلها وإزالة المعوقات التى تواجهها، حيث كان الوضع قبل هذا التعريف يخضع لأجتهادات كل بنك.

يقوم بنك مصر بتقديم برنامج مشروعى حيث وصل عدد المستفيدين إلى ١٠٧٠٠ عميل بإجمالى قروض تزيد على ٣٢٨ مليون جنيه من البنك وذلك منذ إنطلاق هذا البرنامج فى مارس ٢٠١٥، وهو كالتالى :

- ١- خاص بتمويل المشروعات الصغيرة.
- ٢- يمول كافة أنواع المنشآت الفردية وشركات الأشخاص الأموال فى كافة الأنشطة سواء كانت صناعية، تجارية، خدمية، مهن حرة، كذلك الأنشطة صديقة البيئة، يتم التمويل من خلال قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل وتمويل الآلات والمعدات المحلية والمستوردة الجديدة والمستعملة.

جدول (١٨)

الحد الأدنى لمساهمة المقترض فى المشروع ومدة السداد والسماح وسعر العائد

حجم التمويل	مساهمة المقترض	مدة سداد والسماح	سعر العائد
حتى ٢٥ ألف جم تقدم وفق سياسة البنك			
أكبر من ٢٥ حتى ١٠٠ ألف جم	١٠%	قرض متوسط الأجل بحد أقصى ٥ سنوات شاملة فترة سماح حدها الأقصى عام.	سعر عائد بواقع ١٢% على التمويل حتى ٣ سنوات، ١٣% للتمويل أكثر من ٣ وحتى ٥ سنوات.
أكبر من ١٠٠ حتى ٢٥٠ ألف جم	١٥%		
أكبر من ٢٥٠ ألف جم حتى ٢ مليون جم	٣٠%		
أكبر من ٢ مليون جم	٤٠%	وفق ما تسفر عنه دراسة المشروع	

٣- تتراوح قيمة القروض متوسطة الأجل من ٥٠ ألف جنية حتى ٢ مليون جنية لتمويل الأنشطة القائمة.

٤- يتراوح قيمة القروض متوسطة الأجل للمشروعات الجديدة من ٥٠ ألف جنية حتى ٢٥٠ ألف جنية.

٥- تسدد القروض المتوسطة الأجل على أقساط شهرية أو ربع سنوية بأسعار عائد تنافسية.

*** المستندات الأساسية المطلوبة**

(أ): التسهيلات حتى ٢٥ ألف جم

- ١- الرقم القومي للعميل والضامنين.
- ٢- مستند مقر النشاط (عقد ملكية أو إيجار) وإيصال المرافق.
- ٣- صورة شهادة الموقف من التجنيد (لمن هم دون سن ٣٥ سنة).
- ٤- خطاب من الوحدة المحلية الكائن بنطاقها الجغرافي مقر نشاط العميل بمعاونة البنك في متابعة المشروعات الممولة، وعلى أنه في حالة عدم التزام العميل بسداد ٣ أقساط يتم فصل/ قطع المرافق عن مقر النشاط.

(ب): التسهيلات أكثر من ٢٥ ألف جم وحتى ٢٥٠ ألف جم

بالإضافة إلى المستندات السابقة يتم تقديم المستندات التالية:

- ١- مستخرج حديث من السجل التجاري والبطاقة الضريبية والموقف الضريبي والتأميني.
- ٢- رخص مزاولة النشاط الدائمة أو المؤقتة (التي تتناسب مدتها مع مدة سداد التمويل).
- ٣- إستيفاء إستعلامات سجلية (حجوز، وتقاليس، وبروتستو).
- ٤- في حالة تمويل شراء آلات يقدم عرضين أسعار (أو عرض سعر الوكيل).

(ج): التسهيلات أكثر من ٢٥٠ ألف جم

بالإضافة إلى المستندات السابقة يتم تقديم المستندات التالية:

- ١- آخر ٣ قوائم مالية ومركز مالي حديث.
- ٢- دراسة جدوى.

على أن تستكمل المستندات وفقاً لطبيعة النشاط في كل الأنواع، هذا ولقد إتضح من شروط البنك السابقة أن برنامج مشروعى يقدم إلى المشروعات الواقعة داخل القطاع غير الرسمي حتى ٢٥ ألف جنية، وأكثر من ذلك يقدم إلى المشروعات داخل القطاع الرسمي.

*** بنك مصر ومبادرة البنك المركزي المصري**

من منطلق دور بنك مصر الريادى فى رفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى تنمية المجتمع، حرص بنك مصر على المشاركة الفعالة فى مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتغيير إستراتيجته لدعم وتمويل تلك المشروعات، وذلك لمحاربة البطالة،

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب دمج القطاع غير الرسمي إلى جانب القطاع الرسمي لا سيما وأن حجم هذا القطاع كبيراً مما ينعكس إيجابياً على الناتج المحلى الإجمالى، والأعتماد على الصناعات المصرية مما يحد من الأستيراد العشوائى ويحافظ على احتياجات العملة الصعبة، هذا ولقد شجعت الضوابط التى إتخذها البنك المركزى المصرى بنك مصر على المضى قدماً فى تنفيذ المبادرة لا سيما وأن الإعفاء من الأحتياطى الأزامى لدى البنك المركزى يحدد بقدر ما يمنح من قروض لصالح المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بسعر فائدة ٥% متناقص، وهذا ما يحقق عائداً يصل إلى ١٧% للبنك. كما سيقوم بنك مصر أيضاً بتقديم المشورة المالية لأصحاب المشروعات الجديدة وذلك للمساندة فى خلق مؤسسات قوية بناءة، وتوفير التدريب اللازم لأصحاب هذه المشروعات.

كذلك يقدم بنك مصر منتجات تمويلية متميزة تتوافق مع أحتياجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بعائد بسيط ٥% متناقص، والتى يتراوح حجم إيراداتها السنوية من مليون إلى ٢٠ مليون جنيه وفقاً للتعريف الجديد الذى أصدره البنك المركزى المصرى.

* بنك مصر وترسيخ مبدأ الشمول المالى *

تطبيقاً لمبدأ الشمول المالى قام بنك مصر بتعميم نظام الربط الألكترونى لفروع البنك، وهو نظام بنكى متكامل الحلول ومصمم لتوفير أعلى مستوى من الخدمة البنكية للعميل، ويوفر له أتمام العمليات المصرفية بسهولة كما يسهل عليه التعامل على حساباته من أى من فروع البنك، ويظهر دور البنك فى جميع المجالات الإقتصادية معتمداً على أنتشاره الجغرافى الواسع، ويخدم موظفوا البنك البالغ عددهم نحو ١٢,٥ ألف موظف قاعدة عريضة من العملاء تصل إلى أكثر من سبعة مليون عميل فى مصر، ويقدر إجمالى رأس المال المدفوع بمبلغ ١٥ مليار جنية مصرى.

كما يقوم بنك مصر وبتحفيز من البنك المركزى المصرى بتطبيق آليات الشمول المالى والتى تتضمن إدماج القطاع غير الرسمي والمتمثل فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإقتصاد الرسمي لكونه يستحوذ على ما يتجاوز نسبة ٥٠% من حجم الإقتصاد المصرى، حيث قام البنك بتوجيه إستثمارات كبيرة لتطوير بنيته الأساسية لتكون مستعدة للحاق بسباق التكنولوجيا، حيث أسهم البنك المركزى فى تجهيز البنك لعملية تحول كبرى من مجرد منشأة مالية تقدم خدماتها المعتادة إلى مؤسسة تقوم بدور هام فى دفع عجلة التنمية. كذلك قام البنك بفتح فروع جديدة فى المناطق الجغرافية النائية ضمن خطته لتشجيع الشمول المالى لتخفيف حدة تركيز الفروع فى المحافظات الرئيسية لتكون مراكز أساسية لخدمة العملاء فى المناطق النائية، حيث يمتلك البنك شبكة تضم أكثر من ٥٠٠ فرع ووحدة

* بنك مصر ، مقابلة شخصية، د.أحمد فؤاد خليل، نائب مدير عام قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغير، بتاريخ ٢٠١٥/١١/٨.

مصرفية منتشرة بأنحاء مصر إلى جانب تواجده الإقليمي والعالمي، وهذا بالإضافة إلى شبكة من المراسلين في جميع أنحاء العالم.

٨-٣ التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة غير الرسمية للدخول في القطاع الرسمي

أن ما يحدد من إنطلاقة المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر، أنها مازالت رغم ما قدم لها من تيسيرات ومبادرات، تواجه الكثير من التحديات^(١)، وخاصة ما يعوق حصولها على التمويل اللازم ولعل أهم تلك التحديات ما يلي:

أولاً: تحديات مرتبطة ببيئة الاستثمار^(٢)

- ١- التراخيص وإجراءات التسجيل بالسجل التجاري وارتفاع رسوم التسجيل.
- ٢- طول فترة الموافقات.
- ٣- تعدد الجهات التي يتم التعامل معها.
- ٤- التسويق.
- ٥- عدم منافسة المنتجات المستوردة.
- ٦- منافسة المشروعات الكبيرة.
- ٧- عدم التنسيق مع المشروعات الكبيرة كأب شرعي لهذه المنتجات.
- ٨- عدم التواصل مع المشروعات الكبيرة لرسم السياسات المالية والإقتصادية الخاصة بها تحت مظلة واحدة.
- ٩- الصعوبة في تسجيل الأصول المنقولة، الأمر الذي يتطلب إصدار تشريعات في هذا الشأن.
- ١٠- عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة.
- ١١- عدم القدرة على تدريب وتنمية مواردها البشرية.
- ١٢- عدم القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات العالمية.
- ١٣- عدم رغبة العاملين بها في تقنين أوضاعهم والدخول في القطاع الرسمي.

(١) هالة السعيد، محمود السعيد، شهير زكى، " التجارة وإمكانية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة : هل يوجد إمكانية"، المؤتمر السنوى " التحديات السياسيه والاقتصادية في مصر : رؤى مستقبلية " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٩-١١ مارس ٢٠١٥.

(٢) وليد عبد العزيز ، " الفساد الإداري أكبر عقبة في طريق نجاح المشروعات الصغيرة"، الجلسة الثانية " مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الإقتصاد المصرى الجديد " ، جريدة أخبار اليوم، المؤتمر الأقتصادى الثانى " مصر طريق المستقبل - رؤية على أرض الواقع القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥.

ثانياً: تحديات مرتبطة بقطاع البنوك.^(١)

- ١- صعوبة الحصول على التمويل والأقراض من البنوك لأن عدد كبير منها فى القطاع الغير رسمي Informal Sector.
- ٢- نقص المعرفة المالية وذلك لعدم دراية القائمين عليها بمتطلبات البنوك من بيانات مالية وغيرها.
- ٣- صعوبة إجراءات ومتطلبات التمويل بالنسبة لحجم تلك المشروعات، نظراً للمخاطر المصاحبة لتمويلها ومنها المطالبة بتقديم ضمانات مقابل منح التسهيلات، وفرض عوائد مدينة مرتفعة لتغطية المخاطر.
- ٤- التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حيث يقع معظمها فى المدن الكبيرة.
- ٥- عدم توافر البيانات والسجلات المحاسبية.
- ٦- نقص المهارات والقدرة على إدارة الشركات.
- ٧- نقص المنتجات التمويلية المبتكرة التى تلبى احتياجات تلك المشروعات.
- ٨- إفتقارهم إلى الوضع القانونى.
- ٩- صغر حجم عملياتهم.
- ١٠- ضعف المعلومات الخاصة بهم.
- ١١- الإفتقار إلى تاريخ إئتمان رسمي .
- ١٢- صغر حجم الخدمات المالية اللازمة.

٨-٤ رؤية مستقبلية للبنوك الحكومية لدمج القطاع الغير رسمي للمشروعات الصغيرة

والمتناهية الصغر فى الإقتصاد الرسمي

- يرى الباحث الرؤية المستقبلية لدمج القطاع الغير رسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي من منظور البنك المركزى المصري والبنوك الحكومية من خلال ما يلى:
- ١- تحقيق التناغم بين استراتيجيات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة غير الرسمية بهدف دعم الشمول والإستقرار المالى وذلك حتى تتمكن تلك المشروعات من التحول من القطاع الغير رسمي والدخول للقطاع الرسمي.

^(١) راجع فى ذلك:

- مكتب العمل الدولى ، جنيف، التقرير الخامس، "الانتقال من الإقتصاد غير المنظم"، مؤتمر العمل الدولى، الدورة (١٠٣) سنة ٢٠١٤.

- اتحاد المصارف العربية ، مؤتمر " الشمول المالى : التوجه الأستراتيجى للأستقرار المالى " ، شرم الشيخ، سبتمبر ٢٠١٥.

- ٢- حث البنوك المصرية وبصفة خاصة الحكومية على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وغير الرسمية وأعتبر هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.
- ٣- ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرات الشمول المالي وتنمية قطاعات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، غير الرسمية والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.
- ٤- دعوة البنوك الحكومية المصرية لتبنى رؤية إستراتيجية طموحة لتحسين الشمول المالي في مصر، وذلك من خلال العمل على تعزيز التعاون المصرفي المصري لدعم التنقيف المالي وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية.
- ٥- العمل من خلال إستراتيجيات متكاملة لزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك.
- ٦- نشر ثقافة الشمول المالي بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية حتى تستطيع الإندماج داخل الإقتصاد الرسمي.
- ٧- أن يكون هناك توجهاً واضحاً من الدولة في إطار دعم واضح من القطاع المصرفي لتنشيط تمويل المشروعات الصغيرة غير الرسمية والمتناهية الصغر بصفتها عصب الإقتصاد القومي وهي التي تتيح فرص التشغيل والدعم للصناعة الوطنية.
- ٨- أن يحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية بتغطية جيدة من قبل البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة، تحت مظلة البنك المركزي المصري، كما يجب توفير التمويل لأصحاب تلك المشروعات الذي يدخلون قطاع الأعمال لأول مرة، حيث يمثل ذلك تحدياً يتعين على تلك البنوك الحكومية التعامل معه، كما أن هناك في بعض الأحيان حاجة لتوفير تمويل شخصي لشريحة العملاء ذوي الدخل المنخفض.
- ٩- يجب على البنوك أن تملأ الفجوة في مجال إقراض قطاع المشروعات متناهية الصغر غير الرسمية حيث يتطلب ذلك نهجاً وأساليب عمل مختلفة عما هو سائد ضمن القطاع المصرفي، ولهذا يمكن أن يتم إنشاء بنك متخصص أو شركات تمويل متخصصة لتقديم الدعم المالي والتمويل اللازم لهذه المشروعات تبعاً لشروط وقواعد تنظيمية يحددها البنك المركزي المصري، فتمويل المشروعات المتناهية الصغر بصفة خاصة يندرج ضمن التمويل المتخصص الذي يحتاج إلى مؤسسات مالية متخصصة.
- ١٠- دراسة أي أفكار جديدة لتعظيم الإستفادة من آليات التمويل المتوافرة لدى البنوك مع إستغلالها الإستغلال الأمثل لتحقيق أعلى عائد منها على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الموجودة في القطاع غير رسمي.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

١١- يجب فتح قنوات إتصال مباشر بين البنوك وكافة الوزارات والجهات الرسمية التى تتعامل مع كافة المشاكل التى تقابل قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تعمل فى القطاع غير الرسمي والعمل على حلها فى أسرع وقت ممكن، حيث يمتلك القطاع المصرفى كافة الأدوات التى تمكنه من المساهمة بفاعلية فى دعم وتنمية الإقتصاد القومي وخلق طفرات تغير من الوضع الحالى عبر الإستغلال الأمثل للفرص المتاحة خاصة أن مصر تعد من أهم الإقتصادات الواعدة، حيث يتطلب ذلك وضع خطة إستراتيجية عاجلة لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة فى القطاع غير رسمي.

١٢- يجب العمل على حل المشاكل المختلفة سواء كانت مالية أو غير مالية والتى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية، ولا ينحصر الأمر فى الجهود المبذولة من قبل البنوك فقط، حيث أن النهوض بهذا القطاع يستلزم تضافر جميع الجهود من خلال التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

١٣- لابد أن يكون للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية قوانين خاصة بالضرائب على الدخل والضريبة على المبيعات، وأن يكون لها قوانين خاصة بالعمل والتأمينات ونظام محاسبي خاص ومعاملة مصرفية خاصة وأسعار خاصة عند الإقتراض من البنوك، وتوفير قاعدة بيانات عن حجم وتوزيع وتصنيف هذه المشروعات لإتاحتها للمشروعات الكبيرة بما يسهل التعاون بينهم.

١٤- تطوير وأبتكار أدوات تمويلية جديدة تتلائم مع طبيعة المشروعات الصغيرة، والمتناهية الصغر غير الرسمية.

١٥- تنمية منتجات مالية غير بنكية مثل التأجير التمولي، صناديق الإستثمار، رأس المال المخاطر، وغير ذلك من الأدوات المبتكرة.

١٦- تفعيل دور المعهد المصرفى المصرى التابع للبنك المركزى المصرى لتوفير أحدث البرامج التدريبية للعاملين بالبنوك الحكومية المصرية وبصفة خاصة فى الإدارات ذات التعامل مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة غير الرسمية، وذلك من أجل تعزيز قدراتهم التنافسية محلياً وعالمياً.

١٧- توحيد جهة الإشراف والرقابة والمتابعة فى جهة واحدة، وهو ما يتطلب مشاركة كافة المعنيين فى المجتمع الحكومى والقطاع الخاص والمجتمع المدنى فى صياغة الأطر التنافسية لتدعيم هذا القطاع الغير رسمي ودخوله داخل القطاع الرسمي.

١٨- وضع خارطة طريق للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية، وذلك من خلال وضع إستراتيجية لتطبيق مبادرة البنك المركزى المصرى من قبل البنوك الحكومية لتمويل هذه المشروعات.

١٩- التنسيق بين الجهات المعنية للعمل بروح الفريق حتى تحقق مبادرة البنك المركزى المصرى أهدافها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- الإندماج الكامل للقطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الإقتصاد الرسمي صعب التحقق في هذه الأونة ، ولكن من الممكن الآن فقط خفض الطابع غير الرسمي لهذا القطاع .
- ٢- قضية القطاع غير الرسمي من القضايا الشائكة التي تتطلب حوار مجتمعي ومشاورات واسعة مع دوائر صنع السياسات في مصر .
- ٣- عدم وجود ثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة المصرية .
- ٤- عدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع القطاع الغير رسمي من قبل الحكومة .
- ٥- ضعف إستراتيجيات الإتصال بين الحكومة والعاملين في القطاع غير الرسمي .
- ٦- داخل القطاع غير الرسمي مجموعات مختلفة كل مجموعة لها من السمات ما يميزها عن غيرها، وبالتالي يتطلب التعامل مع كل مجموعة وفق هذه المميزات التي تميزها .
- ٧- ضعف التنسيق والتكامل بين الجهود المبذولة من الجهات المختلفة تجاه القطاع غير الرسمي.
- ٨- تنسم كل تجربة من تجارب الدول المختلفة بسمات تميزها على التجارب الأخرى حيث أن كل تجربة لها خصوصيتها، ولكن هناك دروس مستفادة من كل تجربة يمكن الإقتداء بها عند معالجة قضية القطاع غير الرسمي.

ثانياً : التوصيات

- ١- إنشاء مجلس خاص بالقطاع غير الرسمي يقوم علي التنسيق بين الوزارات المعنية بهذا القطاع، وتنسيق عملية تصميم السياسات والإجراءات الداعمة له ، علي أن يضم مجموعة من الخبرات المتخصصة المحلية والدولية العاملة في هذا المجال .
- ٢- إجراء حوار مجتمعي موسع بين العاملين في القطاع غير الرسمي ودوائر صنع السياسات في مصر .
- ٣- بناء جدار من الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة المصرية، وذلك من خلال توافر قدر كبير من المصداقية والشفافية فيما بينهما في التعامل .
- ٤- وجود رؤية مستقبلية واضحة من قبل الحكومة في التعامل مع القطاع غير الرسمي .
- ٥- تقوية إستراتيجيات الإتصال بين الحكومة والعاملين بالقطاع غير الرسمي .

- ٦- التعامل مع المجموعات المختلفة داخل القطاع غير الرسمي كلا حسب السمات التي تميز كل مجموعة كل علي حده، وذلك بتقديم خدمات الدعم الفني المتعلقة ببناء القدرات الإدارية ودعم القنوات التسويقية وإتاحة التمويل.
- ٧- إيجاد تنسيق وتكامل بين الجهود المبذولة من الجهات المختلفة تجاه القطاع غير الرسمي.
- ٨- مساندة الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي على ترفعها أي " نجاح الابتكار " والذي يعنى التغيرات الإيجابية فى المكونات المستهدفة كعوائد المشروع، المبيعات والأصول، وعدد العاملين أى الجانب النوعى للإبتكار بالإضافة إلى الجانب الكمي والذي يعنى بإطلاق منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الموجودة وتحسين عمليات الإنتاج بإدخال الجديد على نظم التعبئة والتغليف ووضع العلاقات التجارية أو طرق التسويق ومشاركة المشروع فى مراحل جديدة من سلسلة القيمة والإبتكار الوظيفى إلى جانب الإبتكار القطاعي، هذا ويحقق الإبتكار حصول هذه المشروعات على مزايا تساعد على التغلب على منافسيها لفترة من الزمن وبالتالي تحقيق عائداً " الإبتكار والنمو " .
- ٩- توفير المناخ المناسب "الوسط المفقود" للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية لكي تنمو وتترفع وذلك بمساندة من الحكومة المصرية فى تحسين النظم التعليمية والتدريب المهني، ومساعدة رواد الأعمال على تنمية مواردهم البشرية وتسهيل حصولهم على وسائل التمويل المناسبة وتعزيز تطبيق القانون.
- ١٠- أخذ التدابير التي من المقترح إتخاذها لتحسين بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل عام ومشروعات القطاع غير الرسمي منها بشكل خاص، لإضفاء الطابع الرسمي عليها، إنما تأتي فى إطار سياسة شاملة لتحقيق التنمية الإقتصادية وتوزيع الدخل، وخلق فرص عمل حقيقية، ولا تأتي فى نهج أو مبادرات أو تدابير منفصلة.
- ١١- الإعتدال على النهج اللامركزي فى خفض الطابع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تحقيقاً لزيادة القدرة على الإستجابة بشكل أكثر ملائمة لمختلف الظروف المحلية لهذه المشروعات، مع رفع كفاءة موظفي المحليات لتطبيق القانون مما يساعد على خلق شبكة وطنية من وكلاء التنمية المحلية تساهم بفاعلية فى عملية التحول والدمج.
- ١٢- توافق واضعى السياسات الحكومية على أجندة عمل واضحة ومعلنة للجهات التي تتعامل مع القطاع غير الرسمي، على أن تنطوي هذه الأجندة على كل القضايا ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى القطاع غير الرسمي مثال (الضرائب - قوانين ولوائح ومعايير العمل - الإنتاجية - الضمان الإجتماعي - آليات التفتيش - حوافز التحول إلى القطاع الرسمي

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر

- ١٣- تبسيط الإجراءات الإدارية لتشمل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ثم يكمل ما سبق إستراتيجية التنمية فى القطاع الخاص بشكل عام .
- ١٤- تفعيل دور القطاع الخاص الرسمى فى مواجهة القطاع غير الرسمى وذلك بإستخدام القطاع الخاص الرسمى لكل الأساليب المستحدثة والمتطورة الذى تدفع بالقطاع غير الرسمى للتحويل إلى قطاع رسمى مثال التوجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر الأنظمة السحابية وتوسيع شريحة المتقدمين منها وتعزيز تنافسية هذه المشروعات وتزويدها بأفضل الحلول التقنية الكفيلة بتوفير معايير غير مسبوقه من الشفافية والرؤية المتعمقة على إمتداد الأعمال. إلى جانب تدعيم توجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عبر آلية إستخدام تقنية الفرنشايز "الإمتياز التجارى"، والذى يعد وسيلة للخروج بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من فخ القطاع غير الرسمى وتحويلها إلى كيانات رسمية تسدد الضرائب ومستحقات الدولة، ويحمل هذا النظام فى طياته العديد والعديد من المزايا والفوائد للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- ١٥- تدعيم وتأكيد الإجراءات الداعمة من قبل منظمات المجتمع المدنى فى دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى سواء من الجمعيات الأهلية، الصندوق الإجتماعى للتنمية، والأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الغرف التجارية.
- ١٦- وجود آليات للتنسيق والترابط بين منظمات المجتمع المدنى والدولة ممثلة فى الجهات التنفيذية بشأن الإتفاق على صياغة السياسات والتشريعات الملائمة والملزمة لدمج قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمى، والإعتراف المشترك بأهمية هذا القطاع وأنه قاطرة التنمية القادرة على تجاوز الأزمات التى تمر بها البلاد وخاصة خلال هذه الفترة والتى من أهمها إرتفاع معدلات البطالة.
- ١٧- تنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدنى ووزارة التضامن الإجتماعى للعمل على إيجاد أشكال قانونية للحماية الإجتماعية للعمال، فالعماله غير الرسمية لا تحصل على إعانات إجتماعية حكومية، فى الوقت الذى تكفل فيه العديد من دول العالم مستوى التغطية بالحماية الإجتماعية لكل من القطاعين الرسمى وغير الرسمى وخاصة فيما يتعلق بالمعاشات التعاقدية، والتأمين ضد الحوادث والعجز والمرض.
- ١٨- التغطية الجيدة من البنوك التجارية لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية، وذلك تحت مظلة البنك المركزى المصرى.

- ١٩- تحقيق مفهوم الشمول والإستقرار المالى فى قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية، وذلك بالعمل من خلال إستراتيجيات متكاملة لزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك وذلك بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع إحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية، بحيث تقدم بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وشفاف وبطريقة مناسبة وذلك من خلال الأساليب المبتكرة التى تحقق أكبر جذب لهذا القطاع الهام.
- ٢٠- توفير أدلة إجرائية واضحة لكل جهة من الجهات المتعاملة مع قطاع المشروعات الصغيرة ، والمتناهية الصغر غير الرسمية، توضح كيفية التعامل مع هذا القطاع بحيث تضىفى نوعاً من الثقة على التعامل معه وتخفف من وطأة إحساس العاملين بهذا القطاع بأن الحكومة تقوم بملاحظتهم للحصول على ما تريد من ضرائب دونما وجود خدمات حقيقية تحفزهم على الإنتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، على أن تكون هذه الأدلة الإجرائية معدة لكل مجموعة من المجموعات العاملة فى القطاع غير الرسمي والتى تميزها صفات مشتركة تجعل من السهل الجمع بينها تحت مظلة واحدة.
- ٢١- إعتبار قضية إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير الرسمي، قضية قومية وليست قضية جزئية تخص قطاع بعينه أو وزارة أو هيئة بعينها ، على أن تتسم كل الإجراءات المتخذة فى هذا المجال بالشفافية التى تدفع لتحقيق المصداقية والموثوقية.

الخاتمة

تتطوى السياسات التى تجبر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية على إتخاذ طابع رسمى على مخاطر جوهرية، حيث أن وضع أعباء إضافية على هذه المشروعات قد يؤدي إلى إفقار نسبة كبيرة من السكان عبر أخذ ما تبقى لهم من وسيلة لكسب رزقهم، وعلى الرغم من أنه قد تتواجد مكاسب إقتصادية من جراء زيادة الطابع الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. إلا أنه يجب السعى لتحقيق هذا الهدف مع الأخذ فى الإعتبار أن مالكي هذه المشروعات يتخذون قرارات واعية ومنطقية بشأن إتخاذ الطابع الرسمي من دونه بالإعتماد على التكاليف والمزايا المرتبطة بذلك. وتوضح الأدلة العالمية أن أفضل طريقة للتشجيع على إتخاذ الطابع الرسمي لا تتمثل فى خفض تكلفة الطابع الرسمي أو زيادة تكلفة الطابع غير الرسمي ولكن عوضاً عن ذلك الزيادة من مزايا الطابع الرسمي. هذا ويتضح أن الإصلاحات الجارية بشأن دخول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى سوق العمل والتي خفضت أو دعت من تكاليف التسجيل فى البرازيل والمكسيك وبيرو وسيريلانكا على سبيل المثال كان لها أثر طفيف، هذا إن وجد، على إتخاذ الطابع الرسمي، ولكن من الممكن أن تتمثل أحد طرق عرض مزايا الطابع الرسمي فى وجود مكتب خاص لتسجيل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المستوى الوطنى والذى لا يتضمن أى تكاليف أو غرامات على هذه المشروعات بغض النظر عن الحجم والطابع الغير رسمي، وبينما يجرى بناء الثقة فى النظام سوف تتضمن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى مكتب تسجيل المشروعات غير الرسمية رغم كونها كانت مترددة فى الأمر مسبقاً، وسوف يساعد ذلك فى توفير معلومات فعالة ودقيقة بشأن القطاع الغير رسمي .

بخلاف إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر توجد طرق عديدة أخرى تستطيع الحكومة القيام بها لإعطاء حوافز لهذه المشروعات حتى يتخذ العاملون لديها طابعاً رسمياً. كما قد تساعد التخفيضات الضريبية وتقليل إسهامات أصحاب العمل فى التأمينات الإجتماعية فى خفض تكاليف إتخاذ العاملين طابعاً رسمياً. وعلى نحو بديل من الممكن تقديم الحماية للعاملين عبر مجهودات تدعمها الحكومة والتي من الممكن توفيرها من خلال مكتب التسجيل الوطنى المشار إليه أعلاه. أخيراً من الممكن تجنب مسألة الطابع الرسمي للعاملين من خلال توفير التأمين الصحى والمعاشات للعاملين غير الرسميين عبر وسائل أخرى، ألا وهى العضوية فى النقابات العمالية، أو المنظمات غير الحكومية، أو من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. هذا الأمر ينطوى على الميزة الإضافية للتشجيع على زيادة المشروعات العازمة على الإنضمام للقطاع الرسمي، وليس أدل على ذلك مما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية من زيادة فى نشاط المشروعات نتيجة للإتساع فى توفير الرعاية الصحية المقترحة من الحكومة.

إن الإتجاه نحو الطابع غير الرسمي قد تعدى بكثير الأزمة الراهنة. فاليوم يقترن به زيادة في الشكل غير المنتظم للعمل غير الرسمي.

تتطلب عملية دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، حلولا تتسم بالإبتكارية من الحكومة وعدم الإستمرار في الإعتماد علي الأساليب التقليدية والإصلاحات التنظيمية الهامشية ، مع الإستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال ولكن مع مراعاة خصوصية مصر طبقا لظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مع توخي الحكومة الحذر في إختيار حزمة السياسات والآليات الإقتصادية التي لا ترتب مخاطر مالية وإجتماعية تقع علي عاتق العاملين بهذا القطاع الهام.

هذا ولقد تم طرح العديد من الحلول الإبتكارية والإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الغير رسمي، منها التوجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر الأنظمة السحابية، الي جانب دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر آلية استخدام تقنية الفرشاييز "الإمتياز التجارى" .

وتقوم الحكومة أيضاً بتقديم العديد من الإجراءات الداعمة للقطاع غير الرسمي للإندماج في الإقتصاد الرسمي ولكنها لا تزال حتى الآن محدودة للغاية، فلا يكفي لتيسير عملية الدمج الإعتماد المحدود علي تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية ، بل يتطلب الأمر أن يندرج القطاع غير الرسمي تحت منظومة دقيقة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية مع إدراج القطاع غير الرسمي تحت مظلة الأمان الإجتماعي من المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي .

كما تقوم أيضاً منظمات المجتمع المدني بطرح مجموعة من الإجراءات الداعمة من كل من الجمعيات الأهلية، الصندوق الإجتماعي للتنمية، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية ثم الغرف التجارية. ويكمل ما سبق الإجراءات الداعمة من البنوك الحكومية لدمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي ، ويعد أهم إجراء في هذا الصدد الشمول المالي والذي يعني " تمكين جميع الأفراد والمنشآت (كافة فئات المجتمع) من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم بحيث تقدم بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وشفاف وبطريقة مناسبة "، وذلك من خلال الأساليب الحالية والمبتكرة التي وضعت لذلك ، وغيرها من الإجراءات التي تدعم عملية الدمج .

وبصفة عامة، لازال هناك كثير من الحواجز الإدارية والتنظيمية أمام المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية لممارسة أعمالها في السوق المصرية بصورة رسمية، ولن يتحقق لهذه المشروعات الإندماج الكامل إلا من خلال تنسيق جهود الجهات المختلفة العاملة مع هذا القطاع الهام .

ملخص البحث

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات
الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية
فى القطاع الرسمي فى مصر

ملخص البحث الأول

للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خصوصية مميزة في مصر ، حيث أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها ويمكن أن يتم إنشاؤها بإستثمارات بسيطة، الأكثر كفاءة في توظيف رأس المال، كثيفة العمالة، إنخفاض تكلفة فرصة العمل فيها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة والمتوسطة والوظائف الحكومية، لا تحتاج في كل مشروعاتها إلى تكنولوجيا متقدمة، تستطيع التكيف مع الظروف الإقتصادية والسياسية السائدة بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة ذات الأسواق الخارجية ثم يكمل ما سبق أنها لا تتنافس المشروعات الكبيرة والمتوسطة في الأسواق.

هذا ولقد تعددت تعاريف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الأمر الذى أدى إلى التشتت وعدم القدرة على توفير برامج تفصيلية وشاملة لتنمية هذه المشروعات، بالإضافة إلى عدم القدرة على وضع خطة عمل متجانسة ومشاركة بين الجهات المسؤولة عن تنمية هذه المشروعات في الحكومة المصرية بشكل عام وعلى المستوى القطاعى بشكل أخص.

ولقد قدم القانون (١٤١) لسنة (٢٠٠٤) تعريفاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مادتيه (١)، (٢) ، أما "مادة (١) فيقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً".

أما "مادة (٢) فيقصد بالمنشأة المتناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه".

وعلى الرغم من وجود هذا التعريف إلا أن القانون (١٤١) لم يلزم أية جهة حكومية بالإلتزام بهذا التعريف وحدة دون غيره للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بقدر ماحدد نطاق عمل الصندوق الإجتماعى للتنمية في هذا التعريف كما قدم إتحاد الصناعات تعريفاً مختلفاً وعرفها على أنها "المشروعات التى يتراوح عدد العاملين بها بين (١٠) إلى أقل من (١٠٠) عامل ويتراوح رأس المال المدفوع لها بين خمسين ألف و (٥) مليون جنيه مصرى أو تزيد مبيعاتها عن خمسة ملايين جنيه وتقل عن خمسين مليون جنيه، والمشروع متناهى الصغر على أنه المشروع الذى يقل عدد العاملين فيه عن (١٠) عاملين ويقل رأس ماله المدفوع عن (٥٠) ألف جنيه مصرى أو تقل مبيعاته عن خمسة ملايين جنيه مصرى، عرف أما البنك المركزى المصرى في الثالث من ديسمبر عام ٢٠١٥، فقد عرض الشركات والمنشآت متناهية الصغر القائمة بأنها تلك المنشآت التى يقل حجم أعمالها عن مليون جنيه وحجم العاملين بها أقل من (١٠) أفراد، أما المنشآت الصغيرة جداً القائمة فهى تلك المنشآت التى

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

يقع حجم أعمالها من مليون جنيه إلى أقل من ١٠ مليون جنيه ويقل عدد العاملين بها عن (٢٠٠) فرد، أما المنشآت الصغيرة فهي تلك المنشآت التي يقع حجم أعمالها من (١٠) مليون جنيه إلى أقل من (٢٠) مليون جنيه ويقل عدد العاملين بها عن (٢٠٠) فرد .

ونظراً لأن معظم أنشطة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تقع داخل القطاع الغير رسمي، حيث أنها وحدات إقتصادية تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها سواء أكان هذا النشاط إنتاجي أو تجارى أو خدمي. ويؤدى بقاء هذه المشروعات داخل القطاع غير الرسمي، إلى عدم قدرتها على الانتقال إلى مرحلة المشروعات المتوسطة، وهنا يكمن لب المشكلة، حيث أن المشروعات متوسطة الحجم غالباً ما تكون هي الحاضنة للجودة والنوعية والموظفين المتميزين ، وهي بالتالى موطن الإبداع والتنوع، ولكي يتحقق للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ذلك فإن هذا الأمر يتطلب إندماجها في الإقتصاد الرسمي.

ملخص المبحث الثاني

يمكن القول أن الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، ولقد عانت منها ودرجات متفاوتة كل أنواع الإقتصاديات فى العالم، كما أشدت النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها وأثارها منذ الثمانينات، وذلك نظراً لما يلعبه هذا الإقتصاد من أهمية من ناحية توفير فرص العمل فى الريف والحضر والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته فى التعامل مع الأزمات الإقتصادية. وزاد الإهتمام به أكثر فى الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الإقتصاد الرسمي الإقتصادية والإجتماعية على إستيعاب اليد العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاه.

ومع زيادة نسبته فى الناتج المحلى الإجمالى وما يستوعبه من موارد كامنة، دعت الضرورة إلى الإهتمام به كظاهرة ومصدر للثروة ومخزن للمبادرات، ومعالجة أسبابه التى تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب وأثاره التى تمس كل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية هذا وسيتم التركيز فى هذا البحث على القطاع غير الرسمي فقط ضمن منظومة الإقتصاد غير الرسمي .

هذا وهناك العديد من الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ، تتمثل أهم الآثار السلبية فى الآثار الإقتصادية التى تعنى فقدان حصيلة الضرائب وفشل السياسات الإقتصادية التى تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وغيرها من الآثار السلبية . أما الآثار الإيجابية فتتمثل فى كونه قطاعاً بديلاً وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة .

هذا ومما لا شك فيه أن هناك صعوبة فى تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي بسبب الإفتقار إلى المعلومات الكافية لهذا القطاع، فلا يمكن لشخص يعمل فى هذا المجال أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع لكى لا يعرض نفسه للعقوبة، وعلى ذلك فهو يحاول إخفاء أنشطته بأى شكل من الأشكال لكن هذه الأنشطة تترك أثراً سلبية على الإقتصاد الرسمي، ومن خلال هذه الآثار أمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي، وتتباين تقديرات الإقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة فى التقدير، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف، وعموماً تتحدد الطرق المتفق عليها فى ثلاث مناهج تتمثل فى المناهج المباشرة، المناهج غير المباشرة ثم طريقة النماذج.

ملخص المبحث الثالث

يقصد بالقطاع غير الرسمي ذلك القطاع الذى يشمل وحدات إقتصادية تعمل فى أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولة لمزاولة نشاطها. وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية، حيث لا يقع فى مجال إهتمامها سوى الأنشطة التى تدر دخلاً مادياً. كما يتم إستبعاد الأنشطة غير المشروعة. ويقصد بالوحدة الإقتصادية أى نشاط إقتصادى: إنتاجى أو تجارى أو خدمى، يمارسه شخص طبيعى أو معنوى، فى منشأة أو خارج المنشآت، ويدر دخلاً. وعلى هذا يعتبر وحدة إقتصادية ذلك الجزء من الوحدة السكنية المخصص لمزاولة نشاط إقتصادى معين بصفة مستمرة، وما فى حكمها.

وعلى هذا يرى البعض أن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست مجموعة من الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الإقتصادية النامية، التى تبدو واضحة فى مجالات عديدة، مثل: المجالات الصناعية، والتجارية، والخدمية. ولا يعنى ذلك إستبعاد النشاطات الطفيلية أو الخفية من القطاع غير الرسمي ولكن يجب النظر إليها فى سياق بدائى عام يأخذ فى إعتباره مجمل الممارسات الإقتصادية فى سياقها الإجتماعى .

هذا وبالرغم من تعدد التعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمي إلا أن هناك إجماع على تعريف كل ما هو غير رسمي بأنه طريقة للقيام بأنشطة تتصف بمجموعة من الصفات هي سهولة الدخول فى النشاط وممارسته، عائلية ملكية النشاط ، صغر ومحدودية نطاق نشاط العمل، الإعتماد على كثافة عنصر العمل على حساب التكنولوجيا وبعبارة أخرى تكون فنيات العمل فى هذا القطاع محدودة من الناحية التكنولوجية، مهارات هذا النشاط مكتسبة من خارج القطاع الرسمي ، العمل غير المنظم فى وجود سوق غير منظمة.

وتعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وإزدهار القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تميل إلى إجراء معاملاتها بإستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التى تقوم على إستخدام النقود السائلة فى إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب يؤدى تزايد أعداد هذه المشروعات التى تقوم أساساً على إستخدام النقود السائلة فى إبرام المعاملات وعدم الاعتماد على النظم البنكية فى التعامل إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي فى العديد من الدول .

ملخص المبحث الرابع

مما لا شك فيه أن القطاع غير الرسمي حقيقة واقعة في معظم دول العالم، فلا يوجد إقتصاد في العالم يخلو من دائرة من دوائر الأنشطة غير الرسمية. ورغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لهذا القطاع، إلا أن النتائج في كثير من الحالات، تشير الى تواضع النتائج التي تم الوصول اليها، وأن القطاع غير الرسمي يتزايد من سنة لآخري. وترجع معظم التقارير الدولية تنامي القطاع غير الرسمي، وبصفة خاصة في الدول النامية إلى ثلاثة أسباب أساسية تتمثل في: النمو المتزايد للطلب على العمل، والنقص التدريجي لعرض العمل من المؤسسات الحكومية، والنمو البطيء للقطاع الخاص، ونمو القطاع غير الرسمي في فترة وجيزة حيث أصبح يمثل البديل في التشغيل مما يرى معه البعض أنه صمام الأمان ضد البطالة.

وفي هذه الدراسة التي تتناول سياسات وإجراءات دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، حيث كان من الضروري التعرف على أفضل الممارسات والخبرات العالمية في هذا الشأن. ولتحقيق ذلك إعتد هذا الجزء على البحث المكتبي، وقد تبين من ذلك: أن معظم ما تم من دراسات وأبحاث في هذا الشأن، قد إنشغل بالدرجة الأولى بمفاهيم وتعريف الإقتصاد غير الرسمي، أو القطاع غير الرسمي، ومميزاته وعيوبه، ومناهج وطرق قياسه، وإستعراض واقعه ومدى تأثيره ومساهمته في إقتصاد الدول وفق معايير محددة، في حين قل بشكل كبير عدد الدراسات التي تناولت سياسات وإجراءات التعامل مع القطاع غير الرسمي، بهدف تحويله، ودمجه في الإقتصاد الرسمي.

هذا وقد أسفر البحث عن عدد من التجارب الرائدة في عمليات التحول، والدمج، وهي تجارب عدد من الدول إستطاعت أن تضيف الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، ويأتي في مقدمة هذه التجارب: تجربة بيرو، وفنزويلا، وجواتيمالا، والبرازيل، وكينيا وتركيا، وقد تناول هذا الجزء عرض كل تجربة من التجارب الدولية المشار منتهيا بالدروس المستفادة من كل تجربة. ومن خلال هذه الدروس يخلص هذا الجزء من البحث الى عدد من أهم السياسات والاجراءات التي إستطاعت أن تحقق نجاحاً وتقدماً ملموساً نحو تحويل ودمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، والتي تتمثل فيما يلي:

- إن التدابير التي يتم إتخاذها لتحسين بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل عام، ومشروعات القطاع غير الرسمي منها بشكل خاص، وإضفاء الطابع الرسمي عليها، إنما يأتي في إطار سياسة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل، وخلق فرص عمل حقيقية، ولا يأتي في نهج أو مبادرات وتدابير منفصله.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- أهمية التماسك بين السياسات الإقتصادية، والسياسات الاجتماعية، لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي.
- الإعراف بحجم وأهمية وواقع ومشكلات القطاع غير الرسمي، والعمل على خلق إتجاه داعم وحشد التأييد القائم على مساندة قوية من المسؤولين الحكوميين، وغير الحكوميين، وزيادة قدرة المؤسسات الرسمية على تقديم الدعم للمشروعات غير الرسمية بصيغة تراعى فيها الجوانب الإيجابية للترتيبات غير الرسمية.
- يعد إنضواء مفردات القطاع غير الرسمي في منظومة تعترف بها الدولة الخطوة الأولى نحو المشاركة الفاعلة في وضع السياسات، والتشريعات ذات العلاقة بتحسين أوضاع القطاع، والتمهيد لإنتقاله الى القطاع الرسمي.
- أهمية البدء في إنشاء منظومة مشتركة من الكيانات القانونية محددة الهوية، تمثل القطاع غير الرسمي في كافة قطاعاته، وتتولى حماية أعضائها من إنتهاكات الحكومة، وتقديم الخدمات اليهم، وتحسين حصولهم على حقوق الملكية، والإئتمان، والبنية التحتية. وتوفير فرص حصول هذه الكيانات على الدعم اللازم في مجالات التدريب اللازمة ومنها: مهارات القيادة، والإدارة المالية، والتخطيط الأستراتيجي، وتنمية العضوية، والتسويق، وغيرها.
- التأكيد على النهج اللامركزي في تنفيذ سياسات دمج مشروعات القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، تحقيقاً لزيادة القدرة على الإستجابة بشكل أكثر ملائمة لمختلف الظروف المحلية لهذه المشروعات، ورفع كفاءة موظفي المحليات على تطبيق القانون مما يساعد على خلق شبكة وطنية من وكلاء التنمية المحلية تساهم بفاعلية في عملية التحول والدمج.
- ضرورة وجود جهة متخصصة مستقلة ذات صلاحيات واسعة، قادرة على تحمل عبء التحول والدمج، والتخطيط، والاضطلاع بالدراسات، والمسوح اللازمة، وقيادة عمليات التحول. على ألا يقتصر دورها على المساهمة في وضع التشريعات ذات العلاقة فقط، بل يمتد دورها الى تقديم المساعدات في مجال التطوير التكنولوجي، وتصميم وتنفيذ المشروعات، ووضعها في الاطار القانوني، والوصول إلى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، وتوفير ضمانات الإئتمان، وغير ذلك.
- أهمية وجود أستراتيجية، وأجندة واضحة لعمليات التحول، ومعالجة القضايا ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي، ومن أهمها: رفع كفاءة الإدارة، وتبسيط الاجراءات الإدارية لتسجيل المشروعات، ومعالجة قضايا الضرائب، وقوانين ولوائح ومعايير العمل، والإنتاجية، والضمان الإجتماعي، وآليات التفتيش، والإهتمام بحوافز الإنتقال الى القطاع الرسمي، وأستراتيجية التنمية في القطاع الخاص بشكل عام.

- أن عملية دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي، يأتي في إطار القانون الكفاء، والتشريعات الكافية، حيث تتم بمشاركة واسعة النطاق لأصحاب الشأن، وذوى العلاقة.
- تعزيز قدرة الحكومة على الإمتثال لعمليات التحول والإندماج، وتعزيز نظم المعلومات، وخلق وتحسين قنوات الإتصال مع القطاع غير الرسمي.
- التوقف عن وضع المزيد من القواعد التنظيمية، وفرض المزيد من الأعباء كرد الفعل على النشاط غير الرسمي، بل والعمل على تقليص تكلفة التحول، وخلق مجموعة من المكاسب الملموسة الحقيقية مقابل الإنخراط في النشاط الرسمي.
- يمكن البدء بتطبيق، سياسات وإجراءات التحول والدمج على أحد القطاعات الهامة داخل الإقتصاد غير الرسمي، إكتساباً للخبرة، ودعمًا لعملية التحول.

أما إذا إنتقلنا إلى التجارب المحلية، نجد أن البحث تعرض لتجربتين من أهم هذه التجارب أولها تجربة الهيئة العامة للإستثمار، وتجربة لأحد الجمعيات الأهلية وسنذكر ملخصاً لكلا التجربتين لمعرفة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هاتين التجربتين، سيتم ذكر تجربة الهيئة العامة للإستثمار تليها التجربة الأخرى.

هذا ويمكن تلخيص "مبادرة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة" والتي تم إطلاقها في أواخر عام ٢٠١٢ وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة عن إجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٢ الخاص ببحث تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة علي العديد من التساؤلات أهمها: ما هو الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم لهذه المبادرة؟ وما هي الأنشطة التي إستهدفتها هذه المبادرة؟ وإلي أي مدي تحققت نتائج هذه المبادرة؟ ، ولقد إشملت هذه المبادرة علي الأقسام التالية :

أما القسم الأول: فقد تناول الوضع السابق علي إطلاق المبادرة، فقد كان واقع تقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية - قبل إطلاق المبادرة - يشير إلي عدم وجود أي إطار تشريعي يحفز علي تقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية، وتعقد العملية الإدارية التي تمر بها المنشآت غير الرسمية لتصبح منشآت رسمية. وخلص هذا القسم إلي أن العملية الإدارية لتقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية تستغرق مدة طويلة نظراً لتعدد الإشتراطات وطول الإجراءات، وما يرتبط بذلك من عزوف كثير من الأفراد عن التقدم بأوراقهم إلي الحي المختص بإصدار التراخيص والموافقات.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

أما القسم الثاني: فقد إستعرض الأنشطة والمحافظات التي تستهدفها المبادرة ، حيث تستهدف المبادرة العديد من الأنشطة الصناعية في محافظتي القاهرة والإسكندرية. وخلص هذا القسم إلي أن نشاط الغزل والنسيج ومنتجاتهما قد جاء في مقدمة الأعمال غير الرسمية التي تستهدفها المبادرة في محافظة القاهرة؛ حيث بلغ عددها ١٩٦٥ منشأة غير رسمية تمثل ما نسبته ١٩.٨% من إجمالي الأعمال غير الرسمية المستهدفة في هذه المحافظة، يليها الأعمال غير الرسمية في مجال المنتجات الكيماوية والبتروولية والمطاط ومنتجاتها، حيث يعمل في هذا المجال ١٣٥٤ منشأة غير رسمية. ثم يأتي في المرتبة الثالثة الأعمال غير الرسمية في مجال المواد الغذائية والدخان والمشروبات، حيث بلغ عددها ١٠٨١ منشأة غير رسمية. بالإضافة إلي استهداف ٨٠٠ منشأة غير رسمية في محافظة الإسكندرية تزاوُل أنشطة المنتجات البلاستيكية وصناعة الرخام، وصناعة أوراق الطباعة والنشر.

أما القسم الثالث: فقد ناقش رصد وتحليل لنتائج أنشطة المبادرة، فمن أهم نتائج هذه المبادرة التعديل التشريعي المتمثل في المادة (١٤٧) مكرراً الواردة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والتي تنص علي أن يُعفى كل شخص من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات، أياً كانت قيمة رأسماله أو رقم أعماله أو إيراداته أو صافي ربحه السنوي، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أياً كان عدد هذه الفترات الضريبية ويعفى كذلك كل ما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير وغرامات وضريبة إضافية وغيره"، وذلك وفقاً للشروط التي حددتها المادة المذكورة. بالإضافة إلي الإنتهاء من تقنين ٧٤ منشأة غير رسمية لتعمل في القطاع الرسمي، وتزاوُل هذه المنشآت نشاط جمع وتدوير المخلفات في منطقة منشأة ناصر، ويعمل بها ما يزيد عن ٥٥٠ عامل ويبلغ إجمالي إيراداتها نحو ٩٠ مليون جنيه مصري.

أما القسم الرابع: فقد حدد أسباب عدم تحقيق النتائج المرجوة من المبادرة، ويأتي في مقدمة هذه الأسباب عدم إكمال الآليات التنفيذية للمبادرة والإجراءات المرتبطة بها. فضلاً عن عدم تفعيل المادة رقم ١٤٧ مكرر من قانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ والخاصة بإعفاء كل شخص طبيعي أو إعتباري من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله من أي نشاط له وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة، حيث يمثل هذا الإعفاء الدافع والحافز الرئيس الذي يشجع المنشآت غير الرسمية علي الإندماج في القطاع الرسمي، وذلك بسبب تحديد مدة عام فقط تبدأ من تاريخ ٢٠١٢/١٢/٦ - تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - أمام المنشآت غير الرسمية في كافة أنحاء الجمهورية لتستفيد من هذه المادة، فهذه المادة تفترض قدرة الأجهزة الحكومية المعنية علي إصدار كافة

الموافقات والتراخيص لكافة المنشآت غير الرسمية خلال عام واحد فقط وهو أمر يستحيل عملياً بالنظر إلى العدد الكبير لهذه المنشآت من ناحية، وضعف أداء هذه الأجهزة في ظل التعقيدات الإدارية التي تسود نظم العمل بها من ناحية أخرى.

أما القسم الخامس: فلقد حدد توصيات إعادة تفعيل المبادرة وتصحيح مسارها، حيث يأتي في مقدمة هذه التوصيات وضع برنامج قومي طموح لتحويل المشروعات غير الرسمية لتعمل تحت مظلة العمل الرسمي وفقاً لجدول زمني محدد، وتفعيل عمل اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وتشكيل أمانة فنية لهذه اللجنة مقرها الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، وإنشاء نافذة تحول المشروعات إلى القطاع الرسمي بمجمع خدمات الإستثمار بالهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لتصبح الأداة التنفيذية لتفعيل المبادرة. فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في المادة رقم ١٤٧ مكرر من قانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ لتتضمن فترة سماح جديدة أمام أصحاب المنشآت غير الرسمية للإستفادة من المزايا الواردة بها، وذلك بعد إنقضاء مدة العام الذي صدر خلاله القانون المذكور بها. كذلك يُقترح أن تتضمن هذه المادة إعفاءات ضريبية إضافية للمنشآت غير الرسمية التي قامت بالفعل بالتحول للقطاع الرسمي لمدة عامين أو عام علي الأقل من تاريخ هذا التحول، وإعتبار مدة هذه الإعفاءات فترة إنتقالية تعزز تحول هذه المنشآت وإستمرار بقائها في القطاع الرسمي مما يشجع كافة منشآت القطاع غير الرسمي علي التحول للقطاع الرسمي.

أما بالنسبة لمشروع تحسين الظروف المعيشية لمجتمع جامعي القمامة لمأسسة وتطوير القطاع التقليدي لإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة والتي قامت على تنفيذه جمعية روح الشباب لخدمة البيئة، فإن هذا المشروع يستهدف آلاف من الزباليين الفقراء في ستة مناطق للزباليين حول مدينة القاهرة الكبرى ويركز بصفة خاصة على هؤلاء الزباليين الفقراء الذين فقدوا جزء كبير من مصدر رزقهم بعد قرار ذبح الخنازير بسبب الخوف من إنتشار فيروس "إنفلونزا الخنازير" وذلك لتحقيق ما يلي:

- دمج قطاع جامعي القمامة كقطاع غير رسمي في النظام الرسمي لجمع القمامة بالقاهرة (من خلال تسهيل إجراءات التراخيص، وبناء قدرات القطاع بهدف تمكين القطاع من الحصول على تعاقدرات رسمية مع محافظة القاهرة).
- زيادة قدرات جامعي القمامة كقطاع غير رسمي لتمثيل أنفسهم وخبراتهم وأهتماماتهم المحلية كقطاع محلي قائم للحصول على فوائدهم من العمل في إدارة المخلفات الصلبة (من خلال زيادة القدرات الفردية والمؤسسية لجامعي القمامة).
- دعم وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال إعادة تدوير القمامة بمنطقة جامعي القمامة (بما في ذلك تحديث ودمج ورش إعادة التدوير).

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

- تأسيس نظام لفصل القمامة من المنبع الى قسمين: مخلفات عضوية "بقايا اطعمة" ومخلفات غير عضوية "باقي القمامة" ليغطي هذا النظام مدينة القاهرة بالكامل (المخلفات العضوية سوف ترسل مباشرة الى مصانع السماد العضوي والقمامة غير العضوية سوف ترسل لورش إعادة التدوير).
- نقل نشاطي التعامل مع القمامة وإعادة تدويرها من المناطق السكنية الى المدن الصناعية (هذا وسوف يؤدي ذلك إلى خفض المشاكل الصحية والبيئية التي تهدد كل من سكان القاهرة وجامعي القمامة على حد سواء).

مما سبق يتضح أهمية دراسة التجارب الدولية بعمق للإستفادة من النتائج التي توصلت إليها بخصوص دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي مع الأخذ في الإعتبار خصوصية العمل في المجتمع المصرى، أما بالنسبة للتجارب المحلية فهي لازالت تجارب وليدة وتحتاج المزيد والمزيد من التدعيم والمساندة من جانب الدولة لكي تحقق النتائج المرجوة منها.

ملخص المبحث الخامس

يحتاج القطاع الخاص إلى تطوير رؤية إقتصادية عملية ومنسقة، وتقديمها إلى الحكومة والمجتمع بصفة شمولية. فيتعين على القائمين عليه أن يقترح توصيات واقعية فيما يتعلق بالسياسات العامة لتحقيق نمو مستدام قائم على متطلبات السوق مع زيادة فرص العمل والعدالة الإجتماعية. فالواقع أن القطاع الخاص لم يضع استراتيجية إتصال للدفاع عن موقفه وتوضيح ما يرمز إليه، أو للتمييز بصورة مقنعة تبين مصالح الشركات والمصلحة الوطنية المصرية. فعلى سبيل المثال تحتاج مؤسسات القطاع الخاص إلى وضع إتفاقية جديدة تحدد رؤيتها لتحقيق العدالة الإجتماعية والضرائب، المنافسة، وظروف العمل، والحد الأدنى للأجور، والتفاوت بين المناطق، وكيفية التغلب على التحديات المتعددة التي تواجه مصر حالياً.

فلقد ظل القطاع الخاص وحتى الآن في موقف دفاعي، وفشل في إيصال رسالة إيجابية بشأن ما ينوى القيام به، وعجز عن صياغة رؤية مشتركة مع الحكومة وذلك لأن القطاع الخاص يتشكل من مجموعة متنوعة من الجماعات المتنافسة التي تفتقر إلى رؤية موحدة ومتماسكة، وثمة حاجة أيضاً إلى أن يطلق القطاع الخاص حوار في بيئة مفتوحة، ويسلط الضوء على القواسم المشتركة بين عناصر القطاع العديدة. كما يتعين على مجالس إدارات منظمات الأعمال المختلفة أن تشجع الشباب الجدد من أصحاب المؤسسات للانضمام إلى الهيكل القائم، فيجب أن تعطى الأجيال الجديدة في مجتمع الأعمال خصوصاً ذات المستوى المتوسط، الفرصة لعرض وجهات نظرها من خلال مؤسسات القطاع الخاص القائمة.

فضلاً عن ذلك، ينبغي على القطاع الخاص أن يوسع جهوده لتشمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة بالقطاع غير الرسمي وأن يتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل النقابات العمالية. ومن شأن ذلك زيادة الروابط بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يساعد على تحسين صورة القطاع الخاص من خلال إظهار أن القطاع الخاص لم يعد يقتصر على بضع شركات كبيرة ومتوسطة تحتكر السوق ولا تسمح للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بالنمو والإزدهار.

ولتحقيق ما تقدم يحتاج القطاع الخاص إلى الإنخراط إيجابياً في السياسة من أجل تعزيز قيم معينة تتسجم مع أي إتفاق يقترحه، لذا ينبغي عليه أن يقارب الشخصيات السياسية الرئيسية ويقدم رؤيته إذا أراد أن ينجح في التأثير على القرارات خلال الفترة القادمة وخصوصاً مع وجود برلمان جديد، فيجب أن تستند المشاركة الإيجابية إلى الميزة النسبية التي يمتلكها كل قطاع، فيما يشجع الدولة على اعتماد سياسة صناعية من شأنها تعزيز الشركات الناجحة وتعزيز قدرتها التنافسية.

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

كما يتعين على القطاع الخاص الشروع فى مبادرات المسؤولية الإجتماعية للشركات التى تعالج المشكلات المزمنة بالمجتمع المصرى، فهذا من شأنه أن يسهم فى تحسين صورة القطاع الخاص من وجهة نظر الشعب المصرى، بما يؤدى إلى مقابلة توقعات الرأى العام منه، ولذلك فإن على القطاع الخاص الرسمي بذل المزيد من الجهد لتدعيم القطاع غير الرسمي ويمكن ان يتم ذلك من خلال دعمه للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر الأنظمة السحابية لتوسيع شريحة المستفيدين من هذه الحلول، كما يمكن أيضاً إمتداد التوجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر آليه إستخدام تقنية الفرنشايز "الإمتياز التجاري" والذى يعد وسيلة للخروج بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من فخ القطاع غير الرسمي وتحويلها إلى كيانات رسمية قادرة على الإضطلاع بتسديد عبء الضرائب ومستحقات الدوله.

ملخص المبحث السادس

أن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والإندماج في القطاع الرسمي أصبح من الأمور الهامة، ويجب أن يحظى بإهتمام جميع الجهات المعنية، فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أى أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع المشروعات غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الإندماج مع القطاع الرسمي.

- ومن خلال إستعراض الأطر اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي يلاحظ أن دور الدولة يتمثل في مجموعة من الإجراءات يمكن أن تضطلع بها مجموعة من الجهات ، نذكر منها :
- الإجراءات الداعمة من وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل إجراء حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها فى مصلحة الرقابة الصناعية ، تنظيم حملات للتوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي بمساعدة بعض رجال الأعمال لتعريف العاملين بأهمية وفوائد الدخول فى القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التى تتعامل مع هذا القطاع والمسؤولين عنه من جهة أخرى.
 - الإجراءات الداعمة من مصلحة الضرائب ، وتشمل منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن ٥ سنوات، وتدرجياً يتم إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي حيث يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبياً مثل الأنشطة الرسمية ، إسقاط الديون والأعباء الضريبية المتركمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة الحجم من أصحاب البطاقات الضريبية (أقل من ١٠ أو ١٥ عامل)، تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة بصورة تدرجية بحد أقصى ٥٠% من الضريبة المستحقة فى حالة التأمين على العمال بالمشروع.
 - الإجراءات الداعمة من الجهات التشريعية ، وتشتمل عمل إطار تشريعى خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والقطاع غير الرسمي، وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك، إنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن تحويل الكيانات غير الرسمية إلى الشكل الرسمي، وعن كافة القوانين ذات الصلة.
 - الإجراءات الداعمة من وزارة التضامن الاجتماعى والحماية الإجتماعية للعاملين، وتشتمل على الاتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته بإشتراك منخفض يدفع فى صورة أقساط شهرية، حماية الأجور ومراعاة تناسبها مع الحد الأدنى للأجور ضماناً لتوفير

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

المعيشة اللائقة للعاملين فى هذا القطاع الغير رسمى بإندماجهم فى القطاع الرسمي، كفالة الدولة للعاملين فى القطاع الغير رسمى للمستويات الدنيا للحماية الإجتماعية خاصة التعليم الأساسى والمعاش فى حالتى العجز والوفاة، وتحديد التشريعات والجهات الممولة لذلك.

● الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة علي تحسين بيئة الأعمال، وتتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج إحتياجاتهم، وقد تم تبسيط عملية التسجيل من خلال نظام الشباك الواحد وفقاً لتعديلات قانون الإستثمار ٢٠١٤، وتوفير قواعد البيانات والمعلومات التى تضم جميع البيانات والمعلومات عن السوق والموردين الرئيسيين المحليين والدوليين للمنتجات ، ثم تزويد المشروعات الصغيرة بالمرافق العامة.

● الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة علي التدريب والتأهيل المهنى ، وتشتمل علي اتاحة فرص التدريب التقنى والمهنى للعاملين فى القطاع غير الرسمي، وتزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج، إنشاء مراكز للتدريب وتقوم الحكومة بتقديم التدريب للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق الحاضنات وبلغ عدد مراكز التدريب (١٦) مركزاً على مستوى الجمهورية، منها (١٤) مركز بالقاهرة، ومركز فى دمياط لصناعة الأثاث، ومركز بالمنيا للصناعات الغذائية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة.

ملخص المبحث السابع

أثبتت الظروف التي مرت بها البلاد منذ قيام ثورة يناير وحتى الآن أن القطاع غير الرسمي كان بمثابة حصن آمان وسنداً قوياً للإقتصاد المصرى، خاصة بعد تعثر العديد من المشروعات والشركات الكبرى وتوقف الكثير منها عن العمل وتسريح العمالة بها، ومن ثم تزايد معدلات البطالة وغيرها من الآثار التي ترتبت على ذلك .

ونظراً لأن المجتمع المدنى يعتبر شريك أساسى للدولة فى صنع السياسات الإقتصادية والإجتماعية فإنه يعول عليه فى القيام بدور هام فى حفز القطاع غير الرسمي وتشجيعه على الإنضمام للمنظومة الرسمية للدولة ، خاصة وأن منظمات المجتمع المدنى تتمتع بالعديد من المزايا التي تجعلها أكثر فاعلية من الدولة والقطاع الخاص معاً فى التأثير على هذا القطاع والمساهمة فى دفع أصحاب الأعمال وإقناعهم وتحفيزهم للإنضمام للقطاع الرسمي والإندماج فيه للإستفادة من المزايا الممنوحة له، حيث تتوقف عملية الإقناع هذه على العوامل المشجعة أو المحفزة لصاحب المشروع غير الرسمي، حيث أن عملية إتخاذ لقرار الإندماج تتوقف على إمكانياته ومهاراته ومدى توفر الأموال لديه أثناء ممارسته للنشاط والتكلفة المحتملة لعدم إندماجه أو إندماجه ومدى الإستفادة التي يحققها الإندماج له.

وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك أدواراً مقترحة ينبغي أن تقوم بها منظمات المجتمع المدنى كجزء من الإجراءات الداعمة والمساعدة فى تحول هذا القطاع للمنظومة الرسمية وتتمثل هذه الأدوار والواجبات فى التدريب، التوعية، التعليم، تقديم الخدمة الصحية، التشبيك و بناء التحالفات .

وإستعرضت الدراسة القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بشأن المشروعات متناهية الصغر وخاصة ما يتعلق بدور الجمعيات الأهلية فى الإفراض متناهى الصغر وموقفها من القانون، حيث توصلت الى ضرورة الا تقتصر الجمعيات الأهلية فى تعاملها مع القطاع غير الرسمي على الدور التمويلى أو وضع الحلول العاجلة لمشكلاته بل يجب أن يتخطى ذلك الى وضع رؤية للتعامل معه وبحيث لا تتشابك تلك الرؤية مع دور الدولة ومؤسساتها ولا مع السياسات التجارية والإستثمارية والإئتمانية للدولة .

ملخص البحث الثامن

قام الباحث بدراسة تأثير دور الشمول المالى على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والذي يعد من أهم الإجراءات التى يجب اعتمادها من البنوك لإندماج هذه المشروعات فى القطاع الرسمي، حيث إستعراض مفهوم الشمول المالى وأهدافه وأهم التحديات التى تعوق تطبيقه على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

كذلك إستعرض الباحث سياسة البنوك الحكومية المصرية لدعم دخول هذه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الرسمية غير الرسمية فى الإقتصاد القومى تحت مظلة البنك المركزى المصرى حيث قدم مبادرته لدعم تمويل هذه المشروعات بغرض دفع عجلة الإنتاج وزيادة الناتج المحلى من خلال توفير برامج تمويلية متجددة تتناسب مع كافة الأنشطة بسعر عائد ٥% فائدة بسيطة متناقصة وذلك من خلال البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك القاهرة، حيث قدموا عدد من البرامج التمويلية لتلك المشروعات وأيدوا دعمهم الكامل لتنفيذ مبادرة البنك المركزى، وتطلب ذلك تهيئة البيئة الداخلية لتلك البنوك ووجود قطاعات متخصصة لتمويل هذه المشروعات، وتم تدريب العاملين على أحدث أساليب التعامل معها بأسلوب يختلف تماماً عن أسلوب التعامل مع المشروعات الكبرى والمتوسطة.

كذلك تم دراسة التحديات التى تحد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية للدخول فى القطاع الرسمي من حيث التحديات المرتبطة ببيئة الإستثمار، والتحديات المتعلقة بقطاع البنوك.

وأخيراً إقترح الباحث رؤية مستقبلية مصرفية لدمج هذه المنشآت داخل القطاع الرسمي وذلك من وجهة نظر مصرفية.

كذلك تم دراسة التحديات التى تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية للدخول فى القطاع الرسمي، والتى تمثلت فى تحديات مرتبطة ببيئة الإستثمار، إلى جانب التحديات المرتبطة بقطاع البنوك وأخيراً إقترح الباحث رؤية مستقبلية للبنوك الحكومية لدمج القطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى القطاع الرسمي، وذلك من منظور البنك المركزى المصرى والبنوك الحكومية، وكان من أهم عناصر هذه الرؤية هى دعوة البنوك الحكومية المصرية لتبنى رؤية إستراتيجية طموحة لتنفيذ دور الشمول المالى فى مصر وذلك من خلال العمل على تعزيز التعاون المصرفى المصرى بدعم التنقيف المالى وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية ونشر ثقافة الشمول

المالى بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية حتى تستطيع الإندماج داخل الإقتصاد
الرسمى.

هذا ولقد أكد الباحث أيضاً على حتميه إنشاء بنك متخصص أو شركات تمويل متخصصة لتقديم
الدعم المالى والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية تبعاً للشروط والقواعد
التنظيمية التى حددها البنك المركزى المصرى، حيث أن تمويل هذه المشروعات يندرج ضمن التمويل
المتخصص الذى يحتاج إلى مؤسسات متخصصة فى هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية .

ثانياً: المراجع الإنجليزية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- الأمم المتحدة (١٩٩٠)، "طرق قياس مشاركة المرأة وإنتاجها في القطاع غير الرسمي"، نيويورك: الأمم المتحدة (دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٤٦).
- ٢- بودلال، علي (٢٠١٤)، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)"، في: بحوث اقتصادية عربية، ع. ٦٥، شتاء ٢٠١٤.
- ٣- البنك المركزي المصري، الصندوق الاجتماعي للتنمية (٢٠٠٥) "الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر"، القاهرة: البنك المركزي المصري، الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ٤- جليبي، علي (محرر) (٢٠١١)، "نمو القطاع غير الرسمي: دراسة لوحدة معيشية بمناطق عشوائية"، التقرير الرابع، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة.
- ٥- الحسيني، السيد وآخرون (١٩٩٦)، "القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول: المداخل النظرية والمنهجية التحليلية"، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- ٦- حليم، نادية (محرر) (٢٠١١)، "أوضاع عمل المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في محافظة القاهرة"، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مركز بحوث المرأة.
- ٧- حمودة، رشيدة (٢٠١٢)، "استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر"، رسالة ماجستير في التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ٨- رفعت، أمل (٢٠٠٧)، "التمكين القانوني للفقراء في مصر"، القاهرة: المركز المصري للدراسات الإقتصادية.
- ٩- شتراوس، ستيفن دي (٢٠٠٥)، "المرجع الشامل للمشروعات الصغيرة: المرشد الكامل للمشروعات الصغيرة"، ط ١، ترجمة مكتبة جرير، الرياض: مكتبة جرير.
- ١٠- الصندوق الاجتماعي للتنمية، معهد التخطيط القومي، مؤسسة العلميين الدوليين (١٩٩٨)، "ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة"، الإسماعيلية، ١٣-١٥ ديسمبر، (١٩٩٨)، القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- ١١- عبد الحكيم، عمران (٢٠٠٧)، "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية والإستراتيجية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

- ١٢ - عثمان، سليم (٢٠٠٩)، "عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيم"، (المكان): مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- ١٣ - لوكس، كينيث (١٩٩٠)، "تدريب المديرين لتكوين منشآت صغيرة"، ترجمة السيد سليمان، منظمة العمل الدولية (١٩٨٤) "القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية" ج. ١، ترجمة إحسان حليم، القاهرة: وزارة القوى العاملة والتدريب (دراسات في القوى العاملة والتدريب، ص ٢٧).
- ١٤ - المركز المصري للدراسات الاقتصادية، إتحاد الصناعات المصرية (٢٠١٤) "أهمية تقنين القطاع غير الرسمي في مصر"، القاهرة: المركز والإتحاد.
- ١٥ - المغريل، نهال (٢٠٠٨)، "تدعيم الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة في الصناعة المصرية"، القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ورقة عمل، ١٤٠).
- ١٦ - مكتب العمل الدولي (٢٠١٤)، "الانتقال من الإقتصاد غير المنظم إلى الإقتصاد المنظم"، التقرير الخامس، (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، ٢٠١٤، ط. ١، جنيف: مكتب العمل الدولي.
- ١٧ - ملاك، قارة (٢٠١٠)، "إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال"، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
- ١٨ - منظمة العمل الدولية (١٩٨٤ أ)، "القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية" ج. ١، منظمة العمل الدولية (١٩٨٤) "القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية" ج. ١، ترجمة إحسان حليم، القاهرة: وزارة القوى العاملة والتدريب (دراسات في القوى العاملة والتدريب، ١٠).
- ١٩ - منظمة العمل الدولية (١٩٨٤ ب)، "القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية" ج. ٢، ترجمة رضا مرزوق حسين، القاهرة: وزارة القوى العاملة والتدريب (دراسات في القوى العاملة والتدريب، ١١).
- ٢٠ - وزارة البحث العلمي (١٩٩٠)، "المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة"، ج. ٣، القاهرة: وزارة البحث العلمي
- ٢١ - وزارة المالية، "العمل الغير رسمي وأثره على الإقتصاد القومي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٢ - وزارة المالية، "تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية"، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Abd El -Fattah, Mohamed (2012) "A Survey-Based Exploration of Satisfaction and Profitability in Egypt's Informal Sector", Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies (Working Paper Series, No. 169).
- CID Consulting (2008) "The Informal Sector in Waste Recycling in Egypt: Report Submitted to GTZ ", Cairo: CID Consulting.
- El-Bakly, Ahmed (2002) "Conceptualization of the Informal Sector in Egypt", A paper submitted to the 32nd Annual Conference on Population & development, Cairo: Cairo Demographic Center.
- Esim, Simel & Kuttb, Eilen (2002) "Women's Informal Employment in Palestine: Securing Livelihood against All Ossa", Cairo: Economic Research Forum (Working Paper Series, 0213).
- Galal, Ahmed (2004) "The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Formalization in Egypt", Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies (CES) (Working Paper, No. 95).
- Henley, Andrew; Arabsheibani, G. Reza & Carneiro, Francisco G. (2006) "On Defining and Measuring the Informal Sector", Bonn: The Institute for the Study of Labor. (Discussion Paper, No. 2473).
- ILO (2014) "Policies for the formalization of micro and small enterprises in Brazil", Regional Office for Latin America and the Caribbean.
- Loewe, Markus et al. (2013) "Which factors determine the upgrading of small and medium-sized enterprises (SMEs)?: The Case of Egypt, Bonn: German Development Institute 7 (ECSE), Cairo, (Studies, 76).
- Neik, Ajaya Kumar (2009) "Informal Sector and Informal Workers in India", Paper Prepared for the Special IARIW-SAIM Conference on "Measuring the Informal Sector in Developing Countries, Kathmandu, Nepal, September 23-26, 2009.
- OECD (2009) "Overview: Data on Informal Employment and Self-Employment", from: "Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries", Paris: OECD.
- Tansel, Aysit (1998) "Formal Versus Informal Sector Choice of Wage Earners and their Wages in Turkey", Cairo: Economic Research Forum (Working Paper Series, 9927).
- UNCTAD (2000?) "Growing Micro and Small Enterprises in LDCs: Why micro and small enterprises are not growing", UNCTAD/ITE/TEB/5.

- UNDP, Ministry of Planning and International Cooperation (Jordan), The Social and Economic Council (2012) " The Panoramic Study of the Informal Sector in Jordan", Amman (Jordan): Ministry of Planning and International Cooperation .
- United Nations (1970) " Small-Scale Industries in Arab Countries of the Middle East ", Report of the Expert Group Meeting held in Beirut, Lebanon, 11-15 November 1968, New York: United Nations.
- Wahba, Jackline (1998) " Child Schooling and Child Labor: Evidence from Egypt", Cairo: Economic Research Forum (Working Paper Series, 9916).
- Wahba, Jackline (2009) "Informality in Egypt: a stepping stone or a dead end", Cairo: Economic Research Forum (Working Paper Series, 456).
- Woodruff, Christopher (2013) "Registering for Growth: Tax and the Informal Sector in Developing Countries", London: The Royal Institute of International Affairs. (The CAGE-Chatham House Series, No. 7, 2013). www.warwick.ac.uk/go/cage, www.chathamhouse.org
- World Bank (1978) "Employment and Development of Small Enterprises", Washington: The World Bank (Sector Policy Paper).
- World Bank (1991) "The Informal Sector in Zimbabwe: The Role of Women", Washington: The World Bank (Report No. 9006-ZIM).



SFD الصندوق الاجتماعي للتنمية
Social Fund for Development



تقرير عن نتائج اعمال
الصندوق
الاجتماعي
للتنمية
خلال النصف الاول ٢٠١٦

إجمالي المنصرف الفعلي خلال النصف الأول ٢٠١٦

قام الصندوق الاجتماعي بضخ قروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث بلغ إجمالي المنصرف الفعلي للمستفيد النهائي حوالي ١٦٩٥,٥ مليون جنيه مولت حوالي ٩٧,٨٠٧ مشروع صغير ومتناهي الصغر وفرت حوالي ١٢١,١٠٤ فرصة عمل ، كما بلغ إجمالي المنح المنصرفة على مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب مبلغ ٣٩٥ مليون جنيه وفرت ٤٧,٢٤٤ فرصة عمل بالإضافة إلى ٥٠٠ فرصة عمل من خلال التدريب علي مهن مختلفة لإحاقهم بسوق العمل.

إجمالي فرص العمل	عدد المشروعات	إجمالي المنصرف لفعلي (بالمليون جنيه)	البيان
١٨,٤٦١	٦,٣١٦	٧١٧,٣	مشروعات صغيرة (من خلال الجهات الوسيطة)
٧,٦٧٤	٢,٩٧٩	٢٧٧	مشروعات صغيرة (من خلال الإقراض المباشر)
٢٦,١٣٥	٩,٢٩٥	٩٩٤,٣	إجمالي المشروعات الصغيرة
٩٢,٦٦٥	٨١,٨١٣	٦٨٣,٧	مشروعات الإقراض المتناهي في الصغر
٢,٣٠٤	٦,٦٩٩	١٧,٥	مشروعات الإقراض المتناهي من خلال تنمية المجتمع
٩٤,٩٦٩	٨٨,٥١٢	٧٠١,٢	إجمالي المشروعات المتناهية في الصغر
١٢١,١٠٤	٩٧,٨٠٧	١٦٩٥,٥	إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر

فرص العمل	المنصرف الفعلي (بالمليون جنيه)	البيان
*٨,٩٠٢	٢٧٤,٢	البنية الأساسية كثيفة العمالة
*٣٨,٣٤٢	١١٢,٨	تنمية المجتمع
٠	٨,٠	التدريب والتشغيل
٤٧,٢٤٤	٣٩٥,٠	إجمالي البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب

*فرص العمل هي فرص عمل للتشغيل لمدة ٤ شهور (مدة تنفيذ المشروع الفرعي)

٢٠٩٠,٥	الإجمالي العام
--------	----------------

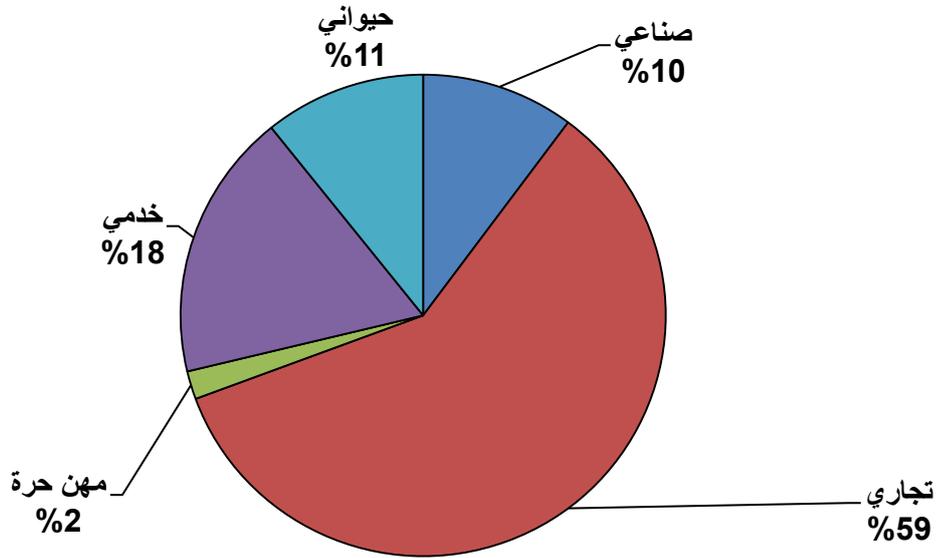
إجمالي التعاقدات مع الجهات الوسيطة خلال النصف الأول ٢٠١٦

عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)			البيان
	الإجمالي	مساهمة محلية	مساهمة الصندوق	
١٤	١٢١٥	٠	١٢١٥	المشروعات الصغيرة (بنوك وجهات وسيطة)
٩	٧٤٢	٠	٧٤٢	مشروعات الإقراض المتناهي في الصغر
١٥	٩٨٤٦	٠,٣	٩٨٤٣	مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة
٢١	٢١٤٠	٠	٢١,	تنمية المجتمع
١٢	٢٦٤٥	٠,٣	٢٦٤٢	التدريب والتشغيل
٧١	١٣٦٨٤٣	٠,٦	١٣٦٧٤٧	الإجمالي العام

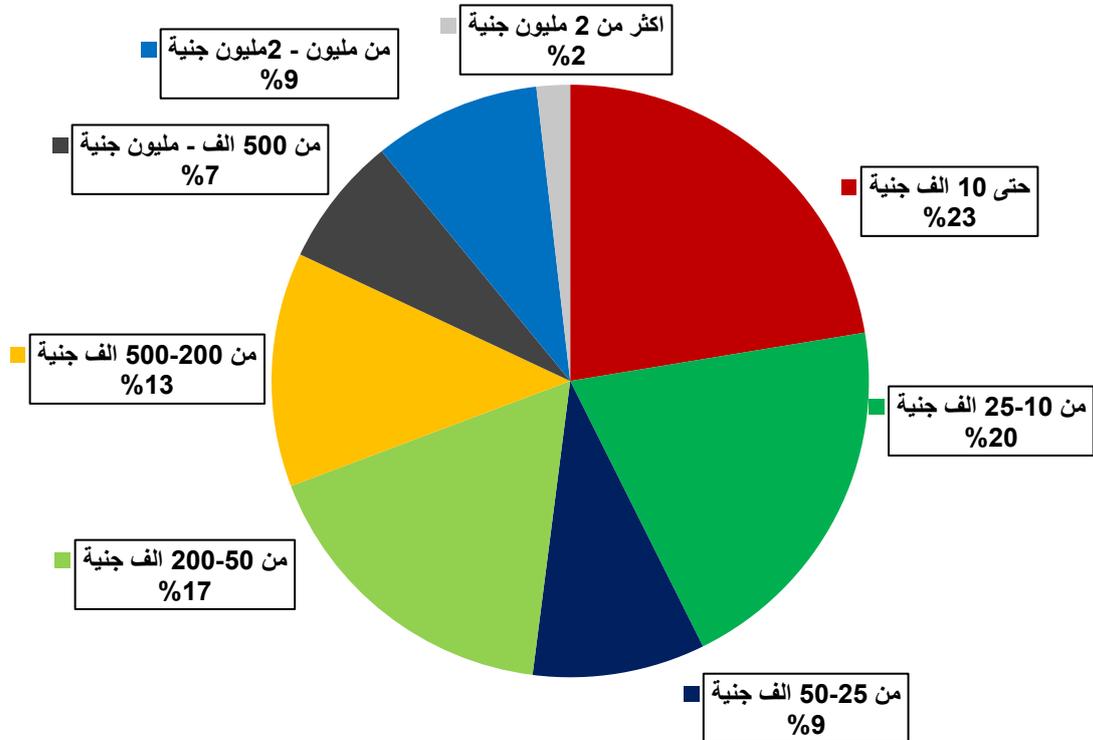
المنصرف الفعلي للمشروعات الصغيرة والمتناهية طبقا لقطاعات الأنشطة للفترة خلال النصف الأول ٢٠١٦

قطاع النشاط	المنصرف (بالمليون جنيه)	عدد المشروعات	% عدد المشروعات للإجمالي العام	% مبلغ التمويل للإجمالي العام
الصناعي	١٧٢,٩	٣٣١٤	%٣,٤	%١٠
التجاري	١٠٠٣,٢	٦٢٠١٣	%٦٣,٣	% ٥٩
الخدمي	٣٠٤,٨	١١٠٧١	%١١,٣	%١٨
الحيواني	١٨٢,٥	٢٠٤٤٤	%٢١	%١١
مهن حرة	٣٢,١	٩٦٥	%,١	%٢
الإجمالي العام	١٦٩٥,٥	٩٧٤,٨٠٧	%١٠٠	%١٠٠

المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حسب طبيعة النشاط



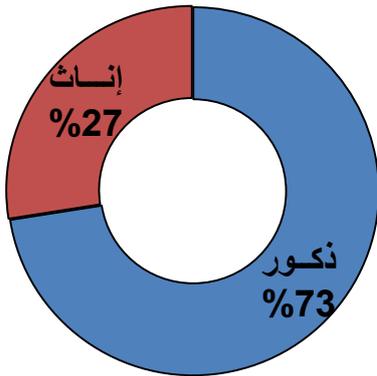
المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر طبقا لشرائح القروض



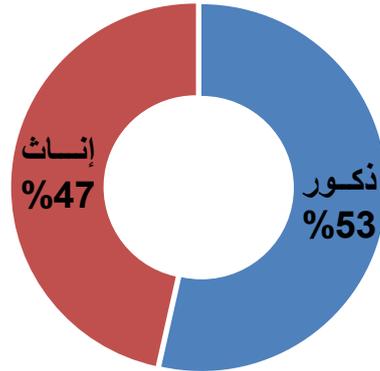
المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية (ذكور/إناث) خلال النصف الأول ٢٠١٦

نسبة مشروعات الإناث		نسبة مشروعات الذكور		مشروعات الإناث		مشروعات الذكور		البيان
% المنصرف	% عدد	% المنصرف	% عدد	المنصرف (مليون)	عدد	المنصرف (مليون)	عدد	
٢٠%	٢٦%	٨٠%	٧٤%	١٩٩,٥	٢,٤٢٦	٧٩٤,٨	٦,٨٦٩	المشروعات الصغيرة (جهات بسيطة - إقراض مباشر)
٣٨%	٤٩%	٦٢%	٥١%	٢٦٦,٦	٤٣,٠٦٧	٤٣٤,٦	٤٥,٤٤٥	مشروعات متناهية الصغر (جمعيات أهلية + البنوك)
٢٧%	٤٧%	٧٣%	٥٣%	٤٦٦,١	٤٥,٤٩٣	١٢٢٩,٤	٥٢,٣١٤	إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

قيم القروض المنصرفة للذكور والإناث



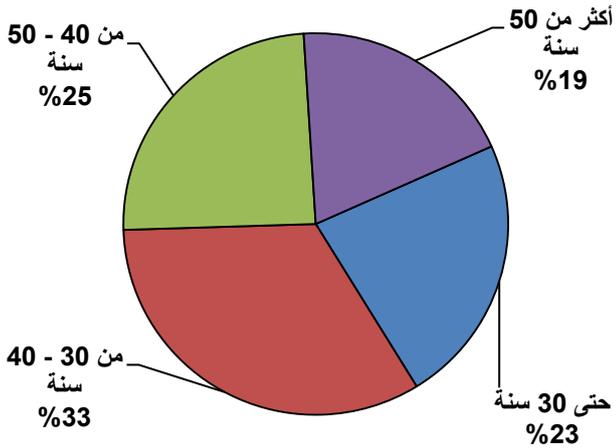
نسب اعداد المشروعات للذكور والإناث



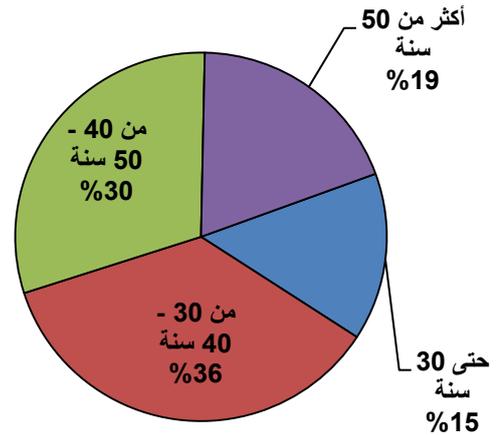
المنصرف حسب الشرائح العمرية خلال النصف الأول ٢٠١٦

مشروعات متناهية الصغر		مشروعات صغيرة		الشريحة العمرية
عدد المشروعات	قيمة التمويل (مليون جنيه)	عدد المشروعات	قيمة التمويل (مليون جنيه)	
٢٢,٣١٢	١٦٠,٤	١٩٣٠	١٤٦,٢	حتى ٣٠ سنة
٢٨,٧١٢	٢٣٣,٥	٣٩٩٦	٣٥٧,١	من ٣٠ - ٤٠ سنة
٢٠,٥٤٣	١٧١,٧	٢٢٠٤	٣٠٠,٩	من ٤٠ - ٥٠ سنة
١٦,٩٤٥	١٣٥,٦	١١٦٥	١٩٠,١	أكثر من ٥٠ سنة
٨٨,٥١٢	٧٠١,٢	٩٢٩٥	٩٩٤,٣	الإجمالي العام

التمويل حسب الشرائح العمرية للمشروعات المتناهية



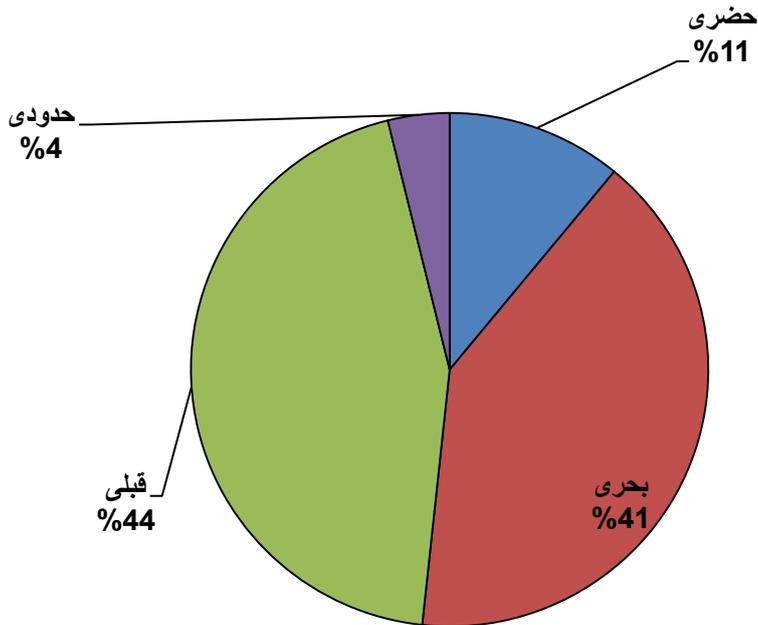
التمويل حسب الشرائح العمرية للمشروعات الصغيرة



المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية طبقا للنطاق الجغرافي خلال النصف الأول ٢٠١٦

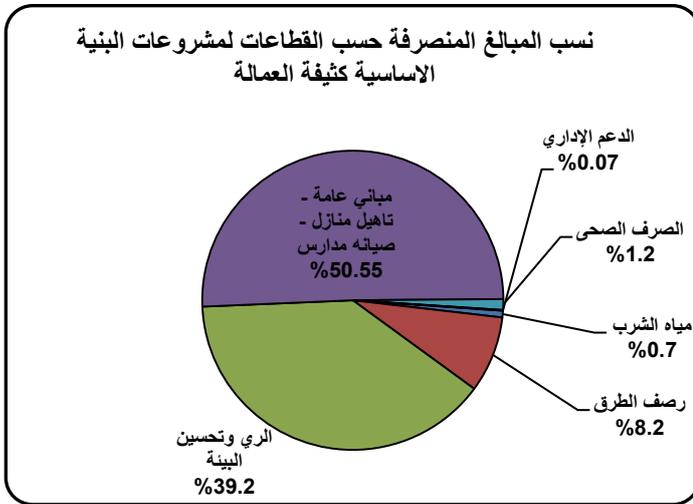
عدد المشروعات	إجمالي المنصرف (بالمليون جنيه)	البيان
٣٧٨٢	١٨٦,١	محافظات حضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس)
٣٤٢٢٥	٦٩٠,٤	محافظات الوجه البحري (الدقهلية، القليوبية، الشرقية، البحيرة، الإسماعيلية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ، دمياط)
٥٨٣٥٨	٧٥٣,٨	محافظات الوجه القبلي (الجيزة، بني سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان)
١٤٤٢	٦٥,٢	محافظات حدودية (البحر الأحمر، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء، الوادي الجديد)
٩٧,٨٠٧	١٦٩٥,٥	الإجمالي

المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية حسب نطاق الجغرافي



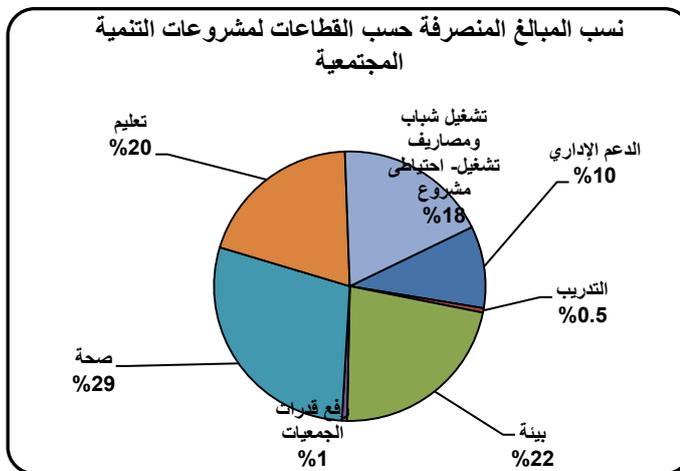


المنصرف الفعلي لمشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة والتنمية المجتمعية والتدريب خلال النصف الأول ٢٠١٦
أ. مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة:



المنصرف (بالمليون جنيه)	قطاع النشاط
٢,٠	مياه الشرب
٢٢,٦	رصف الطرق
١٠٧,٦	الري وتحسين البيئة
١٣٨,٦	مباني عامة - تاهيل منازل - صيانة مدارس
٠,٢	الدعم الإداري
٣,٢	صرف صحي
٢٧٤,٢	الإجمالي العام

ب. مشروعات تنمية المجتمع:



المنصرف (بالمليون جنيه)	قطاع النشاط
١١,١	الدعم الإداري
٠,٧	رفع قدرات الجمعيات
٠,٦	التدريب
٢٥,٠	بيئة
٣٢,٤	صحة
٢٢,٣	تعليم
٢٠,٧	تشغيل شباب - مصاريف تشغيل احتياطي عام
١١٢,٨	الإجمالي العام

ج. مشروعات التدريب والتشغيل

تم صرف مبلغ ٨,٠ مليون جنيه عبارة عن: ٧,٢ مليون جنيه لقطاع التدريب من اجل التشغيل بما يمثل نسبة ٩٠% من الإجمالي ومبلغ ٠,٨ مليون جنيه لقطاع الدعم المؤسسي بنسبة ١٠% من إجمالي التمويل.



أهم مخرجات الخدمات غير المالية المحققة خلال النصف الأول ٢٠١٦ :

المخرجات المتحققة يناير - يونيو	الخدمة
٧٣	خدمة تسهيل تكويد المنتجات للعملاء
٤٨١٩	خدمة معلومات أعمال للعملاء
١٢٥٣	المشروعات المسجلة بسجل الموردين (قيمة المناقصات ٢٧,٨ مليون جنيه)
٧٦	صفقات التكامل بين المشروعات (بقيمة ٧,٢ مليون جنيه)
٩٤	مشروعات تم تسكينها بالسلاسل التجارية (عام/خاص) (قيمة مبيعات القطاع العام ١,٦ مليون جنيه)
٦٠	ترشيح مشروعات للحصول على فرص تصدير
٩٨٧٩	رخص نهائية
%٩٣	استصدار الرخص النهائية من إجمالي الرخص المؤقتة الصادرة
١١٨٤٩	رقم قومي للمنشأة
١٠٦١٣	رخص مؤقتة
٣٠٣٨	سجل تجاري
٥٠٣٦	بطاقة ضريبية
٣٥٩٣	التأمينات الاجتماعية
١٨٧١ متدرب	تدريب عملاء- ريادة الأعمال

المعارض التي تم تنفيذها خلال النصف الأول ٢٠١٦ :

م	نوع المعرض	عدد المعارض	المبيعات (بالمليون)	التعاقدات (بالمليون)	إجمالي مبيعات وتعاقدات (بالمليون)	عدد العارضين
١	معرض مركزية	١٨	٦,٣	٥,٧	١٢,٠	٤٩٨
٢	معرض داخل المحافظة	٤١	١٠,٥	٠,٠٠٤	١٠,٥	٤٥٥
	الإجمالي	٥٩	١٦,٨	٥,٧	٢٢,٥	٩٥٣



ملخص نتائج أعمال الصندوق خلال الفترة من ١/١/١٩٩٢ حتى ٣٠/٦/٢٠١٦

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ إنشائه بضخ إجمالي تمويل حوالي ٣٢,٢ مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية يونيو ٢٠١٦ تفصيلها كآتي: -

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي ٢٦,٥ مليار جنيه مولت حوالي ٢,٤ مليون مشروع وفرت ٣,٨ مليون فرصة عمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها ٥,٧١٦ مليار جنيه وفرت ٧٤٦,٦٩٢ فرصة عمل.

فرص العمل	عدد المشروعات	إجمالي المنصرف الفعلي (بالمليار جنيه)	البيان
١,٥٠٣,٩٨٠	٣٦٢,٨٩٠	١٧,٠	المشروعات الصغيرة (جهات وسيطة- بنوك)
٦٩,٩٣٨	٢٨,٩٦٢	١,٩	المشروعات الصغيرة (إقراض مباشر)
١,٥٧٣,٩١٨	٣٩١,٨٥٢	١٨,٩	أجمالي المشروعات الصغيرة
٢,٢٨٣,٧١٦	٢,٠١١,٢٤٥	٧,٦	مشروعات الإقراض المتناهي في الصغر
٣,٨٥٧,٦٣٤	٢,٤٠٣,٠٩٧	٢٦,٥	إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

فرص العمل	عدد المشروعات	إجمالي المنصرف الفعلي (بالمليار جنيه)	البيان
*٤٤٧,٩٨٤	-	٣,٧٧١	البنية الأساسية كثيفة العمالة
*٢٩٨,٧٠٨	-	١,٥١٠	تنمية المجتمع
-	-	٠,٤٣٥	التدريب والتشغيل
٧٤٦,٦٩٢	-	٥,٧١٦	إجمالي البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب

*فرص العمل هي فرص عمل للتشغيل لمدة ٤ شهور (مدة تنفيذ المشروع الفرعي)

أهم المؤشرات

١- عدد المنشآت : بلغ عدد المنشآت ٢,٤٠٩ مليون منشأة بالقطاع الخاص موزعة كالآتي :

• ٢,٣٣٦ مليون منشأة يعمل بها أقل من ١٠ مشغلين بنسبة ٩٧٪.

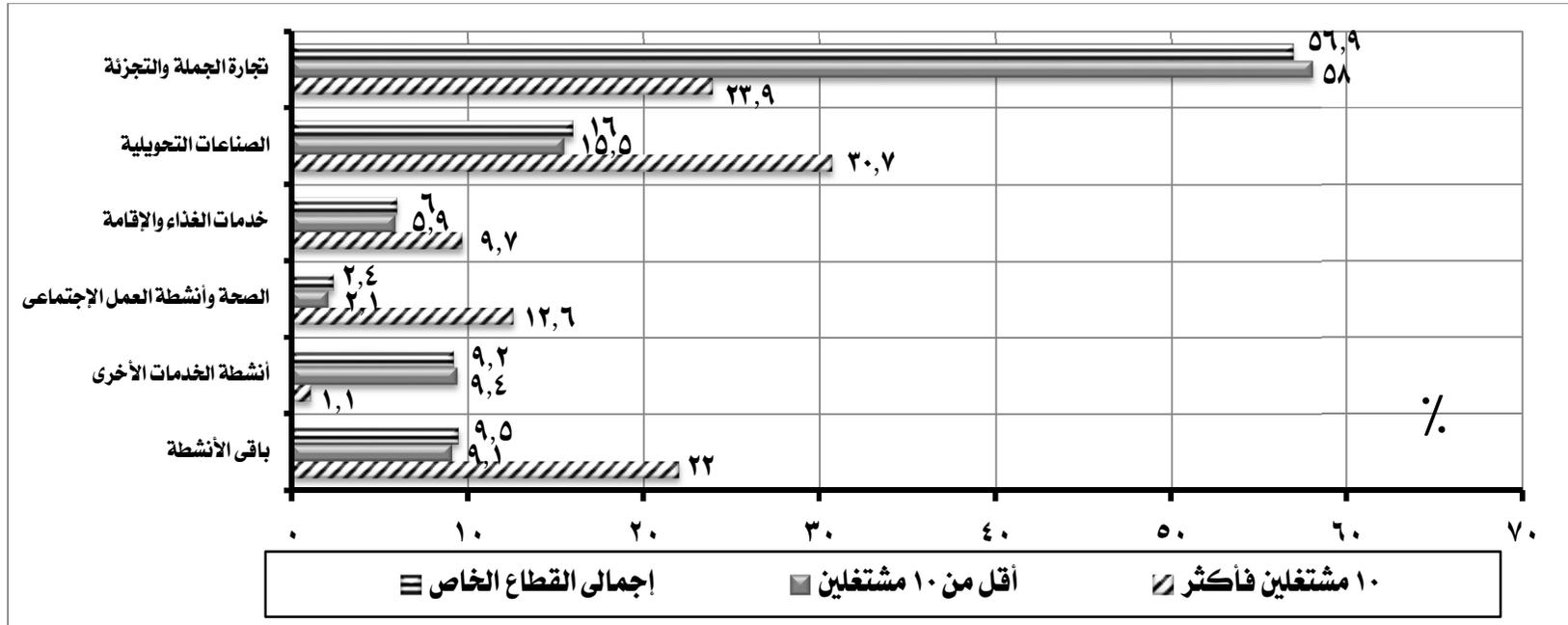
• ٧٣,٤ ألف منشأة يعمل بها ١٠ مشغلين فأكثر بنسبة ٣٪.

- استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة منشآت ٥٦,٩٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية ١٦,٠٪ ثم أنشطة الخدمات الأخرى ٩,٢٪، وجاء في المرتبة الأخيرة نشاط الكهرباء والغاز والبخار بنسبة ٠,٠٠١٪.

- وبالنسبة للقطاع الخاص الذي يعمل به أقل من ١٠ مشغلين: فقد استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة منشآت ٥٨٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ١٥,٥٪ ثم أنشطة الخدمات الأخرى بنسبة ٩,٤٪ بينما جاء في المرتبة الأخيرة نشاط الكهرباء والغاز والبخار بنسبة ٠,٠٠١٪.

- أما القطاع الخاص الذي يعمل به ١٠ مشغلين فأكثر: فقد سجل نشاط الصناعات التحويلية نسبة ٣٠,٧٪ يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٣,٩٪ ثم نشاط الصحة وأنشطة العمل الإجتماعي بنسبة ١٢,٦٪ وجاء نشاط الكهرباء والغاز والبخار في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٢٪.

التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً للنشاط الإقتصادي وفئات عدد المشغلين



٢- المشتغلون :

- بلغ إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع الخاص ٨,٣ مليون مشتغل منهم ٧,٠ مليون مشتغل ذكور بنسبة ٨٤,٨٪، ١,٣ مليون مشتغل إناث بنسبة ١٥,٢٪.

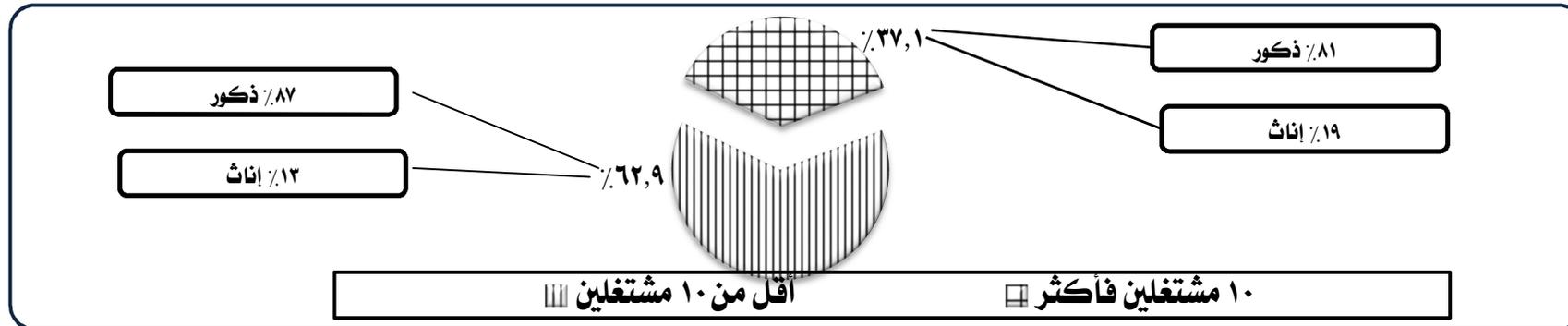
- بلغ عدد المشتغلين بأجر ٥ مليون مشتغل بنسبة ٦٠,٥٪ من إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع الخاص منهم ٨٢,٦٪ ذكور، ١٧,٤٪ إناث بينما بلغ عدد المشتغلين بدون أجر ٣,٣ مليون مشتغل بنسبة ٣٩,٥٪ منهم ٨٨٪ ذكور، ١٢٪ إناث.



- بلغ عدد المشتغلين في المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ مشتغلين ٥,٢ مليون مشتغل بنسبة ٦٢,٩٪ من إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع الخاص منهم ٨٧,٠٪ ذكور، ١٣,٠٪ إناث.

- بلغ عدد المشتغلين في المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر ٣,١ مليون مشتغل بنسبة ٣٧,١٪ من إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع الخاص منهم ٨١,٠٪ ذكور، ١٩,٠٪ إناث.

التوزيع النسبي لعدد المشتغلين طبقاً لفئات عدد المشتغلين والنوع



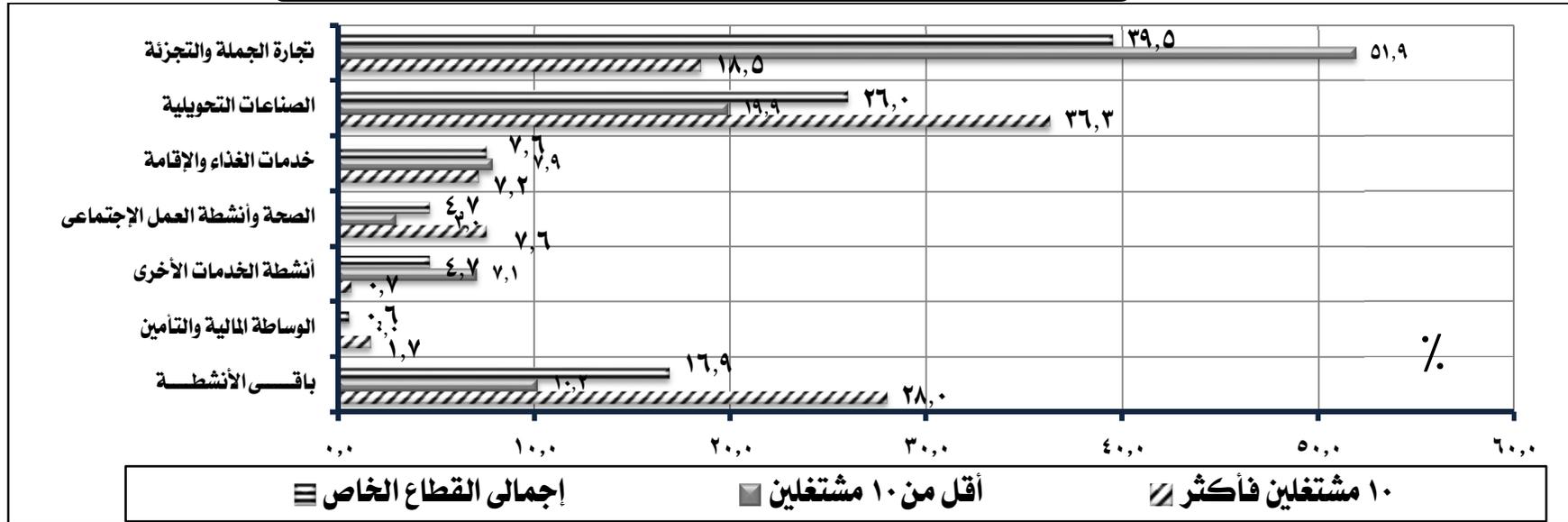
(تابع) ٢- المشتغلون :

- استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على نسبة ٣٩,٥٪ حيث كان من أكثر الأنشطة الاقتصادية إستيعاباً للعمالة يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ٢٦,٠٪ ثم نشاط خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٧,٦٪ وجاء كل من نشاط الكهرباء والغاز والبخار ونشاط المياه والصرف الصحى فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,١٪ لكل منهما.

- وبالنسبة للقطاع الخاص الذى يعمل به أقل من ١٠ مشتغلين: فقد استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة مشتغلين بنسبة ٥١,٩٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ١٩,٩٪ ثم نشاط خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٧,٩٪ بينما جاء نشاط الكهرباء والغاز والبخار فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٠٢٪.

- أما فى القطاع الخاص الذى يعمل به ١٠ مشتغلين فأكثر: فقد جاء نشاط الصناعات التحويلية فى مقدمة الأنشطة الاقتصادية بنسبة ٣٦,٣٪ يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٨,٥٪ ثم نشاط الصحة وأنشطة العمل الإجتماعى بنسبة ٧,٦٪ بينما جاء نشاط المياه والصرف الصحى فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,١٪.

التوزيع النسبى للمشتغلين طبقاً للنشاط الإقتصادى وفئات عدد المشتغلين



٣- الأَجُور :

- بلغ اجمالي الاجور ١١٥,٩ مليار جنيه بالقطاع الخاص موزعة كالتالى:

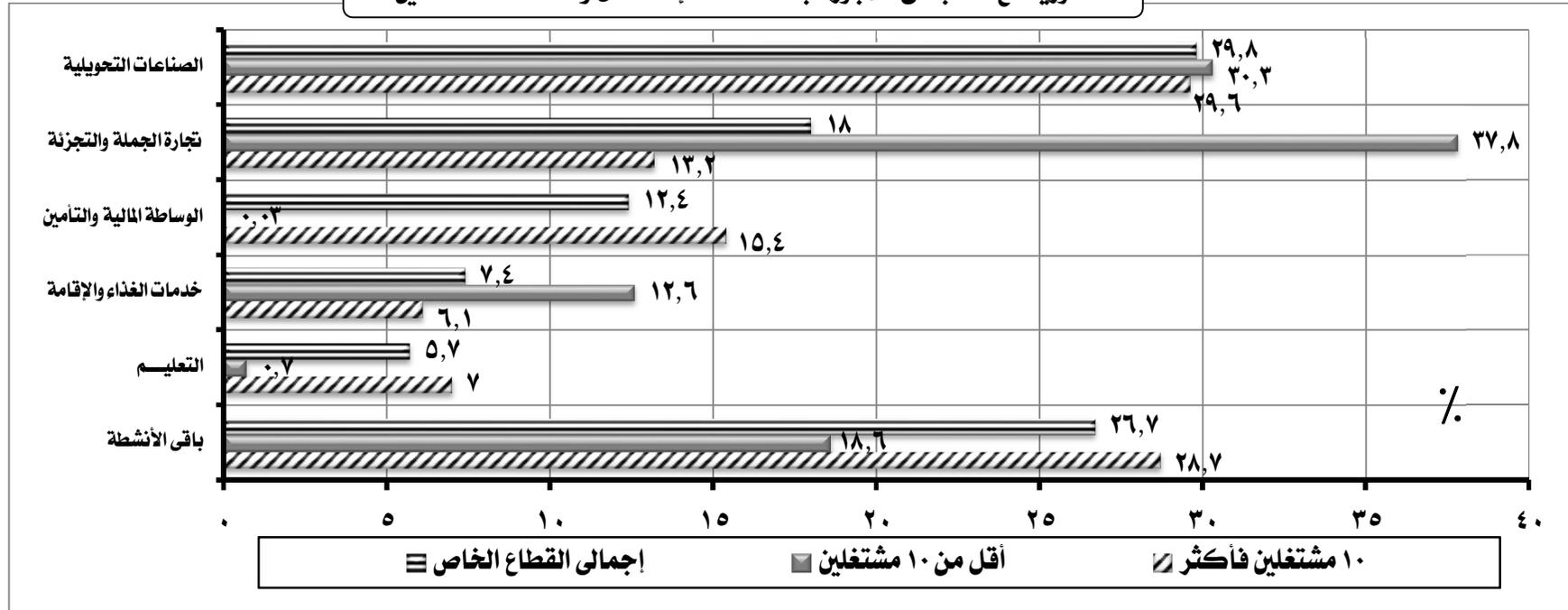
- ٢٢,٨ مليار جنيه قيمة الأجور للمشتغلين بالمنشآت التى يعمل بها أقل من ١٠ مشتغلين بنسبة ١٩,٦٪.
- ٩٣,١ مليار جنيه قيمة الأجور للمشتغلين بالمنشآت التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر بنسبة ٨٠,٤٪.

- استحوذ نشاط الصناعات التحويلية على أعلى نسبة أجور ٢٩,٨٪ تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٨٪ ثم نشاط الوساطة المالية والتأمين بنسبة ١٢,٤٪ بينما حقق نشاط المياه والصرف الصحى أقل نسبة أجور ٠,٠٤٪.

- وبالنسبة للقطاع الخاص الذى يعمل به أقل من ١٠ مشتغلين : فقد استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة أجور ٣٧,٨٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ٣٠,٣٪ ثم نشاط خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ١٢,٦٪ وجاء نشاط الكهرباء والغاز والبخار فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠١٪.

- أما القطاع الخاص الذى يعمل به ١٠ مشتغلين فأكثر: فقد استحوذ نشاط الصناعات التحويلية على أعلى نسبة أجور ٢٩,٦٪ ويليه نشاط الوساطة المالية بنسبة ١٥,٤٪ ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٣,٢٪ بينما جاء نشاط المياه والصرف الصحى فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٣٪.

التوزيع النسبى للأجور طبقاً للنشاط الإقتصادى وفئات عدد المشتغلين



٤. متوسط الأجر السنوي للعامل :

- بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل ٢٣,١ ألف جنيهه بالقطاع الخاص:

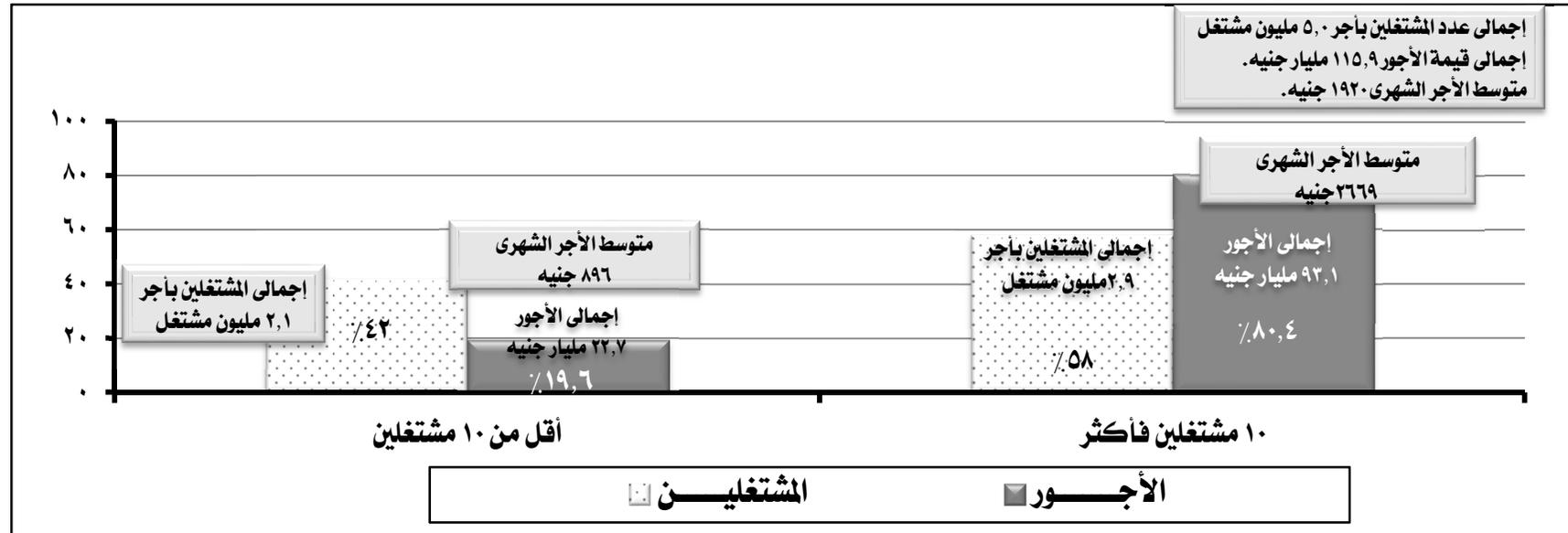
- ١٠,٨ ألف جنيهه بالمنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ مشغلين.
- ٣٢,٠ ألف جنيهه بالمنشآت التي يعمل بها ١٠ مشغلين فأكثر.

- سجل نشاط الوساطة المالية والتأمين أعلى متوسط أجر سنوي ٢٧١,٧ ألف جنيهه يليه نشاط الكهرباء والغاز والبخار بمتوسط أجر ١٨٢,٣ الف جنيهه ثم نشاط التعدين واستغلال المحاجر بمتوسط أجر ٩١,٥ ألف جنيهه ، بينما جاء نشاط الزراعة واستغلال الغابات ونشاط الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى فى المرتبة الأخيرة بمتوسط أجر ٩,٦ الف جنيهه.

- وبالنسبة للقطاع الخاص الذى يعمل به أقل من ١٠ مشغلين : فقد استحوذ نشاط الكهرباء والغاز على أعلى متوسط أجر ٢٢,٣ الف جنيهه يليه نشاط الوساطة المالية والتأمين بمتوسط أجر ٢٠,٨ الف جنيهه ثم نشاط التعدين واستغلال المحاجر بمتوسط أجر ١٣ الف جنيهه وسجل نشاط التعليم ادنى متوسط أجر ٦,٦ الف جنيهه.

- اما فى القطاع الخاص الذى يعمل به ١٠ مشغلين فأكثر: فقد سجل نشاط الوساطة المالية والتأمين أعلى متوسط أجر ٢٧٣,٥ الف جنيهه يليه نشاط الكهرباء والغاز والبخار بمتوسط أجر ١٨٢,٦ الف جنيهه ثم نشاط التعدين واستغلال المحاجر بمتوسط أجر ٩٤,٧ الف جنيهه وسجل نشاط الزراعة وصيد الأسماك ادنى متوسط أجر ١٠,٢ الف جنيهه.

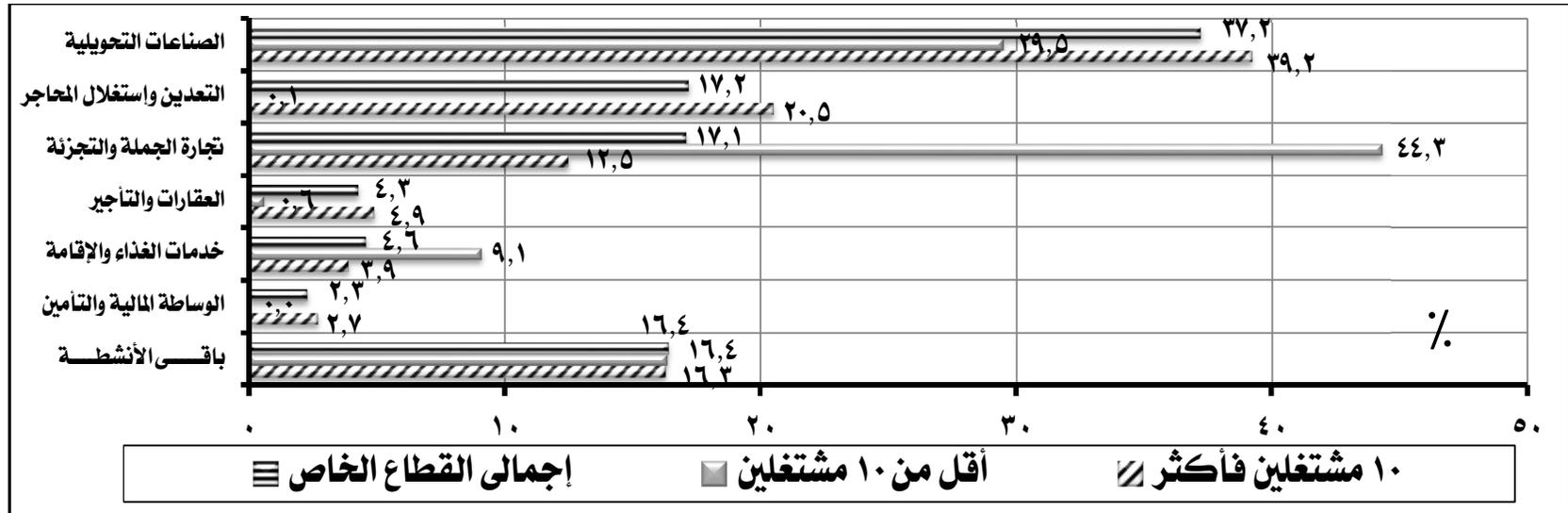
متوسط الأجر السنوي للعامل طبقاً للنشاط الإقتصادى وفئات عدد المشتغلين



٥. الإنتاج التام:

- بلغت جملة الإنتاج التام ١٤٣١,١ مليار جنيه بالقطاع الخاص موزعة كالآتي:
 - ٢١٥,٤ مليار جنيه بالمنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ مشغلين بنسبة ١٥,٠٪.
 - ١٢١٥,٧ مليار جنيه بالمنشآت التي يعمل بها ١٠ مشغلين فأكثر بنسبة ٨٥,٠٪.
- حقق نشاط الصناعات التحويلية أعلى نسبة مساهمة في جملة الإنتاج التام ٣٧,٧٪ يليه نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ١٧,٤٪ ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٧,٣٪ بينما جاء نشاط المياه والصرف الصحي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٣٪.
- وبالنسبة للقطاع الخاص الذي يعمل به أقل من ١٠ مشغلين: فقد استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أعلى نسبة مساهمة في جملة الإنتاج التام ٤٤,٣٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ٢٩,٥٪ ثم نشاط خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٩,١٪ بينما جاء نشاط الكهرباء والغاز والبخار في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٢٪.
- أما في القطاع الخاص الذي يعمل به ١٠ مشغلين فأكثر: فقد استحوذ نشاط الصناعات التحويلية على أعلى نسبة مساهمة في جملة الإنتاج التام بنسبة ٣٩,٢٪ يليه نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٢٠,٥٪ ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٧,١٪ وجاء نشاط المياه والصرف الصحي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٢٪.

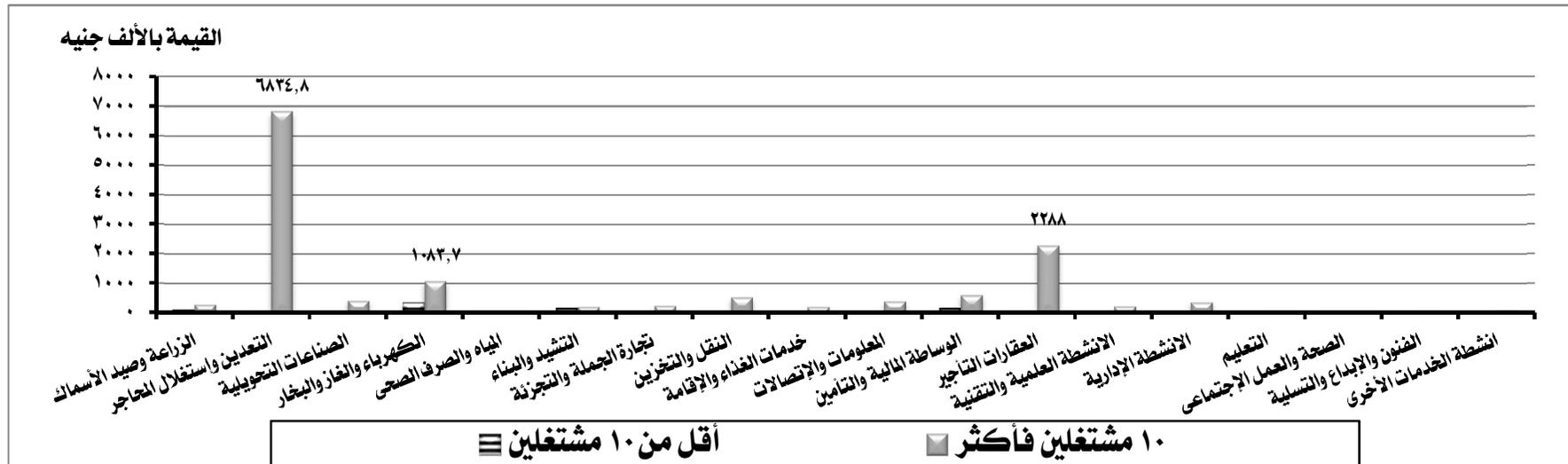
التوزيع النسبي للإنتاج التام طبقاً للنشاط الإقتصادي وفئات عدد المشغلين



٦- المتوسط السنوي لإنتاجية العامل:

- بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية العامل ١٧٢,٤ الف جنيهه بالقطاع الخاص :
 - ٤١,٣ الف جنيهه فى المنشآت التى يعمل بها اقل من ١٠ مشغليين .
 - ٣٩٤,٧ الف جنيهه فى المنشآت التى يعمل بها ١٠ مشغليين فأكثر.
- حقق نشاط التعدين واستغلال المحاجر اعلى متوسط انتاجية للعامل ٦,٥ مليون جنيهه يليه نشاط العقارات والتأجير بمتوسط ١,٣ مليون جنيهه ثم نشاط الكهرباء والغاز والبخار بمتوسط ١,١ مليون جنيهه بينما جاءت أنشطة الخدمات الاخرى فى المرتبة الأخيرة بمتوسط إنتاجية ٢٤,٤ الف جنيهه.
- وفى القطاع الخاص الذى يعمل به اقل من ١٠ مشغليين: فقد حقق نشاط الكهرباء والغاز والبخار اعلى متوسط انتاجية للعامل ٣٥٠,٣ الف جنيهه يليه نشاط نشاط الوساطة المالية والتأمين بمتوسط ١٩١,٥ الف جنيهه ثم نشاط التشييد والبناء بمتوسط ١٩٠,٤ الف جنيهه ثم بينما جاء نشاط التعليم فى المرتبة الأخيرة بمتوسط إنتاجية ١٤,٣ الف جنيهه.
- أما فى القطاع الخاص الذى يعمل به ١٠ مشغليين فأكثر: فقد سجل نشاط التعدين واستغلال المحاجر اعلى متوسط انتاجية للعامل ٦,٨ مليون جنيهه يليه نشاط العقارات والتأجير بمتوسط ٢,٣ مليون جنيهه ثم نشاط الكهرباء والغاز والبخار بمتوسط ١,١ مليون جنيهه بينما جاء نشاط الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى فى المرتبة الأخيرة بمتوسط إنتاجية ٣٥,٨ الف جنيهه.

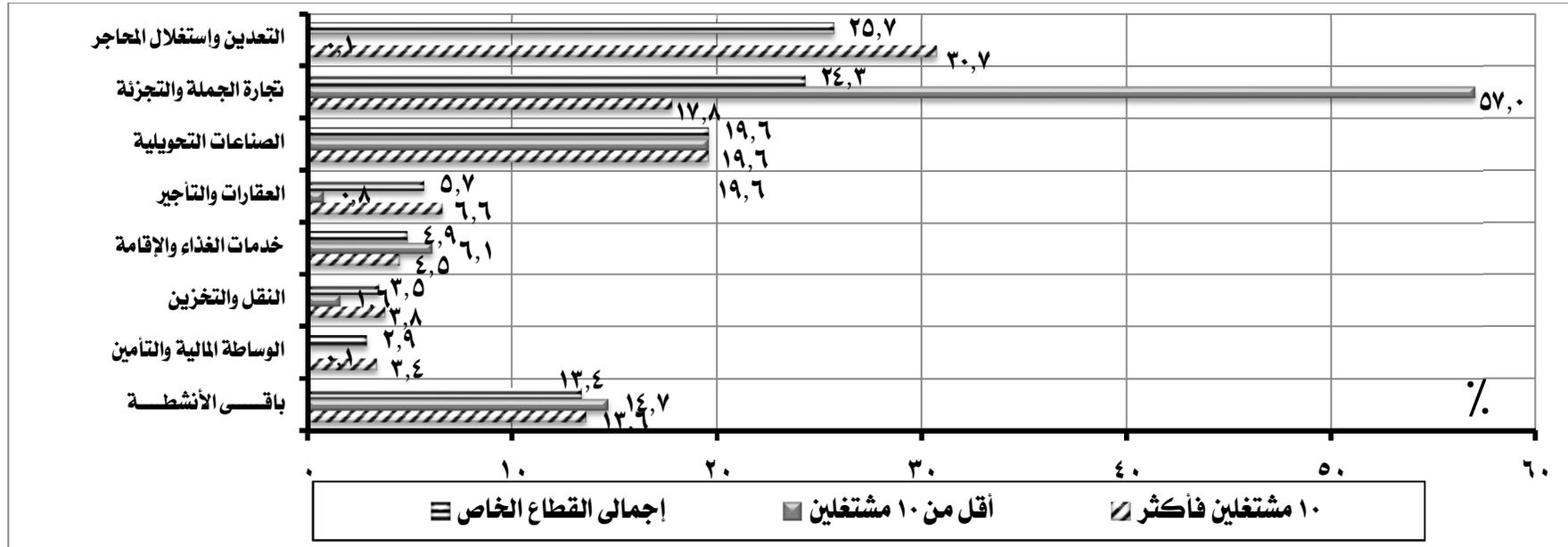
المتوسط السنوي لإنتاجية العامل طبقاً للنشاط الإقتصادي وفئات عدد المشغليين



٧- القيمة المضافة الاجمالية:

- بلغت القيمة المضافة الاجمالية ٩٤١,٥ مليار جنيهه بالقطاع الخاص موزعة كالآتي:
 - ١٥٤,٨ مليار جنيهه بالمنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ مشغلين بنسبة ١٦,٤٪.
 - ٧٨٦,٧ مليار جنيهه بالمنشآت التي يعمل بها ١٠ مشغلين فأكثر بنسبة ٨٣,٦٪.
- استحوذ نشاط التعدين واستغلال المحاجر على أعلى نسبة مساهمة فى القيمة المضافة الإجمالية ٢٥,٧٪ يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٤,٣٪ ثم نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ١٩,٦٪ بينما سجل نشاط المياه والصرف الصحى أقل نسبة مساهمة بنسبة ٠,٢٪.
- وبالنسبة للقطاع الخاص الذى يعمل به أقل من ١٠ مشغلين: فقد حقق نشاط تجارة الجملة والتجزئة أعلى نسبة مساهمة ٥٧,٠٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ١٩,٦٪ ثم نشاط خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٦,١٪ بينما جاء نشاط الكهرباء والغاز والبخار فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٢٪.
- أما القطاع الخاص الذى يعمل به ١٠ مشغلين فأكثر: فقد ساهم نشاط التعدين واستغلال المحاجر أعلى نسبة مساهمة ٣٠,٧٪ يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ١٩,٦٪ ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٧,٨٪ بينما حقق نشاط المياه والصرف الصحى أدنى نسبة مساهمة ٠,٢٪.

التوزيع النسبى للقيمة المضافة الإجمالية طبقاً للنشاط الإقتصادى وفئات عدد المشغلين



٨. التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى:

- بلغت قيمة التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى ٤١,٠ مليار جنيه بالقطاع الخاص موزعة كالتالى :

- ١٧١ مليون جنيه بالمنشآت التى يعمل بها أقل من ١٠ مشغلين بنسبة ٠,٤٪.
- ٤٠,٩ مليار جنيه بالمنشآت التى يعمل بها ١٠ مشغلين فأكثر بنسبة ٩٩,٦٪.

- استحوذ نشاط الصناعات التحويلية على اعلى نسبة مساهمة فى التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى ٣٠,٢٪ يليه نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٢٧,٣٪ ثم نشاط المعلومات والاتصالات بنسبة ١٨,٩٪ بينما جاء نشاط المياه والصرف الصحى فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٠٣٪.

- وبالنسبة للقطاع الخاص الذى يعمل به أقل من ١٠ مشغلين: فقد استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على اعلى نسبة مساهمة ٣٩,٦٪ يليه نشاط النقل والتخزين بنسبة ٣٥,٧٪ ثم نشاط الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى بنسبة ١٣,٢٪ بينما جاء نشاط التعدين واستغلال المحاجر فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٢٪.

- أما فى القطاع الخاص الذى يعمل به ١٠ مشغلين فأكثر: فقد استحوذ نشاط الصناعات التحويلية على اعلى نسبة مساهمة ٣٠,٣٪ يليه نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٢٧,٤٪ ثم نشاط المعلومات والاتصالات بنسبة ١٨,٩٪ بينما جاء نشاط المياه والصرف الصحى فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٠٣٪.

التوزيع النسبى للتكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى طبقاً للنشاط الإقتصادى وفئات عدد المشغلين



**جداول القطاع الخاص
(أقل من ١٠ مشغلين)**

**جدول القطاع الخاص
(١٠ مشغلين فأكثر)**

مؤشرات عامّة

(القطاع الخاص)

